التصنيع والبناء الطبقى فى مصر

(١٩٣٠ - ١٩٨٠)

تحليل بنائى تاريخى

دكتور شحاته صيام
جامعة القاهرة - فرع الفيوم

الطبعة الأولى
١٩٩١



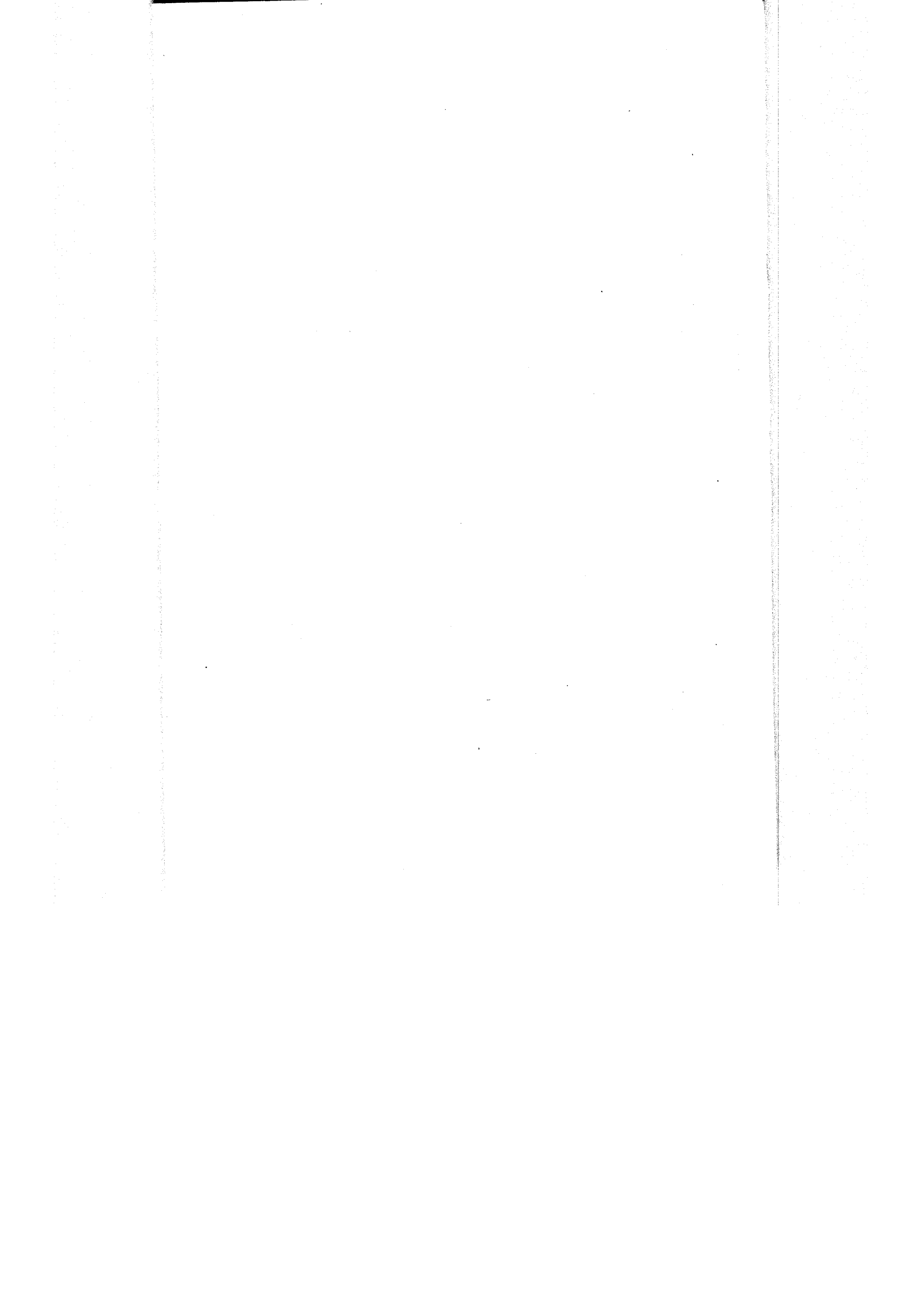
دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

الإهـــــداء

إلى مـــن أعطـــت للحيـــاة معنـــى وقيمـــــة

إلى نوران



فهرس البحث

رقم الصفحة

رقم الصفحة

الفصل الثالث :

البـــاب الثانـــى

الفصل الرابع :

رقم الصفحة

رقم الصفحة

حـول العمـل وصـاحبه

بقلم

الاستاذ الدكتور محمود عودة
استاذ علم الاجتماع بآداب عين شمس

العمل الذى نقدم له هو ثمرة ناضجة لتضافر التحليل التاريخى والرؤية السسيولوجية ، بل والخيال السسيولوجى ، بتعبير عالم الاجتماع الأمريكى س . رايت ملز ، فى معالجة موضوع بالغ الأهمية : موضوع البنية الطبقية فى المجتمع المصرى ودور الصناعة والتصنيع فى تكونها وبلورتها ، والتغيـــرات التى إعترتها عبر مراحل تاريخية معينة . وتتعاظم هذه الأهمية ، اذا أدركنا موقع البنية الطبقية فى خريطة التحليل السسيولوجى بصفة عامة ، حيث تحتل القلب والمركز من هذا التحليل مهما اختلفت الرؤى النظرية والإيديولوجية وتباينت ، إذ تتشابك حولها مختلف الاشكاليات التى شكلت التراث السسيولوجى فى المراحل المختلفة من تطوره التاريخى . هذا على الصعيد النظرى والتحليلى ، أما على الصعيد التطبيقى ، فإن قيمة هذا العمل العلمى بارزة وجلية فى كل صفحة من صفحاته ومعالجة من معالجاته ، حيث يجرى تطوير التراث النظرى وتطويعه لتحليل التطورات الاجتماعية الطبقية فى المجتمع المصرى فى مراحل مختلفة من تاريخه . ومن هذه الزاوية فان هذا العمل يقف بوصفه واحدا من المعالم البارزة على الطريق الطويل لفهـــم هذا المجتمـــع وتحليله تحليلا علميا واعيا وواعدا فى الوقت ذاته .

يدور هذا العمل حول " الصناعة والبناء الطبقى فى مصر من ١٩٣٠ - ١٩٨٠ " وذلك فى إطار السياق الأرحب لإشكالية التنمية والتخلف ، إعتبارا للعلاقة الوثيقة بين التنمية الصناعية والتطور الاجتماعى وبوصف التنمية الصناعية إحدى الأدوات الأساسية لمواجهة التخلف ، ومواجهة التناقضات الأساسية التى تعترى مجمل البنية الاجتماعية . .

ومن شأن معالجة هذا الموضوع فى إطار السياق العام للتخلف - النمو ان تُمكِّن الباحث من وضع يده ، ليس فقط على المنطلقات النظرية الملائمة ، وإنما مكنته أيضا من أن يوظف هذه المنطلقات فى صياغة إستراتيجية منهجية ملائمة ، ومن ثم فى إنجاز تحليل سسيولوجى تاريخى للبنية الطبقية فى المجتمع المصرى يتسم بالكفاءة والمصداقية والاقتدار . ويتضح ذلك كله من خلال التسلسل المنطقى والمنهجى للعمل الذى يبدأ بمقدمة نظرية ومنهجية تطرح اشكالية

البحث وأساليب مقاربتها نظريا ومنهجيا وتطبيقيا . وذلك فى إطار رؤية شمولية وتكاملية أيضا تدور حول مجموعة من المحاور الأساسية ، تترابط ترابطا معرفيا ومنطقيا ، أول هذه المحاور هو المحور النظرى المعرفى ، حيث يدير الباحث جدلا واسعا ومتعمقا حول مفهوم الطبيعة والتركيب الطبقى فى الأطر النظرية المختلفة ، ماركسية ، ووظيفية ، وغيرها . وذلك فى محاولة ناجحة لتطوير إطار مفهوماته الملائم .

ويدور المحور الثانى حول اشكاليات التحليل الطبقى فى العالم الثالث من خلال طرح نماذج ملموسة من هذا التحليل .

ويكرس المحور الثالث لدراسة واقع الصناعة وسياسات التصنيع فى العالم الثالث فى منظور تحليلى ونقدى .

وينطلق من تلك المحاور الرئيسية الى دراسة النمو الصناعى والتصنيع فى مصر ، فى المرحلة التاريخية المحددة فى علاقاتهما بالتكوين الطبقى والتغيرات التى طرأت على هذا التكوين كل فى اطار التحولات التى طرأت على السياسة الاقتصادية والتصنيعية .

وقد استند الباحث ، على الصعيد النظرى والمقارن ، على حصيلة هائلة من التحليلات النظرية والدراسات المقارنة ، كما استند ، على الصعيد التطبيقى ، على حصيلة مماثلة من الدراسات التحليلية ، والإحصاءات العامه ، واحصاءات التطور الإقتصادى والصناعى ، والمؤشرات التى تعكس التطورات الاجتماعية المختلفة .

إن هذا العمل الذى نعرض لأهم معالمه فى عجالة ، إنما يعكس الجهد الخارق الذى يبذله جيل جديد من العلماء الشباب الواعدين ، ويعكس فى الوقت ذاته مرحلة جديدة من مراحل تطور التحليل الاجتماعى العلمى في بلادنا ، تقف على قدم المساواه مع التطورات العالمية فى هذا الميدان .

وإننى اذ اهنئ صاحب هذا العمل الدكتور شحاته صيام يسعدنى أن أدعو القارئ المتخصص ، والمثقف المعنى بالمجتمع المصرى بصفة عامة إلى هذه الدراسة القيمة والممتعة فى الوقت ذاته .

والله ولى التوفيق

محمود عوده
أستاذ علم الإجتماع – جامعة عين شمس

مقدمـــة منهجيـــة

إن حالة التخلف التى تعيشها بلدان العالم الثالث ما هى إلا مجموعة من السمات الواضحة والقابلة للقياس ، والتى هى أيضا ظرف تاريخى وخبرة سنين طويلة وثمرة علاقات خاصة كانت قائمة ولا تزال بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث ، أى بين الدول المستعمرة والدول المسيطرة . تلك التى كان أبرز أشكالها ، أولا : علاقة بين مجتمعين غير متكافئين تقود إلى عدم المساواة فى نمو كل منهما . ثانيا : علاقة استغلال اقتصادى (إثراء البلدان المستعمرة من خلال استغلال الثروات الطبيعية فى البلدان الخاضعة وانتقال الفائض الاقتصادى منها إلى الدول المسيطرة) ، أخيرا : علاقة تبعية وسيطرة وخضوع على الصعيدين السياسى والاقتصادى .

لقد ساهمت الرأسمالية منذ وجودها فى إيجاد مجموعة من التحولات الأساسية على المنظومة العالمية ، تلك التى بها أضحت الدول الرأسمالية بمثابة مراكز أساسية تسيطر على الدول المتخلفة التى هى توابع محيطة . إن علاقة التبعية بين المركز والمحيط تتمثل فى استغلال الأول لموارد وثروات الثانى ، وكذا التغلغل داخل مناطقها بهدف تحطيم أنماط الإنتاج التقليدية والإتيان بأخرى متخلفة وتابعة . بكلام آخر إن علاقة التبعية بين المركز والمحيط من شأنها أن تعمل على تحطيم أنماط الانتاج ما قبل الرأسمالية ، وتفرض نمطا إنتاجيا رأسماليا مشوها يسمح بدخول الدول المحيطة فى قسمة العمل الدولية ، واتخاذ موقف التبعية . ويجدر الإشارة فى ضوء هذا التطور أن موقف التبعية التى تعيشه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية فى العالم الثالث ينعكس على مناهج التنمية التى تنتهجها . وبمعنى آخر أن الدول التابعة لا يمكن ان تقوم إلا بتنمية تابعة ، وينطبق ذلك بصورة جلية على واقع التصنيع فى العالم الثالث .

وجدير بالتبيان أنه منذ انحسار الاستعمار التقليدى وحصول البلدان النامية على استقلالها السياسى ، وتعد قضية التنمية من القضايا الملحة التى طرحت نفسها بالحاح شديد على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى باعتبارها الطريق الرئيسى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وتجاوز التخلف . وإذا كان الطريق الرئيسى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى يتمحور حول التنمية المجتمعية التى تتعانق فى إطارها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن منظومة شاملة تشكل الجسر التاريخى بين الواقع الفاسد والمتدنى وتطلعات المستقبل ، فإن مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتمثل فى إنجاز التنمية الصناعية التى تعنى تغيير الهيكل الاقتصادى والطبقى ، وتغيير القيم والعلاقات الاجتماعية ، وزيادة فاعلية المشاركة

السياسية ، وتحديد مكانة الاقتصاد القومى داخل النظام الاقتصادى العالمى . ووفقا للطرح السابق فإن التصنيع يعد حجر الزاوية للقضاء على التخلف بشتى انواعه ، وعلى التناقضات الأساسية التى يعيشها مجمل التركيب الاجتماعى الاقتصادى فى البلدان النامية . فعن طريق التصنيع يتم تعديل العلاقة بين الموارد المادية والطاقات البشرية ، وذلك عن طريق ضم قوة العمل الفائضة فى مجال الزراعة ، ناهيك عن تنوع مصادر الاقتصاد القومى ، وما ينتج عنه من انخفاض درجة اعتماد الاقتصاد القومى على السوق الدولية .

إن طرح شعار التصنيع على صعيد البلدان النامية يعتبر رد فعل طبيعى وانعكاس للفارق الكبير بين تطور المراكز الرأسمالية والهوامش المحيطة ، الذى ارتبط طويلا بعدم وجود صناعات وطنية نتيجة محاربة الأولى لإقامة الصناعات الحديثة ، وتصفية الصناعات التقليدية فى الثانية بهدف ابقاء بلدان الهوامش سوقا للمنتجات التى كانت تفيض عن احتياجات السوق الداخلية للمراكز العالمية ، ومن ثم إبقــاء هذه البلدان كتوابع تزوده بالمواد الأولية لإدارة مصانعه . إن تطور العلاقة بين النظام الرأسمالى والعالم الثالث على أساس التقسيم الدولى للعمل فرض ضرورة ربط التنمية بجهود التصنيع ، إذ ساد اعتقاد بأن لا تنمية إلا ببناء صناعة حديثة ، لذا تعتبر عملية التصنيع فى البلدان النامية جزءا رئيسيا من النضال من أجل الاستقلال الاقتصادى ، واحد الحلقات الهامة فى سلسلة النضال العام ضد الأمبريالية .

وجدير بالذكر أن دوافع وخبرات التصنيع فى البلدان النامية تفسر فى ضوء اختلاف التكوينات الاجتماعية والاقتصادية ، وتباين العوامل الثقافية والديموجرافية والبيئية ، فضلا عن التوجهات الايديولوجية للطبقة الحاكمة ، وما ترسمه من محاور لحركة التصنيع . ولكن ما نود أن نؤكد عليه هنا ، أن أشكال ومناهج التصنيع فى العالم الثالث جاءت على نحوين : الأول هو ما يعرف بالتصنيع عن طريق توسيع وقيادة الصناعات التصديرية (منهج تشجيع الصادرات) ، والآخر فيعرف باسم التصنيع الذى يتولى إشباع الســوق المحليــة عن طريق إحلال الواردات (منهج الاستعاضة عن الواردات) .

وينبغى فى هذا الإطار أن نفرق بين مفهومى النمو الصناعى والتصنيع ، فعلى الرغم من أنهما متقاربان جدا ، إلا أنهما فى الوقت ذاته غير متطابقين تماما . وليس من قبيل الصدفة أن تثور مناقشات حامية حول وضع حدود فاصلة بين قضايا النمو الصناعى (النتائج الكمية) والتصنيع (النتائج الكيفية) . إن النمو الصناعى ارتبط بدرجة كبيرة بمعايير كمية مثل وتائر نمو الإنتاج الصناعى ، وعدد المشاريع الصناعية الجديدة ، وتزويد هذه المشاريع بالتكنولوجيا والأيدى العاملة ، وأما التصنيع فإنه يرتبط بالمعايير الكيفية أكثر من ارتباطه بالمعايير الكمية ،

فهو يعنى ارتباطه بمنهج تصنيعى معين ، وكذا زيادة نصيب الصناعة فى الاقتصاد القومى ونشوء مشاريع جديدة ، وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة ، ونمو الإنتاجية الاجتماعي للعمل ، ناهيك عن تحقيق الاستقلال القومى والتغلب على الطابع الوحيد للاقتصاد والعمل وفق استراتيجية قومية . ووفقا لذلك يمكن القول أن الخبرة التاريخية للعالم الثالث توضح فى كثير من الأوقات أنه عرف صناعة بلا تصنيع .

واذا كان للتصنيع فى العالم الثالث أهمية متعاظمة فى صياغة الهيكل الاقتصادى ، فإنه فى الوقت ذاته ينطوى على أهمية اجتماعية كبيرة جدا ، إذ يعمل على تحويل البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع ، وإحداث تغيرات في تشكيل خريطة الطبقات الاجتماعية ، كنمو الطبقات الرأسمالية واضمحلال الطبقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ، وزيادة عدد ودور البيروقراطية والطبقة العاملة وتغيير نمط حياة مختلف فئات السكان ، وعملية اعادة توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية فى الريف والمدينة ، تلك التى تحدد الأهمية النسبية لكل من الطبقات الاجتماعية فى الريف والمدينة .

وعلى الرغم من أن لكل هيكل اقتصادى قسماته الخاصة ، الا أن الخبرات التى عرفتها دول العالم الثالث تكشف عن السياق المشترك الذى وقعت فيه عمليات التصنيع ، أعنى الاستغلال والتبعية . وبما ان المجتمع المصرى ينتمى إلى بلدان العالم الثالث ويشترك معها فى كثير من ظروفها التاريخية والمعاصرة ، فمن الأهمية بمكان أن نذهب إلى أن النمو الصناعى والتصنيع فيها تأثرا إلى حد بعيد بالاقتصاد العالمى ، كما أنهما فى الوقت نفسه خضعا فى تشكلهما لمتغيرات محلية . إن تاريخ النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يكشف عن تنوع الظروف الضاغطة التى ساهمت فى صياغته . لقد تعرض التصنيع فى مصر لموجات صراعية حادة امتدت من القوى الاستعمارية والتقليدية من جانب ، إلى القوى الوطنية من جانب آخر .

إن تاريخ النمو الصناعى والتصنيع يكشف عن تنوع الظروف الاقتصادية (المحلية والخارجية) الأيديولوجية التى حدثت إبانها قفزات متعاقبة من التصنيع وإن كانت متقطعة . إن التتبع التاريخى للنمو الصناعى والتصنيع فى مصر يوضح تباين مناهج التصنيع التى حدثت فى الحقب التاريخية المختلفة .

وحرى بنا أن نوضح أنه على الرغم من اهتمامنا بالعقود الخمس الممتدة بين عامى ١٩٣٠ - ١٩٨٠ ، إلا أن تاريخ النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يغطى فترة طويلة . إن

تحديد العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والبناء الطبقى فى المجتمع المصرى يتطلب أن نحدد نقطة البدء ، أى تعيين ما يتحقق من نمو صناعى عشية الثلاثينات وفى هذا الصدد فإنه لا يمكن ان نكتفى برصد الخصائص الهيكلية للصناعة فحسب وإنما نتعدى ذلك لرصد التطورات التى حدثت للنمو الصناعى .

وجدير بالذكر أن إختيار عام ١٩٣٠ كنقطة بداية للدراسة يعود إلى ما إتفق عليه الاقتصاديون من أن النهضة الصناعية بالمعنى الصحيح لم تبدأ إلا بتقرير وصدور التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ وقت أن التف الكساد العظيم حول رقبة الاقتصاد العالمى ، وهبوط اسعار كثير من المصنوعات الوطنية التى ماتت منذ أواخر عهد محمد على حين فرضت معاهدة " بلطة ليمان " فى عام ١٨٣٨ بين تركيا (رجل اوربا المريض) وانجلترا ، فضلا عن أنه تاريخ بناء وميلاد الرأسمالية المصرية . وتوضح أطر السياسات المتلاحقة التى تابع فيها النمو الصناعى والتصنيع سيرهما منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ فى مصر ، اختلاف مناهجها التى تباينت بتباين أيديولوجيات النظام الاقتصادى والطبقات الحاكمة التى فرضت ذاتها على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فنجد أن المشروع الخاص والحر والمشروع العام كان سائدا حتى منتصف الخمسينات ، ثم فى حقبة الستينات سادت مرحلة الاستثمار العام والملكية العامة لوسائل الإنتاج الحديثة . أما فى مرحلة السبعينات ، فإنه فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ودخول المجتمع المصرى فى فلك النظام الرأسمالى العالمى ، نجد تنامى دور القطاع الخاص ووأد هياكل القطاع العام الصناعى .

والمدرك لتجارب النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يتضح له أن التنمية الصناعية تعددت وتفاوتت بقدر تعدد وتمايز الأطر الأيديولوجية التى سادت ، والتوجهات السياسية والطبقات الحاكمة التى فرضت نفسها ووجهت عملياتها . ويعنى ذلك ان بين التصنيع والأحداث السياسية علاقة متفاعلة . وتشير بعض التحليلات إلى أن النمو الصناعى والتصنيع فى مصر منذ الحماية الجمركية لعبا دورا مؤثرا وبارزا فى تحقيق مجموعة الخطط التنموية الاقتصادية التى عرفها المجتمع ، ومن ثم ظهور واحداث تبديل فى مواقع وأدوار القوى الاجتماعية . بكلام آخر أن التصنيع فى مصر كما يساهم فى إيجاد تحولات جذرية فى الاقتصاد الوطنى يكشف عنها تعاقب مناهج التصنيع التى تمت منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فانه يساهم ايضا فى صياغة الطبقات الاجتماعية القائمة . أى أن بين التصنيع والتحول الاجتماعى والاقتصادى الذى طرأ على البنية الطبقية علاقة جدلية قوامها التأثير والتأثر . ويجدر أن نشير فى هذا المقام ، إلى أن فهم تأثير التصنيع على البنية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر يتوقف على

عدة عوامل نجملها فى : تحليل مناهجه وقدرته على فرض الاستقلال الاقتصادى ، ومدى إسهامه فى صياغة بناء اجتماعى له القدرة على إعادة إنتاج ذاته .

ومما لا ريب فيه أن إدراك طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى (مثله مثل بلدان العالم الثالث) والعوامل التى أدت الى تشكلها ، ولتحديد موقع الطبقات والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة يتطلب البحث فى اطار خصوصيته التاريخية ، بمعنى عدم دراستها بمعزل عن المؤثرات الداخلية والخارجية . وغنى عن البيان ان المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية ، ولا يدخل فى نطاق نموذج اجتماعى محدد . فهو لم يعرف مرحلة الإقطاع بشكله الكلاسيكى ، ولم يعرف أيضا مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه عرف بعض اشكال التخطيط ورموز الاشتراكية ، وعرف ما يسمى برأسمالية الدولة التابعة . إن تعايش وتداخل الأنماط الإنتاجية المختلفة مع بعضها البعض ، قد أدى إلى وجود بناء طبقى متنوع نتيجة لتنوع الأنماط الإنتاجية السائدة .

وتتفق معظم التحليلات التى تصدت للأوضاع والعلاقات الطبقية فى مصر على أنها أوضاع غير ثابتة وتتسم بالتعدد ، نتيجة ما شهدته من تحولات عميقة فى علاقات الإنتاج والهياكل الطبقية ، لذا نجد أنه من الصعوبة بمكان التحدث عن علاقات وهياكل طبقية غير متحركة ، حيث أن معظم المواقع والعلاقات الطبقيـــة فى حالـــة تداخل وتبادل بين العلاقات ما قبل الرأسمالية وبين العلاقات الجديدة التى تشكلت نتيجة تغلغل أنماط العلاقات الرأسمالية الحديثة وأنماط قسمة العمل الدولية . ووفقا لذلك فإن الطبقات الاجتماعية تتحد فى هذا الإطار بنسق التداخل بين أساليب الانتاج التى تتواجد فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى مصر ، ومن ثم فهى تتحدد بالأساس بمصفوفة مستويات الإنتاج المسيطر فيه . فالطبقات تتوصف جدليا من خلال مستويات ثلاث هى : المستوى الاقتصادى والمستوى السياسى والمستوى الأيديولوجى ، تلك التى تؤلف مصفوفه أساليب الإنتاج المسيطرة وتلعب الدور المؤثر فى صياغة الطبقات الاجتماعية .

ان دراسة التركيب الاجتماعي - الطبقى للمجتمع المصرى فى ضوء تمفصل أساليب الإنتاج القديمة والجديدة ، تشكل معضلة أساسية أمام دراسة الواقع الاجتماعى وفهم تداخلات الخريطة الطبقية بعيدا عن التصورات النظرية ، لذا نجد أن ثمة خطوات يمكن الاسترشاد بها للتعرف على طبيعة الكل الاجتماعى فى إطاره التاريخى . وهذه الخطوات هى : أولا : الوقوف على التكوين الاقتصادى والاجتماعى الذى تدخل مصر فى إطاره . ثانيا : تحليل الطبقات والفئات الاجتماعية فى إطار عملية العمل الاجتماعى . ثالثا : تحليل المصالح الاجتماعية والقوى

الأسلسية المكونة له فى علاقاتها المتبادلة ، وما تتضمنه هذه العلاقات من مصالح . أخيرا ، تحليل مستوى وعى الطبقات ، وكيفية التعبير عن مصالحها اقتصاديا وسياسيا . إن هذه الخطوات تساهم فى تصنيف البنية الطبقية للمجتمع المصرى ، والتعرف على عناصرها المختلفة أثناء نشوئها وتطورها وفنائها ، ومن ثم علاقة كل من هذه الطبقات بالأخرى فى إطار عملية الإنتاج .

وبناء على ما تقدم ، فإن الطبقة الاجتماعية حسب المفهوم الذى نحاول أن نطرحه ما هى إلا مقولة تحليلية . وأن دراستها تعمل على الوقوف على الترتيبات والديناميكيات الاجتماعية . كما انها فى الوقت نفسه تعتبر مقولة تاريخية ، إذ ترتبط بتطور المجتمع وتقدمه ، وتتشكل وتتطور وتتبدل مع تغيُر المجتمع ، فضلا عن أنها تمثل التناقضات الرئيسية للمجتمع ونتاجها . والطبقة وفقا لهذا التصور فهى جزء لا ينفصم عن ديناميكية المجتمع وتشغل مكانة اجتماعية محددة داخل عملية تقسيم العمل الاجتماعى ، وأنها لا توجد إلا من خلال علاقتها بغيرها من الطبقات الاجتماعية الأخرى .

إن دراسة النمو الصناعى والتصنيع والبناء الطبقى فى المجتمع المصرى تعد من أولى الدراسات التحليلية التى تسعى إلى التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى خلفها النمو الصناعى والتصنيع على الطبقات الاجتماعية إذ يرمى هذا الضرب من الدراسة إلى توضيح طبيعة العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة ، وبين التصنيع والبناء الطبقى من جهة أخرى . اننا هنا ننطلق من مقوله اساسية ترى أن التصنيع يعد من أهم المتغيرات الفاعلة التى أثرت على تشكل خريطة الطبقات الاجتماعية منذ ثلاثينات هذا القرن ، إذ أن ثمة علاقة متفاعلة وجدلية بين الطبقات والتصنيع فى مصر ، لذا نرى أن هذه الدراسة ترتكز على مقولات النظرية التى ترى أن التصنيع غالبا ما يترك آثاره على التكوينات الاجتماعية الاقتصادية .

ووفقا للطرح السابق فاننا فى هذا الكتاب نسعى إلى تحقيق ما يلى :

أولا : تقديم فهم سوسيولوجى للدور النسبى الذى لعبته العوامل الداخلية والخارجية فى تحديد أهم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على النمو الصناعى والتصنيع فى مصر ، وما بينهما من علاقة جدلية من حيث التأثير والتأثر .

ثانيا : التعرف على التغيرات الأساسية التى طرأت على الخريطة الطبقية والعلاقات

الطبقية منذ الثلاثينات حتى نهاية عقد السبعينات وذلك فى محاولة للوقوف على القوانين الموضوعية التى تحكم حركة ونمط تطور المجتمع المصرى .

ثالثا : البحث عن استراتيجيات التصنيع السائدة فى مصر بدءا من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فضلا عن التعرف على الطبقات والفئات الاجتماعية التى يخدمها نمط التصنيع والاستهلاك .

رابعا : الكشف عن تأثير التصنيع فى تشكيل البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، وبدوره فى نشوء جماعات جديدة وإضعاف جماعات أخرى .

وتأسيسا على ما سبق ، فإن أهمية هذا الكتاب تأتى من اعتبار أساسى مفاده أن الطبقة الاجتماعية تؤثر على مجرى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وأنها صانعة للتاريخ الاجتماعى والاقتصادى .. بمعنى آخر أنها قوة فعالة ونشطة فى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وان دراسة التغيرات فى البناء الطبقى والملامح العامة لفئاتها ، بعلاقتها بالتصنيع يسمح بالوقوف على الدور القائد للطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى من كافة جوانبه ، وكذا الوقوف على الاختيارات الاجتماعية لمناهج التصنيع .

ويأتى أهمية هذا الكتاب أيضا من قضية أساسية مؤداها أن دراسة العلاقة بين التصنيع والبناء الطبقى تعد من الدراسات التحليلية التى تسعى الى التعرف على طبيعة التغيرات الاجتماعية الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى . بكلام آخر أن أهمية هذا الكتاب يأتى من أنه يهدف الى توضيح العلاقة المتفاعلة بين التصنيع والبناء الطبقى انطلاقا من المقولات النظرية التى ترى أن التصنيع غالبا ما يترك آثاراً واضحة على البنية الاجتماعية والاقتصادية .

وتنبع أهمية الكتاب أيضا من سعيه نحو فهم مجمل الأوضاع والمواقف والتصورات الطبقية فى المجتمع ، وبالتالى لفهم الاختيارات الاجتماعية لعملية التصنيع فى مصر . وجدير بالذكر أن موضوع الدراسة ما هو إلا جدل فكــرى فى الإطار المصرى يطرح سؤلا عاما مفاده : الى أى مدى تصلح قضية الطبقة فى فهم الاختيارات الاجتماعية لسيادة منهج معين للتصنيع؟

ولما كان هدفنا يتمحور حول معرفة العلاقة الجدلية بين التصنيع والبناء الطبقي ، فإننا نسعى فى الوقت ذاته إلى ضرورة معرفة درجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

التى شهدها المجتمع المصرى منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ . وجدير بالتبيان أن دراسة ديالكتيك النمو الصناعى والتصنيع والتغيرات الطبقية فى مصر ، يفرض علينا ضرورة التعامل مع التحليلات البنائية التاريخـــية ، تلك التـــى تـــرى أن أية إشــــكالية ما هى الا وحدة متكاملة تتشابك او تتمفصـــل فيهـــا الأصعدة الأقتصــــادية والســـياسية والاجتماعية والايديولوجية والثقافية .

وعلى نحو ما تقدم فإنه من أجل توضيح العلاقة بين التصنيع والبناء الطبقى فى العقود الخمس المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ - ١٩٨٠ ، فإن هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أبواب مقسمة الى تسع فصول :

ففى الباب الأول نجد اننا تناولنا طرح الرؤى النظرية المختلفة حول التصنيع والبناء الطبقى . ويأتى هذا الباب فى ثلاثة فصول ، الأول : بعنوان الصناعات النظرية والايديولوجية لقضية الطبقة الاجتماعية ، والفصل الثانى : يعالج طبيعة البناء الطبقى فى العالم الثالث ، أما الفصل الثالث : فيتناول واقع التصنيع فى العالم الثالث وما يرتبط به من تخلف وتبعية .

ثم فى الباب الثانى يحاول البحث تبيان تجارب النمو الصناعى والتصنيع فى المجتمع المصرى منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ . ويعرض فيه لأربعة فصول ، فالفصل الرابع يطرح محاولات النمو الصناعى فى مصـــر من محمد على (١٨٠٥) حتى الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ ، والفصل الخامس يهتم بالصناعة فى مصر من تطبيق الحماية الجمركية حتى أوائل الخمسينات (١٩٣٠ - ١٩٥٢) ، والفصل السادس يناقش واقع التصنيع فى الحقبة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) . أما الفصل السابع فيعرض لطبيعة التصنيع فى ظل سياسة الباب المفتوح فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٨٠) .

أما الباب الثالث فقد جاء ليعالج العلاقة الجدلية بين النمو الصناعى والبناء الطبقى فى مصر . ويضم فصلين : الفصل الثامن يناقش البناء الطبقى فى المجتمع المصرى من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ . أما الفصل التاسع والأخير فيعرض للتفاعل بين النمو الصناعى والتصنيع والطبقات الاجتماعية فى مصر (١٩٣٠ - ١٩٨٠) . وأخيرا فقد زيلت الكتاب ببعض الاستخلاصات الختامية .

وأخيراً أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أصحاب الفضل والجميل اللذين لولاهم ما كان يخرج هذا العمل إلى النور ، وأخص بالذكر أستاذى الأستاذ الدكتور محمود عودة أستاذ علم

الاجتماع بجامعة عين شمس الذى كان نعم المعلم والأخ والصديق . ولا يفوتنى أن أتقدم بكل آيات التقدير إلى الأستاذ الدكتور السيد الحسينى أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس الذى كان له الفضل كل الفضل فى الأخذ بيدى على العتبات الأولى للبحث العلمى . أما صديقى وأستاذى الدكتور على ليله أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس فله كل التقدير .

أما زوجتى التى نهلت منها كل التعضيد والمساندة والحنان ، فلها كل الحب وأسمى آيات العرفان .

والله ولى التوفيق ،

القاهرة فى ١٩٩٠ شحاته صيام



البـــاب الأول

الرؤى النظرية المختلفة

حول الصناعة والبناء الطبقى

الفصل الأول

الصياغات النظرية والأيديولوجية لقضية الطبقة الاجتماعية

أولا : النظرية الماركسية وقضية الطبقة : الجدل والامتداد .

ثانيا : البنائية الوظيفية وقضية الطبقة : الحوار والنقد .

تعد دراسة الطبقات مطلبا نظريا وعمليا فى الوقت نفسه . وباعتبار أن الطبقات الاجتماعية جزء لا ينفصم عن البنية الاجتماعية وتربطها به علاقة وشيجة ، فان مفهوم الطبقة يعد أحد المفاهيم الاستراتيجية التى تعكس طبيعة البناء الاجتماعى ، أو بمعنى آخر إنه المفهوم القادر على تشريح التكوينات الاقتصادية الاجتماعية من حيث توضيح طبيعة العلاقة الاجتماعية بين المسيطرين والخاضعين .

إن الاهتمام بدراسة هذه القضية قديم قدم البشرية . ولكن المتفحص للمحاولات التى تصدت بالدراسة والتحليل للظاهرة الطبقية يستطيع ان يقف على كم هائل من التباينات النظرية بينها . ولما كان هذا الفصل يهتم بالأساس بطرح المحاولات النظرية التى تحاورت حول مفهوم الطبقة ، فإنه جاء ليعالج قضيتين أساسيتين . الأولى تتعلق بطرح المقولات الماركسية الأرثوذكسية والمحدثة ، وذلك لتبيان الجدل الدائر بين مفكريها وايديولوجيبها. أما القضية الأخرى فتعرض لقضية الطبقة فى ضوء النظرية البنائية الوظيفية ، تلك النظرية التى تحاورت مع الماركسية فجندت كل مفكريها ومؤسساتها الأيديولوجية لنقد الماركسية ودحضها .

أولا : النظرية الماركسية وقضية الطبقة : الجدل والامتداد .

يثير مفهوم الطبقة كثيراً من الجدل الفكرى سواء من حيث طبيعتها ، أو من حيث المناهج المستخدمة فى دراستها التى تعكس اتجاهات ايديولوجية محددة . إن مفهوم الطبقة يرتبط بصلة وثيقة بالاتجاهات الأيديولوجية ، الذى كثيراً ما يظهرعلى أنه صراع طبقى على الصعيد النظرى . وغنى عن البيان أن الطبقة كمفهوم تفسيرى لم يأت من فراغ تاريخى ، وانما جاء كأحد مفردات نسق فكرى واسع أراد معرفة التحولات التى خبرها المجتمع الأوربى إبان القرن التاسع عشر ، ذلك النسق الذى كان واعيا بأبعاد الزمان والمكان والأيدولوجيا فى إطار التحليل الكلى الشامل . وإذا كان كوكبه من مفكرى القرن التاسع عشر قد توصلوا إلى دلالات الطبقة التفسيرية ، فإن هذه الدلالات تختلف فيما بينهم .

ويعتبر مفهوم الطبقة من المفاهيم المحورية التى عرفها الفكر الإنسانى منذ القدم . إن التأصيل لمفهوم الطبقة يرجعنا بصورة مباشرة إلى البدايات المبكرة للفكر الاجتماعى ، تلك التى يتصل جذورها بالفسلفة اليونانية القديمة (أرسطو - افلاطون) . ولكن سوسيولوجية الطبقة من حيث النظرية والمنهج تتحدد بمحاولات كارل ماركس "Marx" فى نقـــده للنظام

الرأسمالى، أى أن بداية التفكير العلمى السوسيولوجى للطبقة تتحدد بالأفكار التى طرحها ماركس(١) .

ان الطبقة بمفهومها العلمى تعد إحدى نتاجات الفكر الماركسى ، إذ كان لهذا المفهوم الفضل كل الفضل فى وجود تفسيرات مضادة حاولت إفراز تعتيم نظرى وايديولوجى ، وميعت قضية انقسام المجتمع الى طبقات محددة المعالم ، تسود بينها علاقة سيطرة واستغلال من واحدة ، وخضوع لاخرى . ويعتبر كارل ماركس اول من قدم محاولة علمية لاستيضاح هذا المفهوم . وعلى الرغم من ان وجهات نظـــر ماركس فى موضـــوع الطبقة جاءت مبعثرة فى مؤلفاته ، الا أنه حددها بانها تجمع من الاشخاص تنجز عملا واحدا فى اطار عملية انتاجية واحدة ، وتختلف باختلاف وضعها الاقتصادى وموقعها من عملية الانتاج ، أى أن الطبقة تتحدد فى ضوء المهام المشتركة فى عملية الانتاج . وفى البيان الشيوعى أوضح ماركس أن مسميات هذه الطبقات تختلف فى المراحل التاريخية المختلفة (٢) .

وعلى الرغم من تحديد ماركس لمفهوم الطبقة ، الا أن الفضل فى اكتشاف وجودها لا يرجع له وهو فى ذلك يقرر " ... أنه لا يعود إلى الفضل فى اكتشاف وجود الطبقات فى المجتمع الحديث ، ولا فى اكتشاف وجود الصراع الطبقى بينها ، فقبلى بكثير استطاع بعض المؤرخين البرجوازيين تشريح الطبقات اقتصاديا ..... ولكن الجديد الذى اتيت به يتمحور حول تأكيد أن وجود الطبقات دائما يرتبط بمراحل تاريخية معينة من تطور الانتاج ، وان الصراع الطبقى ينتج فى النهاية ديكتاتورية الطبقة العاملة ، وان هذه الديكتاتورية لا تعد سوى نقلة مرحلية لايجاد المجتمع اللاطبقى .. " (٣) .

ووفقا لكلام ماركس يتبين ان المحور الاساسى أو المتغير الاساسى لنشوء الطبقة هو الملكية ، أما المتغير الوسيط فهو تقسيم العمل . واذا كانت تلك هى الظروف الموضوعية لنشأة

---

(١) انظر حول ذلك فى :
- السيد الحسينى " علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، ص ١٧ .
- السيد الحسينى " نحو نظرية اجتماعية نقدية " ص ١٤ .
- غريب سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية ، ص ص ١ – ٣ .
- بوتومور : الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى واخرون ، ص ٥٧ .

(٢) R. Bendix and S. lipset, "Karl Marx's theory of social class cl, in : Bendix and Lipset (eds.) class, status, and power social stratification in coparative prespective, p.7.

(٣) أحمد القصير ، منهجية علم الاجتماع بين الوظيفة والماركسية والبنوية ، ص ٩٤ .

طبقة العمال ، فان الظروف الذاتية تتمحور حول الوعى . ان الطبقـــة الاجتماعية لا يتم تشكلها بصورة نهائية إلا بوجود الوعى الذى لا يمــكن أن يوجد إلا عن طريق الأيديولوجية الطبقية (١) .

لقد حلل ماركس المجتمعات الإنسانية فوجد أن الطبقات الاجتماعية فى كل مكان هى هى . فمثلا فى مؤلفه مع إنجلز " الثورة والثورة المضادة فى المانيا " نجده يميز بين النبالة الاقطاعية والبرجوازية والبرجوازية الصغيرة والطبقة الفلاحية الكبرى والوسطى والصغيرة ، وطبقة القنانة والعمال الزراعيون وعمال الصناعة . وفى كتابه " نضال الطبقات فى فرنسا " نجده يحدد الطبقات على النحو التالى : البرجوازية المالية والصناعية والتجارية والصغيرة ، والطبقة الفلاحية ، والبروليتاريا والبروليتاريا الرثة . أما فى عصره فنجده يميز بين خمس طبقات هى : ملاك الأراضى والبرجوازية وصغار البرجوازيين . والفلاحون المزارعون والعمال الكادحون . ولكنه فى الوقت ذاته يرى أن هذه الطبقات تختصر إلى طبقتين أساسيتين هما العمال والبرجوازية . وعلى الرغم من أن ماركس قد صنف الطبقات بشكل تفصيلى فى المجتمعات البشرية ، إلا أنه لم يضع تحديدا دقيقا لها (٢) .

وربما لم يكن ماركس قد أولى اهتماما كبيرا لوضع تحديد دقيق للطبقات ، وإنما اعتبر الأهم أن يوضح حقيقة الانقسام الطبقى فى المجتمعات الإنسانية بوجه عام ، والانقسام الطبقى فى المجتمع الرأسمالى بوجه خاص ، لذا نجد لينين Lenin قد أولى هذه القضية اهتماما كبيرا فنجده يذهب إلى " أنها مجموعات كبيرة من الناس تختلف عن بعضها البعض فى المركز الذى تشغله فى نظام تاريخى محدد للإنتاج الاجتماعى . وبعلاقاتهم مع وسائل الإنتاج وكذا بدورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بالقدر والطريقة التى تستحوذ بها على نصيبها من الثروة الاجتماعية التى تقع تحت تصرفها . الطبقات هى مجموعات من الناس تستطيع إحداها أن تستحوذ على الأخرى نتيجة اختلاف المراكز التى تحتلها فى نظام محدد للانتاج الاجتماعى .. (٣) . إن ما أتى به لينين فى الطرح السابق لمفهوم الطبقة يعد تأكيدا لما قرره " ماركس وانجلز " من ارتباط الطبقات بالنمط التاريخى للانتاج وبعملية تقسيم العمل الاجتماعى .

---

(١) ف . كيللى و م . كوفالزون ، المادية التاريخية ، تعريب أحمد داود ، ص ٣٢٥ .
(٢) ريمون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة عبد الحميد الكاتب ، ص ٢٠ .
(٣) افاناسيف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمة حمدى عبد الجواد ، ص ٢٣٥ .

لقد عرفت المجتمعات البشرية منذ ظهورها - ما عدا المجتمع البدائي - أشكالا مختلفة من الطبقات . وبمعنى آخر ، أن الطبقات صاحبت ظهور المجتمعات البشرية ومعها وجدت مظاهر الصراع الطبقي والقهر الاجتماعي . إنه في كل مجتمع من المجتمعات الانسانية نظام طبقي يتلائم مع تطوره التاريخي وظروفــه المادية . إن تمايز الناس إلى مجموعات تملك وأخرى لا تملك ، خلق وضعا متناقضا أدى إلى الصراع الطبقي . وفي ضوء ذلك يرى ماركس أن تاريخ المجتمعات الطبقية ليس إلا تاريخ الصراع الطبقي والذي بدوره يحدد وجود الطبقات وليس العكس ، وان مجموع الصراعات الطبقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية ، يتحدد في نهاية الامر بالصراع الطبقي الاقتصادي في الإنتاج . أي أن الصراع الطبقي هو العملية التي بمقتضاها يتم إعادة اســـتقرار الشكل السياسي الذي يحقق السيطرة الاقتصادية (١) .

وعلى الرغم من أن قضية الطبقة قد احتلت اهتماماً كبيراً عند ماركس "Marx" باعتبارها مقولــة سوسيولوجية ووحدة لتحليل علاقات الإنتاج في مراحل تطور المجتمع الإنساني ، فإنها أيضا تعد مفهوما محوريا لتفسير صراع الانسان ونضاله . إن بذور الصراع الطبقي تكمن في الظروف الاقتصادية ، وأن هذه الظروف تؤثر في المصالح الطبقية وتشكل الطبقات . ويرى ماركس أن هذه الظروف ويقصد بها ظروف المجتمع البرجوازي تساهم في تحول الجماهير الى عمال لهم موقف ومصلحة عامة تتناقض مع رأس المال . إن هذه الجماهير في بادئ الأمر تكون طبقة في ذاتها ، وحينما يشتد الصراع يخلق منها وحدة واحدة ، وتصبح طبقة لذاتها ، حينئذ يغدو الصراع بين طبقة ضد أخرى (٢) .

ويرى ماركس ان العمال في المجتمع الرأسمالي يخضعون لعمليات نهب منظم من البرجوازية ، وأن العمال لا يأخذون القيمة الحقيقية لانتاجهم نتيجة انتزاع فائض القيمة التي تذهب الى الرأسمالية . إن هذا الشكل من الاستغلال هو الذي يجعل رسالة العمال الأساسية تدور حول تحطيم الرأســمالية وبنـــاء المجتمع اللاطبقي . وفي ضوء ذلك يرى ماركس أن

---

(١) ماركس وانجلز ، البيان الشيوعي ، ص ٣٦ . وحول هذه القضية انظر :
T.B; Bottomore and M.J. Mulkay (eds.), Capital, labour and the Middle classes, p. 49.
(٢) كارل ماركس ، بؤس الفلسفة : رد على فلسفة البؤس لبرودون ، ترجمة حنا عبود ، ص ١٦٥ ، ١٦٧
وأيضا : كارل ماركس وانجلز ، البيان الشيوعي ، المرجع السابق ، ص ص ٤٧ - ٤٨ .

العمال (البروليتاريا) هى الطبقة الثورية الوحيدة من بين جميع الطبقات ، لأنها الطبقة التى تمثل اكثر آثار النهب والاستغلال ، فهى بحكم تنظيمها وبحكم تعاملها مع الآلة تمتلك الثقافة والوعى . وبحكم هذا وذاك يمكن إقامة ديكتاتوريتها (١) .

وإذا ما حاولنا أن نوجز أهم تصورات النظرية الماركسية حول الطبقات والصراع الطبقى لسجلنا أنه طبقا لأفكار ماركس ، فإن مفهوم الطبقة يعتبر من المفاهيم المحورية فى دراسة الصراع الطبقى ووحدة للوصف والتحليل . وأن الصراع بعد أساسى من أبعاد المجتمع الإنسانى ، وأن الطبقات الاجتماعية تتحدد وفقا لموقعها من ملكية وسائل الإنتاج ووعيهابمصالحها ، وأن الصراع يرتبط بالبناء الأساسى والبناء الفوقى ، وان هناك تساند متبادل بين الوعى الاجتماعى والصراع الطبقى ، وأن الوظيفة الأساسية للصراع تتمحور فى تغير المجتمع وإيجاد تكوين اقتصادى اجتماعى بدلا من اخر ، ومن ثم إحلال ديكتاتورية طبقة وهى البروليتاريا محل أخرى وهى الرأسمالية .

وإذا كانت الأفكار السابقة لمفهوم الطبقة تدخل فى مصفوفة التصورات الكلاسيكية للنظرية الماركسية ، فإن ثمة أفكار أخرى تدخل فى إطار النظرية التى اصطلح عليها بأنها الشكل المحدث أو الامتداد لها . إن مفهوم ماركس عن الطبقة ، وكذا الفاعل الثورى الذى سيأتى بالشكل اللاطبقى للمجتمع طرأ عليه كثير من التعديل ، لذا فقد خصصنا السطور التالية لإلقاء بعض الضوء على أهم الأفكار التى تتصل بها .

لقد أضحت الماركسية موضع جدل ونقاش من الماركسيين انفسهم . ففى دراسة لبيرنشتين "Pernstein" حول البناء الطبقى نجده يخالف فيها التصورات الماركسية ، فيرى أن الماركسية بشكلها الكلاسيكى تحتاج إلى تعديل طالما أنه لم يحدث أى إستقطاب طبقى وفقا لما نظر له ماركس . ونتيجة لذلك فقد توصل إلى استنتاج سياسى مفاده أن التحول الاشتراكى يمكن أن يتم بعيدا عن التصورات الصراعية للماركسية ، بشرط ان يحدث بصورة تدريجية من خلال تغلغل الاشتراكية إلى الرأسمالية نتيجة ما تضطلع به الحركة العمالية من نشاط ، ونتيجة لتحالفاتها التى دشنتها مع قطاعات الجماهير المختلفة (٢) .

وفى ضوء عدم إتيان الطبقة العاملة بصيغة ثورية جديدة فى أوربا ، نجد أن ماكس أدلر "Adler" فى عملين له عن الطبقة العاملة يقوم بفحص دلالة ومغزى التمايز الاجتماعى المتزايد

---

(١) محمد أحمد الزغبى ، التغير الاجتماعى بين علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى ، ص ١٠٠ .

(٢) بوتومور ، " الماركسية نسق نظرى فى علم الاجتماع ، ترجمة على جلبى فى : بوتومور ، نقد علم الاجتماع الماركسى ، ترجمة محمد على محمد وعلى جلبى ، ص ٤٤ .

وتطور الارستقراطية العمالية التى ربط بينها وبين تنظيمات العمل كما فعل ميشيلز ونجد أيضا رينر "Renner" قد أضاف إلى النظرية الماركسية بعض العناصر الجديدة . وفى تحليله لنمو طبقة جديدة من المديرين والعاملين والمأجورين التى أطلق عليها " طبقة الخدمة " ذهب إلى أنه فى تطور المجتمعات الرأسمالية وجدت طبقتان أساسيتان هما : طبقة الخدمة والطبقة العاملة وأنهما متقاربتان ، بل أنهما فى احيان كثيرة مندمجتان ، وبالتالى فإن هذه المجتمعات لم تشهد تمايزا واختفت فيها الطبقات المتناقضة (١) .

وبالنظر إلى مدرسة فرانكفورت - هوركهايمر وادورنو وماركيوز - التى تأثرت بشكل سافر باهتمامات صغار الهيجليين ، نجدها قد ذهبت على عكس ماركس فى انها ترى أن الطبقة العاملة لا تمثل موضوعات أساسية . وعلى الرغم من أن أعمالها النظرية تعد جزءا متمما للنضال الثورى الذى تقوم به البروليتاريا ضد الرأسمالية ، إلا أنها تخلع عن البروليتاريا هذا الدور ، لأن موقف البروليتاريا بالنسبة لهم لا يقدم ضمانا بمعرفة صادقة ، لأنها فقدت امكانياتها الثورية (٢) .

ووفقا لهذه الرؤية نجـد أن ماركيوز "Marcuse" فى كتابه " الإنسان ذو البعد الواحد " يرى أن البلاد الرأسمالية الصناعية قد تخلصت من أى قوة حقيقية قادرة على إيجاد تحولات جذرية فى المجتمع ، ومن ثم قيام مجتمع جديد . فإذا كان ماركيوز قد تقابل مع الماركسية فى الصراع ضد الرأسمالية ، إلا أنه يسحب الثقة من الطبقة العاملة فى إحداث هذه التحولات (٣) . وفى كتابه " الثورة والثورة المضادة " يحاول البحث عن قوة ثورية جديدة . فنجده يرى أن المنتظر من الطبقة العاملة القيام به لن يتحقق نظرا لما أصاب المجتمعات المتقدمة من تحولات جذرية نتيجة الطفرات التكنولوجية الهائلة ، لذا نجده يرى أن الثورة سوف تصدر من فئات أخرى غير الطبقة العاملة وهى : المنبوذين والملونين والعاطلين والأقليات المضطهدة ثم أخيرا أضاف الطلاب بعد حركات الاحتجاج فى اوربا فى عام ١٩٦٨ (٤) .

إن افكار ماركيوز حول الصراع الطبقي السياسى يعتبر موقفا رجعيا ، بل قل شديد الرجعية ، فهو بهذا الشكل يعطى تصريحا خطيرا للانسحاب من المعركة ضد الرأسمالية ، أو

---

(١) بوتومور ، المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٢) السيد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق ، ص ٢٥٢ .

(٣) هربرت ماركيوز ، الانسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشى ، ص ٦٥ - ٦٧ .

(٤) H. Marcuse. Counter-Revolution and Revolt. p. 3-5.

وراجع أيضا

A. Giddnes, profiles and critiques in social theory, 165.

يفسح المجال لتقدم الرأسمالية وتقهقر القوة الثورية الأصلية . إن ادانة ماركيوز للطبقة العاملة وخلع الصفة الثورية عنها تعد دعوة استسلامية وانقياد أعمى لهوى المجتمع الرأسمالى .

ويبد أن ماركيوز قد قلل من قدر الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية ، فإن صدى هذه الأفكار نجدها واضحة فى كتابات هابرماس "Habermas" وفيلمر "Wellmer" اللذان يبديان نفس الموقف لماركيوز فى تخليهما عن الماركسية من خلال إنكارهما للدور الذى تلعبه الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة . إذ يعتقد الأول أن إضفاء الطابع العقلانى على العلم والتكنولوجيا وتجاهل جوهر السيطرة الطبقية قد أضحت أهم ايديولوجيات المجتمعات المتقدمة . أما الثانى فإنه لا يختلف كثيرا عن الأول إذ يذهب إلى أن الأمال قد خابت فى إيجاد وسيلة للتحرر تقوم على أساس اقتصادى . وعلى ذلك فليس من الضرورى ان ينصب التحليل على تكوينات جديدة كلية من الأبنية التحتية والفوقية . ويضيف فيلمر أن مفهوم ماركس عن الطبقة قد فقد قوته وقدرته التحليلية ، فلم يعد فهم التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا فى ضوء قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج قائما ، وإنما يمكن فهمه فى ضوء الصراعات السياسية(١) .

يتضح مما سبق أن هذه الكتابات تعد تحريفا للمقولات الماركسية ، وبذا تعتبر انفصالا واضحاً عن الماركسية حيث تجاهل جوهر السيطرة الطبقية وتأبيد قيام النظام الرأسمالى . إن أفكار هذه المدرسة برغم مخالفتها للأفكار الوضعية ، فهى أفكار بديلة للماركسية ، وأحد اساليب الحفاظ على المجتمع الرأسمالى حيث نفى صفة الثورية عن الطبقة العاملة .

لقد كثر التفسير الذاتى للماركسية ، فعلى سبيل المثال نجد جرامشى ولوكاش وكورش يؤكدون على أهمية الوعى الثورى كمطلب أساسى للعمل السياسى . وذلك يعد ابتعادا واضحا عن أفكار ماركس الرئيسية . وفى ضوء أفكار جرامشى نجده يبنى كل توقعاته لا على النضال الثورى فحسب ، بل على بناء المجتمع الاشتراكى المتمثل بصورة أساسية فى تنظيم مجالس العمال . لقد أدرك جرامشى أن مسألة التنظيم هذه ، هى القاعدة الأساسية التى تسهل للطبقة العاملة عملية تجاوز عمليات الاستغلال الاقتصادى والضياع السياسى . وفى ضوء ذلك يرى جرامش ان البروليتاريا وديكتاتوريتها تقوم على الأشـكال والتنظيمات التى تشعر فيها العامل بإبداعه من حيث كونه منتجا ، ومن حيث وعيه بقيمته ومستغليه . ويرى جرامشى انه من خلال

(١) بوتومور ، فى البحث عن بروليتاريا ، ترجمة أحمد زايد ، فـى : بوتومور ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، ص ص ١١٧ - ١١٨ .

ذلك فإن هذه الطبقـــة تستطيـــع أن تقـــود المجتمع ومن ثم تحقـــق هيمنتـــها على الطبقات الأخرى (١) .

أما لوكاش "Lukacs" فمن خلال تتبعه للتطور التاريخي للطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي يرى أن ظروف المجتمع الرأسمالي تسمح بتشكيل الطبقات نتيجة المصالح الاقتصادية المتعارضة التي تتكشف نتيجة الوعي الطبقي المكتسب أو الرشيد ، ويرى لوكاش أن الدعوة لسيطرة أية طبقة يأتي من خلال الوعي بالمصالح الطبقية الذاتية الذي يجب أن يأتي من خلال الوعي الطبقي التاريخي غير الزائف (٢) .

وبالنظر إلى بولانتزاس "Poulantzes" نجده يرى أن الطبقة الاجتماعية تعد انعكاسا للأبنية الاجتماعية على أصعدتها الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية . بمعنى آخر أن الطبقات الاجتماعية لا تأتي نتيجة مستوى بنيوى بذاته ، وإنما تأتي كانعكاس شامل للأبنية في ميدان العلاقات الاجتماعية . إن تكون الطبقات لا يرجع إلى المستوى الاقتصادي وحده ، وإنها انعكاس لمستويات أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعي في مجموعها ، وأن العلاقات الصراعية على مستوى كافة الأصعدة والممارسات الطبقية هي إنعكاس لطبيعة العلاقات بين الأبنية وما تتخذه من أشكال العلاقات المتناقضة . إن هذه العلاقات تتحـــدد وفقا لها العلاقة بين الطبقات (علاقات السيطرة والتبعية وكذا الممارسات الطبقية) ، التي هي في الواقع علاقات سلطة والتي تعني قدرة طبقة اجتماعية على تحقيق مصالحها وفرض هيمنتها .

وغني عن البيان أن العلاقات القائمة بين الطبقات من وجهة نظر بولانتزاس هي علاقات سلطة أو قوة ، فإذا كان مفهوم الطبقة يعبر عن انعكاس مستويات البناء الاجتماعي ككل ، فإن مفهوم السلطة يقصر على العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المتناحرة . وباعتبار ان السلطة مفهوم يعبر عن انعكاس مستويات البناء الاجتماعي برمته ، فإن العلاقات الطبقية في كافة مستوياتها هي علاقات سلطة أو قوة (٣) .

لقد تعرضت وجهة نظر بولانتزاس ومعالجته للطبقة العاملة وخاصة محكات اختيار وتقسيم الطبقة العاملة لسلسلة من النقد العام ، نجدها تتركز بشكل أساسي على شكل

---

(١) جاك تكسيه . جرامش : دراسات ومختارات ، ترجمة ميخائيل ابراهيم ، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

(٢) لوكاش ، التاريخ والوعي الطبقي ، ترجمة حنا عبود ، ص ٥٤ - ٥٥ .

(٣) N. Poulanizas "on social" in : A. Giddens. D.Held (eds). classes, power and conflict and contemporary debets, pp. 101-102 .

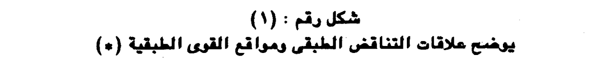
البروليتاريا وعلاقتها بالبرجوازية ، وكذا إمكانية الموافقة على التقسيم الاجتماعى المتناقض للعمل داخل التكوين الاقتصادى الرأسمالى . وفى ضوء ذلك يرى رايت "O. Wright" أن ثمة تناقضا فى العلاقات الطبقية الرأسمالية ، وأن هذا التناقض يتضح بشكل جلى إذا ما تعاملنا مع التركيب الطبقى بالنظر إلى أوضاع المهن . لذا نجده يركز مناقشته للتركيب الطبقى وتطور مختلف الفئات الاجتماعية من خلال المهنة . وهو فى ذلك يرى أنه يستخدم كلمة فئات كمحك ، برغم ما يثيــر حولها من انتقادات ، ولكن غرض التحليل هو الذى دفعه إليها . وهو فى ذلك يقول : إن شكل التركيب الرأسمالى وما يتميز به من خصائص موضوعية وما يثيره من تناقض هو الذى فرض عليه هذا التحليل وهذا المحك . إن التناقض الأساسى يتحدد وفقا للعلاقات الطبقية التى تشير إلى المشاكل القائمة فى داخل العلاقات الطبقية سواء أكانت بسيطة أو معقدة ويرى رايت أن الفهم الكامل لطبيعة التركيب الطبقى للمجتمعات الرأسمالية يتطلب أولا : ضرورة فهم العمليات المختلفة داخل مؤسسات العلاقات الطبقية ، وكذا التحول التاريخى فى مجرى عمليات التنمية الرأسمالية . ثانيا : فحــص الطرق التــى بها تباينــت العمليات المختلفة التى ولدت عــدد من المتناقضات داخــل التركيب الطبقــى فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة .

وللوقوف على ذلك اصطنع رايت شكلا - انظر الشكل التالى - وضع فيه ثلاث مواضع رئيسية داخل التقسيم الاجتماعى للعمل فى إطار النظام الرأسمالى وهو من خلاله يرى أن المرء يستطيع أن يخرج بخصائص مختلفة أبرزها التناقض فى معيار المهنة ، أو طبقا لمفهومه فئات المهن داخل العلاقات الطبقية . ووفقا لمعيار الفئات هذه يرى رايت أن الفئات المهنية فى التكوين الاجتماعى الاقتصادى الرأسمالى تشتمل على ثلاث وظائف هى ، أولا : وظيفة المديرين المشرفين التى تلقى الضوء على التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا ، أما الفئة الثانية : فهى شبه العمال المستقلة ذات الصلة بمستويات السيطرة العليا والتى فى الوقت نفسه تسيطر على العمليات الوسطى للعمل . وهذه العملية تبرز التناقض بين العمال والبرجوازية الصغيرة . أما الثالثة : فيرى رايت أنها الفئة التى تحدد التناقض بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (١) . لقد اقترب رايت فى تحليله من التصنيف اللينينى للبنية الطبقية للمجتمع البرجوازى ، والذى وصف المجتمع بأنه يعــرف ثلاث طبقــات هى : البرجوازية ، والبرجوازية الصغيرة والبروليتاريا (٢) . وعلى الرغم من أن رايت نظر إلى العلاقات الطبقية فى المجتمع الرأسمالى

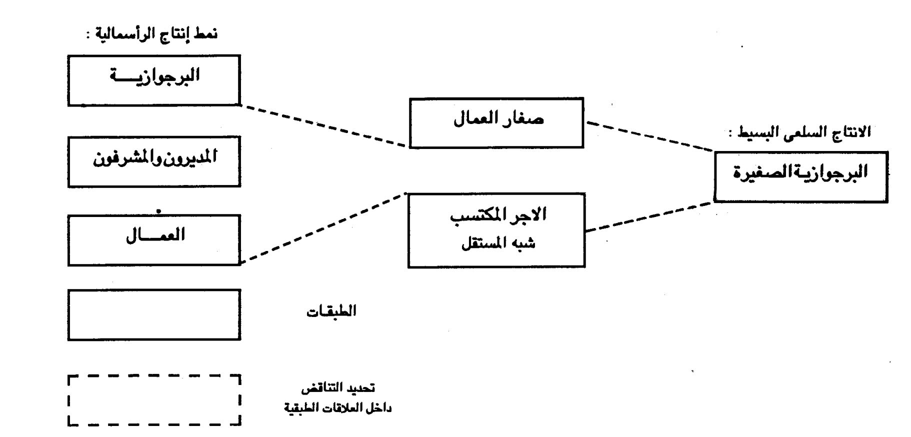
---

(١) E.O.Wright "Class Boundaries and Contradicatory Class Location", in : Giddnes and Held, (eds.). classes, power and confilict, op. cit. pp. 112.

(٢) Lenin. Collected works. Vol. 26., Progress Publishers, Moscow, 1969, p. 96.



شكل رقم : (١)
يوضح علاقات التناقض الطبقى ومواقع القوى الطبقية (*)



(*) المصـدر :
Wright E.O., Class Boundaries and Contradicatory, Class Location, in: Giddness and Held, (eds.), op. cit, p. 114.

فى ضوء التقسيم الإدارى للعمل ، إلا أنه أولى تغير العمليات الاجتماعية اهتماما كبيرا ، ساعده فى معرفة المواقع الطبقية والطبقات . فعلى سبيل المثال نجده يركز بصورة أساسية على السيطرة على العملية الإنتاجية وتدرج السلطة والبيروقراطية ومختلف الوظائف داخل المشروعات الرأسمالية . إن رايت فى ذلك أعطى عملية السيطرة الإنتاجية فى النظام الرأسمالى أهمية كبيرة ومنحها ضرورة وجودية لمعرفة أنماط العملية الاجتماعية من جانب وفهم العلاقات الطبقية من جانب آخر (١) .

من كل ما سبق يمكن القول أنه على الرغم من أن المقولات النظرية التى عرضنا لها قد تباينت فى أطروحاتها ، إلا أنها اجمعت على وجود التناقضات الطبقية داخل المجتمعات الرأسمالية . لقد أكدت الماركسية سواء التقليدية أو المحدثة على وجود التشطر الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية ومن ثم على وجود طبقة مستغلة وأخرى مستغلة ، وأن إزالة هذا الوضع لن يأتى إلا بوجود الوعى الطبقى الذاتى . إن الماركسية باعتبارها النظرية العلمية الوحيدة تشدد على أهمية الدور الثورى الذى تلعبه البروليتاريا فى إنهاء ودحض النظام الرأسمالى وهذا ما أثار حفيظة الكتاب والمفكرين البرجوازيين ، وجعلهم يديـرون حوارا مع الماركسية أرادوا به باطلا . وهذا ما سنوضحه فى الجزء القادم .

ثانيا : البنائية الوظيفية وقضية الطبقة : الحوار والنقد .

إذا كانت الماركسية أول نظرية اجتماعية تبرز الدور الاستراتيجى الذى يمكن أن تلعبه طبقة البروليتاريا ، إذ بينت دور الصراع الطبقى فى إطار عملية تاريخية تفسر الماضى والحاضر وتتنبأ بالمستقبل ، فإن المسرح الفكرى الأوربى قد قدم رؤية مخالفة للرؤية الماركسية مؤكدا على أهمية انتظام الحياة الاجتماعية والطابع التضامنى لا التنافسى بين الطبقات الاجتماعية . وإذا كان أوجست كونت قد اهتم بهذه القضية ، فإن كل المفكرين والعلماء الأوربيين الذين أتوا بعده ، قد أولوا هذه القضية اهتماماً كبيراً ، فبدت رؤاهم على حد تعبير " زايتلين " حوارا مع شبح ماركس .

ويقرر كوكبة من علماء الاجتماع أن التقسيم الطبقى للمجتمع على أساس علاقة الطبقة بوسائل الإنتاج الاجتماعى لم يعد قائما فى القرن العشرين ، نظرا لسيادة العلاقات المتفاعلة بين الطبقات وبعضها ، تلك التى تعد العامل المحدد لطبيعة الحياة الاجتماعية . وينظر هؤلاء العلماء إلى أن المجتمع يتكون من مجموعات اجتماعية شديدة التنوع . ووفقا لهذه النظرة فإن

---

(١) Wright. E.O. Class Boundaries and Contradictory Class Location. Op. Cit., p. 114.

نظريات علم الاجتماع البرجوازى جاءت على أنها مركبات اجتماعية نفسية وثقافية تهدف إلى إخفاء أو رتق التناقضات الفاضحة للرأسمالية الحديثة . لقد استبدلت هذه النظريات فكرة تقسيم المجتمع إلى طبقتين (البرجوازية - البروليتاريا) بفكرة أخرى مفادها أن المجتمع ينقسم إلى مجموعات أولية وأخرى ثانوية ، ويتبدى ذلك بوضوح فى أعمال جرين "Green" وكولى "Colly" (١) .

وهناك بعض المفكرين استبدلوا مفهوم الطبقات الاجتماعية بمفاهيم أخرى كالتدرج الاجتماعى ، حاولوا من خلاله رسم البناء الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية على أنه يضم شرائح اجتماعية عديدة ، وفيه حراكا اجتماعيا يصيب الأفراد ويسمح لهم بتغيير مكاناتهم الاجتماعية . لقد حاول هؤلاء إفراغ مفهوم الصراع الطبقى من مضمونه الاجتماعى نتيجة لوصفهم البناء الاجتماعى بكثير من السيولة الطبقية واتساع مفهوم التقدم والليبرالية والتكنولوجيا . وتعتبر أطروحات ماكس فيبر "Weber" فى هذا الصدد من أهم المحاولات التى جاهدت لوضع رؤية بديلة للمفاهيم الماركسية حول قضايا الطبقة والتدرج الاجتماعى (٢) .

لقد حاول ماكس فيبر دراسة الطبقة الاجتماعية من منظور يختلف تماما عن المنظور الماركسى ، فهو يفرق بين التدرج الطبقى الذى أولاه ماركس كل الاهتمام ، والتدرج على أساس الهيبة الاجتماعية أو الاحترام ، كما درس توزيع القوة السياسية فى المجتمع باعتبارها ظاهرة مستقلة ، تلك التى اعتبرها ماركس احد نتائج التدرج الطبقى . وفى ضوء ذلك يحاول فيبر أن يقدم رؤية بديلة للتدرج الاجتماعى اكد فيها أن الملكية ليست العامل الوحيد لتحديد الطبقة الاجتماعية ، وإنما هناك بعدان آخران هما المكانة والحزب أو القوة ، ومن ثم فإنه من المناسب أن ينظر إلى المجتمع على انه مكون من شرائح اجتماعية أو جماعات بينهما علاقات تنافسية لا صراعية (٣) .

ويعرف فيبر فى كتابه " الاقتصاد والمجتمع " الطبقة بأنها جماعة من الناس تمثل موقعا أو مركزا طبقيا واحدا ، وأن المركز أو الموقع الطبقى هو دلالات متشابهة لمصالح أفراد أو مجموعة أشخاص . ويقسم فيبر الطبقات الاجتماعية إلى طبقات عليا وتضم الافراد المتميزين

---

(١) أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ص ص ١٧٧ ، ١٨٦ .

(٢) A. Giddens, op. cit., p. 181.

(٣) T.B. Bottomore and M.J. Mulkay, op. cit. p.7.

فى الإدارة والانتاج . ثم طبقة العمال التى يقسمها إلى ثلاث طبقا هم : العمال الماهرون وشبه الماهرون . وبين هاتين الطبقتين هناك طبقة وسطى تضم المزارعين والصناع والموظفين (١) . ففى إحدى المقدمات لأعمال فيبر حول مفهوم الطبقة ، يرى جرث وميلز "Gerth & Mills" " أن فيبر قام بتحديد المشكلة الطبقية عن طريق السوق والدخل والملكية ، تلك التى اشار بها إلى وحدة الانتاج الرأسمالى (٢) .

وفى كتاب فيبر المعنون " بنظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى " انتقد المفهوم الماركسى للطبقة من خلال طرحه لنظريته عن الطبقات . إذ يرى أن ماركس بالغ كثيرا فى أهمية العامل المادى فى تحديد الانتماءات الطبقية ، والتمايز الطبقى . فعلى الرغم من أهمية العامل المادى فى هذا الإطار ، إلا أنه ليس عاملا منفردا ، فهناك عوامل أخرى تحدد المنزلة الاجتماعية للفرد مثل العوامل الثقافية والدينية والسياسية . ولم يقف الخلاف بين ماركس وفيبر عند هذا الحد ، بل أنه اعترض على التحديد القاطع للطبقات ، ووجود الصراع بينها ، فهو يرى أن ثمة فئات وشرائح اجتماعية يشغل افرادها مكانات اجتماعية ، ومن ثم أدوار اجتماعية مختلفة ، وأن الصراع الذى أولاه ماركس كل اهتمامه لا يقع بين الطبقات بقدر ما يقع بين الأدوار الاجتماعية فى المركز والمكانة والشرف الاجتماعى ، وهو ليس بصراع بقدر ما هو منافسة (٣) .

وينهج سوروكين نفس الخط المضاد والناقد لأفكار ماركس المادية فى تحديده للطبقة والتدرج الطبقى . وربما سوروكين يعد العالم الوحيد الذى جاء بنقد شامل للتفسير الماركسى . ويطلق سوروكين مصطلح الجماعة متعددة الارتباط Multi-bounded group ليشير إلى الطبقة الاجتماعية التى تتنوع بتنوع طبيعة الأسرة والقبيلة والطائفة والنظام الاجتماعى والقومية . وهو فى ذلك يرى أن المؤشرات الثقافية والاجتماعية لا ترجع إلى عوامل اقتصادية أو مادية (كما يذهب ماركس) ، وإنما ترجع إلى عدد من العوامل يكون العامل الاقتصادى إحداها وفى إطار أفكاره .

ويهتم سوروكين بالقضايا المرتبطة بمراكز الناس وما يحتلونه من مراتب فى المجتمع الأمر الذى جعله يلهث وراء ترتيبهم فى محليات ، حتى يجنب نفسه الاعتراف بوجود الطبقة

---

(١) M. Weber economy and society, p. 91-93.

(٢) H: Gerth and C.W. Mills (eds). from max weber, p. 69.

(٣) M. Weber, the theory of social and economic organization, p. 426-430.

وجودا عضويا فى المجتمع . ويذهب أيضا الى أن الثورات التى عرفها التاريخ تعمل على إنماء الهوة الاجتماعية ، وتغير اشكال التدرج الاجتماعى ولكنها فى الوقت ذاته لا تعمل على هدم التدرج الطبقى ، أى أن التدرج الطبقى أمر طبيعى ودائم فى أى مجتمع (١) .

وإذا كان ماركس قد ركز على العامل المادى وعامل تقسيم العمل فى ظهور الطبقات ، وأن فيبر قد ركز على إنقسام المجتمع إلى شرائح مختلفة لها درجات متباينة من المكانة والهيبة الاجتماعية ، فإن باريتو وميشلز "Parito & Michels" قد ركزا على أهمية القوة والنفوذ السياسى فى تحديد الانتماءات الطبقية للأفراد فهما يوكدان على أن المركز السياسى الذى يحتله الفرد يلعب الدور الرئيسى فى تحديد مكانته الاجتماعية ، ومن ثم قوته وشرعيته وطبقته الاجتماعية .

أما موريس جنزبـــرج "Ginsberg" فيركـــز عـــلى عامـــل الوعـــى الطبقـى Conciousness Class فى تحديده للطبقة الاجتماعية . ويقصد جنزبرج بالوعى الطبقى ذلك الشعور الذى يتعرض له الفرد بأنه ينتمى إلى طبقة أو شريحة بذاتها ، ويرى أن هذا الوعى يأتى نتيجة مشاركة اعضائها لظروف اجتماعية وثقافية واقتصادية وسيكولوجية واحدة ونتيجة تشابه أسلوب حياتهم وسلوكياتهم وأفكارهم ومعتقداتهم وقيمهم وأهدافهم .

ويرد ريمون أرون "Aron" على جنزبرج فى ذلك ، ويذهب إلى أن تحليل أى مجتمع معقد فانه ينبغى الكشف عن المجموعات الاكثر واقعية ، وأن واقعية المجموعات تتحدد وفقا للتماثل فى طرائق المعيشة والتفكير لدى الأفراد أو عن طريق التماثل بينهم . فعلى الرغم من الرابطة الضرورية بين هاتين الظاهرتين ، فهناك أفراد يختلفون كثيرا فى طريقه المعيشة ويشعرون بأنهم أعضاء فى طبقة واحـــدة ، وهنـــاك أفراد يعيشون ويفكرون بطريقة مماثلة وقد لا يكون لديهم الوعى نفسه ولا يقعون فى مصفوفة طبقية واحدة (٢) .

ومن خلال مجموعة المحكات التى طرحها المفكرون البرجوازيون فى تحديد الطبقة الاجتماعية نجدهم بالغوا فى قدرة بعضها فى فهم أشكال التدرج الاجتماعى . فعلى سبيل المثال نجد أن مفهوم المكانة الاجتماعية قد احتل موقعا متقدما فى معظم التحليلات ، ففى دراسة للويد وارنر "Warner" عن الطبقات الاجتماعية فى مدينة جونسفيل يخلص إلى وضع

---

(١) غريب سيد أحمد ، الرجع السابق ، ص ١٠٥ – ١٠٦ .

(٢) احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعى والطبقية ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

ست طبقات هى : الطبقة العليا والوسطى والسفلى ، وقسم بداخل هذه الطبقات كل منها إلى طبقة عليا واخرى سفلى . وفى هذه الدراسة يحاول وارنر أن يدمج بين المكانة الناتجة عن الثروة بالمكانة الموروثة والمستمدة عبر الزمن . ثم طبق وارنر هذا التقسيم على مدينة لوهافر وتوصل إلى نفس النتائج . وعلى الرغم من ان هذه الدراسة قد ابرزت حبكة منهجية واضحة . إلا أنها كانت ترى أن الطبقة جماعة مهنية تعتمد فى التصنيف على شعور الأفراد لأنفسهم . ناهيك عن عدم الاكتراث بالبعد التاريخى وما يطرأ على البناء الطبقى فى المدن الامريكية من تحولات (١) .

وعلى الرغم من أن الطبقة فى كل التصورات السابقة ترتبط بتصور المكانة الاجتماعية ، إلا أن ثمة اتجاه يتزعمه تالكوت بارسونز "Parsons" يتخذ من النسق القرابى والقيم الاجتماعية معيارين للتصنيف الطبقى . فهو فى تحليله للتدرج الاجتماعى يحاول أن يمزج بين مفهوم الطبقة والنسق القرابى باعتبارهما وحدة واحدة ، لذا نجده يرى أن الطبقة هى مجموعة من الناس تتشابه قيمهم فى توحدهم القرابى . ووفقا لرؤى بارسونز فإنه بين البناء الطبقى والقرابة علاقة جدلية قوامها التأثر والتأثير ، كما أن النسق المهنى والتدرج الطبقى يسيران فى خط واحد يصاحبهما الروابـط القرابية . وأن هناك قيما متشابهة يفرزها الموقع الطبقى الواحد (٢) . وفى ضوء ذلك يضيف بارسونز أن عملية التدرج الطبقى عملية مصاحبة بالضرورة للتباين الاجتماعى أو بمعنى آخر أنها نتيجة طبيعية لها (٣) .

ومن خلال تفسير وظيفى كلاسيكى يذهب كنجزلى دافز "Davis" وولبرت مور "Moore" إلى أن التدرج ضرورى للمجتمع الذى يقوم على تقسيم اجتماعى يتسم بالتعقيد . ففى مثل هذه المجتمعات يقوم التدرج على توزيع المكافآت على المهن المختلفة . ويريان أن التدرج الاجتماعى عبارة عن ترتيب للأفراد أو المجموعات أو الفئات المهنية ، وأن هذا التدرج يسهم فى أداء المجتمع لوظائفه . ويؤكد كل من دافيز ومور فى هذا الصدد على انه لا يوجد مجتمعات بدون طبقات ، لذا فهما يريان أن التدرج الطبقى يقوم على الترتيب الهرمى للرتبة أو المكانة ، وأن هناك عوامل أخرى مثل الدين والحكومة والثروة وإدارة الملكية والعمل والانتاج والمعرفة التكنولوجية تسهم فى ترتيب الأفراد تدريجيا من حيث المكانة ، كما أنهما يريان أن

(١) ريمون آرون ، صـــراع الطبقـــات ، ص ٥٧ . وأيضا : جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ص ٦ .

(٢) ارفنج زايتلين ، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع : دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان ، ص ٥٨ .

(٣) T.Parsons, essays in sociological theory, p. 77-79.

كمية الحراك الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية نتيجة التطور التكنولوجى الضخم ، قد تعاظمت بحيث أضحت تمنع تحجر الطبقات فى أماكنها ، أى أن ثمة سهولة فى صعود وهبوط الطبقات فى المراكز الطبقية (١) .

جملة ما سبق أن تحديد الطبقة وفقا لآراء البنائية الوظيفية يقوم على أبعاد متعددة مثل الاقتصاد والمكانة والبعد السيكولوجى والقوة ، وأن هناك تركيز مكثف على المكانة باعتبارها الدعامة الجوهرية فى وجود وتصنيف الطبقات . وإذا كانت البنائية الوظيفية فى ضوء الأفكار السالفة قد حاولت أن تقف موقفا مناهضا من وجهة النظر الماركسية حول المحددات الرئيسية للطبقة ، وحتى وجودها ، فإنها أيضا تقف موقفا معارضا من قضية الصراع الطبقى . وعلى الرغم من أن الماركسية تركز على الصراع الطبقى ، فإن البنائية الوظيفية تركز على التناغم الاجتماعى والثبات واستمراية الأبنية الاجتماعية . وإذا كانت الماركسية من خلال نظرة تاريخية قد ركزت على البناء المتغير للمجتمعات ، فإن البنائية الوظيفية قدم ركزت على تنظيم الحياة المجتمعية من خلال القيم العامة والمعايير . لقد جاهدت البنائية الوظيفية من أجل الإتيان بوجهة نظر مخالفة للصراع الطبقى واختلاف المصالح والقيم داخل المجتمع ، تلك القضية التى سوف تنصب حولها السطور القادمة ، والتى سوف نوضح فيها أهم وجهات النظر التى تقف موقفا معاندا أو مغازلا لقضية الصراع الطبقى لدى النظرية الماركسية .

فإذا كان ماركس قد رأى أن الصراع بين البروليتاريا والبرجوازية سوف يحقق المجتمع اللاطبقى . فإن فيبلن "Veblen" انطلاقا من هذه الرؤية يرى أن الصراع الطبقى هو صراع من أجل المصالح . كما أن كوزينسكى "kuezynski" يرى أن إفقار البروليتاريا فى المجتمعات الصناعية هو نتيجة أساسية للتفاوت والصراع فى هذه المجتمعات .

وبالنظر إلى موسكا "Mosca" نجده يتفق مع ماركس فى أن الصراع الطبقى هو العامل الحاسم فى تطور الإنسانية وتقدمها ، وأن الصراع يتضح من المقاومة بين أصحاب القمة ومن يحتل القاع . ويرى موسكا أن الطموح فى الصعود إلى أعلى يضع بذور الثورة بمعنى أن القوى الفردية والطبقية تسلك محاور جديدة من أجل تحضر العالم . أما ميشيلز فنجده يؤكد على أهمية الصراع الطبقى والوعى الطبقى كمحكات أساسية فى الوقوف على الطبقات القائمة فى المجتمعات . ويضيف أن البرجوازية تلعب دورا أساسيا فى انتشار الوعى

---

(١) محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، ص ٢٠٨ ، وأيضا : غريب سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

الطبقى عند البروليتاريا (١) .

أما عن أهم الاتجاهات التى وقفت موقفا صلبا من أفكار ماركس حول الصراع تلك التى تدور حول المفهوم الماركسى للطبقة الاجتماعية وتحديدها وتنبؤها بالمجتمع اللاطبقى ، فيتقدم إلى الصدارة هنا دارندورف "Dhrendorf" الذى يرى أن ماركس أضفى على مفهوم الطبقة معنى سوسيولوجيا ، لذا جاءت رؤاه ليست تصورا للتدرج الاجتماعى ، ولكنها اداة لتفسير التغير الاجتماعى . ويوجه دارندورف نقده إلى التنبؤ الماركسى للمجتمع الخال من الطبقات ، فيقول أن ماركس فى هذه القضية كان يوتوبيا عندما تصور وجود مجتمع من غير طبقات وبلا صراع طبقى (٢) .

وهناك محاولة لبوخارين "Bukharin" سعت إلى إيجاد تركيبة ماركسية وظيفية ، رأى من خلالها أن المجتمع ، ما هو إلا نسق يتميز بتوازن دينامى بين الاقتصاد والتكنولوجيا والطبقات الاجتماعية والطبيعية . ويؤكد بوخــارين أن هذا النسق يتميز بالدينامية وليس بالسكون . بل ويضيف أنه فى حالة اضطراب مستمر تسبب فى وجود مجموعة من التناقضات بين العمل ورأس المال من ناحية ، وبين الأيديولوجيات من ناحية أخرى ، وبين القوى الإنتاجية الخاصة والقوى الإنتاجية الجمعية من ناحية ثالثة . ويرى بوخارين أن التوازن يتحقق من خلال الاجماع القيمى المتجسد فى الأيديولوجيات التى تخدم أهداف النظام الاجتماعى القائم . وفى ضوء ما سبق يمكن القول أن بوخارين ينظر إلى المجتمع فى ضوء عمليتى الموائمة والتكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية . ويبدو أن محاولات التأليف بين الماركسية والوظيفية كانت تأتى إبان الأزمات التى تحدث فى الأنظمة الرأسمالية بهدف إحداث ضربا من التوازن (٣) .

وبالنظر الى رؤية زيمل " Simmel" حول الصراع ، نجده يرى أن الصراع عملية اجتماعية أساسية من عمليات التفاعل الاجتماعى ، ونوع من المنافسة المباشرة بين الأفراد حول رغبات وحاجات ومصالح متعارضة . وهو فى ذلك يرى أن البناء الاجتماعى يشتمل على مجموعات متباينة من القوى الاجتماعية المتباينة . ويميز زيميل بين نوعين من الصراع ، الأول شرعى والآخر غير شرعى . فإذا كان الأول يتم على المستوى القومى ويتمثل فى الصراع

(١) غريب سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ص ٦٧ - ٦٩ .
(٢) عبد الباسط عبد المعطى " المادية التاريخية والصراع الطبقى فى : عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى . النظرية الاجتماعية المعاصرة ، ص ٧٦ - ٧٤ .
(٣) السيد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ - ١٢٩ .

الاقتصادى ، فإن الأخر فردى ويتم على مستوى الأفراد . لقد حاول زيميل أن يوضح أن الصراع له وظائف إيجابية وسلبية يصعب الفصل بينها ، وهو هنا بعكس ماركس الذى ركز على دور الصراع فى التغير والتطور الاجتماعيين (١) .

أما بارسونز فقد نظر إلى الصراع على أنه أحد الركائز الأساسية للنظام الرأسمالى ولعمليات التدرج الاجتماعى . ويرى أنه بين الإنتاج الرأسمالى والتدرج الاجتماعى علاقة تساند وظيفى . لذا نجده يقرر أنه عند دراسة الأساس الوظيفى للتدرج الاجتماعى يراعى تحليل شكل العلاقات الاجتماعية المتكاملة والمنظمة داخل النسق ، وأنه لادراك هذا التحليل لابد وأن نضع أمامنا المعايير التى تتحكم فى كل من الأعلى والأدنى على السواء . ويوضح بارسونز أن ثمة مظهر تنافسى يسود بين الأفراد ، هذا المظهر الذى يبرز وجود نوع من التوازن . إن الصراع مرض قائم بالنسق ولا مفر من حدوثه . وجدير بالذكر أن بارسونز استخدم مفهوم الصراع بمفهوم التوتر "Tension" وربطه بمفهوم القرابة ، وحاول أن يربط بينه وبين المرض البشرى ، فحكم عليه بأنه معوق وظيفى . ولكن ينبغى أن نعى أن ليست كل الصراعات معوقة وسلبية وأن ذلك يوضح بجلاء التزام بارسونز المسبق بأيديولوجية الحفاظ على النظام القائم ، تلك التى تتضح فى إهماله لحقيقة علاقات القوة والدينامية الطبقية والصراع الذى مر عليه سريعا دون التعمق فيه (٢) .

نخلص مما سبق أن علم الاجتماع الغربى فى كل ما قدم من رؤى حول الطبقة والصراع الطبقى يسعى إلى محاولة تفسير وتبرير والدفاع عن شرعية البناء الاجتماعى القائم فى البلدان الرأسمالية . إن هذا العلم هو جزء من نظام اجتماعى يسعى إلى البقاء والوجود إلى الأبد ، وأن كل الأطروحات التى يقدمها ما هى إلا أداة مطوعة فى خدمة الأهداف الرأسمالية . إن السوسيولوجيا الغربية قد استبعدت عن استخدامها مفاهيم مثل الرأسمالية والاستغلال والتناقض ، واستعاضت عنها بمفاهيم أخرى فارغة من الدلالات الأيديولوجية .

إن مداخلات تحليل البنية الطبقية ودروب التدرج الاجتماعى لم تشهد إجماعا بين الباحثين . فثمة بيانات جلية بصدد نظريات الطبقة الاجتماعية والتدرج الاجتماعى . ففى حين ركز علم الاجتماع الكلاسيكى على وصف التدرج الاجتماعى ، نجد أن التحليل الماركسى يركز

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " البنائيـــة الوظيفية والصراع داخل النسق الاجتماعى " ، فى : عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى ، المرجع السابق ، ص ١١٥ - ١٦٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٢٣ - ١٢٦ .

على بنية الطبقات وكيفية تشكلها داخل عملية الانتاج . لقد خرج الكتاب والعلماء البرجوازيون من مكمنهم لكى يحاربوا قضية التفاوت الطبقى والصراع الطبقى ، أو بالأحرى التشكيك فى الانقسام الطبقى . ولكن لا نستطيع القول أن الانقسام الطبقى قد أنكر بشكل تام ، فهناك رؤى تحاول أن تزاوج بين الماركسية والوظيفية ، والبعض الآخر اعتمد على قضايا التناغم الوظيفى والتساند ورفض فكرة الصراع ، وكوكبة ثالثة أقرت بوجود الطبقات . ولكن برغم تباين هؤلاء إلا أنهم جميعا أخذوا من القضيا الماركسية حول الطبقة موقفانقديا مناهضا ، أو قل أنهم أجروا معها حوارا نقديا عنيفا .

وإذا كانت المناقشة السابقة قد كشفت عن التباينات الجوهرية بين الرؤى النظرية المختلفة التى تحاورت حولها كل من الاتجاهات الماركسية والاتجاهات البنائية الوظيفية ، أو حتى المجدده لكل منهما ، فإن ثمة تساؤل هام يثور فى هذا الصدد وهو : إلى أى مدى تنطبق هذه المقولات على الواقع الطبقى لبلدان العالم الثالث ، ذلك البناء الذى تشكل وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية معا . وهذا محور حديث الفصل القادم .

الفصل الثانى

طبيعة البناء الطبقى فى العالم الثالث

أولا : حول طبيعة النية الاجتماعية فى العالم الثالث .

ثانيا : ملامح التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث .

ثالثا : نماذج للبناء الطبقى فى بلدان العالم الثالث: بلاد شرق أوسطية .

يثير التركيب الطبقى فى مجتمعات العالم الثالث مجموعة من المشكلات النظرية والإجرائية . وتتلخص أهمها فى صعوبة تحليل التركيب الاجتماعى لهذه المجتمعات نتيجة عدم تحديد نمط أو أنماط الانتاج السائدة ، تلك التى تمثل مفاتيح تحديد الخريطة الطبقية التى تعكسها هذه الأنماط الإنتاجية . وثمة اتفاق على أن التركيب الاجتماعى لبلدان العالم الثالث يتسم بدرجة عالية من التنوع والتعقيد برغم هذا الاختلاف ، إلا أن هناك قسمات مشتركة تسم هذه المجتمعات ، الأمر الذى يجعل الطبقات والفئات الاجتماعية فى هذه المجتمعات ذات ملامح خاصة تميزها عن الطبقات القائمة فى المجتمعات المتقدمة .

ولما كان هذا الفصل يسعى إلى تقديم صورة كلية للبناء الطبقى فى العالم الثالث ، فإن هذا الهدف يسعى إلى ضرورة التعرف على ، أولا : طبيعة البنية الاجتماعية القائمة فى البلدان النامية من حيث طبيعةالتركيب المعقد الذى تشهده التكوينات الاجتماعية الاقتصادية لهذه البلدان ومدى تباينها عن بنيات العالم المتقدم . وثانيا : الوقوف على ملامح التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث من حيث التنوع والاختلاف . أما ثالثا : فيعرض للبناء الطبقى فى بعض بلدان العالم الثالث الشرق أوسطية .

أولا : حول طبيعة البنية الاجتماعية فى العالم الثالث .

تتعدد العوامل التى تهيكل البنية الاجتماعية فى العالم الثالث . إذ يرجع بعضها إلى مرحلة ما قبل الاستعمار ، و البعض الآخر يرجع إلى فترة وجود الاستعمار ، أو فترة ما بعد رحيله . إن علاقة السيطرة السياسية والاقتصادية والثقافية على بلدان العالم الثالث قد ولدت آثار عميقة على البناء الاجتماعى لبلدان العالم الثاث ، وأن هذه الآثار تختلف من بلد إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى . وترجع هذه التباينات إلى ثلاثة عوامل هى : الأولى عامل خارجى ويتمثل فى التطور اللامتكافئ للرأسمالية فى بلـــدان العواصم . والعامل الثانى أيضا خارجى وهو نتيجة علاقة السيطرة / التبعية التى تربــط الـــدول المتقدمـــة " المراكز " بالـــدول المتخلفة " التوابع " . أما العامل الثالث فهو داخلى ويدور حول الطبيعة المشوهة للاقتصاد التابع والمجتمع فى البلدان النامية ، ذلك الذى يعد نتيجة أساسية لسياسات الاستعمار (١) .

---

(١) نجاح واكيم : العالم الثالث والثورة ، ص ١٧٢ .

وتتسم البنية الاجتماعية فى العالم الثالث بدرجة عالية من التنوع والتعقيد ، إذ نجد تعايشا لكافة الطبقات والفئات الاجتماعية التى شهدتها كافة التكوينات الاجتماعية ، وبينهما نجد التفاعل والتداخل ، وكذلك التأثر والتأثير . إن هذا التنوع والتعقيد الاجتماعى يعد إنعكاسا طبيعيا لتعدد قطاعات الإنتاج وتنوعها وتعايش وتمفصل أساليب إنتاجية ترجع إلى فترات تاريخية متباينة . وجدير بالذكر أن البناء الاجتماعى لمجتمعات العالم الثالث يختلف اختلافا واضحا عن مثيلة فى المجتمعات المتقدمة . فالطبقات المرتبطة بأساليب الانتاج الرأسمالى أو بالقطاعات الحديثة فى الإنتاج داخل هذه المجتمعات لا تزال ترتبط أيضا بالأصول الاجتماعية التى انحدرت منها . زد على ذلك أن الانتماء الطبقى لقطاع كبير من السكان ما زال غير محدد المعالم ، لذا يصعب رسم خريطة اجتماعية دقيقة تميز بين السكان من حيث انتماءاتهم إلى التكوينات الرأسمالية أو ما قبل الرأسمالية [١] .

إن الطبيعة المشوهة لنمط الإنتاج والبنية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث تنتج دوما تشوها وتفككا فى بنيتها الاجتماعية ، فإلى جانب عناصر المجتمع الرأسمالى تتعايش وتتواجد وتتمفصل معها بقايا التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية . ووفقا لذلك نتفق مع الباحث السوفيتى " ليفكوجسكى " بأن مجتمعات العالم الثالث يمكن أن نطلق عليها " مجتمعات التشكيلات المتعددة " أو المجتمعات ذات الأنماط المتعددة [٢] . لقد تعايشت الأنماط التقليدية مع البنى الجديدة جنبا إلى جنب ، وفى أحيان أخرى وضع الجديد فوق القديم . لقد نجم عن هذا التراتب حالة خاصة من التركيب الاجتماعى فى البلدان النامية .

وجدير بالذكر أن تشوه البنية الاجتماعية وتعايش وتمفصل أنماط الإنتاج ، ووظيفتها وموقعها ودورها فى البنية الاجتماعية ، تختلف من بلد متخلف إلى أخر ، ويعتمد ذلك بالضرورة على طبيعة الحقبة التاريخية التى وقعت فيها هذه البلدان فريسة لتغلغل الرأسمالية الاجنبية ، وعلى نوعية التغيرات التى انتابت بنياتها الاجتماعية . إن ما تتسم به البنية الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث من خصوصية توضح أنها نتيجة القوى الرأسمالية العالمية – نحن لا نغفل دور العوامل الداخلية – ونتاجا لقوانين تطور هذه القوى ، كما أن تفسير تخلف هذه البلدان

---

(١) محمود عودة : أسس علم الاجتماع ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٢) وفقا لرؤية ليفكونجسكى يرى طيب تيزينى أن مفهوما الدول أو البلدان النامية ، والعالم الثالث تسميات غير دقيقة ، وقد استعاض عنها بمفهوم التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية المتعددة – انظر فى ذلك :
طيب تيزينى ، مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث ، ص ٢٢ – ٢٦ .
وأيضا : توماس ستتش ، الاقتصاد السياسى للتخلف : قوانين التخلف واليته، ص ٢٧١ .

يتطلب بالضرورة ربطه بالتطور الرأسمالى . إن التركيب الاقتصادى لبلدان العالم الثالث يعد نتيجة مباشرة وغير مباشرة للنظام الاستعمارى الناتج عن متطلبات حركة رأس المال التوسعية . إن فهم حركة رأس المال التوسعية وطبيعتها تفسر طبيعة العلاقات الناتجة عن حركة رأس المال داخل إقتصاديات العالم الثالث [1] .

إن كل حركة اقتصادية - وفقا لمفاهيم المادية التاريخية - تجر خلفها الحركة الطبقية بطريقة تتلائم معها وتناسبها . إن التطور الاقتصادى الاستعمارى فى البلدان النامية ولد تطورا موازيا فى البنية الاجتماعية الطبقية . إن تشوه البنية الاجتماعية القديمة تحت فعل القوى الأجنبية كان العامل الأساسى لتفكك وتشوه البنية الاجتماعية الطبقية التقليدية (ما قبل الرأسمالية) . فالتحول من البنية الاقتصادية التقليدية إلى البنية الاقتصادية الرأسمالية ، فرض على البنية الطبقية القديمة تحولا مماثلا . إن التركيب الاجتماعى فى بلدان العالم الثالث يتسم بصورة فريدة يمكن وصفه بصورة عامة على أنه شكل هرم ذى قاعدة واسعة ، وقمة شامخة " نسبيا " وسفح متدرج وتضم القاعدة كل الفئات الكادحة (الفلاحون ، والفقراء المعدمون ، والبروليتاريا وأشباهم ، والحرفيين وفقراء المدن والخدم والشحاتين .. الخ) .

أما قمة الهرم فتتمثل فى الطبقة الحاكمة (كبار الملاك ، وكبار التجار ، والمرابين والكبرادور ، والبروقراطية والبرجوازية ، والبرجوازية الصناعية ، والبرجوازية المالية الكبيرة . أما وسط هذا الهرم فيشمل الفئات المتوسطة والمثقفين والبيروقراطيين وصغار التجار . وصغار أصحاب العمل ، وصغار ومتوسطى الضباط) . وإذا كان ما سبق يمثل صورة التكوين الاجتماعى الطبقى فى صورته الأفقية ، فإن الصورة الرأسية تتحدد فى الأخاديد والقنوات الاجتماعية الكثيرة من عشائرية وقبلية واقليمية وطائفية وغيرها التى تصل بين كل من القمة والقاعدة مرورا بالفئات المتوسطة . من ذلك يمكن القول أنه من الصعوبة بمكان اللجوء إلى تقسيم ميكانيكى جامد للبنية الاجتماعية فى البلدان النامية [2] .

إن القضايا المتصلة بالبناء الاجتماعى وتشكله فى العالم الثالث ، وكذا معضلة الطبقات القائمة ، تعد من أكثر القضايا إثارة للجدل فى ادبيات العالم الثالث ، وخاصة ما يتصل بالتطور الذى اعقب الاستعمار والامبريالية . إذ نجد فى إطار هذه القضايا تباينات فى الاراء تنشأ عن طريق تعريف الطبقات وتحديد المعيار الطبقى ، بل نجد أيضا إختلافات حول حقيقة

---

(١) معين ناصف ، التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث ، ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) محمد أحمد الزغبى ، المرجع السابق ، ص ١٥٥ .

ما إذا كانت التكوينات الطبقية قد شهدت حراكا رأسيا أم افقيا . وتحت أى تأثير . فمنهم من يؤكد أن هرم الملكية والدخل وترتيب الفقراء والأغنياء وسيلة للتحديد الطبقى . وآخرون يؤكدون على الخط العرقى والتمايز على أساس اللون معيارا آخر . ومنهم من يركز على الملكية وعدم الملكية ، وآخرون يركزون على المعيار العالمى (غنى وفقير) . إن ثمة تباينا فى الرؤى الأيديولوجية حول طبيعة التكوينات الطبقية فى العالم الثالث . إن الفهم الواعى للبنى الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ولمختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية تثير جدلا حوله بين الرؤى النظرية المتباينة .

وإذا كنا قد ذكرنا ان المجتمعات النامية قد شهدت تشويها على اصعدتها المختلفة ، فإن كل طبقة تشهد على صعيدها الداخلى تباينات داخلية أيضا . إن الطبقات الاجتماعية فى العالم الثالث تختلف فى مسمياتها عن البلدان المتقدمة فلا البرجوازية أو الاقطاع أو البروليتاريا أو الفلاحون فى العالم المتقدم ، يتشابهون مع نظرائهم فى المجتمعات النامية ، كما أن ثمة اختلافا بينًا بين كل طبقة فى البلاد النامية ، ومثيلتها فى أى بلد من البلدان المتقدمة [1] وهذا ما سيتضح فى مكونات البناء الطبقى .

ثانيا : ملامح التشكيلات الطبقية فى العالم الثالث :

بادئ ذى بدء قبل التعرض للتشكيلات الطبقية فى العالم الثالث ينبغى الإشارة إلى أن الدول النامية لا تشكل كلا متجانسا ، فهناك فروق ساطعة بين بلـــدان هـــذه المنظومة المتخلفة (آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية) فى أشكال ومستويات التطور الاجتماعى ، ناهيك عن أن التكوين الاجتماعى فى أى من بلدان العالم الثالث له خصائصه التى تميزه ، الأمر الذى يجعل وضع التعميمات بشكل مطلق ضربا من المجازفة وأمرا بالغ الخطورة .

وبغض النظر عن الفروق البينة بين دول العالم الثالث ، فإن البناء الطبقى فى هذه البلدان له قسمات مشتركة ، والأهم من ذلك وجود ملامح مشتركة تجمع هذه البدان فى مسيرتها ضمن عملية التطور الاجتماعى . إن تطور البناء الطبقى فى هذه البلدان لم يكن نتيجة لتطور اقتصادى مماثل لما حدث فى أوربا ، أي نتيجـــة ثوة اجتماعية أزاحت أسلوب الإنتاج الاقطاعى . لقـــد تعرضت هذه البـــلدان بدلا من هذه الثـــورة لغزو وتغلغـــل من قبل البلدان الرأسمالية ، وبالتالى شهدت حركة استعمارية حركت عملية التطور ، ولكن فى طريقه العكسى ،

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ – ١٧٧ .

فانتجت تشوها فى البنية الاجتماعية والاقتصادية برمتها . باختصار إن ما ينطبق على أوربا لا ينطبق بالضرورة على أوضاع البلدان النامية [١] .

إن مجتمعات العالم الثالث تتسم بالخصوصية ، لذا نجدها تجمع بين التشكيلات الطبقية القديمة ، والأخرى الحديثة . إن التحول الاجتماعى الاقتصادى الذى شهدته بنيات العالم الثالث لم يؤد إلى اختفاء الطبقات القديمة بل تواجدت وتعايشت جنبا إلى جنب مع التشكل الحديث لها، فكونا كيفا جديداً .

وإذا حاولنا تصنيف الطبقات من حيث الكم نجدها متعددة ومتشعبة إلى حد كبير من الفئات الاجتماعية وفقا لطبيعة الظروف التاريخية الاقتصادية التى تموج به البنيات الاجتماعية لمجتمعات العالم الثالث . وإذا كان تعريف الطبقة يذهب على أنه مجموعة من الناس تتحدد من خلالها موقعها من العملية الانتاجية (الموقف الاقتصادى) بالرغم من أهمية العوامل الأيديولوجية والسياسية . فإن المجتمع لا يعرف طبقة واحدة . وبالنظر إلى هذا التعريف نستنتج وجود تناقضات طبقية . فالطبقة لا يمكن أن تتحدد إلا فى ضوء تناقضها مع أخرى . فمن خلال الموقف الاقتصادى (الممارسات الطبقية والعلاقات الايديولوجية والسياسية) يتحدد موقع القوى الطبقية من تقسيم العمل ، ومن مواقف السيطرة والخضوع . أى أن يصبح هناك طبقة حاكمة وأخرى محكومة [٢] . فعلى سبيل المثال . فى ظل نمط الانتاج الرأسمالى نجد أن المجتمع الرأسمالى يتمايز إلى طبقتين رئيسيتين البرجوازية والبروليتاريا ، وبينهما شرائح مختلفة . وإذا كان ذلك يمثل نمطا مثاليا متفق عليه نظريا ، فهو لا يعد نموذجا مناسبا لتصنيف الطبقات فى العالم الثالث خاصة إذا انطلقنا من نفس المحددات الطبقية ، وتغافلنا خصوصية البناء الطبقى فى البلدان المخلفة .

ولا يختلف اثنان من الباحثين (من مواقف نظرية متباينة) حول حقيقة أن البنية الطبقية فى العالم الثالث ذات طبيعة خاصة ، وذلك لعدم تماثل الملامح العامة للبناء الطبقى من

(١) ثمة جدل دائر حول تطبيق مفهوم الطبقة فى العالم الثالث وهم فى ذلك يرون أن هذا المفهوم يخضع لشروط غير دقيقة سواء من حيث الفهم أو من حيث التطبيق . ويؤكدون أن اقتحام المفاهيم الغربية فى هذا الواقع يخلط الحقائق و يهمل الواقع الثابت لهذه البلدان ، وهم فى سبيلهم لاثبات ذلك يطرحون هذا التساؤل . إلى أى مدى يمكن تطبيق مفاهيم الطبقة التى تطورت فى رحم المجتمع الغربى على واقع بلدان العالم الثالث ؟ فى هذا الموضوع انظر :

A. Sayad, "Le concept de class social, ses uso yeset son application aux societies economiques dites", 1980.

(٢) ى . كلير . " الطبقات والفئات الاجتاعية فى العالم الثالث " . فى : الكاتب (مجلة) ، ص ١٤٦ .

حيث غلبة الطابع الزراعى على السكان ، وتناقص المشتغلين بالصناعة ونقص العمالة الماهرة ، وتعدد الأنماط الإنتاجية ، وازدواجية الاقتصاد الوطنى . إن البناء الاجتماعى فى العالم الثالث يختلف بالضرورة عن صنفه فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . ويرجع ذلك بالأحرى إلى عملية تشكل الطبقات فى هذه المجتمعات التى ترجع إلى الظروف التاريخية - والمعاصرة - التى مرت بها . فالطبقات الاجتماعية لدول العالم الثالث لم تأت بفعل عوامل خارجية فقط ، نتيجة دمج هذه المجتمعات فى إطار المنظومة لرأسملية العالمية ، بل ثمة عامل داخل آخر ساهم فى تشكلها أيضا (١) .

وعلى هذا الأساس ينبغى أن نقر فى هذا الصدد أن فرز الطبقات الاجتماعى فى العالم الثالث سوف يتم من خلال محورين : الأول فى ضوء الطبيعة الخاصة للطبقات الاجتماعية المتناقضة . أما المحور الآخر فيعالج موقع هذه الطبقات الاجتماعية من النظام الرأسمالى العالمى ، ومدى ارتباطها أو تناقضها معه . أو بمعنى آخر أن فرز الطبقات الاجتماعية سوف يتم بين الطبقات الثورية والطبقات المضادة للثورة على أساس طبيعة مصالح هذه الطبقات وموقعها من الثورة القومية (*) . فإذا كان الصراع الطبقى يعتبر المحرك الأساسى للأحداث على المستوى المجتمعى ، فإن التناقض الطبقـى على مستوى التكوينات الاقتصادية الاجتماعية ، أو بالأحرى بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، هو المحرك الأساسى للأحداث على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . وعلى هدى ذلك فإن رصد القوى الطبقية فى العالم الثالث سوف يأتى على النحو التالى :

---

(١) أحمد زايد ، المرجع السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .
وحول ذلك أيضا يمكن الرجوع إلى :
سمير أمين ، التطور اللامتكافئ : دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة ، ص ص ٢٥٦ - ٢٥٩ .

(*) اتخذ الباحث فى تصنيف الطبقات الاجتماعية فى العالم الثالث معيار الفعل الثورى أو الفاعلية السياسية الذى به يقسم الطبقات الاجتماعية إلى معسكرين : معسكر الثورة ، ومعسكر الثورة المضادة . ولكن فى الوقت ذاته لم يغـض الباحث طرفة عن موقع هذه الطبقات من أدوات الانتاج . انظر حول هذا الموضوع

عبد الباسط عبد المعطى ، دراسـات التكوين الاجتماعـى والبنية الطبقية لمصر : الدراسات المحلية ، ص ٨١ .

أولا : زعماء القبائل وشيوخ العشائر والملاك الإقطاعيين (*) :

يرى " كلير " أن ثمة تداخلا بين طبقة الملاك الإقطاعيين وزعماء القبائل وأن تداخلهما كان نتيجة لسبب رئيسى يتلخص فى أن العوامل والقوى الداخلية التى ساعدت فى تفسخ القبائل البدائية هى العوامل التى عضدت قيام التنظيم الاقتصادى الاجتماعى للاقطاع . ونؤكد فى إطار هذا التداخل أن هناك تشابها فى علاقـــة الاقطاعيين بالفلاحين بعلاقة زعماء القبائل بباقى أفراد القبيلة ، ناهيك عن وقوفهمـــا أمام حركات التغيير الاقتصادى والاجتماعى [1] .

فإذا كانت البنية الأساسية للطبقات الاقطاعية فى مجتمعات العالم الثالث تتكون من مجموعة من الأفراد الحائزين للملكيات الكبيرة للأرض بصورة مباشرة أو غير مباشرة مضاف إليها مجموعة من الامتيازات السياسية الاجتماعية المتوارثة ، فإن هذه القوى الاقطاعية لا تكمن قوتها فى ملكية الأرض وحسب ، وإنما أيضا فى استغلال جماهير الفلاحين . وكذا فى تنظيم الانقلابات الرجعية لصالح الامبريالية . فبالإضافة إلى دورها الرجعى الذى تمارسه ، كان هناك دورا مستحدثا ناتجا عن دور الاستعمار ، يتلخص فى خدمة الاستعمار والعمل فى إطاره والحفاظ على مصالحه . إن القوى الإقطاعية كانت ولا تزال تستخدم من قبل القوى العالمية لإشباع حاجاتها من جانب ، ولتضغضع حركات التحرر الوطنى ودحض التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى من جانب آخر [2] .

وتعد طبقة الإقطاعييـــن وكبار الملاك العقاريين طبقة طفيلية رجعية ومحافظة فى آن واحد ، باعثها الأساسى هو تجنب ضياع نفوذها التقليدى حتى لو كلفها ذلك التضحية بالقضية الوطنية . إن هذه الطبقة بكل طبيعتـــها تصبح طبقة إقطاعيـــة ونصف برجوازية معا ، بحيث يمكن تسميتها إقطاعا رأسماليا أو بضاعيا ، أو برجوازية إقطاعية وعقارية . إن الطبيعة الأنانية والنفعية لهذه الطبقة تلتقى وتتطابق مع موقف رأس المال الأجنبى واحتكاراته من مجمل البنية الزراعية ، ومن تدمير علاقـــات الإنتاج التقليدية والقوى الطبقية المستفيدة

(*) ينبغى أن نشير فى هذا الصدد أن الاقطاع فى التشكيلات المتخلفة يتباين عن الإقطاع الكلاسيكى الذى عرفته المجتمعات الأوربية ، فهو فى الأولى إقطاع ناقص أو بالأحرى شبه إقطاع .

(١) ى . كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٠ .

(٢) مجموعة من العلماء السوفييت ، التركيب الطبقى فى البلدان النامية ، ص ٢٤٢ .

وأيضا : حمود العودى ، أبعاد التكامـــل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ، ص ٧٨ .

منها، وفرض زراعة معينة تفى احتياجات المصانع الرأسمالية داخليا وخارجيا ، وكذلك تموين الأسواق الاستعمارية (١) .

إن الإقطاع هو الطبقة الطفيلية التى تعد السند الأساسى للبرجوازية العالمية كما أن مصالح الأخيرة تعتمد على التداخل مع الأول . إن الطبقة الإقطاعية بحكم طبيعتها الطفيلية لا تسعى إلى تطوير القوى المنتجة ، بقدر ما تسعى إلى تكوين العلاقات الاستغلالية الإقطاعية ، والدفاع عن علاقات الملكية الإقطاعية للأرض . الأمر الذى جعلنا نصفها بأنها طبقة محافظة ورجعية فى الوقت ذاته ، محافظة على مكتسباتها نتيجة بقاء الشكل الإقطاعى للأرض الزراعية ومخرجاتها ، وكونها أحد آليات الرأسمال الاحتكارى الأجنبى فى استنزاف موارد البلد المتخلف (٢) .

من الطرح السابق يتضح أن الطبقة الإقطاعية لا يعول عليها كثيرا فى التغيير المؤدى إلى التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، فهى غير قادرة أو بالأحرى " عنين " إذا جاز لنا استخدام هذه الكلمة – عن الإتيان بطفرات تنموية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . إن هذه الطبقة برغم قوتها الاقتصادية فهى عاجزة عن تحقيق قفزات واضحة فى الإنتاج ، ولكنها تستخدم هذه القوة – أقصد القوة الاقتصادية – بالإضافة إلى نفوذها السياسى فى شل فاعلية النشاط الاقتصادى لأكبر طبقات العالم الثالث وهى الفلاحين ، تلك الطبقة التى تستغلها وتستنزف قواها وفائضها الإقتصادى .

ثانيا : *البرجوازية ونشأتها المختلفة وارتباطاتها فى العالم الثالث* :

ينبغى أن نشير فى فاتحة الحديث عن الطبقة البرجوازية فى العالم الثالث أن ثمة فروقا جوهرية بينها وبين مثيلتها فى العالم المتقدم ، فالبرجوازية فى العالم المتقدم أتت إما من أصول فلاحية تفككت عن الأسس الإقطاعية ، أو من أصول حرفية تركت المجتمع الإقطاعى بكل فلسفته لتقيم فى مجتمع جديد له مفاهيمه ومناشطه وأبنيته الخاصة . أما الطبقات البرجوازية التى تبلورت فى العالم الثالث فإنها جاءت من الشرائح العليا من الأصول الإقطاعية ، أى أنها تحمل كل جمود وترهل تلك الطبقة ، كما تحمل كل تاريخها المرتبط بالاستعمار . إن

(١) معين ناصف – المرجع السابق ، ص ١١٢ .
(٢) توماس سنتش ، المرجع السابق ، ص ٤٩ – ٥٠ .

محتوى البرجوازية فى العـــالم الثالـــث يكمن فى خضوعهـــا لمزاحمة ونهب الاحتكارات الامبريالية(١) .

إن طبيعة البرجوازية الوطنية فى بلدان العالم الثالث تتحدد قبل كل شئ بدرجة تطور هذه البلدان تاريخيا . ففى هذه البلدان ظهرت البرجوازيات المدينية مثل مثيلتها فى الريف ، تلك التى أعاق ظهورها وتطورها العلاقات شبه الإقطاعية . بالمقابل ، سهل قدم الحضارة المدينية تحول التجار من الطابع العتيق إلى البرجوازية ذات طابع حديث ، تلك التى اطلق عليها الماركسيون الصينيون اسم الكومبرادور (*) أو الوسطاء بين العالم الرأسمالى والبلدان النامية . والذين اشتركوا فى إنشاء الكثير من الصناعات . فعلى سبيل المثال نجد فى أمريكا اللاتينية والشرق بعد الحرب العالمية الثانية ، أن الفئة العقارية الكومبرادورية والزراعية قد انتقلت إلى التصنيع القائم على الاستعاضة عن الواردات ، وقد اشتركت بصورة كبيرة مع رأس المال الأجنبى فى الصناعات الخفيفة الجديدة . أما فى إفريقيا فكانت على العكس من ذلك . إذا لم يكن لها طبقة برجوازية حضرية ذات تركز شديد ، ومتحالفة مع الملكية العقارية الكبرى (٢) . ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أنه ليست كل البرجوازية تتخذ موقفا إيجابيا من المراكز الاستعمارية ، فقد اتخذ جزء من هذه الطبقة موقفا تقدميا ثوريا أسهم بشكل حاسم فى تطور الثورات الوطنية والحركات التحررية في العالم الثالث .

ولكن " ليتمان " يعترض على المقولة السابقة ، ويرى أن البرجوازية الوطنية برمتها تتسم بطابع معادى للاستعمار والامبريالية . فهو يشير إلى أن تقدميتها ليست محدودة بحدود طبيعتها الاجتماعية كطبقة مستغلة فحسب ، بل تتخذ أشكالا متباينة فى مختلف البلدان التابعة تبعا لمختلف الظروف التاريخية الملموسة فى كل بلد والتوزيع الطبقى لها ، ومستوى الوعى الطبقى

---

(١) نجاح واكيم - المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(*) استخدم هذا المفهوم أول ما استخدم فى الصين ، حين كان الرأسمال الأجنبى يستخدم بعض الصينيين كعملاء لهم فى مباشرة العدوان الاقتصادى ، وهذه الفئة هى طبقة برجوازية تربت فى أحضان الرأسمالية الامبريالية التى ترتبط بالقوى الاقطاعية المحلية ، ولها علاقة وثيقة معها . وفى ضوء هذا المفهوم اصطلح على البرجوازية الكومبرادورية بالفئة العليا من البرجوازية المحلية للبلدان المستعمرة وتشمل التجار والوسطاء وأصحاب المصارف والمرابين وجزء من البرجوازية الصناعية . والبرجوازية الكومبرادورية بهذا الوصف مع العناصر الإقطاعية وشبه الإقطاعية تعد الركيزة الأساسية للامبريالية فى البلدان المتخلفة . راجع فى ذلك :
ماوتسى تونج : المؤلفات المختارة ، الجزء الأول ، ص ٢٤ .

(٢) سمير أمين ، التطور اللامتكافئ ... ، مرجع سابق ، ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

لدى الطبقات الكادحة وما شابه ذلك . كما يذهب إلى أن البرجوازية الوطنية ليست متجانسة التركيب ، فالمصالح السياسية والمواقع الاجتماعية المحددة لمختلف فئات هذه الطبقة لا تتطابق دائما ، ولكن الصفة العامة التى تميز تطور البرجوازية الوطنية فى البلدان المستعمرة والتابعة ، أنها تتخذ موقفا تقدميا من الامبريالية والإقطاع معا [١] . ولكن بدورنا نذهب إلى أنه إذا كانت البرجوازية تركب موجة التقدمية والثورية فى ضوء مفهوم القومية ، فإنها تتخذ موقفا مزدوجا . فبالإضافة إلى هذه الصفة ، فإنها تعتبر طبقة مستغلة خاسرة لمواقف الكادحين . إن الطبيعة المزدوجة للبرجوازية فى العالم الثالث تتضح بشكل سافر من الخطوات الثورية التى تتخذها القوى التقدمية فى العالم الثالث . ولكن على أية حال فليست البرجوازية متشابهة فى كل المجتمعات النامية .

ويرى " كلير " أن الطبقة البرجوازية فى العالم الثالث تعد أكثر الطبقات تقدما نتيجة لارتباطها بأكثر التشكيلات الاقتصادية والديناميكية ولكنها فى الوقت نفسه عاجزة عن الإتيان بجديد نتيجة تخلفها فى صنع تكتيك حديث لإنتاجها . أو بمعنى آخر أنها عاجزة عن إدخال تغييرات تكنولوجية حديثة فى التشكيلات الاقتصادية الأخرى ، لذا نجدها لا تلعب دورا مؤثرا فى مجالات الزراعة والخدمات ، لأن هذه المجالات الاقتصادية ترتكز بالأساس على الاقتصاد التقليدى وتبقى لها دور فى الصناعة والتجارة . ولا يعول " كلير " كثيرا على دور البرجوازية فى العالم الثالث فى مجال التصنيع ، لأنه يرى أن هذه الدول ضعيفة أو متوسطة من حيث نموها الصناعى ، كذلك أن إنتاجية مصانعها ضعيفة ، وذلك راجع إلى ضعف الاستثمارات المالية وعجز السوق الداخلى وضيق السوق الخارجى نظرا للمنافسة العالمية [٢] .

- وعلى الرغم من تعدد الفئات البرجوازية فى العالم الثالث التى تتوزع على القطاعات الاقتصادية المختلفة (البرجوازية التجارية ، البرجوازية الزراعية ، والبرجوازية المالية . ثم البرجوازية الصناعية) ، فإن هذه الطبقة لا تملك حوافز موضوعية على الاستثمار فى الاقتصاد القومى ، ولا تعمل بالتطور الاقتصادى الاجتماعى . وبالنظر إلى الطبقة البرجوازية الصناعية نجدها أقل الفئات عددا وتطورا . وهى تتواجد بكثرة فى الصناعات الخفيفة ، والصناعات الاستهلاكية (الأغذية) ، والورش الصغيرة . وتضم هذه الطبقة صغار ومتوسطى

---

(١) ليتمان : حول ايديولوجية البرجوازية الوطنية ، ص ٢٧ .

(٢) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٣ - ١٥٤ .

وأيضا : Popove, "The class structure in the developing countries", p. 239.

الرأسمالية ، وتعتبر أكثر الفئات تعرضا للآثار الناتجة عن نشاط ومنافسة الاحتكارات الأجنبية وضيق السوق المحلى ، وقلة رأس المال ، ونقص العمالة ، وزيادة الاستيراد . وأنه نتيجة لضعفها وقلة حيلتها تجاه المنافسة وقلة رأس المال ، فهى لن تستطيع أن تصبح الشريحة القائدة لعمليات التنمية الوطنية إلا بتدعيم الدولة لها (١) .

وبالإضافة للفئات البرجوازية التى سبق ذكرها ، فإن البلدان النامية شهدت فئات أخرى مثل : السماسرة ووكلاء شركات أجنبية وتجار وحملة الأسهم والسندات والمضاربين العقاريين ، هؤلاء كانوا بعيدين تماما عن عمليات الإنتاج وعن الروح الوطنية ، فهم لا يتورعون عن القيام بأى شئ طالما ذلك يحقق له مصالحهم الشخصية وزيادة ثرواتهم . هذه الفئات التى يطلق عليها بالفئات الطفيلية ، ليسوا سوى سماسرة للرأسمال الأجنبى والبضائع الأجنبية الاستهلاكية التى يغرقون بها الأسواق ، والتى فى التحليل النهائى تغرق البلاد فى الديون وترهنها للنظام الرأسمالى العالمى .

وثمة فئات برجوازية أخرى نمت فى البلاد المتخلفة مع توسع أجهزة الدولة ونشاطاتها هى فئات البيروقراطية البرجوازية ، تلك التى تشمل كبار الموظفين من مديرين ورؤساء إدارات وكبارالضباط ، الذين يعملون بشتى الوسائل على تحقيق ثروات سريعة سواء عن طريق الرشوة أو عن طريق مشاركة رأس المال التجارى فى الصفقات ، وأداتهم فى سبيل تحقيق ذلك ما يشغلونه من وظائف وما يحتلونه من مراكز . وهؤلاء غالبا ما يكونون ذوى صلة مباشرة بعُمُد الحكم ، فهم إما أن يكونوا من رجال الحاكم ، أو أقارب القائد " الرئيس " أو أبناء عشيرته أو منطقته أو المشايعين له ولأيدولوجيته فى الحكم (٢) .

بالإضافة إلى كل ما سبق ، فإن البلدان النامية تعج بالفئات الاجتماعية التى لا يمكن أن تضعها تحت أى مصفوفة طبقية ، لأنها لا تملك وظائف مستقلة ومحددة ، وتلعب دورا أساسيا فى تشكيل النظم الاجتماعية ، وأهم هذه الفئات هى البرجوازية الصغيرة ، سواء ممن يملكون وسائل الإنتاج البسيطة ، ويعتمدون فى إنتاجهم على عملهم الشخصى ولا يستثمرون بسببها عملا مأجورا ، أو صغار الكسبة ممن يمارسون أعمالا اقتصادية لا تدخل بصورة مباشرة فى صميم العملية الاقتصادية ، ولكن تدور فى فلكها مثل : صغار التجار والمقاولين والحرفيين

---

(١) توماس سنتش – المرجع السابق ، ص ٣٠٧ .

(٢) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ .

والسماسرة والموظفين وصغار رجال الدين والطلاب وصغار الضباط ، هؤلاء الذين يميل البعض إلى تسميتهم – تجاوزا – بالطبقة الوسطى أو بالفئات البنية [1] .

إن تحديد هوية البرجوازية في العالم الثالث دائما ما يتم في ضوء مدى إرتباطها بالرأسمالية الأجنبية ، ولكن هذا المعيار يعتبر قاصر وغير كاف . لأنه قد يكون في العلاقة مع رأس المال التخفيف من التبعية ، فليس المهم إذن العلاقة مع رأس المال . وإنما ما تفضى إليه هذه العلاقة من نتائج وعلاقات . وقد يكون هذا المعيار مفيدا في تصنيف البرجوازية بالرجعية أو التقدمية ، ولكن أيضا قد يكون إجحافا لها إذا سلمنا بهذا المعيار فقط ، ويمكننا إضافة معيار مدى سعيها لتشييد الاستقلال القومي ، ومن ثم إقامة هياكل التصنيع الوطنية ، وكذا علاقاتها مع كل الطبقات المستغلة والمستغلة معا . إن البرجوازية التي لا تسعى إلى التخلص من قدر التبعية وتقسيم العمل الدولي ، وتعمل جاهدة على الإتيان بالاستقلال الوطني وانجاز عمليات التنمـــية الاقتصادية والاجتماعية . فهي على حد تعبير " فرانز فانون " برجوازية عاجزة ، وقد دلفت إلى الشيخوخة في سن مبكرة .

وبعد العرض السابق يمكن القول أن ثمة تشابه بين الإقطاع وزعماء القبائل والعشائر والطبقة البرجوازية في العالم الثالث ، في كل خصائصها وسلوكياتها وتفاعلاتها داخليا وخارجيا . وندلل على ذلك بوجهة نظر " حمزة علوى " التي جاء بها في مقالة " الدولة في مجتمعات ما بعد الاستعمار " ، والذي يرى فيها أن مجتمعات العالم الثالث شهدت تحكما سلطويا على جميع الأصعدة من خلال ثلاث طبقات : الأولى هي البرجوازية الأجنبية، والثانية هي البرجوازية المحلية ، أما الأخيرة فتتمثل في ملاك الأرض للإقطاعيين . ويضيف أن الطبقتين الثانية والأخيرة يسود بينها مصالح غير متعارضة ، بل ومتطابقة ، كما أن العلاقات بينهما سلمية وتعاونية ، وإن كانت غير متكافئة [2] . وهذا ما يجعلنا نرى أنهما يقفان دائما ضد مصالح الطبقات الدنيا الكادحة في البلدان النامية ، ويسعيان إلى وأد حركتهم الراديكالية التي تسعى إلى ازالة الفوارق الطبقية وعدم استنزاف فائض إنتاجهم الاجتماعي .

---

(١) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٥٤ – ١٥٦ .

(٢) H. Alawi, "The state post colonial societies: Pakistan and Banglades", p. 38-40.

ثالثا : الفلاحون فى العالم الثالث :

تتواجد طبقة الفلاحين فى كافة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية القائمة ، فكما هى موجودة فى التشكيلات الرأسمالية ، وفى المجتمعات ذات التخطيط المركزى ، فهى أيضا قائمة فى مجتمعات العالم الثالث . ويشكل الفلاحون فى بلدان العالم الثالث السواد الأعظم من سكانها إذ يشكلون من ٥٠٪ إلى ٨٠٪ من مجموع السكان (*) ، فى حين لا يتجاوز نسبة العاملين فى الزراعة فى البلدان المتقدمة ٤ر٥٪ فى بريطانيا ، ٦٪ فى فرنسا ، ٣٪ فى الولايات المتحدة . وذلك أنه يرجع إلى السمة الرئيسية للإنتاج الزراعى السائد فى كثير من بلدان العالم الثالث ، وإلى تخلف الصناعة وعدم انتشارها ، وإلى الأساليب الأولية المتبعة فى الزراعة ، وتدنى مستويات الإنتاج ، وتخلف التكنولوجيا ... الخ . وتعد هذه الطبقة من أهم أجزاء التركيب الطبقى فى البلدان النامية باعتبارها الممون الرئيسى للبروليتاريا الحضرية التى ترتبط بوشائج عضوية مع العمال المهاجرين من الريف [1] .

وثمة اختلاف واضح بين شرائح الطبقة الفلاحية فى البلدان النامية من بلد إلى آخر . إن الفلاحين فى العالم الثالث يتألفون من عناصر متباينة ويخضعون لمتغيرات شتى . ويمكننا أن نضع أيدينا على هذا التباين من خلال ما تحتله الشرائح المختلفة من موقع اقتصادى واجتماعى . إن غالبية هذه الطبقة يتكون من فلاحين مؤجرين لحيازات صغيرة وصغار فلاحين يعملون على أراضـــيهم . وحتى وان كان التمركز الواسع للأرض هو ما يسم ريف بعض البلدان ، فإن علاقة صغار الفلاحين بالأرض وأشكال استغلالهم تأخذ اشكالا متباينة ، لذا يمكن القول أن الفلاحين البروليتاريين وفلاحى الكفاف وصغار الفلاحين ، أنماط يصعب الفصل بينها . وإذا كانت الزراعة هى أول مجال يشهد الاستغلال والتغلغل الاستعمارى ، وأن الفلاحين هم أول من تحملوا أعباء الأشكال الاستعمارية حيث الاستغلال ، فإننا يمكن الجزم بأن فلاح العالم الثالث يعانى أبشع صور الاستغلال سواء فى أشكال ما قبل الرأسمالية أو بشكل آخر مستحدث فى هيئة قروض ربوية والعمل المجانى أو التنازل عن جزء من المحاصيل . إن صور الاستغلال الذى يلقاه الفلاح فى العالم الثالث هى التى تولد الطاقات الثورية المعادية للاستعمار

(*) هناك إحصائية ترى أن الفلاحين يشكلون غالبية سكان البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٦٠ ٪ و ٩٠ ٪ ويستثنى من ذلك عدة بلدان فى أمريكا اللاتينية مثل : الارجنتين وشيلى والأورجواى ، حيث تقل نسبتهم فى الزراعة بسبب ما حدث من تطور فى الانتاج الصناعى فيها .

انظر فى ذلك :

مجموعة من العلماء السوفييت ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

(١) كلير ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

والامبريالية والقوى التى تعمل على الحفاظ على مصالحها ، وعلى ذلك فإن الفلاحين هم الوجه الآخر المتمم للعملية الثورية مع الطبقة العاملة [1] .

وتتعدد العوامل التى تؤثر فى حقيقة تماسك فلاحى العالم الثالث كطبقة . ففى ظل سيادة بطء حركة التطور الاجتماعى التى تشهدها مجتمعات العالم الثالث ، يلعب الانتماء العرقى أو الدينى أو الطائفى أو العشائرى دورا متعاظما فى بعثرة الفلاحين . وعلى الرغم من أن هذه الأشكال من العصبيات لها دور فعال فى الطبقات الأخرى ، إلا أنها فى موقف الفلاحين لا تفعل سوى التفكك والتشتت . وبالإضافة إلى هذا العامل هناك عاملان آخران هما : التشتت الجغرافى ، والتفاوت الاقتصادى الواضح بين شرائحها .

ويمثل التفاوت الاقتصادى واختلاف مصالح الفلاحين أهم العوامل فى عدم تحقيق التماسك بينها . ولكن فى مقابل ذلك ، هناك مجموعة من العوامل تعمل على تحقيق تماسك طبقة الفلاحين نذكر منها : وحدة الشعور بالاستغلال الداخلى المتعدد الوجوه من أصحاب الملكيات الكبيرة والإقطاعيين وكبار الرأسماليين ، ووحدة الشعور بالاستغلال الخارجى نتيجة الاستغلال العالمى الواقع عليهم ، وما تعكسه سياسة المحصول الأحادى ، وتطور الوعى الاجتماعى والسياسى للفلاحين وزيادة المشاركة السياسية . إن وجود مثل هذه العوامل بين الفلاحين هى التى تجعل الفلاحين أبرز القوى الثورية فى العالم الثالث تلك التى لا تجد لها من حليف سوى البروليتاريا [2] .

رابعا : طبيعة البروليتاريا فى العالم الثالث :

بداءة يمكن القول أن أهم ما يسم الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، أنها تعد من أكثر الطبقات نضالا وثباتا من أجل إتمام عملية الاستقلال الوطنى ، وهى فى ذلك لا تقل مصلحة عن الفلاحين فى النضال والمواقف المشتركة . أضف إلى الخاصية السابقة ، خاصية أخرى تتمثل فى النمو المطلق والنسبى لوزن العمال النوعى فى إجمالى عدد السكان ، وازدياد ثقلهم النسبى ، ونقص عددهم المشتغل بالصناعة .

---

(١) توماس سنتش ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
وحول دور الفلاحين فى الثورة راجع :
حمزة علوى ، الفلاحون والثورة ، ١٩٦٨ .
(٢) جوكوف وآخرون ، البلدان النامية وقضاياها الملحة ، ص ٥٠ .

ومن غير شك أنه نشأت ظروف تاريخية أكثر مناسبة لنمو البروليتاريا فى العالم الثالث خاصة نتيجة حصولها على الاستقلال السياسى وحدوث طفرات مناسبة فى مسائل التطور الاجتماعى والاقتصادى . وإذا كان الاستعمار قد عمل على عدم تأهيل الأيدى العاملة التى عملت فى إطاره بغرض استنزافهم من جانب ، وعدم استخدامهم فى أغرض التحرر الوطنى من جانب آخر ، فإن الأيدى العاملة فى البلدان النامية غداة حصولها على استقلالها السياسى طرأت عليها تحولات كبيرة فى قدراتها الفنية حتى يمكن القول إنها أضحت محترفة . فعلى سبيل المثال ، نجد أن بروليتاريا الصناعة التحويلية الكبيرة فى أمريكا اللاتينية وآسيا تتألف من العمال المحترفين وسكان المدن الدائمين . وبالنظر إلى بدان آسيا وافريقيا خلال حقبتى الستينات والسبعينيات ، نجد أن عدد العمال الصناعيين قد تضاعفوا حتى وصل عددهم فى أوائل الثمانينات ما بين ٣٥ إلى ٨٥ مليون نشخص (١) .

وعلى الرغم من التطور الذى طرأ على الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث ، إلا أنها لم تتخلص بعد من كل ملامح بروليتاريا " عهد الاستعمار " تلك التى يتوقف بالضرورة على تصفية بقايا أشكال الاستعمار ، وتغلغله فى كافة الأجهزة السياسية والاجتماعية والاقتصادية . إن البروليتاريا كطبقة ترتبط بشكل مباشر ووثيق مع الإنتاج ، وتنمو وتتطور وفقا لنمو وتتطور الاقتصاد . وجدير بالتوضيح أن بروليتاريا الدول النامية لم تمر بمراحل التطور التى اجتازتها بروليتاريا العالم المتقدم . إن مجموعة الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها دول العالم الثالث ، التى خربت أوضاعها وواقع التبعية وموقعها من تقسيم العمل الدولى ، ساهمت فى إعاقة إقامة التصنيع ، ومن ثم ولدت طبقة عاملة مشوهة ، أو بشكل أدق إنما عملت على وأد نمو الطبقة العاملة (٢) .

ويتميز التركيب العام للبروليتاريا فى العالم الثالث بتنافر وتعقيد شديدين ، وكذلك بالتفاوت الواضح بين شرائحها المختلفة . ويرجع ذلك إلى سببين : الأول تعدد قطاعات الاقتصاد وانفصالها الكامل أو شبه الكامل عن بعضها البعض ، وعدم وجود تجانس اقتصادى بين مختلف فروع الاقتصاد وقطاعاته التى جاءت ببنية اجتماعية مفككة ، وكذا فى تركيب كل طبقة على حدة . لذا نجد فروقا واضحة بين فئات العمال تبعا لكل قطاع . أما السبب الآخر فيعود الى التباين الواضح فى درجة اعتماد العمل على العمل المأجور . أضف إلى ما سبق أن الطبقة العاملة فى بلدان العالم الثالث غير متمركزة بشكل عام . فبسبب غياب الصناعة الكبيرة

---

(١) Y. Popove, op. cit, p. 240.

(٢) حمود العودى ، المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

أو محدوديتها ، يتوزع العمال كمجموعات قليلة العدد على مؤسسات التجارة والخدمات وأحواض السفن والمؤسسات الصناعية الصغيرة والمعامل والورش الصغيرة ، أو كخدم فى المنازل والعمارات السكنية . إن درجة تمركز الطبقة العاملة فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وفى البلدان التى أقيمت فيها قاعدة صناعية إلى حد ما مثل : البرازيل ومصر وتركيا والهند ، قد بلغ درجة عالية ، وكان القسم الأعظم من هذا التمركز فى المؤسسات الكبيرة التى أقامتها الدولة[1].

والواقع أن ضعف البروليتاريا فى العالم الثالث لا يرجع إلى ضآلة حجمها فحسب ، بل يعود إلى جانب ذلك إلى بعثرتها وضعف تنظيمها ووعيها الطبقى . وهذا ما يجعلها تتأرجح أيديولوجيا وتقع تحت تأثير الإيديولوجية والأحزاب والبرجوازية ، وتدخل أحيانا فى تنظيمات رجعية أو شوفينية أو طائفية . الأمر الذى حدا ببعض الكتاب إلى نفى وجود بروليتاريا أصيلة فى العالم الثالث ونفى صفة الثورية وكذا موقعها من الثورة .

نخلص من كل ما سبق أن التنوع كبير فى التشكيلة الطبقية فى العالم الثالث ، وأن لكل بلد من بلدان العالم الثالث خصائص وشروطا خاصة ، وبالتالى فإن هذه البلدان تختلف فيما بينهما من حيث التركيب الاجتماعى الطبقى ، وأيضا من حيث نسبة القوى السياسية الاجتماعية ، ومن حيث وزن ونشاط الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . والمتطلع إلى التركيب الاجتماعى للبلدان النامية يستطيع أن يتوصل الى أنه من الصعوبة بمكان أن يتم تقسيم بنياتها الاجتماعية إلى طبقات رئيسية وأخرى ثانوية ، إلا فى ضوء موقعها من الثورة القومية والاشتراكية . إن تعدد أنماط الانتاج فى العالم الثالث ولد شرائحا وفئات اجتماعية مختلفة ، لذا يدفعنا هذا الاعتبار إلى القول أن الطبقات الاجتماعية فى دول العالم الثالث ما زالت فى طور التكوين ، وجاءت بعيدة عن تأثير الصناعة ، أو العكس ، وهذا ما سيتضح فى الطرح التالى للبناء الطبقى فى بلاد العالم الثالث الشرق أوسطية .

ثالثا : نماذج للبناء الطبقى فى بلدان العالم الثالث : بلاد شرق أوسطية .

قبل أن نخوض فى عملية عرض نماذج البناء الطبقى فى مجتمعات العالم الثالث الشرق أوسطية ، فإننا سوف نقدم عرضا للبناء الطبقى فى هذه المجتمعات بصورة كلية ، ثم فى جزئية تالية سوف نفرد لكل نموذج بطريقة جزئية .

---

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ . وأيضا : مجموعة من العلماء السوفييت ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

١ - البناء الطبقى فى الشرق الأوسط : نظرية كلية :

يواجه الباحث الذى يتصدى لتحديد معالم البنية الطبقية فى مجتمعات الشرق الأوسط صعوبات جمة . فهذه المجتمعات تعرف تداخل الحدود بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وتنوع المكانات الاجتماعية . الأمر الذى يجعل من الصعوبة بمكان تحديد الخطوط الطبقية الفارقة . إن الاستناد إلى الملكية والدخل فقط كمعيارين لتحديد الحدود الطبقية لا يفيد فى هذه المجتمعات ، إذ تلعب الاعتبارات الدينية والأخلاقية والقبلية والثقافية أدواراً لا يمكن تغافلها فى تكوين الطبقات . لذا نجد أن معيار المهنة فى هذه المجتمعات تعد أهم وسيلة فى تحديد البنية الطبقية بوصفها أهم عناصر البناء الطبقى ، إذ تعكس مستوى التعليم ومقدار الدخل ، ناهيك عن توضيحها للجوانب الثقافية للطبقات المختلفة . وإذا كانت مجتمعات العالم الثالث (الشرق أوسطية) قد عرفت طبقتين أساسيتين هما : الطبقة العليا التى تضم الحكام وكبار الملاك البرجوازية التجارية وكباررجال الدين ، والطبقة الدنيا التى تضم بقية السكان ، فإن هذا البناء قد انتابه كثير من التحولات خلال القرن الحالى ، نتيجة ما طرأ عليه من تغيرات ديموجرافية واجتماعية واقتصادية .

وفى تحليل شامل للتدرج الاجتماعى لمجتمعات الشرق الأوسط أوضح فان نيوهوزه "Van Niewenhuijze" أنه يصعب الوقوف على مفردات بنية هذه المجتمعات دون معرفة جذورها التاريخية الحضارية ، فهو يرى أن الإسلام لعب دورا هاما فى تطور هذه المجتمعات ، وتشكيل بناءاتها الطبقية ، وهو دور يختلف تماما عن الدور الذى أدته المسيحية فى المجتمعات الغربية ، وهو فى ذلك يصنف الجماعات الطبقية إلى ثلاث : عليا ، ووسطى ، ودنيا . ويرى أن الطبقة العليا فى مدن الشرق الأوسط ترتبط بطريقة وثيقة بمصادر الثروة والسلطة السياسية . وتشكل هذه الطبقة صفوة قليلة العدد تتحكم فى القرارات السياسية القومية . فعلى سبيل المثال نجد أن هذه الطبقة فى إيران تتشكل من حوالى ألف أسرة ، وتقيم فى قصورها الواقعة فى المدن الإيرانية الأساسية ، أما فى السعودية فنجدها تتألف من الأسرة الحاكمة وبعض الأسر المتعاونة معها ، ولكن أهم ما يسم هذه الطبقة هو احتكارها لمصادر الثروة والسلطة معا . ثم يضيف إلى هؤلاء أصحاب المناصب والنفوذ والإدارات الكبيرة فى بعض بلدان الشرق الأوسط مثل مصر ، سوريا ، والعراق وليبيا ، والجزائر .

---

(١) نجاح واكيم ، المرجع السابق ، ص ١٧٥ - ١٧٧ .

ويرى " فان هوزه " أن الطبقة الوسطى فى هذه البلدان تشمل قطاعا كبيرا ممن يشتغلون المهن الفنية مثل الأطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات وضباط الجيش والمديرين المنفذين وصغار الضباط . وبيد أن هذه الطبقة يختلف حجمها من بلد إلى آخر ، فإن أهم ما يميزها أنها تبدو الطبقة الوحيدة التى تعمل جاهدة على تدعيم مكانتها الاجتماعية ، وكذا تحسين ظروفها المعيشية .

أما الطبقة الدنيا فيرى أنها تضم العمال والصناع والعاطلين عن العمل أو من يعمل مهن هامشية . وتضم هذه الطبقة قطاعا كبيرا من سكان مدن الشرق الأوسط ، وهناك خصائص عامة تميزهم أهمها : ارتفاع ملحوظ فى معدلات المواليد والوفيات ، وإنخفاض شديد فى معدلات الدخول ، وارتفاع نسبة الأمية ، تلك الخصائص التى تحول دون وجود ظهور وعى طبقى ، كما أن هذه الخصائص تجعلنا نقول أن هذه الطبقة تختلف عن نظيرتها الأوربية . ويرى " فان هوزه " أن هذه الطبقة تضم فيما بينها قطاعا كبيرا من أفراد الطبقة الدنيا الذين يعملون فى المهن اليدوية سواء الحكومية أو الخاصة ، ومن العمال غير المهرة والخدم والباعة الجائلين ، والذباحين ، وغسالات الملابس ، وفقراء المدن ، والحلاقين ، وخدم المساجد ، والأماكن العامة ، والحادين ، ودباغى الجلود ، والزبالين ، وناقلى آبار المجارى ، والغجر . ويضيف " فان نيوهوزه " أن البناء الطبقى فى مجتمعات الشرق الأوسط تتأثر بالاعتبارات الأيكولوجية سواء من حيث التشكل أو من حيث التوزيع [١] .

وإذا نظرنا الى محاولة أخرى قام بها " بيل " Bill نجده يتفق مع " فان نيوهوزه " فى أنه يرفض محاولة رصد البناء الطبقى لمجتمعات الشرق الأوسط وفقا للمفاهيم الماركسية ، فهو يرى أن للتأثير السياسى والتوجيه الشخصى للسلطة عظيم الأثر فى الوقوف والتعرف على معالم البنية الطبقية . إن التأثير السياسى والتوجيه الشخصى ، وكذا التعليم ، يلعبان دورا مؤثرا بدلا من الثروة فى تشكيل البنية الاجتماعية . وفى محاولة من " بيل " لتعديل وتوسيع النموذج الماركسى للطبقات ، فإنه يرتكز على نموذج الموازيكا Mosaic مستخدما فى ذلك المفاهيم الماركسية مع الفيبرية مع البارسونزية مع وجهة نظر لينسكى ودارندورف ، ليعالج بها البناء الطبقى وكأنه منظومة معقدة لمجموعات اجتماعية متداخلة .

---

(١) V.N. Wenhuijze, social stratification and the Middle East, 1956.
نقلا عن : السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، ص ٣٠٧ - ٣٠٩ .

ولكن فى الوقت نفسه اختزل من خلال هذه النظرة الطبقات ، ونظر إليها على أنها فروق بين الأفراد سواء فى توزيع القوة أو المكانة أو الثروة ، لأن الطبقات لا تشير فقط إلى علاقات التوزيع فى السوق حسبما يرى ماكس فيبر ، بقدر ما تشير إلى علاقات الإنتاج . ونتيجة لذلك فإن تحليله اقتصر على كافة الأفراد سواء فى اتقان تقنيات المناورة والتآمر ، أو على تفسير التركيب على أساس البنى السياسية والعقائدية والاقتصادية لنموذج الانتاج [1] .

والمتفحص لأعمال البناء الطبقى فى مجتمعات الشرق الأوسط يجد أن رؤاهم لا تتعدى النظر إلى هذه المجتمعات وكأنها مرقع من المجموعات والطبقات الاجتماعية لا هم لها إلا الصراع من أجل السلطة واستحواذ العملية السياسية ، دون النظر إلى القضية الأساسية وهى الموقع من العملية الإنتاجية ووسائل الإنتاج . إن النظرة المتأنية لهذه الأطروحات نجدها تقصر النظر إلى البنية الفوقية فى غير علاقاتها مع قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج ، كما أنها تنظر إلى البنية الطبقية على أنها بنية طبقية حضرية دون الالتفات أن المجتمع له بنية طبقية تخص الريف ، ناهيك عن أن هذه الدراسات تغفل دور عمليات التنمية الاقتصادية وخاصة عمليات التصنيع فى عملية التشكيل الطبقى ، وما ينتج عنها من الصراع الطبقى الاجتماعى .

٢ - التشكيلات الطبقية فى بعض مجتمعات الشرق الأوسط ، نظرة جزئية (*)

الطبقات فى سوريا :

نظرا لضآلة الدراسات عن سوريا ، فإن تناول الطبقات فيه سوف يتم فى ضوء التقسيم الايكولوجى ريف وحضر . ويمكن أن تقسم الطبقات فى الريف إلى مجموعة من الشرائح فى ضوء الأوضاع السكنية وتوزيع الدخول . فهناك شريحة هامشية من البدو والرحل تستحوذ على ٥ ٪ من سكان الريف ، وشريحة دنيا وتمثل ٥٨ ٪ من السكان الريفيين ، وشرائح وسطى وتضم نحو ٥ر٤١ ٪ . أما بالنظر إلى توزيع الدخول فنجد أن هناك شريحة دنيا تمثل ١٨ ٪ من سكان الريف وحصتها ٦ ٪ من الدخل الزراعى . أما الشرائح الفقيرة فتستحوز على ٥١ ٪ من سكان الريف ، وتتكون من صغار الحائزين والمالكين ، وهذه الفئة تستأثر بحوالى ربع الدخل الزراعى تقريبا .

---

(١) J.A. Bill, " Class Analysis and Dialectics of Modernization in the Middle East, p. 417-439.

وهناك محاولة أخرى لخلدون النقيب لرصد البناء الطبقى باستخدام المفاهيم الماركسية مع الفيبرية انظر :

Kh. H. Al Nageeb, preliminary studies in social stratification in Arab countries, 1980.

(*) ثمة غرض يسعى من أجله هذا الجزء ، ألا وهو وصف البنية الطبقية فى عدد من البلدان الشرق أوسطيه هى : سوريا ولبنان والعراق والسودان وباكستان وايران . والواقــع أن اختيــار هذه البلدان تم على =

أما الشرائح المتوسطة فإنها تشكل نحو ٣ ٪ من سكان الريف ، ولها ٤٥ ٪ من قيمة الدخل الزراعى . والشريحة العليا فهى حوالى ١ ٪ من مجموع السكان ولها ١٥ ٪ من الدخل ، ويتبع لها شريحة المالكين المستثمرين المتغيبين ، وحصتها نحو ١٠ ٪ من الدخل . ويسود الريف فى سوريا علاقات تقليدية محافظة تجمع بين رحاها الأنماط العصبية والقبلية الأقليمية ، وكذلك الانتماءات والولاءات السياسية والحزبية والشخصية . ومن بين هذه الفئات نجد أن الشرائح المحرومة من الأرض هى أكثر هذه الفئات وعيا ، وبشكل خاص العمال الزراعيين . وتشكل هذه الفئة مع شرائح صغار الحائزين فى المستويات الدنيا نحو ثلث الأسر الفلاحية . ويسود بين هذه الفئات وبين كبار الملاك وبقايا الاقطاعيين صراعا ، ولكن هذا الصراع يظل قابعا في حدود الفردية أو العشيرة أو القرية . ولكن مع قرب الفئات الأخرى المالكة من السلطة فإن هذه النزاعات تتم حلها بالطرق السلمية فى صالح الأقوى اقتصاديا وسياسيا .

وبالنظر إلى الأوضاع والعلاقات الاجتماعية فى الحضر السورى يتضح أن ثمة تفاوتا هائلا فى مستويات المعيشة بين أحياء المدن . إذ يقترب بعضها من الأحياء الغنية من المدن الأوربية ، والآخر يدخل فى جلابيب البؤس والقهر خاصة المجتمعات المنتشرة فى الضواحى . وطبقا للوضع السكنى ، فهناك شرائح دنيا وتمثل ٤٥ ٪ من سكان الحضر ، وشرائح وسطى تشكل ٣٥ ٪ من سكان المدن . أما الشرائح العليا فتمثل حوالى ٢ ٪ من سكان الحضر . وترى إحدى الدراسات أنه عشية التغيرات التى طرأت على القطر السورى ، التى أتت باعتلاء الحكم العلوى ، شهد المجتمع السورى نشوء ونمو طبقة برجوازية وطنية فى الصناعة والتجارة والخدمات بحماية الدولة ورعاياتها ، وهذه الطبقة فى شرائحها العليا نجدها توسعت فى نطاق الأسر الأرستقراطية وبالتحالف مع الأسر الإقطاعية . وفى شرائحها الوسطى والدنيا ترعرت فى ظروف الحرب ، وما أحدثته من اختناقات وارتفاع أسعار وغير ذلك ، أدى إلى تكوين هذه الطبقة للثروات بطريقة سريعة . وجدير بالذكـــر أن هـــذه الطبقة قد شـــملت جميع المناشط ما عدا قطاع أصحاب الأجور والرواتب المحصورة فى أجهزة الدولة . لقد سيطرت هذه الطبقة على كل أجهزة المجتمع ، حتى هيمنت على المجتمع إيدولوجيا . أما علاقاتها مع الطبقات

= صعيدين الاول ما طرأ على هذه التكوينات من تغير ، أما الصعيد الآخر فكان يتمثل فى توافر البيانات التى تسمح بتعدى الانطباعات غير الموثوقة . إن البلدان التى نعرض لتكويناتها الطبقية توضح مدى التفاوت والتنوع الثقافى والفعالية السياسية ، إذ نجد دولتان (إيران وتركيا) تمثلان مقدمة الدول فى الصف الشمالى غير العربى ، وثلاثة أخرى (سوريا والعراق والسودان) من الدول العربية تلك التى جاءت أنظمتها السياسية عبر الانقلابات والثورة . ودولة (لبنان) واحدة من الدول العربية التى تختلط فيها الأمور وتتحكم فيها الأمور الطائفية والدينية بشكل غير مسبوق على الساحة العربية .

الأخرى فغالبا ما كانت تحسمه لصالحها وذلك باستخدام نفوذها وموقعها القريب من الأجهزة الحاكمة .

وقد نمى أيضا ما يسمى بالطبقة الوسطى التى تضم أصحاب الحرف الحديثة بالرأسمالية والملاك الصغار والمتوسطين واصحاب المهن الحرة والموظفين وغيرهم من أصحاب الدخول المحدودة . لقد لعب التعليم دورا أساسيا فى توسيع قاعدة هذه الطبقة ، وكذا في رفع مستوى وعيها وطموحها . وقد عرف القطر السورى أيضا نمواً فى حجم الطبقة العاملة ولا سيما فى الصناعة ، مع وجود وعى طبقى لديها اكتسبته من المواقف النضالية ضد البرجوازية المسيطرة فى المدن ، وكذلك صراع العمال الزراعيين والفلاحين ضد الإقطاعيين . وكذلك شهد المجتمع السورى توسعا فى شرائح العاطلين عن العمل وأصحاب الأعمال الهامشية من المهاجرين الريفيين ، تلك التى عرفت الفقر والجوع ، والاكتظاظ فى مساكن ضيقة وغير صحية والمواقف السلبية الرافضة للمجتمع والقيم السائدة فيه .

وإذا كان ذلك قد سار عشية حقبة الخمسينات ، فإنه فى النصف الثانى من هذه الحقبة قد حدث تباطؤ فى النمو الصناعى والزراعى ، وانخفضت معدلات الاستثمار وتهربت البرجوازية من تدعيم الدخل القومى نتيجة تصاعد تأثير الطبقات الوسطى والطبقة العاملة فى المجتمع ، واحتدام الصراع السياسى والاجتماعى نتيجة سوء توزيع الثروة والدخول وانتشار الأفكار الاشتراكية . كل ذلك أدى إلى تحول فى بنية المجتمع بدءا من عام ١٩٦٣ فى البنى السياسية والاقتصادية نتيجة التحالف الاشتراكى اليسارى القومى الذى صعد إلى السلطة فطبق الإصلاح الزراعى وأمم الصناعة واعتمد على التخطيط الاقتصادى كأسلوب للتنمية ، والذى أنتج فى النهاية انهيارا للطبقات الإقطاعية والرأسمالية كبنى أساسية مهيمنة ، وحلول الطبقات الوسطى مكانها تلك التى بسطت نفوذها وسيطرتها على المجتمع السورى وسعت إلى تحسين أحوال العمال والفلاحين ، وإكسابهم مزيدا من المزايا [١] .

---

(١) رزق الله هلال ، " التكوين الاجتماعى والاقتصادى فى القطر العربى السورى " فى : ندوة التكوين الاجتماعى الاقتصادى ... ، مرجع سابق . وانظر فى هذا الصدد أيضا :
- عبد الله حنا ، الحركة العمالية فى سوريا ، ١٩٧٢ .
- نوجنوف " طبقة الفلاحين فى سوريا وبعض أوجه تنظيمها وتعبئتها سياسيا " ، فى : جماعة من الاختصاصيين السوفيات ، خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات – السبعينات ، ترجمة إخلاص على ، ١٩٨٩ .

الطبقات فى لبنان :

نتيجة للتطور التاريخى وطبيعة الاقتصاد ومواقع عمل وحيازات الفئات اللبنانية ، عرفت البنية الاجتماعية فى هذا المجتمع خمس طبقات (*) . الأولى الطبقة المهيمنة وهى طبقة البرجوازية الكبيرة أو ما يسميها البعض بالطغمة المالية . وهذه الطبقة صغيرة الحجم ولا تتجاوز ٤ ٪ من سكان لبنان ، وهذه الطبقة بالإضافة إلى سيطرتها الاقتصادية إستحواذها على نصيب الأسد من الدخل ، فهى أيضا ذات نفوذ سياسى ضخم ، إذ تمتلك بعض وسائل الإنتاج الرأسمالى ، فضلا عن ارتباطها بالغرب الرأسمالى وتبعتها له .

والطبقة الثانية هى طبقة الإقطاع السياسى التاريخى الطائفى وهذه الطبقة كانت قد جردت من معظم أدوات إنتاجها (الأرض) إذ استولت عليها البرجوازية الكبيرة . ولقد دخلت هذه الطبقة فى تحالف كبير مع البرجوازية الكبيرة ، لذا نجدها منذ الاستقلال وحتى الآن أداة طيعة فى يد البرجوازية الكبيرة . ولكن لا نستطيع أن نقول أنها والبرجوازية شئ واحد . فعلاقة الإقطاع السياسى بالبرجوازية الكبيرة علاقة مصالح متبادلة يسودها التوتر ، ويلعب الإقطاع السياسى فيها دور المبتز للبرجوازية الكبيرة ، نظرا لإمساكه بمفتاح السلطة السياسية ، التى هى سلطة طائفية موروثة .

أما الطبقة الثالثة وهى البرجوازية الصغيرة فتجدها تضم صغار التجار فى المدن والوسطاء التجاريين وصف المزارعين وصف الحرفيين . أن هذه البرجوازية تتألف من شريحتين : شريحة لا زالت تعمل خارج نمط الإنتاج الرأسمالى ، وأخرى تعمل تحت إمرة القطاع الرأسمالى الحديث ، ومن ثم فهى خاضعة وتابعة ومستفيدة من البرجوازية الكبيرة .

والطبقة الرابعة فهى الطبقة الوسطى ، وهذه الطبقة غير مالكة لوسائل الإنتاج بشكل عام ، ولكن تحتل مواقع إدارية وفنية هامة نسبيا فى الاقتصاد الوطنى بحكم علمها وخبرتها ومهارتها ، ولكن ثمة تفاوت بين الأفراد فى مواقعهم هذه الطبقة ، وبحكم وجودها فهى ترتبط بالنظام الرأسمالى المهيمن ، وتعمل على الحفاظ على مصالحه ، وفى الوقت ذاته أفرزت فئة ثورية معادية لهذا النظام وعملت على ضرب مصالحه .

(*) هناك دراسة تقسم الطبقات فى لبنان إلى ثلاث فقط هى : الطبقة المهيمنة والطبقة الفقيرة والطبقة المتوسطة .. للمزيد حول هذه الطبقات انظر :

كلودوبار وسليم نصر ، الطبقات فى لبنان : مقاربة سوسيولوجية وتطبيقية ، ١٩٨٢ .

وأخيراً فإن الطبقة الخامسة وهى الطبقة العاملة العريضة والتى تضم نصف سكان لبنان ، وهذه الطبقة لا تملك سوى قوة عملها ، فهى مجردة تماما من وسائل الإنتاج ، وتضم ثلاث شرائح هى العمال الزراعيين والعمال الصناعيين وعمال قطاع الخدمات [1] .

وفى دراسة أخرى ، ترى أن البروليتاريا الزراعية تتركب من ثلاث جنسيات مختلفة (لبنان وسوريا وفلسطين) ، أى أن البروليتاريا الزراعية فى لبنان تتميز بتنوع الأصل والجنسية . وقد شكلت هذه البروليتاريا مع مثيلتها الصناعية أغلبية واضحة . وتوضح الدراسة أيضا أن الطبقة العاملة فى لبنان لا تشكل سوى أقلية هامشية ، وهى تمثل أغلبية فى مجموع الأجراء . فهى فى عام ١٩٧٠ بلغت ٧ر٤١ ٪ من السكان العاملين ، وحوالى ٥ر٦١ ٪ من مجموع الأجراء [2] . وثمة قضية جديرة بالاهتمام يجب ألا نتغافلها عند الحديث عن البناء الطبقى فى لبنان ، هى وجود تقاطع طبقى – طائفى يعمل باستمرار على إخفاء وتغييب الصراع الطبقى فى لبنان ، كما يعمل على تفسير كل الصراعات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية على أنها أزمات طائفية [3] .

الطبقات فى العراق :

خبر المجتمع العراقى مجموعة من التحولات السياسية والطبقية منذ حصولها على الاستقلال السياسى عام ١٩٢١ فعشية الاستقلال الوطنى وخلال العهد الملكى الذى استمر حتى عام ١٩٥٨ اتسم التركيب الطبقى بالجمود وعدم المرونة وذلك لتأثره بالنظام الاقطاعى والنظام شبه الرأسمالى الذى سيطر على العراق . وجدير بالتوضيح أن هذه الأنظمة الاجتماعية المتخلفة كانت تلقى التدعم والتأييد من قبل النظام الملكى التابع والحليف للامبريالية العالمية .

وبالنظر إلى الواقع الطبقى نجد أن الملكية ووسائل الإنتاج كانت فى يد الشيوخ والإقطاعيين وبعض الرأسماليين ، بينما كان بقية الجماهير تعانى من الفقر والعوزة والحرمان الاقتصادى . وكانت الفئات البرجوازية بجانب السيطرة الاقتصادية تسيطر أيضا على الواقع

---

(١) باسم سرحان ، " الواقع والتمييز الاجتماعى فى لبنان " ، فى : ندوة التكوين الاجتماعى ... ، ص ٢٠١ – ٢٤٥ .

(٢) على شامى ، تطور الطبقة العاملة فى الرأسمالية اللبنانية المعاصرة ، ١٩٨١ .

(٣) عن الطائفية فى لبنان انظر :

فؤاد شاهين ، الطائفية فى لبنان : حاضرها وجذورها التاريخية الاجتماعية ، ١٩٨٠ .

الثقافى والتربوى والتعليمى وتحتكرها لزبنائها وأقربائها وتستفيد منها فى إشغال المهن والمراكز المتميزة فى الدولة ، أما أبناء الطبقات العمالية والكادحة فلم يتوفر ويتبقى لها شئ . للأسباب السابقة تميز البناء الطبقى فى العراق بالركود والتحجر والجمود ، إذ كان المجتمع يقسم إلى أربعة طبقات اجتماعية هى : الطبقة العليا والمتنفذه ، والطبقة الوسطى والطبقة العاملة ولم تتعدد نسبة الطبقة العليا والوسطى فى ذلك الوقت على ٢٠ ٪ بينما تجاوزت نسبة الطبقات الكادحة الفقيرة على ٨٠ ٪ من مجموع السكان . لقد سادت درجة هائلة من الاستغلال الطبقي والقهر الاجتماعى الذى مارسته الطبقة الرجعية والبرجوازية والإقطاعية ضد الطبقات العمالية والفلاحية ، تلك التى كانت أحد عوامل اندلاع الصراع الطبقى بين الفئات الاجتماعية المتباينة ، والذى كان أحد المقدمات الضرورية لقيام الثورات التحررية .

وما أن عرف المجتمع العراقى مجموعة من الخبرات الثورية ، حتي تغيرت الصورة التقليدية للبنية الطبقية فى العراق ، وكذلك ظهرت المعتقدات الجديدة،، وألغيت الحواجز الاجتماعية المتحجرة التى كانت تفصل بين الطبقات الاجتماعية بحيث أضحى من السهولة بمكان أن يحصل الفرد على حراكا اجتماعيا صاعدا يغير به وضعه الاجتماعى . ونتيجة لنهج الثورة فى العراق درب التصنيع والتنمية الشاملة ، فإن كثيرا من العراقيين قد انتقلوا من طبقات لأخرى ساعدهم فى ذلك الإنجازات الثقافية والعلمية والمهنية والمادية التى حققوها فى الفترة الثورية الجديدة .

وفى الوقت الذي تم فيه الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقات الكادحة جرت تصفية المصالح الاحتكارية والاستغلالية للطبقات الإقطاعية والرجعية والبرجوازية ونجحت فى كسر الطوق الذى فرضته هذا الطبقات على الفئات والشـــرائح البرجوازية الوطنية ، والعمالية الكادحة . لقد أصبح المجتمع أكثـــر سيولة ، حيث توفرت فيه المرونة الاجتماعية والحراك الطبقى . ونتيجة لذلك تغير البناء الطبقى فى العراق ويمكن تحديد هذا التغير فى :

أولا : تحويل الطبقات الاجتماعية القائمة إبان العهود الإقطاعية والرأسمالية من قوى اجتماعية جامدة ومتحجرة لا توجد مرونة طبقية وديمقراطية اجتماعية فيها إلى فئات وشرائح اجتماعية دينامية متحركة ، يقوم التصنيف بينها على أسس ومحكات تقسيم العمل والمهن والمؤهلات الاجتماعية والملكية والدخل .

ثانيا : تقريب الفوارق الطبقية بحيث اصبح من السهولة بمكان أن ينتقل الفرد من شريحة اجتماعية أو من طبقة الى أخرى شريطة أن يحصل على أية منجزات علمية ومهنية أو مادية .

ثالثا : تلاشى أسباب الاستغلال الطبقى والقهر الاجتماعى ، وذلك لتحقيق التحالف الطبقى الذى تجاوز وتعدى كل أشكال الديكتاتورية بما فيها ديكتاتورية الطبقة الواحدة . كما أضحى الانتماء الطبقى لا يتحدد بالعوامل الوراثية أو المكتسبة ، كلقب العائلة أو الانحدار الاجتماعى أو الملكية ، بل يتحدد بالعوامل المنجزة ، والقدرة على إشغال المراكز المهنية التى تحدد مكانته فى المجتمع .

كل هذا التحول اتضح بشكل جلى فى تلاشى الطبقات العليا والاقطاعية والبرجوازية المهيمنة على رأس المال والثروة والمكانة ، كما ذهبت مع كل ذلك الطبقة الفقيرة المعدمة التى تحسن وضعها الاقتصادى والاجتماعى ، وأحرزت تقدما واسعا على جميع الأصعدة ، كان من شأنه أن عدل فى طبيعة البناء الطبقى وتبلورت طبقتان اجتماعيتان متميزتان هما : الطبقة الوسطى والطبقة العاملة [1] .

الطبقات فى السودان :

قبل البدء فى عرض الخطوط العامة للطبقات الاجتماعية فى السودان ، نريد أن نسجل أن تحديد الخريطة الاجتماعية للمجتمع السودانى تعد إشكالية شديدة التعقد إذ تحكمها الوضعية العامة الخصوصية للمجتمعات النامية التى فيها تتداخل وتتعايش مجموعة أنماط مختلفة ، زد على ذلك ما تتمتع به السودان من تنوع سواء فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والعرقى والثقافى . لذا نجد أن التكوين الاجتماعى الاقتصادى السودانى يتمتع بوجود أنماط متفاوته التطور .

وعلى الرغم من ضعف تطور العلاقات الطبيعية وغلبة تأثير الفروق ذات الطابع القبلى والعشائرى والاثنى ، إلا أن الخريطة الاجتماعية للسودان يمكن تصنيفها بطريقة ايكولوجية كما يلى :

١ – الفلاحون والفئات الريفية والبرجوازية الريفية والاقطاعيين والعمال الزراعيين وشبه البروليتاريا الريفية والرعاة . أو بمعنى آخر (الطبقات الاجتماعية فى الريف) .

---

(١) إحسان محمد الحسن ، المرجع السابق ، ص ١٠٣ – ١٠٥ .
وحول الطبقات فى العراق يمكن الرجوع الى :
– على عباس مراد ، الطبقات والصراع الطبقى فى الأيديولوجية العربية الثورية ١٩٨٤ .
– كمال مظهر أحمد ، الطبقة العاملة العراقية : التكون وبدايات التحرك ١٩٨١ .
– خالد الراوى ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ١٩٨٢ .

وبادئ ذى بدء يمكن القول ان النشاط الزراعى فى هذا القطر يمثل المجال الذى يعمل فيه أغلب السكان ، وغالبية ذوى النشاط الاقتصادى . ورغم الخطط التنموية ومحاولات زيادة ماهية القطاع الصناعى فى الناتج القومى ، فإن الزراعة تظل المستوعب الرئيسى للعمال . يعنى ذلك أن القطاع الريفى يهيمن على القطاع الحضرى وحياته . وبالنظر إلى طبيعة الأرض فى السودان وقسمتها يمكن القول أن العلاقات الإنتاجية تدخل فى إطار ما يسمى بالإقطاع ذو العلاقات شبه الإقطاعية ، إذ يسودها نظام الشراكة ، ذلك النظام الذى يجمع بين القطاع العام والحيازة الفردية . والواقع أن الانتماء الطبقى فى السودان يتحدد وفقا للفرص المشروطة بالبناء الاجتماعى ، وهذا يمكن من خلال العمل (عمل الغير) الحصول على القيمة المحققة دون تعويض . فالفلاحون نتيجة علاقات الاستغلال الواقعة عليهم سواء من البيروقراطية أو من كبار الرأسماليين أو من خلال الدولة ، جعلت الفلاحين ومن يمثلونهم يقبعون فى قاع الهرم الاجتماعى ، وأضحوا على هامش اهتمامات التنمية والتغير الاجتماعى .

٢ - البرجوازية والطبقة العاملة : (الطبقات الاجتماعية فى المدينة)

تتكون البرجوازية من البيروقراطيين والبرجوازية التجارية والصناعية الناشئة . لقد شهدت السودان نوعا من التلاحم بين أحد مفردات هذه الطبقة الحاكمة أى بين الطبقة المديرة والطبقة الحاكمة . ولكن هذا التحالف دخل معه طرف ثالث متمثل فى البرجوازية العالمية . والشكل الحالى للبرجوازية المحلية يتضح فى : ضعف مساهمتها ممثلة فى القطاع الخاص فى مجمل الدخل القومى والنشاط الاقتصادى وتشغيل القوى العاملة ، كما عملت فى الاستثمارات الأجنبية والمشروعات المشتركة وفى حركة التجارة المجزئة . وتميل هذه الطبقة إلى مجالات الخدمات والمضاربة فى العقارات ومجالات الربح السريع ، لذلك نجدها تبتعد عن الصناعة رغم كل الحماية التى تقدمها الدولة . كما أنها ارتبطت بالاستثمارات الأجنبية مستفادة من التسهيلات التى قدمت لها ، وضخت كل أرباحها إلى الخارج عن طريق تهريب النقد .

أما الطبقة العاملة فهى قليلة . فحسب تقديرات ١٩٧٣ يتضح أن حجم الطبقة العاملة بالسودان بلغ حوالى ٧ مليون نسمة وتمثل ٥٥ ٪ من عـدد السكان الكلى ، وتستوعب الزراعة ٦٩ ٪ ، وقطاع الخدمات ١٠ ٪ وقطاع التجارة والمال ٥ ٪ . أما المشتغلين فى الصناعة فحوالى ٥ر٤ ٪ من إجمالى قوة العمل . وهذا يعكس لنا الضعف العددى للطبقة العاملة . وفى القطاع الخاص ازداد عدد العمال خاصة فى صناعة النسيج التى تعتبر نقاباتها اقوى النقابات خارج القطاع العام . وجدير بالتوضيح أن عمال القطاع الخاص ليس لهم ثقل كبير ، فأعدادهم صغيرة وعزلتهم جعلتهم أسرى العلاقات الأبوية بينهم وبين رب العمل . وعلى الرغم من صغر

حجم الطبقة العاملة إلا أن حركتهم النقابية قوية ساهمت فى اكتمال الوعى السياسى والاجتماعي والتنظيمى ، ذلك الوعى الذى لعب دورا مؤثرا فى أحداث ٦ أبريل الأخيرة .

٣ - الطبقة الوسطى أو البينية :

إنه نتيجة لترهل الطبقتين الرئيسيتين ، أى البرجوازية والبروليتاريا ، فقد حظيت الفئات الوسطى بثقل نسبى كبير ، فهى تعد أكثر الطبقات دينامية وتأثيرا فى السودان ، برغم تذبذب مواقفها السياسية . ويلاحظ أن هذه الفئة غير متجانسة ولا يسود بينهم مصالح مشتركة ، وتضم البرجوازية الصغيرة (المثقفين والموظفين والمعلمين والطلاب والجيش وصغار الحرفيين والتجار) . ولكن برغم عدم توافق مصالحهم ، إلا أنهم لعبوا دورا تاريخيا يشبه إلى حد بعيد دور البرجوازية الأوربية فى الثورة البرجوازية . فقد قادت الحركة الوطنية فى وجه الاستعمار البريطانى ، ولكن هذا الدور لم يستمر طويلا نتيجة الصدامات بينها وبين البرجوازية المحلية التجارية والزراعية من جانب ، وبين الاستعمار من جانب آخر . ولكن ما لبث أن اكتسبت ثقلها مرة أخرى خاصة بعد ظهور الانقلابات العسكرية ، إذ أضحت أقرب الفئات من قادة هذه الانقلابات واستطاعت أن تستعيد وضعها الاجتماعى والسياسى [1] .

الطبقات فى باكستان :

لا بد من النظر إلى الخريطة الطبقية فى باكستان فى ضوء العلاقة بينها وبين الدولة ، هذه العلاقة التى تتسم بالتعقيد . ولكن ينبغى أن نوضح هنا أن الدولة فى هذا البلد ليست تعبير عن طبقة واحدة كما هو موجود فى الأدبيات الماركسية الكلاسيكية ، فضلا عما تتمتع بها من خصوصية ناتجة عن التغيرات البنيوية الناجمة عن التجربة الاستعمارية ، واصطفاف القوى الطبقية والبنى القومية للمؤسسات السياسية والإدارية التى أقيمت وفقا لها .

١ - الطبقات الحاكمة (المستغلة) :

يمكن القول أن ثمة ثلاث طبقات اجتماعية فى باكستان تدخل فى إطار ما يسمى بالطبقات المستغلة ، هى البرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الارض ، والمزارعين الاغنياء . ويجدر

(١) حيدر ابراهيم " حول عملية التنمية والتغير الاجتماعى فى السودان " ، فى : ندوة التكوين الاجتماعى .. ، ص ٤١١ - ٤٦٧ .

وللمزيد عن الطبقات فى السودان يمكن الرجوع الى :

- فوبليكوف . " السمات المميزة للوضع الاجتماعى والسياسى فى السودان خلال السبعينات " ، فى : مجموعة من الاختصاصيين السوفييت - المرجع السابق .

- Fatima Babiker, the Sudanese Bourgoisie, 1984 .

بنا أن نذكر أن الطبقة الأولى والثانية تعملان تحت رعاية برجوازية المركز ، إذ تفرض الأخيرة سيطرتها على الطبقات الاخرى . أما الثالثة فهى تحت سيطرة الدولة . أى أن هناك اصطفافات طبقية بين هذه الطبقات وبين الدولة والمركز الرأسمالى العالمى . ونظراً للالتقاء الجديد لمصالح الطبقات المالكة الثلاثة تحت رعاية المركز ، فإن الاوليجاركية العسكرية البيروقراطية الباكستانية تقوم بدور الوساطة بين مصالحها المتعارضة والمتناقضة . لقد احتلت طبقتى كبار ملاك الأرض وطبقة المزارعين الأغنياء مكانة متميزة فى الدولة الباكستانية ، إذ كانت المورد الأساسى للنظام العسكرى البيروقراطى[1] .

وعلى الرغم من أن السياسة الاستعمارية فى باكستان قد عمدت إلى تقوية وتضخم سلطة أرستقراطية الأرض ، فإن هذه السلطة لا تقل فى قوتها عن السياسات التى عملت على التحولات التجارية للزراعة ، وإضعاف الحرف اليدوية ومعاندة قيام الهياكل الصناعية . وفى إطار هذه العملية سمحت السياسات لتقوية شرعية ملاك الارض وإضفاء مزيد من الشرعية عليها ، الأمر الذى عزز كل آلياتها فى زيادة الاستغلال على القوى الكادحة ، ومن ثم زيادة حدة التمايز الطبقى نتيجة الضغط المتزايد على الأرض . لقد حظيت ارستقراطية الأرض الباكستانية باحترام شديد ، ويرجع ذلك إلى إنتاجها للمواد الخام الذى يمد به الانتاج المحلى والتجارة الخارجية . وغنى عن البيان أنه إذا كانت باكستان قد ورثت بعض طبقاتها قوية مثل : أرستقراطية الأرض وأغنياء المزارعين ، فإنها فى المقابل لم ترث طبقة رأسمالية صناعية . إن الرأسمالية الصناعية فى باكستان لم تكن مستقلة وذات جذور اجتماعية أو قاعدة سياسية . والواقـــع أن ذلك يعـــود إلى سببين : الأول هو الأثر الذى تركه الاستعمار . أما الآخـــر فهـــو تأخر ظهـــور الصناعة وتخلفهـــا واعتماد هـــذا البلـــد علـــى السوق العالمى .

وعلى الرغم من أن البرجوازية الصناعية التى نشأت فى باكستان لم تكن جزءا أساسيا من اقتصاد مندمج فى الرأسمالية العالمية وخاضعة لها ، إلا أنها لم تكن كمبرادوريه ، بل تطورت بصورة مستقلة عن الدولة الاستعمارية نتيجة سياسات الحماية الجمركية وما أتاحه الكساد العظيم فى الثلاثينات من نمو سريع للصناعة . لقد خلق قطاع الصناعة طبقة رأسمالية أستطاعت أن تزيد من تراكماتها ومن استثماراتها ، وكان ذلك يعني خلق تفاوتات طبقية واضحة نتيجة استنزاف فائض إنتاج العامل .

(١) H. Alawi, op. cit., p. 38

إن الوجود الاقتصادى والسياسى للطبقات المستغلة ينبع دائما من جهاز الدولة ، لذا نجد أن جهاز الدولة فى باكستان يقف فوق الطبقات لتجسيد المصالح الخاصة ، وبالتالى أضحى الصراع الطبقى قائما بين الدولة والجماهير الكادحة من الشعب الذى يعانى القمع والاضطهاد . لقد فرضت السيطرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من قبل الدولة ، بأن أصبحت الطبقة الحاكمة تعتمد بشكل متزايد على الأجهزة القمعية للدولة ، الأمر الذى أدى إلى التوسع فى المؤسسات السلطوية العسكرية الضاربة بجذورها فى الإرث الاستعمارى البريطانى .

إن الطبقة الحاكمة فى باكستان ولدت فى أحضان الاسعمار البريطانى القديم ، وتربت وترعرعت فى احضان الاستعمار الجديد الذى حول اقتصادها من إقتصاد يعتمد على ذاته إلى إقتصاد مرتزق .

٢ - الطبقة الدنيا (والكادحة) فى باكستان :

إذا كانت الأهمية التى تتمتع بها الطبقات تنبع من مصلحة الدولة ، فإن الطبقة العاملة التى تشكل الأغلبية قد قدر عليها أن تكون فقيرة إلى الحد الذى كان ثراء الأمة يزداد بمصادرة إنتاجها . والحقيقة أن الطبقة العاملة ليست وحدها الطبقة الفقيرة التى تعانى من الاستغلال ، إذ تشترك معها فى نفس الظروف الطبقة الفلاحية التى تستنزف فائض إنتاجها أرستقراطية ملاك الأرض ، الأمر الذى يجعلنا نقول برغم توفيرهم لأرباح عالية لملاك الأرض والصناعيين ، إلا أنهم يعيشون فى ظل أوضاع شديدة القسوة .

وتعد الطبقة العاملة الأكثر عدداً فى باكستان ، وهى التى تجسد الوعى والتنظيم الطبقى ، والتى تقف فى طليعة المدافعين عن الديمقراطية ، وهى الطبقة المؤهلة للإتيان بالحكم البروليتارى ، ويشترك مع الطبقة العاملة والطبقة الفلاحية والأستغلال طبقة أخرى تقع بينها وبين الطبقة المستغلة الحاكمة . إن الطبقة الوسطى فى باكستان التى تتألف من المهنيين والعمال ذوى الياقات البيضاء فى المدن والجنود الذين خصصت لهم اراضى زراعية ، تشترك مع الجماهير الكادحة (العمال والفلاحين) فيما يقع عليهم من استغلال وظلم ومعيشة شديدة القسوة . وتعد الدولة المصدر الرئيسى للوظائف بالنسبة للطبقة الوسطى والمستوى الأول عن

الزيادة الكبيرة فى إعدادهم . وعلى الرغم من افتقار هذه الطبقة إلى التجانس من حيث الوضع الاقتصادى والميول السياسية ، إلا أنها تشترك فى البحث عن وظيفة بالحكومة حتى يظلوا على قيد الحياة . إن الطبقات المتدنية الباكستانية تواجه وضعا من أسوأ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث الفقر المدقع والحرمان الشديد [1] .

الطبقات فى ايران :

بداءة يمكن القول إن تغير العلاقات الاجتماعية والإنتاجية فى إيران فى حقبة الستينات كان له الأثر الأكبر فى إستبدال الاستغلال والعلاقات الإقطاعية بأخرى أرقى وهى العلاقات الرأسمالية ، تلك العلاقات التى فرضت نمط آخر من العلاقات يتمثل فى النظام الاستعمارى الجديد بقيادة البرجوازية الكومبرادورية . وإذا كان ذلك ساهم فى تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية ، فبالتالى لا بد أن نستنتج أن نمط الإنتاج قد تغير أيضا . إن سيادة الإنتاج البضاعى وهيمنته على أشكال الإنتاج الأخرى ساعد فى نشوء ونمو الطبقات الاجتماعية ونضالها الطبقى [2] .

لقد تميزت فترة ما قبل الشاه السابق بسيادة شرائح البرجوازية الإيرانية التي كان لها الثقل الأكبر ومركز الصدارة فى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتعد طبقة ملاك الأرض من أبرز مكوناتها التى حافظت دوما على وضعها ومكانتها ، وحظيت برضاء الشاه السابق . وعلى الرغـــم من تدعيم الدولة للطبقة البرجوازية وشرائحها ، ونموها فى كنف جهازها ، إلا أنها لم تفلح فى الخروج من فلك جهاز سلطة الدولة . وإذا كانت الطبقة البرجوازية قد نالت كل رضا جهاز الدولة وارتبطت بسلطته ، فإن الدولة قد قابلت الطبقة الدنيا بجفاء شديد وساهمت فى تدهور أحوالها وتدنى مستوى معيشتها .

لقد شهدت الخريطة الطبقية فى ايران إبان حكم الشاه السابق مجموعة من التغيرات بالنسبة للطبقة البرجوازية بشرائحها المختلفة ، أو بالنسبة للطبقات الدنيا ، وسوف نوضح فيما يلى من سطور وضع هذه التركيبية الطبقية .

---

(١) جميل رشيد وحسن جرديزى ، باكستان المستقلة ، ص ٩٣ .

(٢) منظمة مجاهـدى خلق (الشـعب) الإيرانـية ، تجربـة مناضـلين دينية توصلوا إلى الماركسية ، ص ١٩ - ٢١ .

١ - البرجوازية الايرانية .

لقد نمت البرجوازية الإيرانية فى وقت حكم الشاه بصورة غير مسبوقة فى تاريخ إيران كلها ، نتيجة المناخ العام الذى وجدت فيه ، والذى هدف إلى توفير الشروط العامة لنمو القطاع الخاص ، الأمر الذى جعلها قوة مهيمنة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . وبالنظر إلى البرجوازية الصناعية نجد أن هذه الطبقة ازدادت بشكل ملحوظ عن الفترات السابقة لحكم الشاه السابق . وبرغم عـدم توافر بيانات دقيقة إلا أننا فى ذلك سوف نستدل ببعض المؤشرات . وتشير بعض الإحصاءات إلى أنه فى عام ١٩٥٦ أزداد عدد تصاريح إقامة المؤسسات الصناعية من ٥٥ تصريحا إلى ٩٦ تصريحا فى عام ١٩٦٥. وفى عام ١٩٦٣ أصبح فى إيران ما يزيد عن ٣٠ شركة صناعية خاصة يعمل بها ما يزيد عن مائة عامل .

وتدلنا البيانات على أنه فى عام ١٩٧٤ سيطرت ٤٥ عائلة إيرانية على ٨٥ ٪ من المؤسسات الصناعية الايرانية التى زاد دخلها السنوى عن ١٠ مليون ريال إيرانى . وفى إطار ذلك ينبغى أن نوضح أن البرجوازية الصناعية الإيرانية أتت من خلال أصول ثلاثة هى :

الأولى : جزء منهم من كبار ملاك الأرض الذين حصلوا علي التعويضاتنتيجة فقدانهم للأرض بعد تطبيق الإصلاح الزراعى .

الثانية : جاءت من موظفى الدولة الذين اجتمعت لديهم الأموال الكثيرة نتيجة التوفير أو فساد الجهاز البيروقراطى الإيرانى .

الثالثة : جاءت من تجار البازار السابقين الذين تمكنوا من جلب ثرواتهم إبان فترة الحرب العالمية الثانية واستثمروها فى الصناعة واستفادوا من الإعفاءات الجمركية على الواردات التى استثمروها فى الانتاج الصناعى .

وجدير بالذكر أن نمو البرجوازية الصناعية فى إيران الشاه السابق جاء نتيجة مجموعة التنسهيلات التى دفعتها الدولة تجاههم ، تلك التى جاءت صورها فى تقديم العون المادى للمؤسسات الصناعية الخاصة ، والقروض الصناعية ، ورفع الرسوم الجمركية على الواردات ، وإعفاء اصحاب الشركات من الضرائب ، وتحمل الدولة بناء الهياكل الأساسية المطلوبة للتوسع الصناعى . من كل ذلك نخلص إلى أن نمو البرجوازية الصناعية جاء فى كنف سلطة الدولة .

وبالنسبة إلى كبار ملاك الأرض نجد أن هذه الطبقــة كانت دوما أكثر الطبقات مكانة

وقوة . لقد جاءت هذه الطبقة من نماذج عناصر القديم والجديد معا ؛ فلقد ضمت أعضاء البلاط الذين منحهم الشاة الأطيان ، والملاك التقليديين ، وزعماء القبائل استحوزوا على الأرض التى كانت فيما قبل ملكيتها جماعية ، بالإضافة إلى التجار الذين جمعوا الأرض واستحوذوا عليها نتيجة شرائهم لها بالأرباح التى جاءت لهم عن طريق التجارة . وينبغى أن نشير هنا إلى هذه الطبقة تمازجت مع برجوازية المدن .

وغنى عن البيان أن استمرارية مركز طبقة كبار الملاك فى إيران لم يأت إلا نتيجة مجموعة الإجراءات التى أبرزها ، أن هذه الطبقة استطاعت أن تحتفظ بوضعها وبملكياتها برغم بعض الإصلاحات التى اتخذتها الدولة . أى أن الإجراءات الإصلاحية التى طبقها الشاه لم تنل من التشكل الطبقى الإيرانى ولم تضف جديد على مركز وقوة كبار الملاك .

وبالنظر إلى القسم الأخير من البرجوازية الإيرانية التى تتمثل فى برجوازية البازار ، تلك التى شكلت طبقة على درجة كبيرة من الأهمية طوال تاريخ إيران المعاصر ، إذ احتلوا مكانة مؤثرة فى مركز التجارة والمال فى إيران . ويعد هذا الجزء من الطبقة البرجوازية من أكثر الشرائح التى أضيرت فى عهد الشاه . فبيد أنها تسيطر على حوالى ٣٠ ٪ من واردات إيران ، و ٧٠ ٪ من تجارة الجملة إلا أنها أصيبت بأضرار فادحة من جراء سياسات الشاه التى تمثلت فى إنشاء المؤسسات التجاريـــة الحديثة وفرض الضرائب عليهم . وعلى ذلك فإن برجوازية البازار تعد الطبقـــة الوحيـــدة التى ناهضت الشـــاه عدائها ، وهى بالتالى ارتبطت بالمؤسسة الدينية .

أن طبقة البرجوازية الإيرانية خلال نموها ساهمت فى نمو عناصر تناقضها . لقد نمى فى أحضانها حفارى قبرها ، ففى النظام الإنتاجـى البرجوازى خلقت الطبقة الدنيا فى المجتمع ، هذه الطبقة التى تسلحت بالوعى الطبقى والتنظيمى [1] .

٢ - الطبقة الدنيا فى إيران :

وفى هذا الإطار سوف نحاول أن نرصد بإيجاز أهم الشرائح الطبقية التى تمثل مكانة متدنية فى الوضع الطبقى الإيرانى ، والتى تعيش بين رحى الاستقطاب الاجتماعى الحاد . وحين نلقى الضوء على الفلاحين نجدهم يشكلون معظم سكان إيران ، إذ نجدهم فى عام ١٩٥٩ حوالى ٦٨٫٥٪ من مجمـــوع السكان، بينما فى عام ١٩٧٦ انخفض عددهم إلى حوالى ٥٣٫٢٪، فى الوقت الذى ازداد سكان الريف فى نفس الفترة بحوالى ٤٫٩ مليون نسمة . ويعتبر

---

(١) السيد زهرة ، الثورة الإيرانية : الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، ص ٧٩ - ٨٧ .

الفلاحون فى إيران أشد الطبقات معاناه من حيث أن الإصلاحات التى قدمتها الدولة فى زمن الشاه لم يستفيدوا منها ، وظلت أوضاعهم المعيشية كما هى .

أما بالنسبة للطبقة العاملة فنجدها تتشابه كثيرا فى ظروف المعاناة التى تلقاها الطبقة الفلاحية . لقد عرف عقد السبعينات طفــرة كبيرة فى أعداد الطبقة العاملة عن السنوات السابقة ، وتتركز هذه الطبقة فى قطاعات النفط ، والتصنيع .

من جملة ما سبق يتضح أن التفاوتات الطبقية وسياسات نظام الشاه خلقت أوضاع معيشية متردية بالنسبة للطبقات الدنيا ، واستقطابات اجتماعية حادة تتضح من خلال الهوة الواسعة بين أقلية تشكل شراح البرجوازية الإيرانية فى مجموعها ، وأغلبية تشكل الطبقات الدنيا فى المجتمع الإيرانى . إن هذه الأوضاع (بالإضافة إلى البعد الدينى) تعد أحد الآليات التى مهدت لقيام النظام الإسلامى الثورى فى إيران .

صفوة القول ان البناء الطبقى فى العالم الثالث بشكل عام ، ومجتمعات الشرق الأوسط بشكل خاص ، جاء بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية . ولكن مع كل هذه العوامل فالبناء الطبقى فى كثير من هذه الدول جاء مقطوع الصلة بالصناعة ، ومن ثم فإن الطبقات المعول عليها الإتيان بالمجتمع المستقل عن فلك النظام العالمى أولا ، والمجتمع اللاطبقى ثانيا ، غير كاملة أركان وجودها . إن الصناعة لم تساهم فى وجود الطبقات ، كما لم تساهم الطبقات فى إقامة الصناعة إن التنوع الكبير فى التشكيلة الطبقية فى العالم الثالث وبلدان الشرق الاوسط جاء بعيدا عن تأثير الصناعة ، كما أن التصنيع جاء بعيدا عن تأثير القوى الاجتماعية القائمة فى هذه البلدان ، لذا نجد أن الطبقات التى قادت عمليات التنمية والتحديث ومن بينها عمليات التصنيع فى المراكز الرأسمالية لم تتشكل بعد فى مجتمعات العالم الثالث . أى أن العلاقة الجدلية بين التصنيع والبناء الطبقى من حيث التأثر والتاثير غير واضحة ، بل قل إنها منتفية ، وأزعم أن هذا يعود إلى أن التصنيع فى هذه البلدان يبدأ من نهايته ، وأن نموه وحلقات تقدمه تأتى دائما بطريقة مشوهة . وهذا ما سنوضحه فى الفصل القادم .

الفصل الثالث

واقع الصناعة فى العالم الثالث

مقدمـــــة :

إن مهمة انشاء صناعة وطنية تعد من أهم الواجبات الرئيسية التى طرحت بالحاح شديد على بلدان العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية . وينبع طموح بلدان العالم الثالث فى إيجاد صناعة وطنية من هدف أساسى يتلخص فى تغيير موقع هذه البلدان من قسمة العمل الدولية . إن اقامة صناعة وطنية مستقلة فى العالم الثالث له ما يبرره نظريا وتاريخيا ، فالتصنيع كما يعتبر رد فعل طبيعى لواقع التخلف ، فإنه يشكل حتمية تاريخية لبلدان العالم الثالث باعتباره الطريق الذى يساعدها على طى وتضييق الهوة الحضارية والتكنولوجية بينها وبين العالم المتقدم .

إن التصنيع عملية متعددة الجوانب تؤثر بشكل حاسم فى كل قطاعات الاقتصاد ، وتحرك قسما متناميا من الموارد الوطنية بهدف تطوير وتحديث البنية الاقتصادية . ولما كانت القضية الرئيسية للتقدم الاقتصادى الاجتماعى لبلدان العالم الثالث تتمحور حول موضوع التنمية المجتمعية ، وأن هذه التنمية مركزها ينصب بالأساس فى إنجاز التنمية الصناعية بما تحمله من دلالات متباينة فى المشاركة السياسية ، وفى العلاقات الخارجية مع منظومه العمل الدولية ، فإن هذا الفصل ، يهتم بعرض قضية التصنيع فى العالم الثالث وما يتصل بها من قضايا التخلف والتبعية ، ويهتم أيضا بطرح القضايا المتصلة بمناهج التصنيع السائدة فى بلدان العالم الثالث ، وكذا ما طرأ على التصنيع فى العالم الثالث من نمو وتطور .

أولا : النظام العالمى وتخلف العالم الثالث :

يعتبر التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى تشهده مجتمعات العالم الثالث ظاهرة تاريخية ، اذ نشأ فى ظروف معينة ، وفى مرحلة محددة . وعلى وجه التحديد ارتبط وجود هذه الظاهرة وتفاقمها فى هذه الدول بظهور وتطور النظام الرأسمالى العالمى الذى عرفته بلدان أوربا . والحقيقة انه قبل ظهور الرأسمالية وتحولها الى نظام كونى فى القرن التاسع عشر لم تكن هذه الدول بالمعنى المعاصر للمفهوم ، إذ كان التطور الاقتصادى بطيئا ويمتد لفترات طويله فى ظل التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية . وعلى الرغم من أن التشكيلات الاجتماعية لما قبل الرأسمالية التى ران عليها الركود فترة طويلة كانت عوامل التطور فيها بطيئة ، وأن التحول من نمط إنتاجى إلى آخر كان يتم فى فترات زمنية متباعدة ، إلا أنها لم تكن متماثلة وكامله فى حلقات التطور ، إذ كان هناك فروق كمية واضحة بينها .

ويوضح التطور التاريخى لاقتصاديات تشكيلات ما قبل الرأسمالية أنه قبل بزوغ وتبلور النظام الرأسمالى العالمى ، لم تكن هناك تباينات واضحة بين المجتمعات الأوربية وغيرها من المجتمعات الإنسانية ، وأن الاختلاف فى التطور الاقتصادى بين الدول يرتبط بعلاقات سببية . بمعنى أن التخلف النسبى لدولة ما يرجع بالضرورة إلى تقدم نسبى فى دولة أخرى أو العكس . إن فهم تخلف العالم الثالث يختلف نهائيا عن الفهم السابق إذ يرجعنا ذلك إلى التاريخ ، أو بالأحرى إلى تاريخ ظهور المرحلة الرأسمالية فى أوربا .

ويوضح التطور التاريخى لاقتصاديات تشكيلات ما قبل الرأسمالية أنه قبل بزوغ وتبلور النظام الرأسمالى العالمى ، لم تكن هناك تباينات واضحة بين المجتمعات الأوربية وغيرها من المجتمعات الإنسانية ، وأن الاختلاف فى التطور الاقتصادى بين الدول يرتبط بعلاقات سببية ، بمعنى أن التخلف النسبى لدولة ما يرجع بالضرورة إلى تقدم نسبى فى دولة أخرى أو العكس . إن فهم تخلف العالم الثالث يختلف نهائيا عن الفهم السابق إذ يرجعنا ذلك إلى التاريخ ، أو بالأحرى إلى تاريخ ظهور المرحلة الرأسمالية فى أوربا .

إن حالة التخلف التى تعيشها مجتمعات العالم الثالث تعد نتيجة أساسية لظرف تاريخى محدد وثمرة علاقات معينة كانت قائمة ولا تزال البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة . وما نقصده فى هذا الإطار هو الاستعمار الذى أقام بينه وبين البلدان النامية علاقات غير متكافئة ، وعلاقات تبعية (سياسية واقتصادية) ، وعلاقة هيمنة وسيطرة (على الصعيدين الاقتصادى والسياسى معا) ، وعلاقات استغلال اقتصادى (إثراء البلدان المتقدمة فى مقابل استنزاف البلدان النامية)[1] .

ولا يفوتنا فى هذا المقام أن نذكر ، أن وسيلة نهب العالم الثالث فى الفترة الاستعمارية كانت تتمركز فى رأس المال التجارى ، وأن هذه الوسيلة تختلف عن فترة الاستعمار التى رافقت نمو وتطور الرأسمالية الصناعية ، حيث أن وسيلة الاستغلال ونهب الشعوب تتمثل فى رأس المال الصناعى بعد امتزاجه مع رأس المال المالى . إن أساليب نهب واستغلال ثروات وخيرات البلدان المتخلفة عبر الفترة الاستعمارية كانت أساليب غير اقتصادية ، إذ اعتمدت على أساليب اللصوصية والخداع ، واستخدام القوة والعنف وأعمال القرصنة والنهب المباشر . كما أن تحويل ثروات وموارد البلدان النامية لم تكن تحتاج إلى تغيرات جوهرية فى الهياكل الاقتصادية للبلدان النامية فى الفترة الاستعمارية ، بل كانت تحتاج إلى إخضاع شعوب هذه البلدان بالقوة أو عن

---

(١) رود ولفو ستافنهاغن ، الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات الزراعية ، ص ٦ .

طريق التحالفات مع الفئات الاجتماعية الموجودة فى هذه البلدان التى ارتبطت مصالحها مع رأس المال التجارى الأوربى ، إن النتيجة الأساسية التى تولدت عن ذلك أن أصبحت البلدان النامية مجبرة على ترك فائضها الاقتصادى يتحرك فى اتجاه العواصم الاستعمارية ، وأن يتحول بعد ذلك إلى رأسمال قائم فى المشروعات الصناعية فيها.

صفوة القول هنا أنه بسبب النمو غير المتساوى بين الدول الرأسمالية والدول المتخلفة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية ، فإن الدول النامية أضحت فريسة سهلة انقضت عليها البلدان الرأسمالية وتمكنت من تحويل القسط الأكبر فيها إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات وبلدان تابعة . إن النشاط الهمجى الذى عملت به البلدان الرأسمالية خلف تغيرات جوهرية هامة ، زلزلت به أركان بنية الإنتاج المحلى ، ومن ثم أحدث تشوهات واضحة في المسار الاقتصادى والاجتماعى نتيجة النهب المنظم للموارد والفائض الاقتصادى فى البلدان المتخلفة . تلك هى بداية العملية التاريخية لظهور وتكوين التخلف فى الدول النامية ، الذى صاحب نشوء وتطور الرأسمالية على نطاق عالمى (١) .

لقد ساهم النظام الرأسمالى العالمى منذ وجوده فى طرح مجموعة من التحولات الأساسية على النظام العالمى ، حتى أضحت هذه المنظومة " مراكز " أساسية تسيطر على الدول المتخلفة التى تعد " توابع محيطة " ، ومن خلال هذا العلاقة بسطت الأولى نفوذها على الثانية . إن علاقة التبعية بين المركز والمحيط تتمثل فى استغلال الطرف الأول لثروات وموارد الطرف الثانى ، فكانت بمثابة علاقة جذب من المحيط وضخ فى المركز . وجدير بالتوضيح أن معظم الدول النامية حتى النصف الأول من القرن العشرين باتت تؤدى دورا إيجابيا للنظام الرأسمالى العالمى ، وآخر سلبيا لبناءاتها القومية ، والذى كان من شأنه المساهمة فى تدهور هياكلها الانتاجية وتدنى مستوى معيشة سكانها ، وازدياد الهوة الحضارية بينها ، ناهيك عن تكريس تبعيتها . وثمة مراحل ثلاث شهدتها العلاقة بين النظام الرأسمالى والبلدان الطرفية المحيطة الأولى تتميز بنهب الثروات وتجارة العبيد وتصدير صناعة المركز إلى المحيط ، والثانية تتضمن تصدير رأس المال والمنافسة على احتواء المواد الخام وازدهار الاحتكار . أما الثالثة فتنطوى على علاقة التبعية أى ما بعد الاستعمار التى فيها يلعب رأس المال الأجنبى

---

(١) رمزى زكى ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية ، ص ٣١٠ - ٣٢٠ . وحول قضايا الامبريالية والعالم الثالث . انظر :

- هارى ماجدوف ، الامبريالية من الاستعمار حتى اليوم ، ١٩٨١ .
- السيد الحسينى ، التنمية والتخلف ، ص١٦ .

والشركات متعددة القوميات دورا بـــارزا فى تعطـــيل حركة التنمـــية ووأد كل عمليات التنميةوالتحديث [١] .

لقد تشكلت الملامح الخاصة لتخلف العالم الثالث - كما ذكرنا من قبل - نتيجة إدماج النظام الرأسمالى العالمى لهذه البلدان وتكريس تبعيته وترسيخ نظام السيطرة والاستنزاف والنهب ، وذلك بإقامة الاقتصاديات الخادمة والتابعة للمراكز الرأسمالية العالمية . لقد نتج عن هذا الإدماج عمليات تشويه الهياكل الإنتاجية القائمة فى هذه البلدان ، وأيضا العمليات الموضوعية التاريخية التى كانت تتم داخلها ، مثل عمليات تطور تقسيم العمل الاجتماعى ، وإحداث تراكم رأسمالى والانتقال من نمط الإنتاج الطبيعى إلى الإنتاج السعى ، وتكوين سوق داخلية واسعة . لقد ترتب على إعاقة التطور الطبيعى لتلك العمليات أن تعددت هياكلها الإنتاجية الاقتصادية ، إلى جانب تكامل هذه الهياكل خارجيا مع السوق الرأسمالى العالمى . لقد تم تاريخيا إدماج مجتمعات العالم الثالث على نحو غير متكافئ وغير متساو فى النظام الرأسمالى العالمى طبقا لنمط معيـــــن من التقســـــيم الدولى ، بحيـــث أصـــبح التبادل اللامتكافئ والتبعية هو جوهر العلاقة التـــى تربـــط مجتمعـــــات العالم الثالـــث بالبلاد الرأسمالية [٢].

إن التدويل السريع للنظام الرأسمالى ساهم فى جر البلدان النامية إلى فلك تبعيته ، وعمل على تكييف الاقتصاديات المختلفة فى عملية المتاجرة غير المتكافئة فى السوق الرأسمالية العالمية . ولكن ليست هذه الصورة على الدوام إذ توازى مع التكامل المتعاظم للنظام الرأسمالى العالمى ، اتجاه نحو التشتت وعدم الامتثال لمعايير القوى الرأسمالية . ودلالة ذلك بزوغ كثير من الاتجاهات المناهضة لقواعـــد اللعبة الرأسمالية تجاه تكامل السوق العالمية ، وتقسيم العمل الدولى ، وظهور النوازع القومية وبروز ما يسمى بالاعتماد على الذات [٣] . أضف إلى ذلك ظهور

---

(١) السيد الحسينى ، التصنيع والتنمية : دراسة فى طبيعة النظام الاقتصادى العالمى ، ص ٥ وحول فكرة المركز والمحيط ونظرية التبعية راجع :

- سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى ، ص ١١ - ٢٨ .
- على الدين هلال ، الاقتصاد السياسى وقضايا التنمية المعاصرة ، ص ٥٤ .
- السيد الحسينى ، نظرية التبعية : حوار وجدل ، ص ٢١ .
- A. Mafeje, "Neo-colonialism, state capitalism, or revolution", in : African social studies, p. 413.
- R. Chilcote, "Dependency: Acritical synthesis of literature", in : Middle East journal. p.4.

(٢) j. Taylor, from Moderisation to made of production, p. 101.

(٣) I. waller stein, Trends in world capitalism p. 16.

ما يسمى بإعادة توزيع الصــناعات على مستوى الاقتصاد العالمى أو بالأحرى ما أطلق عليه بانتقال الصنــاعة إلى الجــنوب ، أو قل الرغــبة فى قيام هياكل صناعية فى بلدان العالم الثالث .

ثانيا : طبيعة التصنيع فى العالم الثالث :

تتميز البنية الاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث بتعايش أنماط إنتاجية مختلفة تنتمى إلى مراحل تاريخية متباينة وهذه الأنماط المتناقضة تتمفصل فى علاقات مع بعضها لتنتج صورة فريدة لعضوية اقتصادية لها آلياتها وحركتها وقوانينها الخاصة . لقد نشأ فى أحشاء البنية الاقتصادية للبلدان العالم الثالث أشكال إنتاج رأسمالية وأخرى ما قبل الرأسمالية ، وقد كان ذلك بفعل قوانين تطور الرأسمالية الكلاسيكية التى كان الاستعمار الفاعل المؤثر فى وجودها ، لذا يمكن القول أن البنية الاقتصادية المشوهة أو التى تتصف بالازدواجية فى البلدان المتخلفة تعد نتيجة واقعية لعلاقة خارجية [(1)] .

إذن فالعالم الثالث هو عالم البلدان المتخلفة أو القابضة فى أغلبها للغرب الرأسمالى . وفى هذا الصدد نؤكد على اعتبارين الأول : أن التخلف حقيقة مجتمعية Societal تضم كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، ولكن أساسها هو التخلف الاقتصادى ، وأن جوهر التخلف الاقتصادى يتمثل فى انخفاض مستوى التطور الصناعى . أما الاعتبار الثانى فهو تدنى درجة التطور الصناعى الذى يرجع بالضرورة إلى عدم نضج وقيام التجربة الصناعية بمفهومها العلمى الواسع .

والواقع أنه نتيجة للتحولات التاريخية والثورية العميقة التى عرفتها دول العالم الثالث ، وانحسار الاســتعمار التقليدى ، وحصــول الدول المتخلــفة على اســتقلالها السياسى ، فقد عملت على تدعيــم هذا الاســتقلال ، وكان وجهتها فى ذلك أن أقامت هياكلها الصناعية .

وإذا كان الطريق الرئيسى للتقدم الاقتصادى الاجتماعى فى العالم الثالث برمته يتمثل فى التنمية المجتمعية التى يتمحور حولها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

(١) حول هذه الفكرة أنظر :
- توماس سنتش - المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- معين ناصف ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

ضمن منظومة شاملة تمثل الجسر التاريخى بين الواقع الفاسد وتطلعات المستقبل ، فإن مركز التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو إنجاز التنمية الصناعية بما لها دلالات مختلفة فى تغير الهيكل الاقتصادى والطبقى ومن ثم تغير القيم والعلاقات الاجتماعية ، وفى بنية المشاركة السياسية ، والعلاقات الداخلية مع المنظومة العالمية ، ولكن يبقى الشرط الضرورى لإنجاز التنمية الصناعية يتمحور حول الاستقلالية وتأمين حرية الإرادة القومية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا ، بعيدا عن أى سيطرة أو هيمنة خارجية (١) .

وعلى ذلك فالتصنيع هو العملية التى بمقتضاها يتم نفى التخلف ، وذلك عن طريق تحول بنية الاقتصاد التابع المشوه إلى اقتصاد مستقل له بنيته المتنوعة ، ويخضع لقطاع صناعى ديناميكى له القدرة على إنتاج الوسائل الإنتاجية والاستهلاكية المتنوعة . أضف الى ذلك تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى تستطيع أن تفى باحتياجات السكان الأساسية من المنتجات الصناعية ، وكذا المنتجات التى يشير آفاق الطلب العالمى فى المستقبل إلى زيادة الطلب عليها ، والاستفادة ما أمكن فى هذا المجال من التخصص وتقسيم العمل العالمى فى إطار التكتلات الإقليمية فى مستويات متقاربة من النمو . وينبغى الإشارة إلى أن التصنيع فى هذا الإطار يعمل على إيجاد الرابطة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة وأدوارها فى تحقيق زيادة مستمرة فى الدخل القومى ، وزيادة العمال وحل مشكلة البطالة ، وفى تنويع التركيب الهيكلى للتجارة الخارجية .

ويشير التصنيع – فى معانية البسيطة – إلى النمو الكمى فى الإنتاج ، ناهيك عن التغير الكيفى الذى يطرأ على البنية الاجتماعية سواء من حيث البنية الطبقية أو من حيث أساليب العمل والحياة . ويتعين علينا فى هذا الصدد أن نوضح أن ثمة فارقا بين التصنيع المستقل ، والتصنيع التابع ، ففى الحالة الأولى تتوافر كل مقومات النمو الصناعى الضرورية ، أما فى الحالة الثانية فإن التصنيع يبقى تابعا لعوامل خارجية تبعد عنه القدرة على الانطلاق واكتسابه طابعا مميزا . بمعنى آخر أن التصنيع الملائم فى البلدان النامية هو الذى يسعى إلى سيادة هيكل صناعى زراعى متنوع ومتقدم ، يمنح الصناعة أولوية متقدمة فى توزيع الاستثمارات بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وإعطاء فروع صناعات سلع الإنتاج ، أولوية خاصة تعلو نسبيا عن فروع صناعات السلع الاستهلاكية بهدف إيجاد الأساس الصناعى الراسخ والقوى للاقتصاد القومى .

---

(١) محمد عبد الشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى الغربى ، ص ٥ .

إن مفهوم التصنيع بهذا المعنى يكاد يتماثل مع مفهوم الثورة الصناعية . وهو يتجاوز تطوير قطاع الصناعة الحديثة التى تعتمد على الآلات ، إلى تحديث كامل للهيكل الاقتصادى برمته على أساس استخدام الآلات التكنولوجية والتنظيمات الحديثة فى عمليات الإنتاج . وإذا كان التصنيع بالمعنى الضيق يهتم بعملية تطوير الصناعة ، فإنه بالمعنى الواسع يشير الى تطوير وتحديث الاقتصاد ، وهو بهذا المعنى يجعل من التنمية الصناعية قلب التنمية الإقتصادية التى هى فى الواقع مرادفة لمعنى التصنيع (١) .

وينبغى أن نوضح فى هذا الإطار ، أن مفهومى التنمية الصناعية والتصنيع كادا يقتربان ولكنهما فى الوقت ذاته لا يتطابقان تماما . وليس من قبيل الصدفة أن تدور مداخلات نظرية حول قضايا النمو الاقتصادى (النتائج الكمية) والتنمية الاقتصادية (النتائج الكيفية) . إن خبرة الدول النامية توضح بكافة الأدلة والبراهين ، أنه لا يمكن أن تأتى صناعة " بلا تصنيع " . إن التنمية الصناعية ترتبط بمعايير كمية مثل وتائر نمو الإنتاج الصناعى ، وعدد المشاريع الصناعية ، وإمداد هذه الهياكل الصناعية بالمواد الخام والتكنولوجيا والعمال . أما مفهوم التصنيع فهو يتسع كثيرا ليسجل المعايير الكيفية أيضا . أى أنه لا يكتفى بالمعايير الكمية فحسب ، بل يعمـــل على ارتفاع نسبة الصناعة فى الاقتصاد ، وإقامة الهياكل الصناعية الجديدة ، وإقامة قاعدة تكنولوجية حديثة من شأنها أن تعيد تجهيز الزراعة والفروع الأخرى ، واستخدام الإنتاج الآلى الكبير ، الأمر الذى يفرز بصورة واضحة نموا فى الإنتاجية الاجتماعية للعمل ، ناهيك عن تكريس الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى ، وإنهاء أحادية الاقتصاد ، والترابط بين الصناعة والفروع الأخرى فى الاقتصاد الوطنى ، والصلة العضوية مع السوق الداخلى وتغيير مكانه فى القسمة الدولية للعمل ، وتغير البنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع ، وزيادة عدد ودور الطبقة العاملة ، وتغيير نمط حياة السكان ، والإسهام فى سمو الإنسان أى تحوله من مجرد إنسان تابع للآلة ، وتوضيح قضايا الصراع الطبقى (٢) .

وعلى الرغم من وضوح ودوافع التصنيع فى الدول النامية ، إلا أن وجوده يتوقف على عوامل ومتغيرات شتى بعضها محلى والآخر عالمى . يمكن إجمال هذه العوامل فى : ضآلة

(١) طه عبد العليم طه ، " النفط والتصنيع فى الوطن العربى " ، ص ٦٦ - ٦٧ . راجع أيضا حول ماذا يقصد بالتصنيع فى :
- حسن الساعاتى ، التكنولوجيا والمجتمع : بحوث فى النتائج الاجتماعـــية للتصنيع والتغير التكنولوجى ، ١٩٦٢ .
- فاروق العادلى ، الاجتمـــاع الصـــناعى : أسس نظرياته وتطبيقاتـه العمليـة ، ١٩٧٦ .

(٢) Y.Popove, essays in political economy. p. 257-258

رؤوس الأموال (يستثنى من ذلك دول النفط التى تعانى من قلة عدد السكان) ، وضيق نطاق الأسواق ، وعجز الزراعة عن إيجاد فائض اقتصادى ، وقلة الإنتاجية بوجه عام . زد على ذلك ما تتسم به التكنولوجيا العالمية من طبيعة احتكارية ، والتى نتيجة لها تحولت الدول المتقدمة إلى مصنع عالمى ، بينما قبع العالم الثالث يمارس ما أنيط به من وظائف تزويد هذا المصنع العالمى بالمواد الأولية الضرورية لإنتاجية . وعلى هدى هذه الاعتبارات يمكن الجمجمة بأن التصنيع هو بالضرورة جهد موجه نحو إعادة بناء الاقتصاد القومى بطريقة تكفل تحويله إلى أساليب الإنتاج الآلى ، وتحول الهيكل الاقتصادى إلى قطاع دينامى تحويلى يفرز كلا من الوسائل والسلع الانتاجية والاستهلاكية معا . كل ذلك يسمح لنا بتصور أن التصنيع يعد ضرورة تاريخية وآنية من أجل تضييق الشقة الحضارية بين التكنولوجيا الحديثة والبلدان المتخلفة (١) .

نفهم ممـــا سبق أنه إذا كان من المنتظر أن يسعى التصنيع إلى تغيير الهيكل الاقتصادى ، فإنه يعول عليه أيضا بأن يأتى بتغيرات جوهرية فى الخريطة الطبقية ، أقصد نمو الطبقات الرأسمالية والوسطى والعاملة ، واضمحلال الطبقات الاقطاعية ونمو المدن والمراكز الصناعية على حساب القرى والبيئة الزراعية ، وكذا طريقة تعبئة الموارد من أجل التصنيع ، وعملية إعادة توزيع الدخل القومى بين الطبقات الاجتماعية ، إذ يؤثر فى بناء القوة فى المجتمع من حيث دوره فى نمو جماعات جديدة أو إضعاف جماعات أخرى (٢) .

لقد تكاتفت آليات النظام الدولى من أجل إبعاد عمليات التصنيع فى العالم الثالث عن وضعها ومسارها الطبيعى الصحيح ، وكذا عن اكتساب العوامل الثلاثة التالية : تقسيم العمل ، وتراكم رأس المال ، واكتساب المعرفة العملية والتكنولوجية والتنظيمية أو الإدارية ، وبذلك فرضت على هذه البلدان وضعا صناعيا من شأنه أن يكرس وجود النظام الاقتصادى العالمى القائم وتقدم الرأسمالية . والواقع أن ذلك يتم عن طريق محاولة الاعتماد على تسيير دولاب صناعاتها الناشئة على قوى الطلب المنبعثة من الخارج ، أى على أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة ، وهو ما يعنى الاندماج فى القسمة الدولية للعمل ، ومحاولة الحصول على قسم كبير من رأس المال الصناعى عن طريق المصادر الخارجية سواء عن طريق الاستثمارات الخاصة والمباشرة أو

---

(١) السيد الحسينى ، التصنيع والتحول الاجتماعى فى العالم العربى ، ص ٧ – ٨
وأيضا :
– فؤاد مرسى ، التخلف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى ، ص ٩٩ .
– فيدل كاسترو ، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية : انعكاساتها على البلدان المتخلفة وآفاقها القائمة وضرورة النضال إذا أردنا الحياة ، ص ١٤١ .

(٢) A.Y. Elyanov and V .M. Killontia, industriation and Market, p. 151.

المعونات أو القروض ، وأخيرا العمل على اكتساب القرارات العلمية والتكنولوجية والتنظمية والإدارية من الخارج عبر قنوات التعاون الصناعى كما حددتها الظروف الدولية القائمة . إن النظام الرأسمالى العالمى بشكله الكلاسيكى أو الجديد عمل جاهدا على إيجاد تشوهات اقتصادية فى البلدان النامية (مستعمرات الأمس وأسواق وتوابع اليوم) ، أوضحها تدمير الاقتصاد القومى عن طريق تصفية الصناعات التقليدية المحلية ، بغرض فتح أسواق المستعمرات على غاربها أمام التجارة الخارجية ، وكذا الحيلولة دون حدوث صناعة حديثة متطورة وتدمير الصناعات الناشئة (١) .

وتعاند السياسات الاستعمارية إقامة عمليات التصنيع فى العالم الثالث . وإذا كان الاستقلال الذى حصلت عليه بلدان العالم الثالث قد هيأ فرص التنمية والتقدم ، إلا أنه فى ضوء العقبات والموانع الدولية ، فإن التصنيع فى العالم الثالث لم يكتمل جوانبه ، ولكنه على أية حال أكثر رواجا وإنتاجا من التنمية الزراعية . وعلى الرغم من أن عملية التصنيع تمثل حجر الزاوية فى القضاء على التخلف بشتى أشكاله وصوره ، إلا أنه يضم مشاكل كثيرة ومعقدة وتناقضات أساسية يعكسها مجمل التركيب الاقتصادى والاجتماعى فى البلدان النامية . فعملية التصنيع تطرح تناقضات عامة وخاصة فى آن واحد . فالتناقضات العامة تحددها القسمات العامة والمشتركة للبلدان النامية ، منها مصلحة التطور الاقتصادى الوطنى وتناقضه مع مصلحة الاحتكارات الأجنبية ، أما التناقضات الخاصة فتوضحها الظروف الموضوعية الخاصة لكل بلد من بلدان العالم الثالث ، وأطر السياسات الحاكمة والأيديولوجية فيها . ويتوضح ذلك من خلال :

اولا : تناقض نمو القطاع الصناعى مع بقية القطاعات الأخرى وخاصة قطاعى الاستيراد والخدمات .

ثانيا : التناقض بين الصناعات الصغيرة والكبيرة ، أى بين نمو الرأسمال الثابت والتناقض النسبى للرأسمال المتحرك (٢) .

قلنا قبل قليل أن ولوج العالم الثالث لمضمار التصنيع غداة استقلالها السياسى ، ساهم فى تغيير موقعها من القسمة الدولية للعمل ، خاصة بعد أن نسف وقضى على صيغة التخصص الإنتاجى التقليدى . إن هذه الضرورة التاريخية والواقعية التى فرضتها الظروف لإقامة الهياكل

(١) محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارهـا الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٠٦ . وأيضا : محمد عبد الشفيع ، قضية التصنيع ، مرجع سابق ، ص ٢٣٣ - ٢٣٤ .
(٢) طلال البابا ، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث ، ص ٧٧ .

الصناعية تمت زمنيا من خلال مناهج صناعية . والواقع أن العالم الثالث خبر منذ ولادة حركته الصناعية حتى اليوم مناهج صناعية متعددة ومختلفة ، تباينت بين قطر وآخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، وخضعت لمجموعة من الظروف الداخلية الخارجية التى ساهمت فى ترسيخها أو تدعيمها أو عرقلة نموها إلى مناهج جديدة . ويمكننا فى هذا الإطار أن نجمل المناهج الصناعية التى عرفتها العالم الثالث فى منهجين أساسيين ، الأول هو منهج الاستعاضة عن الواردات ، أو ما يسمى بسياسة أو استراتيجية إحلال الواردات ، أما المنهج الآخر فهو منهج التصنيع الموجه للتصدير ، أو ما يطلق عليه استراتيجية تشجيع أو تنمية الصادرات . ويجدر بنا القول فى هذا الصدد أن المناهج الصناعية فى العالم الثالث لم تأت نتيجة إرادة واعية ، بل شكلتها مجموعة الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية التى تعد أبرزهاتطور حركة التصنيع وحركة التنمية[1] .

ثالثا : مناهج التصنيع فى العالم الثالث :

١ - منهج الاستعاضة عن الواردات :

هذا النوع من التصنيع يتمتع بقسط تاريخى ليس قليل فى بلدان العالم الثالث ، إذ بدأ فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية منذ أوائل القرن العشرين ، وخاصة فى البرازيل والمكسيك والأرجنتين ، وتلقى دفعة كبيرة وجديدة فى فترة ما بين الحربين العالميتين ، ثم تبلور بعد ذلك فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ،وخاصة من خلال انتشاره إلى بعض البلدان الأخرى مثل الهند ومصر فى الخمسينات والستينات . ويقصد من الاستعاضة عن الواردات انتاج سلع صناعية بدلا مما كان يستورد من مصنوعات ، مع وضع حواجز جمركية على الواردات المنافسة بغرض حماية ما ينتج من صناعة محلية [2] . إن الأفكار الرئيسية بالتصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات ترتكز على توجيه الجزء الأكبر من الاستثمارات لإقامة صناعة محلية تنتج ما هو مستورد ، بهدف تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من جانب ، وزيـــادة معدل النمو الاقتصادى من جانب آخر . زد على ذلك الاسستفادة من الخامات الزراعية والاستخراجية والموارد البشرية المحلية . إن الأفكار الخاصة للاستعاضة عن الواردات ترى أنه نتيجة لضغوط

---

(١) يوسف حلباوى ، " مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصـادية الخارجية والتكامل الاقتصادى العربى " ، فى : المستقبل العربى (مجلة) ، ص ١٠٧ .

(٢) محمد عبدالشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ . وحول نفس المعنى انظر : جوستاف ماران ، الأمة الاقتصادية العالمية وآثارها على العالم الثالث ، المنار (مجلة) ، ص ٨١ .

الطلب المحلى فى كل مرحلة سيتم إقامة صناعة استهلاكية ثم وسيطة ثم إنتاجية [1] .

ويأخذ منهج استبدال أو إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع صورتين : الأولى استبدال الواردات من السلع الاستهلاكية النهائية . وفى هذه الحالة يمنع الاستيراد من السلع المصنوعة محليا ، بينما توسع الاستيراد من واردات السلع الوسيطة والرأسمالية ، أى بينما تتحقق الاعتماد على الذات " نسبيا " فى السلع الأولى ، تزداد التبعية للخارج فى السلع الأخرى . أما الصورة الثانية فهى إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية وعدد من السلع الوسيطة والرأسمالية ، تلك التى تسمى المرحلة الثانية من الاستعاضة عن الواردات . وقد جاهدت دول أمريكا اللاتينية على ارتياد هذه المرحلة فى عقدى الستينات والسبعينات ، ولكنها تمت بطريقة جزئية ، إذ استمر إبانها الاعتماد على الخارج وخاصة فى الناحية التكنولوجية .

إذن فسياسة التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات هى سياسة تهدف إلى انتاج وطنى عوضا عن المواد الصناعية المستوردبغرض إشباع الاحتياجات الداخلية للسكان . يعنى هذا إنتاج المواد الاستهلاكية المصنعة الهادفة ، وضمان الانتقال من بنية الإنتاج الزراعى إلى بنية الإنتاج الصناعى . وثمة تصورات ترى أن منهج إحلالا الواردات تساعد على التحرر الوطنى من التبعية للدول الرأسمالية المتقدمة ، وهذا يعنى أن مركز إصدار القرار سوف يتحول من الخارج (الدول المتقدمة) إلى الداخل (الدول النامية) . لقد نتج عن هذا الموقف أن ضعف موقف الطبقات الاجتماعية الاستغلالية التقليدية وكبار ملاك الأرض وكبار التجار المصدرين ، وإتاحة مزيد من الفرص لظهور ومشاركة الطبقتين الوسطى والدنيا فى عملية صنع القرار . كما أن هذه التصورات ترى أن منهج الاستعاضة عن الواردات تعمل على مواجهة حالة الاغتراب الثقافى ، وذلك عن طريق إقامة هياكل إنتاجية قومية مستقلة [2] .

ورغم هذه التصورات ، إلا أن منهج الاستعاضة عن الواردات فى الدول النامية لم تؤد إلى تحقيق الاستقلال الوطنى . والواقع أن ما حدث هو ارتباط التصنيع بمزيد من الخضوع والتبعيـــة لتقسيم العمـــل الدولى ، كمــــا أن تصــــنيع المنتجات نتج عنه إهمال الزراعة (فى أغلب الأوقات) ، الأمر الذى أوجد نمطا اقتصاديا مختلا . ويبد أن التصنيع من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات قد أدى إلى تدهور مكانة الطبقات التقليدية ، إلا أنه فى الوقت ذاته لم يؤد إلى زيادة رصيد الغالبية العظمى من فقراء المدن والفلاحين ، وتفسير ذلك يرجع من وجهة

---

(١) محمد نور الدين ، التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الذات ، فى : المنا (مجلة) ، ص ٧٣ .

(٢)السيد الحسينى ، التصنيع والتحول الاجتماعى فى العالم العربى ، المرجع السابق ، ص ١٤ - ١٦ .

نظرنا إلى أن هذا المنهج كان بالأساس موجه لإشباع حاجات الصفوات المحلية وعمال المصانع ولم يستفد منه كثيرا فقراء المدن وصغار الفلاحين . وعلى الرغم من أن منهج إحلال الواردات قد أوجد عددا غير قليل من عمال الصناعة فى الدول النامية ، إلا أن مشاركتهم السياسية ووعيهم كان محدودا ، هذا وفضلا عن أن هذه المشاركة وهذا الوعى كانا مشوهين تماما .

وتسمى أغلب البلدان التى عرفت منهج الاستعاضة عن الواردات فى الفترة من الثلاثينات حتى الستينات من القرن الحالى بالنظم الشعبوية Populist regimes وسميت بهذه التسمية نظرا لاعتمادها على إيجاد آليات تسعى من خلالها إلى خلق مساندة اجتماعية للنظام تستهدف أساسا الصفوات والطبقات الوسطى . وغالبا ما يطلق على هذه الآليات بسياسات الضم in-clusionary policies إذن يتضح من هذا المنهج الانتاجى فى الصناعة مدى تحيزة الواضح لحاجات ومصالح الفئات ذات الدخل المرتفع فى المجتمع (١) .

إن أهم ما يسم منهج التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات ، انه ترتب عليه أن تخلت دول المركز مع كل تقـــدم تحرزه عن بعض الصناعات ، لكى تقوم الدول النامية بصناعاتها . حقا إنها فى البداية كانت تحرمها من أى نوع من الصناعات ، ولكنها سمحت لها بإنشاء الصناعات الغذائية والغزل والنسيج ، ثم فى مرحلة تالية سمحت لها بجميع السلع الاستهلاكية المعمرة ، ثم بإنتاج بعض أنواع الأسمدة وصناعة الحديد والصلب ، ولكنها ما زالت لا تسمح بإنتاج محرك السيارة أو شاشات التليفزيون .. الخ ، كما أنها تحتكر تكنولوجيا الانتاج فى كافة المصنوعات (٢) . معنى ذلك ان التصنيع لمنهج الاستعاضة عن الواردات لم يحل مشكل التبعية ، وإنما غير من شكلها فقـــط ، وظل جوهـــــرها قائما ، بل ازداد عمقا ، خاصة إذا ما وضعنا قضيـــــة التكنولوجيا وســــيطرة الشركات متعددة القوميات على السوق الدولية فى الاعتبار . إن التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات لم يأت بجديد على طبيعة التصنيع فى العالم الثالث .

٢ - منهج التصنيع الموجه للتصدير :

نتيجة لفشل منهج الاستعاضة عن الواردات فى إيجاد معزلات مرتفقعة من التنمية الاقتصادية لمجتمعات العالم الثالث ، جاءت الدعوة ببناء الصناعات التصديرية ، خاصة وأن

---

(١) نادية رمسيس ، إعادة تدويل اقتصاديات العالم الثالث ، " فى المنار " ص ١٣٣ - ١٣٤ ، ونجد نفس الفكرة عند المؤلف ذاته فى : التنمية وأزمة التحول السياسى ، ص ٥٤ .

(٢) محمد نور الدين ، المرجع السابق ، ص ٧٣ - ٧٤ .

البعض يراها مرحلة تالية لمنهج الاستعاضة عن الواردات . ويقوم هذا المنهج على الاستفادة من المواد الأولية المتاحة ، ومن الأيدى العاملة الرخيصة فى بناء صناعات يوجه إنتاجها أساسا إلى التصدير ، دون أن يستبعد ذلك استهلاك جزء منه فى الأسواق المحلية . ولإقامة هذه الصناعات ينبغى أن يتم أولا : التعرف على الأسواق التى سيتم التصدير اليها وعلى نمط الاستهلاك السائد فيها ، ثم تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لإقامة الصناعات على أراضى الدول النامية سواء بالمشاركة مع رأس المال المحلى ، أو باقامة مناطق حرة تتخطاها وتبتعد عنها النواحى الجمركية والضريبية والرقابة على الأسعار ... الخ .

ومن الأهمية بمكان أن نعى أن الصناعات التصديرية بهدف الإنتاج ، لا يمكن أن تتم دون حل قضية التسويق ، فالدول المتخلفة لا تقدر أن تسوق منتجاتها بسهولة دون وسيط ، ويتمثل هذا الوسيط فى الشركات متعددة الجنسيات التى تقدم التنولوجيا ، وتقوم بالإدارة والتسويق إلى العالم الخارجى ، بل قل إنها هى التى تحدد شكل وطبيعة المنتج النهائى والأماكن التى تتوجه إليها المنتجات المصدرة ، وكذا المناطق التى يحرم معها التعامل ، ثم تحدد الشركات التابعة التى تقوم بتوريد الآلات والمدخلات اللازمة للصناعة [1] .

وعلى الرغم من الشروط التى تفرضها الشركات متعددة القوميات إلا أن قيامها بالنشاط يظل مرهونا لضمانات معينة تلك التى تتمثل فى المناخ المناسب للاستثمار ، والذى يتمثل فى حرية تحويل رأس المال والأرباح إلى الخارج ، ووجود حد أدنى من الإعفاءات الجمركية والرقابة على الأسعار والجودة والرقابة الصحية ، وحد أدنى من الاستقرار السياسى للحكومات التابعة (كوريا الجنوبية وتايوان) ، أو حكومات عسكرية قوية (معظم دول أمريكا اللاتينية) ، وعدم وجود تنظيمات نقابية عمالية قوية (وهو شرط يتواجد بكثرة فى أغلب الدول النامية) ، أو منظمات قوية لرأس المال العام وجماعات الضغط ، وانخفاض مستوى الأجور ، وعدم وجود تنظيـم العمل أو تضع قوانينا تحد من حرية الشركات فى تشغيل عمالها ، وتوافر حد أدنى من الخدمـــات الأساسية مثل التعليم والهياكل الأساسية من طرق ووسائل اتصال وإنارة ، تلك التى تسعى المنظمات الدولية إلى إيجادها .

لقد خبرت بعض دول العالم الثالث هذا النوع من التصنيع – الموجه للصدير – مثل بلدان جنوب شرق أسيا (تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايلاند والفليبين) . وبعض دول امريكـــا اللاتينية (البرزيل والمكــــسيك والارجنتين) ، وبعض دول الشرق الأوسط (تركيا)

(١) المرجع السابق ، ص ٧٥ . وأيضا : فاروق محمود أحمد ، " الدول النامية ونمط الصناعات الهاربة " ، فى : المنار ، ص ٩٢ .

. وهناك أيضـــا دول عربـــية عرفت هذا النمـــط منذ منتصف السبعينات ، ولكنهم لا يتبنونه بشـــكل كامل – فيما عـــدا بلدان تونس والمغـــرب وبعض دول الخلـــيج – خوفا من ارتفاع الأصوات المعارضة التى تطالب بإبعـــاد أو تحديد إقامـــة مثل هذه الصناعات داخل أراضيها .

ويعتمد منهج التصنيع من أجل التصدير بصفة أساسية على نشاط الشركات متعددة الجنسيات ، تلك التى تقوم بنقل بعض مراحل انتاج بعض السلع الهندسية النهائية كالسيارات والإليكترونيات والكيماويات (الصناعات الملوثة) ، إلى بعض الدول المتخلفة التى تملك بنية أساسية تستطيع أن تقوم بإنتاجها . ولكن هذه البنية لها مقومات خاصة كما ذكرنا قبل قليل . وجدير بالاعتبار أن نذكر أن هذا النموذج من التصنيع يتم فى اطارين ، الأول : أن تقوم إحدى الشركات فى الدول الرأسمالية المتقدمة بتحويل أجزاء معينة لحساب إحدى الجهات فى البلد المتخلف من أجل إجراء عملية تحويلية لاحقة على أحد المكونات الأساسية أو الأجزاء . أما الثانى فانه يتلخص فى تجميع إحدى عمليات الإنتاج ، ثم إعادة تصديرها إلى الشركة الأم لتصريفها إما عن طريق سوقها المحلى ، أو عن طريق السوق الخارجية . بمعنى آخر أن التصنيع الموجه للتصدير يأخذ منحيين الأول يمكن أن نطلق عليه نموذج التصنيع للتصدير وللسوق المحلية ، أما المنحنى الآخر فيمكن أن نسميه نموذج التصنيع للسوق المحلية وللتصدير ومن المشاهد أن هذه الصناعات تستخدم تقنيات كثيفة الاستخدام ، وكثيفة رأس المال أيضا ، أو قل عنها إنها تكنولوجيا كهلة ، يتم التخلص منها عن طريق نقلها إلى الدول النامية (١) .

والملاحظ أن الدول التى عملت بنموذج بناء الصناعات التصديرية – والتى يطلق عليها بالدول الصناعية الجديدة – قد نجحت فى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى تاريخها القومى ، وكذا فى صادراتها من السلع ، كما أضحى هيكلها الإنتاجى متنوعا ويضم عددا لا يستهان به من القطاعات الإنتاجية الأمر الذى ساعدها فى ضم أعداد كثيرة من المتعطلين أو المشتغلين فى الزراعة ، ولكن المتفحص بدقة لهذه التجربة وإنجازاتها ، يستطيع أن يلمس هشاشتها ووهنها ، ولا يغفل كذلك نتائجها الخطيرة على واقع البلدان المتخلفة ، ولعل أهمها يتمثل فى أن بناء الصناعات التصديرية يمثل استجابة من الدول المتخلفة لتطور القسمة الدولية للعمل وما تقوم به الشركات دولية النشـــاط من إعادة توطين لأنشطتها فى دول العالم بما يحقق مصالحها ومصالح دولها .

(١) محمد عبد الشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى ، مرجع سابق ، ص ٩١ – ٩٤ . وعن شروط ودور الشركات الدولية النشاط . راجع افكار كاردوسو وفاليتو فى :
Depency and development in Latin America 1979.

إن الدول الصناعية الجديدة أضحت مقرا وموطنا للصناعات التى لم يعد هناك بد من إقامتها فى الغرب ، إما نتيجة تقادمها ، أو أنها تدخل فى مصفوفة الصناعات الملوثة ، أو التى تعتمد على كثافة نسبية فى قوة العمل . ولكن برغم أن الصناعات الموجهة للتصدير قد غيرت من طبيعة الهياكل الاقتصادية داخل البلدان النامية ، إلا أنها أدت أيضا إلى تفاقم مشكلات ميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات بصورة تفوق معدلات زيادة الصادرات ، الأمر الذى أدى بالضرورة إلى زيادة مشاكل المديونية الخارجية بصورة متعاظمة ، وتجلى ذلك فى أكثر دول العالم الثالث مديونية : البرازيل والمكسيك والأرجنتين وكوريا الجنوبية وتايوان ، وكلها تكوينات اجتماعية اقتصادية يستند نموها على الصناعات التصديرية [1] .

مما سبق يتبين أن مناهج التصنيع التى تسيدت فى التكوينات الاجتماعية الاقتصادية للعالم الثالث ، قد جاءت من مفهوم " خاص " للتخلف ، فى ضوئه أقامت تصورها لعملية التنمية باعتبارها مجرد تحقيق زيادة فى معدل نمو الناتج القومى من خلال الاعتماد على التصنيع كوسيلة تؤدى إما إلى الاستعاضة عن الواردات ، وإما أن تتجاوزه إلى زيادة الصادرات . وفى كل من المنهجين ، فإن الصناعة تلعب دورا خافتا بل قل هامشيا فى النشاط الاقتصادى ، سواء فى تزويد المناشط الأخرى بما تحتاجها من سلع إنتاجية ووسيطة ، أو فى إقامة قاعدة تكنولوجية محلية ، أو فى توسيع السوق المحلى بالقدر الذى يوفر لها نموا مستقرا أو ثابتا ، كل هذه العقبات ساهمت فى زيادة مشاكل ميزان المدفوعات والديون ، لذا يمكن القول أن منهجى التصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات ، أو عن طريق التصدير . لم يف بتنمية اقتصادية حقيقية ، وإنما أنتجا تعميقا للتخلف والتبعية ، وكذلك تعيين القسمة الدولية للعمل بشكل قاطع ، أو ما يسمى بمركب السيطرة التبعية .

رابعا : إطلالة على حقيقة النمو الصناعى فى العالم الثالث :

شهد الواقع الصناعى فى البلدان النامية تغيرات ملحوظة غداة حصولها على استقلالها السياسى ، دلالة ذلك ما انتاب حصة الصناعة من نمو وتغير . فإذا كانت الحرب العالمية الأولى قد فرضت إيقاف تصدير السلع المصنوعة إليها ، فإن النمو الصناعى فى هذه البلدان يؤرخ لولادته منذ أزمة ١٩٣٠ . ولكن لا ينبغى أن يفوتنا أن نذكر أن الحرب العالمية الثانية ، وتصاعد حركات التحرر الوطنى كانت أبلغ وأشد تأثيرا فى تصاعد النمو الصناعى فى هذه البلدان .

(١) فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، ص ١٠٨ . وأيضا : محمد الجوهرى وآخرون ، تنمية العالم الثالث : الابعاد الاجتماعية والاقتصادية . ص ٢٩٥ – ٢٩٩ .

ويدلل على ذلك فرانك "Frank" بما حدث فى كولومبيا ، إذ أنه فى السنوات التى سبقت الأزمة كان الانتاج قد نما بمعـدل يقل عن ٣ ٪ فى عقد الثلاثينات ، وبلغ معدل النمو حوالى ١١ ٪ ، كما أنه فى حوالى ثلث عقد من ١٩٣٠ حتى ١٩٣٣ أنشئت حوالى ٨٤٢ مؤسسة صناعية (١) .

وبالنظر إلى الإنتاج الصناعى فى العالم الثالث منذ عام ١٩٣٨ ، يتضح بجلاء تقدم الإنتاج الصناعى التحويلى فى البلدان النامية . إن الانتاج الصناعى فى عقد كامل من عام ١٩٣٨ - حتى عام ١٩٤٨ حقق نموا قدره ٤٠ ٪ ، أى ٥ر٣ ٪ سنويا ، أو ما يقرب من ٢ ٪ كمتوسط للفرد . إن هذا النمو يكشف عن تقدم سريع فى الإنتاج الصناعى . وإن الخطط الصناعية التى وضعتها هذه الدول ساعدت على تعجيل النمو الصناعى بوتائر مرتفعة ، وساهمت فى تصحيح الاختلالات الهيكلية التى أصابت البنى الاقتصادية (٢) " . وفى عقد الخمسينات (١٩٥٠ - ١٩٦٠) . بلغ المعدل السنوى للنمو حوالى ٧ ٪ ، أى ٥ ٪ كمتوسط للفرد أما فى عقد الستينات (١٩٦٠ - ١٩٧٠) فقد بلغ معدل النمو السنوى زيادة عن العقد السابق تقدر بحوالى ٣ ٪ ، وزيادة عن متوسط الفرد بحوالى ٥ ٪ . لقد طرأت تغيرات ملحوظة على الإنتاج الصناعى للبلدان النامية غداة حصولها على الاستقلال السياسى ، وتتضح هذه التغيرات فى ازدياد حصة الصناعة ، وإن كانت بصورة بطيئة فى الانتاج الإجمالى المحلى ، فإنها تسجل وتائر مرتفعة بين جميع فروع الصناعة التحويلية وبالنظر إلى العقود الثلاث الممتدة من ١٩٥١ حتى ١٩٨١ نجد أن الإنتاج الصناعى قد ازداد حوالى ٦ مرات ، وازداد الإنتاج الصناعى (الثقيل منه) حوالى ٨ مرات تقريبا (٣) .

نخلص مما سبق أن معدلات النمو الصناعى فى الدول النامية أصابها الارتفاع ولكن يتضح ذلك بشكل جلى إذا ما قورنت بمعدلات النمو فى البلدان المتقدمة إن متوسط معدلات النمو للفرد فى السنة كانت فى الصناعة التحويلية لبلدان أوربا تتراوح بين ٥ر١ - ٣ ٪ ، وإن النسبة الأخيرة تمثل حدها الأعلى طيلة السنوات الأولى لانطلاقها ، وفى العقود الثلاث الأخيرة شهدت البلدان المتقدمة وتائر نمو أسرع كان معدل النمو فيها ٤ ٪ . وبمقارنة نسبة النمو فى العالم الثالث مع البلدان الصناعية مثل اليابان وإيطاليا فى بداية عهدها بالتصنيع نجد أن البلدان النامية قد حققت معدل نمو يفوقها .

(١) فرانك ، البرجوازية الرثة .... ، المرجع السابق ، ص ١٠٨ ، وأيضا : ميهالى شيـماى " البلدان النامية والاقتصاد العالمى ، ص ٢٧ .

(٢) بول بايروك ، مأزق العالم الثالث ، ص ١٦٤ .

(٣) Y.popove, essay ..., op. cit.,p.258.

وعلى الرغم من أن الاشارات والبيانات الإحصائية توضح أن ثمة ارتفاع فى النمو الاقتصادى بعامة ، والنمو الصناعى بخاصة فيمـا بين سنتى ١٩٥٠ - ١٩٥٣ فى الدول النامية ، فإنها تسـجل معدلا فى الناتـج القومى بحوالى ٥ ٪ ، كما بلغ إنتاج الفرد ينمو ٥ر٢ ٪ . أما معدل الإنتاج الصناعى فقد ارتفع بنسبة ٧ ٪ سنويا خلال تلك الفترة . وإذا كانت معدلات النمو الصناعى فى الدول النامية منذ خمسينات القرن العشرين ، قد حققت معدلات أعلى من مثيلاتها فى الدول المتقدمة ، فإن النموالصناعى الذى عرفته دول العالم الثالث لم يسهم فى تقريب الهوة الحضارية والتكنولوجية والاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة (١) .

ويرى كليسمت وبراجينا أنه نتيجة لسياسة التنشيط Stimulation الشاملة التى اتبعتها الدول النامية فى مضمار التصنيع ارتفعت معدلات نمو الصناعة التحويلية بشكل ملحوظ ولكن ينبغى أن نعى أن نصيبها فى الإنتاج الإجمالى كان منخفضا ، نتيجة للمستوى المنخفض الذى حققه المنتج الصناعى بالنسبة للنمو الاجمالى العام . ولقد ارتبط نمو الإنتاج الصناعى فى الدول النامية بصورة فجة بالصناعات الاستهلاكية ، وقد دفعها نحو ذلك سد الاحتياجات الداخلية للسكان . وقد تلازم مع هذا النمط من الصناعات وضع السياسات الحمائية أو ما يعرف بالتعريفة الجمركية وتراخيص الاستيراد ... الخ . ويذهبا أيضا إلى إن هذه السياسات ساعدت على نمو الإنتاج الصناعى بشكل أفضل ، كما أنها حققت تطورات واضحة فى هيكلها من ناحية زيادة الوزن النوعى للصناعات الثقيلة وفى مقارنة الهيكل للصناعة التحويلية يتضح أن نصيب الفروع التقليدية فى البلاد النامية قد هبطت من ٦٩ ٪ فى عام ١٩٣٨ الى ٥٥ ٪ فى عـام ١٩٦٨ ، بيـد أنه فى عدد من البلدان لا يزال يبلغ نصيبها حوالى ٧٠ - ٨٠ ٪ من إنتاج الصناعات التحويلية ، فضلا عن أنه فى العقود الأخيرة كانت معدلات نمو الفروع التقليدية أقل سرعة عما هو عليه فى الفروع الجديدة للصناعات الثقيلة ، إذ زادت منتجات الصناعة الخفيفة فى قرابة ثلاثة عقود إلى حوالى ٤ مرات ، أما الصناعات الثقيلة فقد زادت فى الفترة نفسها بحوالى ١٠ مرات . ان هيكل الصناعة التحويلية فى جميع البلدان النامية أصابه الفقر ، وأن هذه التغيرات تتجلى بوضوح أكثر فى صناعات أمريكا اللاتينية ، إذ نمى الوزن النوعى للصناعة الثقيلة بمعدلات متعاظمة . وغنى عن البيان أن هذا النمو قد تحـقق بصـورة ملموسة من جانب الدول الأكثر تقدما التى طرقت بشكل ملحوظ ميدان الصناعة الثقيلة (الجزائر ، إيران ، العراق ، تركيا ، المكسيك ، أفغانستان ، الهند ، مصر وغيرها) (٢) .

---

(١) السيد الحسينى ، التصنيع والتنمية ... ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) O.G. Clesmet and Y.A. Bragina, Distinction and prospects of industrial development, p. 24-25.

وبعد إلقاء الضوء على النمو الصناعى فى العالم الثالث ، فثمة قضية جديرة بالاهتمام تتعلق بمدى ماهية البلدان النامية فى تصنيع مواردها . إن البيانات تشير بوضوح إلى أن هناك تفككا واضحا بين قطاعات اقتصادياتها من جانب ، وداخل القطاعات نفسها من جانب آخر . ويدلنا ذلك على وهن الرابطة بين قطاعاتها وفروعها وعدم تكاملها . بكلام آخر ان هذه البلدان تفتقر إلى ربط عملية تصنيع المواد الخام والخيارات الاستهلاكية النهائية برأس المال ، كما أن هذه الصناعات تعمل على أساس عناصر مستوردة ، وليس على أساس تصنيع الموارد الوطنية فى اقتصاد متكامل ، وهذا يعنى تركز الصناعات الأكثر بدائية ، مع تصنيع ضعيف للموارد الوطنية ، وتعامل واهن بين القطاعات والفروع الداخلية ، تلك الأمور التى تزيد الضغط على ميزانى التجارة والمدفوعات .

ويدعم " كاسترو " هذه القضية فيرى أن البلدان النامية حينما تنتج ٨ ٪من الأخشاب المصنعة في العالم الثالث ، فهى لا تصنع إلا ١ر٪ فقط من ماكينات قطع الأخشاب . وعلى الرغم من أنها تنتج حوالى ٢٨ر٥ ٪ من الإنتاج الزراعى ، إلا أنها تصنع فقط حوالى ٦ر٩ ٪ من الماكينات والأدوات الزراعية كما أنها تنتج أيضا حوالى ٦ر٦ ٪ من ماكينات الخراطة ، وحوالى ١ر٧ من آلات التفريز ، وحوالى ٩ر ٪ من ماكينات كبس وتصفيح المعادن و ٦ ٪ من ماكينات قطع المعـــادن . حتى فـــى الصـــناعات التـــى توجهـــت أخيرا إلـــى البلـــدان النامية (الماكينات المتحركة) فنجدها لم تساهم إلا بتجميع ٥ر٨ ٪ منها فى عام ١٩٧٩ . ويكشف ذلك عن أن أغلبية البلدان النامية ذات مشاركة ضعيفة فى إنتاج السلع الرأسمالية المعقدة ، إذ يغلب على منتجاتها الصناعية الصفة البسيطة والتى تعنى أساسا بالصناعات الغذائية والاستهلاكية (التجميعية) (١) .

وجدير بالذكر أن قيام كثير من المؤسسات والمشاريع الصناعية فى العالم الثالث يعود إلى الدور الذى تلعبه الشركات متعددة القوميات (*) . ولا نجافى الحقيقة إذا قلنا أن الشركات دولية النشاط يقع على عاتقها الوضع الصناعى المتخلف فى العالم الثالث . إن النمو المشوه للتصنيع فى هذه البلدان يرجع بالضرورة إلى سيطرة الرأسمالية الصناعية والاحتكارات

(١) فيدل كاسترو ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(*) حول دور الشركات متعددة القوميات . انظر :

- مايكل تانزر وآخرون ، من الاقتصاد القومى إلى الاقتصاد الكونى : دور الشركات متعددة الجنسيات ، ١٩٨١ .

- أحمد غزاوى ، شركات عبر الحدود فى البلدان النامية ، ١٩٨٣ .

- حسام عيسى ، نقل التكنولوجيا : دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، ١٩٨٧ .

الأجنبية متعددة القوميات على الصناعةفى العالم الثالث ، هذه السيطرة التى تفرض نموذجا تنمويا لا يتلائم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية التى تكفل القضاء على الاختلالات الهيكلية وتتجاوز التخلف .

إن الفهم الحقيقى لما يكتنف التصنيع من صعوبات يفرض ضرورة فهم القضايا المتصلة بالعلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، تلك العلاقة التى تجعل من الصعوبة بمكان نشوء رأسمال صناعى وطنى فى دول الاطراف ، وعدم تمكن البرجوازية فى هذه الدول من لعب نفس الدور الذى قامت به البرجوازية فى المركز . أى أن البرجوازية هى البلدان المتخلفة لا تتعدى كونها زبونا أو عميلا للبرجوازية المالية والصناعية فى البلدان المتقدمة ، أو بمفهوم فرانك " برجوازية رثة " . وما ينسحب على البرجوازية فى الأطراف ، ينسحب تماما على البروليتاريا ، تلك التى أضحت غريبة عن مواقعها وعن المهام الموكولة إليها . إن عدم سيطرة هؤلاء – أقصد البرجوازية والبروليتاريا – على الفائض الاقتصادى ، وعدم قدرتهم على تحطيم سيطرة النظام الرأسمالى على الأنماط الإنتاجية القائمة فى العالم الثالث ، ساهم فى سيادة أشكال مهترئة للتصنيع (منهج الاستعاضة عن الواردات ومنهج التوجه للتصدير) تسهم فى تكريس واقع التبعية للمنظومة الرأسمالية العالمية .

إن الدول النامية تحتاج إلى صناعة معتمدة على الذات ومتكاملة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، تمكنها من طى سنوات التخلف ، وتقرب الشقة الحضارية بينها وبين العالم المتقدم ، وكما تحتاج هذه البلدان إلى صناعة قوية معتمدة على الذات ، فهي تحتاج إلى طبقات اجتماعية قوية . لذا يمكن القول أن التصنيع باعتباره أهم أدوات العملية التنموية ، وأنه يلعب دورا متعاظما فى التطور التاريخى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات الإنسانية ، فإنه يعد أحد العوامل الحاسمة فى إحداث التغيرات الجذرية على البنى الاقتصادية ، وكذا فى تشكيل الخريطة الطبقية . وإذا كان هذا الوضع يتضح بجلاء فى المجتمعات الغربية ، فإنه فى مجتمعات العالم الثالث يأتى مشوها وناقصا . ولما كان المجتمع المصرى يدخل فى مصفوفه مجتمعات العالم الثالث المتخلفة . فإن الباب القادم سوف يهتم بقضية التصنيع فى مصر ليوضح الظروف الاقتصادية – الداخلية والخارجية – والأيديولوجيات المتباينة التى ساهمت فى صياغته ، ومدى مساهمته فى تشكيل البنية الطبقية .

الباب الثانـــى

النمو الصناعى والتصنيع فى المجتمع المصرى

من ١٩٣٠ حتى ١٩٨٠

الفصل الرابع

محاولات النمو الصناعى فى مصر
من محمد على حتى الحماية الجمركية
(١٨٠٥ - ١٩٣٠)

أولا : الصناعة فى عهد محمد على .

ثانيا : تطور الصناعة فى أسرة محمد على .

ثالثا : التطور الصناعى فى زمن الحرب العالمية الأولى .

مقدمـــــة :

عرف المجتمع المصرى الصناعة منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ولكن هذه الصناعة جاءت فى صور مختلفة إما فى شكل مصانع إقطاعية فى عهد محمد على ، وانهارت بعد أن تلاشى الهدف الاستراتيجى الذى قامت من أجله وهو امداد الجيش المصرى بما يحتاجه . وإما فى صورة مصانع رأسمالية تابعة لرأس المال الاجنبى ، أو فى شكل رأسمالية متنامية حين اخذت على عاتقها فئة من الرأسمالية المصرية ولوج مناهج التصنيع .

والمطلع على الصور المختلفة التى جاءت بها الصناعة فى مصر ، نجد أنها ترتبط بالاعتبارات السياسية والأيديولوجية أوثق الارتباط . كما أن الصناعة فى مصر تعد أحد العوامل الحاسمة فى إيجاد التغيرات الجذرية فى شكل وتركيبة البنية الاجتماعية الاقتصادية . وعلى الرغم من أن نقطة البداية فى هذا العمل قد تحددت بعام ١٩٣٠ ، إلا أن تاريخ الصناعة يرجع إلى عهد محمد على . إن تاريخ الصناعة ليس مقطوع الصلة بما قبله ، لذا فإن هذا الفصل يلقى الضوء على محاولات النمو الصناعى من محمد على حتى بداية الثلاثينيات .

أولا : الصناعة فى عهد محمد على :

على الرغم من أن مصر خضعت فى أواخر القرن الثامن عشر للحكم التركى ، إلا أن السيادة الفعلية كانت موزعة بين المماليك الذين ساهموا فى إيجاد جملة العوامل التى قوضت كل سبل التقدم ، وتكريس التدهور والتخلف . والحقيقة أن مصر باتت تعيش هذا الوضع حتى قدوم الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ ، التى كانت بمثابة الصدمة الحضارية والصحوة للشعب المصرى . لقد عجلت الحملة الفرنسية بوجود أنواع جديدة من الوعى القومى والنضال الوطنى للمصريين ضد محاولات فتح أرض مصر بالقوة أمام رأس المال الأجنبى وآلياته [1] .

وبغداة رحيل الحملة الفرنسية عن مصر حكم مصر حاكم البانى أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر . وعندما توج محمد على واليا على مصر فى عام ١٨٠٥ حاول بناء مصر الحديثة وإرساء الاقتصاد الوطنى على معايير مستقلة ، وعمل على تطوير قوى الإنتاج فى البلاد فى ظل نظام احتكار الدولة . لقد كانت سياسته تقوم على أبعاد أساسية تتلخص فى طموحه الكبير فى إقامة اقتصاد مستقل له القدرة على النهوض بالتنمية القطرية [2] .

---

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، ص ٥ .

(٢) Kh. Ikram, Egypt economic management in period transition, p. 11

وجدير بالذكر أن محمد على حينما أمسك بزمام الحكم (١٨٠٥) ، لم يبدأ مباشرة فى عمليات التنمية ، إذ قضى سنواته الأولى فى تدعيم موقفه كسيد للبلاد ، وإحلال أنصاره محل القوى الاجتماعية التى كانت قائمة ، والاهتمام بإنتاج محصول القطن وتصديره ، وببناء سد النيل وترعة المحمودية فضلا عن الطرق وخطوط التلغراف وتنظيم التعليم وادماج الاليات الحديثة فى مجال الطب والهندسة . كل ذلك ولم يحظ التصنيع بأى اهتمام الا بين عامى ١٨١٦ وأواخر ١٨٣٠ ، حيث حاول محمد على اقامة الصناعة الحديثة والمتنوعة المملوكة للدولة(١) .

وتعتبر الصـــناعة فى عهد محمد على من القضايا المحورية التى استحوذت على اهتمامه ، باعتبارها أحد القضايا المصيرية فى بناء دولته المستقلة ، فتجربة محمد على تعد من التجارب الأولى فى بلدان العالم الثالث من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات ، والذى أراد من خلاله أن يتحرر من القيود الخارجية التى تفرضها القوى العالمية ، وبالتالى جنب مصر ومواردها المالية من الضياع . أى أنه أبطل عمليات نهب الفائض الاقتصادى وضخه فى الخارج نتيجة القيام بالكثير من المجهودات الصناعية المحلية . وفى ذلك يكون محمد على قد وعى بكثير من القضــايا المثارة حديثا فى أدبيات التنمية الخاصة بقضايا التبادل غير المتكافئ(٢) .

لقد أقام محمد على برنامجا صناعيا حافلا ، قصد به تحقيق سياسة الاكتفاء الذاتى ، ولكى ينفذ مشروعاته الضخمة ، احتكر جميع الصناعات القائمة ، كما أستورد كثير من الآلات والعدد والمواد الخام ، كما انشأ المصانع الكبيرة برأسمال حكومى ليعمل بها العمال والصناع لحساب الحكومة بأجور محددة . إن السياسة الصناعية التى اتبعها محمد على جاءت من فكرة مفادها ، زيادة موارد مصر لسد حاجة الجيش ، والتخلص من سيطرة السوق الخارجية (٣) . ولكن ما يعاب على سياسة محمد ، هو ما أصاب الصناعات الصغيرة من تدهور الذى كان وهنها فرصة أمامه لتصريف منتجات المصانع الحكومية وزيادة العرض للعمال القادرين على العمل فى مصانعه الكبيرة . أضف إلى ذلك أن وأد الصناعات الأهلية ، أوقف نمو الطبقة الوسطى التى تعمل بالصناعة . ولكن برغم ذلك ينبغى أن نضيف أنه إذا كانت الصناعة فى عهد محمد على تقوم على المصانع الانتاجية الكبيرة ، فإنها فى الوقت نفسه كانت بمثابة مدارس تعلم فيها العامل المصرى المهارات الصناعية الحديثة من خلال الخبراء الأجانب الذين استقدمهم محمد على لرعاية شئون الصناعة فى مصر (٤) .

(١) Kh. Ikram, Egypt economic management in period transition, p. 11

(٢) A.L.S. Morsto, Egypt in the reign of Mohamed Ali, p. 176-178.

(٣) جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، ص ١٢ .

(٤) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ٤٨ – ٤٩ .

لقد أقام محمد على عشرات المصانع وفقا لأحدث الآلات التى استقدمها من الغرب ، ومن خلال هذه القاعدة الصناعية الضخمة شيد محمد على مؤسسته العسكرية التى ظهرت كقوة عملاقة تسعى إلى تغيير النظام العالمى القائم . وجدير بالذكر أن تجربة محمد على الصناعية كانت قائمة على الاستبداد والتسلط . لذا يمكن القول أن محمد على أقام نمطا صناعيا يعتمد على الاحتكار ورأسمالية الدولة . وبمعنى آخر أنه أقام الصناعة وفق تخطيط قومى محكم دون أدنى مشاركة شعبية أو ديمقراطية سياسية . فإذا كان محمد على قد عمل على تعظيم مكانة مصر إقليميا وعالميا خلال فترة حكمه ، فإنه فى المقابل لم يدخل أى تعديل على الوضع الاجتماعى الاقتصادى للمصريين (١) .

وبرغم كل النجاح الذى حققه محمد على الذى خلع عليه ماركس بالشخص الوحيد الذى استبدل " العمامة المفتخرة " لتركيا برأس حقيقى ، أو بالقسم الوحيد ذى الحيوية فى الامبراطورية العثمانية ، إلا أن تجربته الصناعية التى كانت تحمل طابعا تقدميا لم تأت بصورة متكاملة (٢) . إن أفول نجم التصنيع فى عهد محمد على يرجع إلى سببين : الأول داخلى ويتعلق بطبيعة نظام محمد على القائم على الاحتكار وعدم قضائه عن النظام شبه الاقطاعى للانتاج . أما السبب الآخر فهو خارجى ويرجع إلى اتفاقية الأنجلو تركية عام ١٨٣٨ ، واتفاقية لندن ١٨٤٠ ، والذى بهما أجبر محمد على على التخلى عن محاولته فى جعل مصر بلدا صناعيا (٣) ، أو كما يقول شارل عيساوى " ... لقد سقطت المحاولة التى ساهمت فى تحويل مصر من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المعقد ، وبدلا من وضع مصر على طريق الاقتصاد الموجه للتصدير ، فإنها باتت وحدة زراعية مندمجة فى النظام الاقتصادى العالمى ... " (٤) .

ويمكننا فى هذا الإطار أن نضيف إلى العوامل السابقة التى ساهمت فى دحض التجربة الصناعية ، عوامل أخرى أهمها ، عدم نضج القوى الاجتماعية الداخلية ، وعدم وجود طبقات اجتماعية قادرة على حماية المكاسب التى حققتها التجربة الصناعية ، وعدم نضج الحركة العمالية ، وعدم تغيير الطبيعة الأوتوقراطية للدولة . إن كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت فى إخفاق التجربة العلوية فى الصناعة (٥) .

---

(١) محمد الجوهرى ومحمود عودة والسيد الحسينى ، علم اجتماع التنمية ، ص ١١٤ - ١١٥ .
(٢) لوتسكى ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ص ٧١ .
(٣) جلال أحمد أمين ، المشرق العربى والغرب ، ص ٢٣ - ٢٨ .
(٤) Ch. Issawi, Egypt in revolution , p. 24.
(٥) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

ثانيا : تطور الصناعة فى أسرة محمد على

تعد الحقبة التاريخية التى اعقبت حكم محمد على والتى تولى فيها الحكم عباس الأول وسعيد ثم اسماعيل ، من أهم حقب تاريخ مصر الاقتصادى ، فإذا جاز لنا اعتبار أن عهد محمد على هو حقبة قيام الدولة المصرية المستقلة ومن ثم التصنيع المستقل ، فإن حقبة عباس الأول هى حقبة الرجعية والانتكاس ، لأن فى عهده انتهت أواصر حركة التقدم وتبددت النهضة التى تميز بها عهد محمد على . ويعتبر عصر عباس الأول من أحلك فترات التصنيع فى مصر ، إذ فيه تم هدم ما تبقى من المظاهر التنموية لفترة محمد على ، وتتبدى مظاهر ذلك فى إغلاق المصانع التى شيدت إبان حكم جده [1] .

وفى عهد إسماعيل شهدت مصر نمطا صناعيا معتمدا على الخارج والبذخ الشرقى . وحقيقة الأمر أن ما أصاب حكم محمد على من تدهور استمر حتى ثلاثين عاما تالية ، أى الفترة التى حكم فيها كل من عباس وسعيد . لقد أراد اسماعيل أن يقيم تجربة صناعية فى ظل اقتصاد حر ، وبلا تخطيط أو تحكم فوقى أو قاعدى ، فسمح خلال فترة حكمه بتغيير ملامح النظام الدولى ، ومن ثم سيطرة الدول الرأسمالية على مصر . إن المظاهر التنموية التى سعى إلى ايجادها تعد من ضروب المظهرية ، فلم تغير أو تؤد إلى تحسين البنية الاجتماعية والاقتصـــادية . لذا نجد أن اسماعيل حين أراد أن يقيم قاعدة اقتصادية على درب محمد على ، مول كل مشاريعه بالاستدانة الخارجية ، الأمر الذى أدى إلى الاحتلال الإنجليزى فى عام ١٨٨٢ . فإذا كانت ضربة محمد على فى عام ١٨٤٠ هى النكسة الأولى للجهود الصناعية فإن الاحتلال الانجليزى لمصر يعد بمثابة النكســـة الثانية للنمو الصناعى فى مصر خلال القرن التاسع عشر ، إذ توقفـــت جهود النمو الصناعى ، وربطـــت مصر فى إطار الاقتصاد العالمى ، ووضـــعت على متصل طريـــق ، طرفه الأول جعلها مزرعة للقطن ، والطرف الآخـــر جعلها سوقا للبضائع الأجنبية [2] .

فإذا كان عصر سعيد ١٨٤٢- ١٨٦٢ يمثل الحلقة الأولى فى أحكام ربط اقتصاد مصر بالسوق العالمى للرأسمالية ، ويتمثل ذلك فى انشاء الشركة العالمية لقناة السويس ، فإن عصر اسماعيل يمثل تدشيـــن هذا الارتباط الذى وصـــل إلى ذروته بإعلان إفلاس مصر فى عام ١٨٧٥ ، ونتج عنه فـــرض التدخـــل السافر المباشـــر لممثـــى رأس المال الاجنبى فى شئون مصر [3] .

---

(١) محمد عبد العزيز عجمية و محمد محروس اسماعيل ، التطور الاقتصادى ، ص ٢٥٤ .

(٢) محمد الجوهرى ومحمود عوده والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١١٥ .

(٣) فرانسوا ريفيه ، الصناعة والسياسات الصناعية فى مصر ، ص ٣٨ .

وجدير بالذكر أن التدخل الاجنبى فى مصر لم يمر دون مقاومة ، ولعل أبرز هذه المقاومة هى هبة عرابى فى ١٨٨١ . ولكن بعد انهيار المقاومة المسلحة للقوى الأجنبية ، نجح الإنجليز فى جعل الاقتصاد المصرى برمته تابعا للاقتصاد البريطانى وجعل مصر مزرعة قطن واسعة تمد مصانعه بالمواد الأولية اللازمة لإنتاجها (١) . وهكذا تحولت مصر تحت وطأة سياسات أسرة محمد على إلى محمية بريطانية . لقد أضحت مصر أحادية المحصول ، وحدة زراعية منخرطة فى النظام الاقتصادى العالمى ، ومن ثم أصبح محصول القطن محور اهتمام القوى الداخلية والخارجية ، أى أن الاقتصاد المصرى بات اقتصادا موجها نحو التصدير ، وبذا تكون قد ألغيت العناصر التى ساهمت فى إيجاد هياكل صناعية ناجحة تعتمد على ذاتها (٢) .

ثالثا : النمو الصناعى فى زمن الحرب العالمية الأولى :

لقد تحدد شكل النظام الاقتصادى فى مصر عشية الاحتلال البريطانى (١٨٨٢) بملامح الاقتصاد الاستعمارى وفى أوائل الحرب العالمية الأولى تحددت قسماته أيضا بنفس الطابع ، أقصد بالطابع الاستعمارى . لقد نتج عن الهيمنة البريطانية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أن تحولت مصر إلى ملحق لزراعة القطن ، أى إلى بلد يقوم بإنتاج محصول واحد ، إذ كان محصول القطن آنذاك يمثل العمود الفقرى للاقتصاد المصرى برمته ، ويشكل حوالى نصف إجمالى الدخل من قطاع الزراعة ، وحوالى ٨٠ ٪ من إجمالى السلع المصدرة من مصر ، أما عن الإنتاج الصناعى وقيمته من الصادرات ، فيكاد يكون قليلا جدا . الا حوالى ٥ ٪ من غزل القطن ، ٢ ٪ من الخامات المعدنية (٣) .

وتعتبر الحرب العالمية الأولى بداية نشوء صناعات جديدة ، وكذا تقوية واحياء صناعات قديمة . لقد ساهمت الحرب فى تعضيد شركة الغزل الأهلية بعد أن كانت مهددة بالتوقف ، كما ظهرت فى مصر قبيل نشوب الحرب بعض شركات تعمل بالصناعات الاستخراجية الخاصة بالبترول وبعض المعادن . وجدير بالتوضيح أنه حتى قيام الحرب العالمية الأولى ظلت سيطرة رأس المال الأجنبى كاملة على قطاع الأعمال المنظمة مثل البنوك وشركات التامين وشركات التصدير والاستيراد ، وقليل من الشركات الصناعية وشركات المرافق العامة ، بل امتدت للسيطرة الأجنبية إلى الصناعات الصغيرة والحرف . إن الرأسمال الأجنبى فى بداية الحرب العالمية الأولى عجز عن إيجاد تنمية حقيقية وبخاصة عمليات النمو الصناعى فى مصر ، لأن

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، ص ٥ – ٧ .

(٢) J. Waterbury, the Egypt of Nasser and Sadat, p.23.

(٣) سيرانيان ، مصر ونضالها من اجل الاستقلال ٤٥ – ١٩٥٢ ، ص ١٥ – ١٧ .

رأس المال الأجنبى جاء لاستثماره من أجل الأرباح المرتفعة ، ثم تصديرها إلى الخارج كما أنه يطرق أبواب الصناعات التى لا تنافس موطنه الأصلى ، ويعمل على إبقاء وتكريس التبعية والتخلف ، ومن ثم إحباط أى محاولة للتنمية والتحديث [1] .

لقد اتسم النمو الصناعى خلال الحرب العالمية الأولى بالسرعة ، وكان ذلك لسد النقص الذى أصاب السلع نتيجة انقطاع الواردات ، وبسبب طرق البرجوازية الوطنية مضمار الصناعة للوفاء باحتياجات البلاد التى تزايدت نتيجة وجود قوات الحلفاء ، أضف الى العاملين السابقين عامل آخر يتمثل فى ارتفاع الدخول المحلية نتيجة التضخم فى أسعار القطن نتيجة الحرب . وجدير بالذكر أنه نتيجة للحرب العالمية الأولى وقطع الصلات التجارية الخارجية ، تراخت قبضة الاستعمار على اقتصاديات المجتمع المصرى ، مما ساعد على قيام بعض الصناعات التى تنتج السلع الاستهلاكية المحلية ، أى أن الحرب كانت بمثابة حماية طبيعية ، وعوضا عن السياسات الجمركية الحمائية .

لقد جاء قيام الصناعة فى هذه الفترة نتيجة توقف الاستيراد من الخارج . لقد أنشئ العديد من الصناعات الخاصة مثل : المنسوجات والخياطة والأحذية والجلود والسكر والمشروبات الروحية والأثاثات المنزلية ومعاصر الزيوت ومصانع الدباغة ومطاحن الغلال وورش السبك والحدادة وورش النجارة . وتزايد عدد العمال فى الصناعة فى عام ١٩٠٧ من ٣٧٦ ألف عامل إلى حوالى ٤٨٩ ألف عامل فى عام ١٩١٧ ، كما طرأ توسع فى رأس المال الوطنى فى المشاريع الخاصة على نطاق واسع ، وفتحت العديد من المشروعات الصناعية اليدوية وشبه الصناعية [2] .

من ذلك يمكن القول أن الحرب العالمية الأولى تعد بداية ثانية للصناعة المصرية بعد أن كانت مصر سوقا دوليا تتنازع عليها الدول الصناعية الكبرى . لقد كانت الحرب بداية لإنصاف رأس المال الوطنى . فحين عزلت مصر عن العالم الخارجى واختل الإنتاج فى الخارج بسبب الانصراف إلى خدمة المجهود الحربى ، وتعذر استيراد المنتجات الصناعية التى كانت تعتمد عليها فى إشباع حاجاتها الأساسية من البلدان الأجنبية وارتفاع أسعار هذه السلع بصورة متعاظمة ، أضحى المناخ مناسبا فى ظل الحماية غير المباشرة والمؤقتة التى فرضتها ظروف الحرب لولوج البرجوازية المصـرية ميدان لصناعة . لقد أثرت ظروف الحرب فى النمو الصناعى ، إذ استعاضت عن الأصناف التى انقطع وصولها من الخارج وساهمت فى بداية

(١) لوتسكى ، المرجع السابق ، ص ٤٤٧ – ٤٤٨ .

(٢) محمد سيد حافظ ، العلاقة بين التصنيع والتحضر فى المجتمع المصرى ، ص ١١٨ – ١١٩ .

الصناعة الحديثة فى مصر [1] .

وإذا كانت الحرب قد انعشت النمو الصناعى فى مصر ، فبنهايتها وما آل من تدفق الصناعات الأجنبية ، حتى عادت الأمور على ما كانت عليه ، وسقطت الصناعات الوطنية ، وتدخل مصر مرة أخرى وحدة زراعية فى السوق العالمى .

ولكن فى نهاية عام ١٩٢٠ ما لبث أن طرأ تحول كبير على الصناعة المصرية ، مفاد ذلك أن الأزمات الزراعية ، وما تأتى عنها من انخفاض الطلب على القطن وهبوط أسعاره كان عاملا قويا في ركود قطاع التصدير ، وبمثابة إشارة البدء فى تنويع الاقتصاد الوطنى ، وتعاظم وتأثر النمو الصناعى التى اعتبرتها الرأسمالية المصرية وسيلة الاستقلال الوطنى . لقد قامت الصناعة المصرية فى حقبة العشرينات والثلاثينات بأموال مصرية وإدارة مصرية من خلال بنك مصر الذى أشرف وأدار العديد من الصناعات مثل : صناعة الغزل والنسيج وحلج القطن ومواد البناء والمناجم والأدوية والنقل والملاحـــة والســـينما والطباعة ... الخ . إن هـــذه الحقبة تعد بداية اهتمـــام البرجوازيـــة المصرية بتصـــنيع البلاد عـــن طريق الاستعاضة عن الواردات [2] .

أى أن عام ١٩٢٠ يعتبر العام الحاسم فى إحياء الصناعة من جديد ، والمخاض الحقيقى للرأسمالية الصناعية المصرية بغض النظر عن عدم وجود رادع قوى ضد منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المحلية . وإذا كان النمو الصناعى فى مصر عقب الحرب العالمية الأولى ، وانتهاء ظروف الحماية المؤقتة قد واجهت قدر " شر " المنافسة الأجنبية ، فإنها تمكنت فى عام ١٩٣٠ من فرض الرسوم الجمركية لأول مرة منذ انتهاء تجربة محمد على ، فإذا كانت حقبة محمد على هى البداية الأولى للصناعة فى مصر فى إطار الحماية الجمركية ، فإن حقبة الثلاثينات من القرن العشرين تعد البداية الثانية للنمو الصناعى فى إطار نفس الحماية [3] .

نخلص مما سبق أن منهج الاستعاضة عن الواردات لم يؤد إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادى بل عمل على تقوية روابط التبعية بالنظام العالمى ، وكان من الطبيعى أن يؤدى منهج الاستعاضة عن الواردات إلى إيجاد بلورة طبقات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجى الصحيح . ولكن الواقع ينفى ذلك ، ويفسر لماذا أطبق النظام العالمى على المجتمع المصرى

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ، ص ٩٤ .

(٢) S. Radwan, capital formation in Egyptian industry p. 243.

(٣) Kh. Ikram, op. cit., p. 14.

وأوقعه فى شباكه . إن التصنيع فى كل مراحله من عام ١٨١٦ حتى عام ١٩٣٠ كان موجها وفق منهج الاستعاضة عن الواردات . فإذا كان محمد على قد سعى إلى قيام هياكله الصناعية وفق هذا المنهج للوفاء باحتياجات الجيش والسكان والابتعاد عن فلك السوق العالمى ، فإن الفترات التالية لحكمه حتى عام ١٩٣٠ جاء النمو الصناعى وفق هذا المنهج مرتبطا بمزيد من الخضوع والتبعية للنظام العالمى . لقد ارتبط النمو الصناعى فى الفترات التالية لحكم محمد على باقتصاد زراعى يعتمد على توريد محصول أحادى (القطن) . إن النظام العالمى وقف حجر عثرة أمام تصنيع المجتمع المصرى بدءا من مصر الحديثة التى يؤرخ لها بمحمد على حتى مصر الناصرية . وهذا ما سيوضحه الفصل القادم .

الفصل الخامس

الصناعة فى مصر من تطبيق الحماية الجمركية حتى أوائل الخمسينات

(١٩٣٠ - ١٩٥٢)

أولا : النمو الصناعى من الحماية الجمركية حتى الحرب العالمية الثانية.

ثانيا : النمو الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢ .



مقدمـــة :

تلعب السياسات الاقتصادية دورا مؤثرا فى الصناعة ، ويتمثل أوجه هذا التأثير فى زيادة أو نقص معدلات الاستثمار الصناعى ، وفى اختيار منهج التصنيع الملائم وفى درجة النمو الصناعى . وفى الثلاثينات حدثت محاولات للتحول عن تصدير القطن ، إلى تصنيع بدائل الواردات ، كان البطل فيها الحماية الجمركية التى جاءت كرد على أزمة الزراعة ، والركود العالمى ، وبروز حركة وطنية قوية .

وفى إطار هذا الفصل سوف نتتبع سير النمو الصناعى فى مصر منذ ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢ ، تلك الفترة التى تغير فيها إطار السياسة بتغير النظام الاقتصادى (المشروع الخاص بالحر) الذى ساد حتى منتصف الخمسينات ، وفى هذا الإطار تعد الرسوم الجمركية والسيطرة على الواردات أحد أدوات السياسة الاقتصادية التى عملت على تشجيع الاستثمار فى الصناعة من جانب ، وإنتاج سلعا محليا تحل محل الواردات من جانب آخر . وينقسم هذا الفصل إلى جزئين ، الأول يعرض للنمو الصناعى منذ ١٩٣٠ حتى الحرب العالمية الثانية . أما الآخر فيوضح ما طرأ على النمو الصناعى من تغير من الحرب العالمية الثانية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أولا : *النمو الصناعى فى مصر من الحماية الجمركية حتى الحرب العالمية الثانية :*

تعد حقبة الحماية الجمركية هى الفورة الثانية " الحقيقة " لعمليات النمو الصناعى فى مصر بعد ضرب وإحباط المحاولة الأولى على يد محمد على . وللإنصاف كل الإنصاف أن مخاض التصنيع فى مصر فى هذه الحقبة يبدأ من التمصير تحت قيادة طلعت حرب ومجموعة بنك مصر ، وعلى وجه التحديد حينما أسس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ ، تلك الفترة التى نمى فيها الوعى الوطنى . وإذا كان الوعى القومى قد ثار فى عام ١٩١٩ لتحقيق الأمانى القومية ، فإن نمو الوعى الاقتصادى قد سار موازيا له لتعضيده وتقويته ، ويتضح ذلك فى إنشاء بنك مصر وشركاته المتعددة وتمصير الاقتصاد المصرى [١] .

وعلى الرغم من أن صرح بنك مصر قام فى عام ١٩٢٠ برؤس أموال مصرية ليقيم

---

(١) عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ص ١١١ - ١١٢ .

وينشر الكثير من الصناعات ، إلا أنه لم يتجنب شرور الاحتكارات الأجنبية التى حاولت تضييق الخناق حوله ، ونكوصه عن الاضطلاع بالدور الوطنى الذى قام من أجله . وجدير بالذكر أن الشرور الاحتكارية لم تنفض من حول بنك مصر . إلا بتعديل السياسة الجمركية وقيام اتحاد الصناعات المصرية ، وإنشاء وزارة التجارة والصناعة المصرية ، إلى أن توج كل ذلك فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ صدور النظام الجمركى الجديد لحماية الصناعة الناشئة ، والذى من خلاله فرضت ضرائب عالية على المصنوعات الخارجية التى يمكن صنعها محليا (١) .

وتعد الإجراءات الحمائية فى عام ١٩٣٠ من أهم الإجراءات التى أمنت بها الحكومة النموالصناعى فى مصر ، تلك التى صدرت وقت أن التف الكساد برقبة الاقتصاد العالمى ، وحققت أسعار الكثير من السلع انخفاضا ملحوظا عن مستوياتها . ويعنى ذلك أن فرض التعريفة الجمركية على السلع حققت ارتفاعا ملحوظا إذا ما قيست بالرسوم الاسمية كنسبة من الثمن . وجدير بالتبيان أن التعريفة الجمركية حتى عام ١٩٣٠ كانت تمثل سياسية مالية مجردة فى طابعها ، ولكنها ما كادت الحكومة تحقق استقلالها المالى ، حتى تخلت عن سياستها التقليدية فى حرية التجارة ، واتجهت إلى تأمين الحماية للصناعات المحلية . لقد أعادت الحكومة تحت ضغط اتحاد الصناعات المصرية النظر فى كثير من رسوم الاستيراد وعلى الأخص رسوم المصنوعات المحلية . وعلى ذلك يمكن القول أن الحكومة فى ذلك الوقت وقفت من أجل تعزيز الصناعة وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، وأن الحواجز الجمركية مهدت لقيام صناعة وطنية تقوم على الاعتماد على الذات (٢) .

ويعتبر وضع التعريفة الجمركية الجديدة بداية النهضة الصناعية الجديدة ، وبداية المشروع القومى ، وأحد المتغيرات الهيكلية فى النمو الصناعى المصرى ، وتاريخ قيام الصناعة الحديثة ذات الإنتاج الكبير . إن التعديل الجمركى الذى طرأ على الرسوم الجمركية فى عام ١٩٣٠ كان بمثابة الدفعة القوية لوجود الصناعة ذات الإنتاج الكبير ، خاصة وأن الحكومة أخذت على عاتقها توفير كافة السبل لتشجيع الصناعة كتخفيض أجور نقل المنتجات الصناعية بالسكك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية ، وتقديم القروض اللازمة للمنشآت الصناعية عن طريق بنك مصر (٣) .

---

(١) شهدى عطيه الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر : ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، ص ٥٧ .
(٢) اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٧٨ - ٧٩ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

لقد شهدت الصناعة فى عام ١٩٣٠ اهتماما بالغا لم يسبق له مثيل من قبل الحكومة المصرية ، حيث فرضت ضرائب تصاعدية على واردات المواد الخام والسلع شبه المصنعة وتامة الصنع . وإذا كان هذا الإجراء من قبل الحكومة المصرية قد ساعد فى تدعيم بعض الصناعات الناشئة فى ذلك الوقت ، فإن الصناعة فى مصر بوجه عام كانت تعانى من ندرة رؤوس الأموال وضعف المستوى المهارى للعمال وضيق السوق المحلى . وهذه الصناعات كانت تعتمد على المواد الخام المحلية ذات الطابع الزراعى ، وقد احتلت صناعة الغزل والنسيج مكان الصدارة بين الصناعات المصرية فى تلبية احتياجات السوق المحلية . وثمة صناعات أخرى مألوفة تواجدت بجانب هذه الصناعات مثل : الصناعات الغذائية والأحذية والمنتجات الجلدية وتكرير السكر والزجاج والأسمنت والسجائر (١) .

والواقع أن التغيرات التى طرأت على التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ لم تقف عند هذا الحد ، بل طرأ عليها تعديل فيما بين سنتى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ . وجدير بالتوضيح أن ارتفاع قدر التعريفة الجمركـية ، كان يهدف إلى حماية الصناعة القائمة بعكس ما كان قائما فى عام ١٩٣٠ ، حين سعت الحكومة هذه المرة إلى ملء خزائنها فقط . وغنى عن البيان أنه حتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يطرأ أى تعديل على الرسوم القيمية بطريقة جذرية إلا فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ ، إذ زادت عدة مرات ولكن لم تتجاوز ما كانت عليه فى الثلاثينات . وفى فبراير من عام ١٩٤٩ فرضت قيمة إضافية على السلع الكمالية ، وأدخلت تعديلات أخرى كان من شأنها إعفاء معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعى . وفى عام ١٩٥٢ فرض رسم إضافى قيمى على مجموعة البنود الجمركية يفوق ما كان عليه فى مرسوم عام ١٩٤٩ ، ورفعت الرسوم إلى ما يصل إلى مرتبة الخطر على بعض السلع الكمالية ، الأمر الذى يعنى أن فترة الخمسينات شهدت تعديلا فى الرسوم القيمية والنوعية للعديد من بنود الحماية الجمركية (٢) .

صفوة ما سبق أن الرســـوم الجمركية من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ طرأ عليها كثير من التعديل . فإذا كانت فى الثلاثيـــنات والأربعينات قد وضعت بالأساس من أجل تحقيق أغراض مالية ، إذ كانت ليست حكرا فقط على الصـــناعة ، بل كانـــت حمـــاية الزراعة

---

(١) آلان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة السيد الحسينى ، ص ٢٤٠ .
(٢) مابرو ورضوان ، التصنيع فى مصر ، ص ٨٤ - ٨٥ .
وانظر أيضا حول ذلك الموضوع :
أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٦٣ .

هدفا أساسيا خلال فترة الكساد الكبير ، فإن الحمايــة الجمركيــة منذ الخمســينات أضحت أكثر محاباة للصناعة .

وتعد الرسوم الجمركية الحمائية أحد المتغيرات الهيكلية فى النمو الصناعى وذات صلة مباشرة بمنهج الاستعاضة عن الواردات . وتلعب الحماية الجمركية دورا أساسيا فى إدخال مراحل جديدة من التصنيع لم يهتم بها الاقتصاد الاستعمارى ما خلا المواد الأولية اللازمة لسلع التصدير وإنتاج المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية البسيطة ، وتصنيع السلع التى تحميها الميزات الطبيعية ، أو تكاليف النقل المرتفعة . لقد هيأت الرسوم الجمركية الحمائية فرض الحماية للصناعة فى إطار منهج الاســتعاضة عن الواردات ، تلك التــى تمتعت بها منذ البداية الســلع الاستهلاكية بصفة عامة . وقد تسعى الحماية الجمركية إلى وجود رسوم مرتفعة على السلع الاســتهلاكية ، ومعدلات أقل للســلع الوسيطة ، وأقل من ذلك للسلع الرأسمالية (١) .

لقد نمت الصناعة المصرية نموا مضطردا نتيجة تطبيق التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ . وتبدى ذلك فى زيادة عدد المصانع منذ هذا العام . ففى الفترة بين عامى ١٩٣٠ - ١٩٣٦ شهدت مصر توسعا فى النمو الصناعى ، اذ بدأت فى هذه الفترة أكبر شركات الغزل والنسيج فى مصر والشرق الأوسط (شركة مصر للغزل والنسيج) ، مما أدى إلى أضفاء الطابع السياسى على عملية التصنيع فى مصر (٢) . كما بدأ الكثير من المصانع فى التوسع نتيجة زيادة فرص السوق أمامها ، وتحجيم المنافسة الأجنبية ، وتوافر المواد الأولية لهذه الصناعات . لقد ساهمت هذه التعريفة الجمركية فى انخفاض الواردات من المنتجات المصنوعة وزيادة الوارد من الخامــات اللازمة للصــناعة المصــرية ، وزيــادة الصادرات من المصنوعات المصرية ، وانخفضــت الصــادرات مــن الخامــات المصرية الداخلة فى الصناعة (٣) .

كما لعبت التعريفة الجمركية دور المنقذ لكثير من الصناعات . فقد كانت صناعة الغزل والنسيج تعانى الكثير من جراء الأزمة العالمية وكاد المصنعان الكبيران الآليان (الغزل الأهلية والمحلة الكبرى) يفلسان لولا جهود الحكومة والتعريفة الجمركية . ويعود الفضل كل الفضل

(١) مابرو ورضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .
(٢) محمد سيد حافظ ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
(٣) اريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، ص ١٦١ .

أيضا للتعريفة الجمركية فى زيادة كميات الاستهلاك من الأقطان فى المصنعين المذكورين إلى حوالى ٢٢ ضعفا ، حيث ارتفعت من ٥٣ ألف قنطار فى عام ١٩٣٠ إلى حوالى ٦٦٢ ألف قنطارا فى عام ١٩٣٩ . ولم تقف حدود الحماية الجمركية عند ذلك ، بل امتدت لتشمل عدة صناعات أخرى مثل : الأسمنت والجلود والسكر ، وكذلك ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية من ٧ مليون جنيه فى عام ١٩١٩ الى ١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٣٠ ، ثم إلى ٥ر٢٢ مليون جنيه عام ١٩٣٦ ، ثم ٥ر٢٤ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ ، ٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ . أى أن النسبة زادت حوالى ٥٠ ٪ عما كانت عليه قبل ٥ سنوات [١] .

وبالنظر الى صناعة الغزل من القطن نجدها قد زادت من ٩ر٢ مليون طن عام ١٩٣٠ إلى ٩ر٢٣ مليون طن فى عام ١٩٣٩ ، أى أكثر من ١٠ أضعاف فى تسعة أعوام . وزاد إنتاج المنسوجات القطنية من ٢٤ مليون متر فى عام ١٩٣٠ إلى ٢٠٠ مليون متر فى عام ١٩٣٩ ، أى اكثر من سبعة أضعاف فى تسعة أعوام ، وزاد إنتاج السكر المحلى من ١٤٠ ألف طن عام ١٩٣٢ إلى ٢٠٩ ألف طن فى عام ١٩٣٧ ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف طن متوسط سنوات ١٩٢٤ - ١٩٢٨ ، إلى ثلاثة الاف طن فى عام ١٩٣٧ نتيجة زيادة الإنتاج المحلى . وأيضا رافق كل ذلك زيادة فى عدد العمال ، إذ زاد عدد العمال فى أهم الصناعات من ٢٩٨ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ إلى ٣٤١ ألف عامل فى عام ١٩٣٧ . وكان معدل استيعاب الصناعات التحويلية من الأيدى العاملة تبلغ ٦٤٠٠ عامل فى المتوسط فى السنة ، فى حين تبلغ الزيادة فى الأيدى العاملة حوالى ١٣٠ ألف شخص ، أى أن الصناعة التحويلية كانت تستوعب نحو ٥ ٪ من الزيادة السنوية من الأيدى العاملة وهى نسبة ضئيلة جدا [٢] . ويقدر عيساوى أنه فى عام ١٩٢٧ بلغ عدد العمال فى الورش التى تستخدم عنده عمال حوالى ١٩٥ ألف شخص ، وبعد عقد كامل بلغ عدد العمال حوالى ١٥٥ ألف عامل . وفى عام ١٩٤٧ بلغ حوالى ٢٧٨ ألف عامل ، وذلك بفعل الحرب العالمية الثانية [٣] . نخلص مما سبق أن التعريفة الجمركية كانت دافعا قويا للنمو الصناعى فى مصر بما دعمتها وما أعطتها من قوة وقدرة على المنافسة لأول مرة فى حياتها .

---

(١) J.Waterbury, op. cit., p.60.

(٢) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية ... ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٣) Ch. Issawi, op. cit., p.44.

لقد أدت السياسات التى اتخذتها الحكومة المصرية نتيجة الحماية الجمركية إلى قلق الحكومة البريطانية ، نتيجة انخفاض كميات المنسوجات المصنوعة التى كانت تستوردها من مصانع نسيجها . لقد انخفضت نسبة السيطرة على السوق المصرية للمنسوجات ، إذ بلغت فى عام ١٩٢٥ حوالى ٨ر٧١ ٪ . وفى عام ١٩٣٨ لم يسيطر البريطانيون إلا على حوالى ٢٧ ٪ من المنسوجات القطنية فى السوق المصرية . ولكسر كل ذلك وتخطيه حاولت الشركات البريطانية كسر حواجز التعريفة الجمركية وإقامة مشروعات مشتركة (بريطانية – مصرية) . ولكن بشكل عام فإنه نتيجة لكل السياسات ، تعد هذه الفترة بحق ذات تأثير كبير فى تنشيط التشكل الرأسمالى ، ومن ثم فى قيام الطبقة الرأسمالية الصناعية [١] .

وينبغى أن نوضح فى هذا الصدد ، أن معظم الشركات التى أقيمت فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٢٧ – ١٩٢٩ كان معظمها من الشركات الصناعية التى تعمل فى إنتاج صناعة النسيج والكيماويات والأسمنت والأحذية . وكما ذكرنا قبل قليل ، فإن فترة أوائل الثلاثينات فى مصر تعتبر بحق فترة قيام ومولد البرجوازية الصناعية المصرية ، وذلك نتيجة لصدور القوانين التى سمحت بأن يكون اثنان على الأقل من مديرى الشركة التى تتأسس بتسجيل مصرى من الرعايا المصريين ، وأن يكون ٥٠ ٪ على الأقل من العاملين مصريين . ونتيجة لذلك حظى الساسة ورجال الأعمال المصريين بأهمية كبرى فى إنشاء الشركات الجديدة ، وأضحى من المهم أن يضم مجلس إدارة أية شـــركة عددا من المصريين البارزين سياسيا واجتماعيا وسلطويا . لقد تزامن إنشاء الشركات الصناعية الحديثة مع مولد البرجوازية المصرية [٢] . إن تكاثف العناصـر الثلاث الآتيـــة : بروز التنافس بين القوى الامبريالية ، وتطبيق الحماية الجمركية ، وظهور البرجوازيـــة الصناعيـــــة ، كان له عظيم الأثر فى تطور وإيجاد الشركات الصناعية وخاصة مجموعة شركات بنك مصـــر التى تعـــد بحق القوى المحركة للنمو الصناعى فى مصر .

لقد شهدت فترة ما بين الحربين الأولى والثانية فى مصر بداية النمو الصناعى وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، تلك الفترة التى يؤرخ لها بنقطة التحول المضيئة فى تاريخ الصناعة المصرية ، نتيجة ثلاثة أمور هامة هى : الأزمة التى انتابت قطاع التصدير ، وظهور المشروع الوطنى ، والحماية الجمركية فى عام ١٩٣٠ .

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ – ١٦٩ .
(٢) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

وإذا كانت الثلاث عوامل السابقة تساعد فى فهم وثبات النمو الصناعى الذى حدث فى أواخر العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، إلا أن أهمها قاطبة هى الحماية الجمركية التى لعبت دورا هاما فى تحقيق قفزات هائلة فى معدلات النمو الصناعى . ولكن فى الوقت ذاته لا نعتبر أن فرض الحماية الجمركية مبررا وحيدا لتفسير النهضة الصناعية فقط . وعلى الرغم من أن التصنيع المصرى الذى اتسم بالطابع الاستهلاكى كفل له كل الحماية فى هذه الفترة ، إلا أنه تعرض للإفلاس فى عام ١٩٣٩ ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى الأزمة التى تعرض لها بنك مصر نتيجة كثرة سحب ودائعه أثر إعلان الحرب ، ولكن يرجع أيضا إلى الأساليب الانتقامية الموجهة إليه من قبل الوزارة القائمة آنذاك (١) .

إن هذه الأحداث تفسر ما حدث لحركة الصناعة فى مصر فى الثلاثينات من نمو مضطرد . فإذا كانت قوة الضغط الخارجى قد عجلت بدحض المحاولة الأولى لبناء صناعة حديثة ، فإن وهن وتهاوى هذا الضغط هو الذى سمح لمصر بإعادة النهضة الصناعية ، إذ أننا لا نميل إلى تعليق أهمية كبيرة على استرداد البلاد لحريتها فى فرض التعريفات الجمركية الحمائية لتفسير النهضة الصناعية . إن النهضة الصناعية التى شهدتها مصر ما كانت تتحقق لو كان الاقتصاد الغربى فى الفترة نفسها يمر بفترة رخاء وتوسع فى التصدير والاستثمار . ففى ظل درجة أكبر من الاستقلال السياسى ومن القدرة العسكرية أجبرت مصر على إلغاء ما كانت تتمتع به صناعاتها من حماية، وكان ذلك وقت ازدهار وتوسع الصناعة الأوربية . أى أن ثمة علاقة بين ازدهار ونمو التصنيع فى مصر ، وحالات التدهور التى تشهدها أوربا ، وهذا ما سيتضح بشكل جلى فى سياق الحديث عن النمو الصناعى فى فترة الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثانيا : *النمو الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢* :

إذا كان التطور الذى حدث للصناعة فى مصر يرجع الى العوامل الداخلية (التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ ، وبروز وتنامى الوعى القومى ، ونشاط مجموعة بنك مصر) ، فإن العوامل الخارجية تلعب نفس الدور . وعلى الرغم من أن فترة الحماية الجمركية فى عام ١٩٣٠ تعد نقطة التحول الجديدة فى تاريخ النمو الصناعى فى مصر ، تلك التى هيأت لموجه جديدة من الصناعة يقوم على منهج الاستعاضة عن الواردات ، إلا أن فترة الحرب العالمية الثانية التى جاءت فى اعقاب الكساد تعد عاملا مساعدا فى تعجيل وتعاظم

---

(١) مابرو ورضوان ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

وتاثر النمو الصناعى من خلال نفس المنهج . إن هذه الحقبة تعد بداية عهد جديد فى تاريخ الصناعة (١) .

وفى هذا المقام يمكن أن نذهب إلى أن حركة التصنيع فى ذلك الوقت كانت " مدفوعة الطلب " ، أى أنها اقيمت لمواجهة طلب موجود فعلا ، أى أن السوق الذى تخدمه هذه الصناعة الجديدة كان مقيما من قبل . وحقيقة الأمر أن هذه الصناعات كان الهدف من وجودها أساسا هو سد حاجة الطلب المحلى ، وكذا حاجة الطلب الأجنبى الموجود فى مصر . إن جوهر حركة الصناعة فى هذه الفترة يقوم على منهج الاستعاضة عن الواردات ، وشجعتها الإجراءات الحمائية التى غلفتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت شبه احتكار لهذه السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة (٢) .

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى قد خلقت فى مصر بوادر قيام نوع من النمو الصناعى فى فترة ما بين الحربين العالميتين ورغم ما أقيم من صناعة فى مصر صبيحة الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها أقيمت فى ظل هيكل اقتصادى متخلف ، تتضح فيه مشكلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو فى الزراعة والصناعة ، وتدهور توزيع الدخول فى الريف والحضر ، فضلا عن نقص رؤوس الأموال ، وتصدير المواد الأولية وخاصة القطن (٣) .

لقد كان للحرب العالمية الثانية فى النمو الصناعى نفس الأثر الذى تركته الحرب الأولى . لقد ازداد الاعتماد عليها فى سد حاجة الطلب المحلى فى مصر على السلع المصنعة ، ذلك الطلب الذى ازداد بسبب وجود الجيوش المتحاربة فى مصر . لقد أضحت مصر رأس جسر حربى استراتيجى لبريطانيا فى الشرق الأوسط وقاعدة أساسية لإمداد القوات البريطانية بالمؤن ، ومن ثم وضع اقتصادها ومرافقها ومواردها البشرية وجيشها تحت امرة القيادة البريطانية (٤) . لقد كانت المنتجات الصناعية المصرية تستخدم أيضا فى سد حاجة بعض البلدان المجاورة التى خلق فيها مركز تموين الشرق الأوسط أو المركز الأنجلو أمريكى حينذاك

---

(١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٣ .

(٢) سعد الدين ابراهيم وعمرو محى الدين ، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، فى : مصر فى ربع قرن ، ص ٣١٧ .

(٣) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، ص ٢٥ - ٢٦ .

(٤) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

منطقة تموينية واحدة . وكان من أثر هذا كله أن توسعت الصناعة التى كانت قائمة من قبل ، كما ظهرت صناعات أخرى جديدة . وما أن انتهت الحرب وعادت التجارة الدولية إلى مجاريها حتى بدأت من جديد المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية الأمر الذى ترتب عليه اختفاء بعض الصناعات الناشئة ، كما كان على الصناعات الوليدة أن تعيد النظر فى موقفها على أساس الوضع الجديد . وجدير بالذكر أن عودة السلام لم يفقد الصناعة الوطنية المكاسب التى حصلت عليها بسبب الحرب ، بل احتفظت الصناعة المصرية بهذه المكاسب وتثبتت أقدامها ، وعمل أصحابها فى سبيل ذلك على استيراد المواد الخام اللازمة ، وتجديد آلاتهم ومعداتهم التى كانت الحرب قد أنهكتها ، كما عملوا على توسيع منشآتهم بإضافة وحدات جديدة ، واجتذبت الصناعة اليها طبقات جديدة من الرأسمالية المصرية والأجانب [1] .

لقد تضافرت النتائج التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية مع ظروف الاستقلال الوطنى فى نمو القطاع الصناعى والتجارى على حساب قطاع الزراعة . ففى العقد الممتد من ١٩٢٧ - ١٩٣٧ كانت الأيدى العاملة فى مصر تزيد بمعدل ٥٠ ألف شخص سنويا منهم ٤٠ ألف شخص فى الزراعة و ٧ آلاف فى الصناعة ، وأيضا فى التجارة والنقل والمهن . أى بنسبة ٨٢ : ١٣ : ٤ ٪ على التوالى . وفى العقد التالى ارتفعت النسب لتصبح ٢١ : ٢٠ : ٤٥ ٪ . فقد بلغ معدل الزيادة السنوية للأيدى العاملة حوالى ٩٠ ألف شخص منهم ١٩ ألف شخص فى الزراعة و١٨ ألف شخص فى الصناعة ، وحوالى ٤١ ألف شخص فى التجارة . وبالنظر إلى عدد المنشآت الصناعية نجدها ارتفعت من ٣٠٠ر٧٠ منشأة فى عام ١٩٢٧ إلى ٠٠٠ر٩٢ منشأة فى عام ١٩٣٧ ، وفى نهاية عام ١٩٤٤ بلغ عدد المنشآت الصناعية حوالى ٢٠٠ر١٢٩ منشأة كان منهم حوالى ٢٢٠ر٢٢ مصنعا يعملون بالإنتاج ، والباقى يتولى الإصلاح والصيانة [2] .

وكما قلنا قبل قليل أن ظروف الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة الدفعة الكبيرة للصناعة المصرية ، وذلك لسببين : الأول يتعلق بصعوبة التجارة والاستيراد التى أدت إلى خلق سوق محلية للصناعة المصرية تتمتع بحماية طبيعية ، أما السبب الأخير فيتمحور فى طلب قوات الحلفاء لكثير من السلع . وبانتهاء الحرب كانت الصناعة المحلية قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتى لأسواقها فى عدد من السلع (السجائر والخمور والسكر والمصنوعات الجلدية والكبريت) . وما

---

(١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ . وأيضا :مابرو ورضوان ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

(٢) البنك الاهلى ، النشرة الاقتصادية لعام ١٩٤٨ ، العدد ٣ ، ص ١٣٨ . وأيضا : عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

أن انتهت الحرب حتى أعيدت الصناعة المصرية أمام المنافسة العالمية مرة أخرى ، الأمر الذى أدى فى عام ١٩٤٩ إلى انخفاض المبيعات وتراكم المخزون وتعطيل كثير من الوحدات الانتاجية ، ولكن ما لبث أن تغير الوضع بزيادة التعريفة الجمركية وقيود الاستيراد لحماية الصناعة المحلية والانتعاش الذى صاحب الحرب الكورية (١) .

وبالنظر إلى تطور الإنتاج الصناعى فى مصر ، يتضح لنا من الجدول رقم (١) مدى التقدم الذى حدث للصناعة فى هذه الأونة فالجدول يوضح مدى التقدم الذى طرأ على وتائر النمو الصناعى ، وكيف أنها تزيد كثيرا على نمو السكان . فلقد زادت معدلات الإنتاج فى قطاع المنسوجات بمعدل سبعة أضعاف تقريبا ، وتضاعف إنتاج المواد الغذائية المحفوظة والسكر المكرر والأرز والجعة والأسمنت . أما انتاج الصابون فقد ازداد بنسبة ٢٠ ٪ فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد السكان بنسبة ١٦ ٪ فقط . والواقع أن ذلك يرجع إلى أن الحرب العالمية الثانية هيأت المناخ لإيجاد مثل هذه الصناعات ، فضلا عن مجازفة الرأسمالية المحلية بزج أموالهم فى ميدان الصناعة .

أما بالنسبة للعمال فى الصناعة ، فإنه اذا كان الإنتاج الصناعى قد ازداد بنسبة ٣٧ ٪ بين سنتى ٣٩ – ١٩٤٥ ، فإن الإنتاج الصناعى بالنسبة للفرد لم يرتفع إلا بنسبة تقل عن ٤ ٪ فى السنة الواحدة من سنوات الحرب ، كما أن هذا التطور كان على النقيض من الحقبة السابقة فيما يتصل بالعمال . وفى الجدول رقم (٢) يتضح أن ثمة زيادة ملحوظة فى أعداد العاملين فى صناعة النسيج والمواد الغذائية . لقد ارتفعت نسب العمال نتيجة أوضاع الطلب غير العادية فى سنوات الحرب ، وخلق وضعا منافسا لألوف المنتجين الصغار من البقاء والازدهار ، بالإضافة إلى مزاحمة كبار المنتجين وتوسيعهم للانتاج . فعلى الرغم من أن المواد الغذائية قد حققت حوالى ١٤٫٣ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ ، إلا أنها فى عام ١٩٣٧ قد حققت حوالى ٣٢٫٥ ألف عامل . وفى عام ١٩٤٧ حققت حوالى ٥٩٫٩ ألف عامل من مجموع عدد العمال فى السنوات المختلفة الذى كان علـــى التوالى فى الســـنوات المذكورة : ٨٤٫٢ ألف عامل ، ١٣٩٫٦ ألف عامل ، ٢٧٧٫٧ ألف عامل ، إلا أنهـــا حققت نسب متدنية مقارنة بصناعات أخرى .

لقد احتلت صناعة المنسوجات مكانة متقدمة إذ حققت حوالى ٢١٫٣ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٣٧ أى بعد عقـــد كامل حققت العمال زيادة تقدر بحوالى ١٩٫٢ ألف عامل أى أنها أصـــبحت حوالى ١٣٤٫٤ ألف عامل ، لقد كان لانقطاع الواردات ولوجود قوات

---

(١) محمد الجوهرى ومحمود عـودة ، السيد الحسـينى ، المرجع السابـق ، ص ١٢٣ . وأيضا : عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع ، ص ١٨١ .

جدول رقم (١) يوضح المؤشرات الإحصائية للإنتاج الصناعى فى مصر ٢٠ - ١٩٥٠ (*)

المنتجـات	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
١ - المنسوجات :				
القطن لتشغيل المغازل المحلية بالألف قنطار .	٥٥	١٧٧	٨٦٨	١٤٠٠
الغزولات القطنية والخيوط بالألف طن .	-	٣	٢٥	٥٢
المنسوجات القطنية آليا بملايين الياردات المربعة .	٩	٢٠	٥٩	-
المنسوجات القطنية بملايين الأمتار المربعة .	-	-	١٣٨	٢٤٩
٢ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :				
- السكر بالألف طن	٧٩	١٠٩	٢٢٤	٢٨٧
- زيت القطن بالألف طن	-	-	٥٠	٨٧
- الأرز بالألف طن	-	٢٤٤	٤٧٠	٨٤٢
- الجعة بملايين اللترات	-	٧	١٦	١٢
- السجائر بالملايين	-	-	٦٠٠٠	٩٨٠٠
٣ - المواد الكيماويـــة :				
- الصابون بألوف الأطنان	-	٣٨	٤٥	٦٥
- حامض الكبريتيك بألوف الأطنان	-	-	٨	٣٣
- الورق بآلاف الأطنان	-	-	٧	٢١
- التحويل بملايين اللترات	-	-	٥	١٣
٤ - مواد البنـــاء :				
- الأسمنت بآلاف الأطنان	٢٤	١٩٠	٣٧٠	٩٩٤
٥ - المعادن والطاقـــة :				
- البترول بآلاف الأطنان	-	٢٨٧	٩٣٨	٢٣٢٤
- الكهرباء بملايين الكيلومترات	-	٣١٣	٢٨١	٤٤٩
- الاستهلاك التجارى للطاقة بالفحم بملايين الأطنان	-	-	٢٠٥٩	٤٧٧٨

(*) المصدر : لجنة التخطيط القومى ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٥٨ ، باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٣١ -٣٢ .

عامل أى أنها أصبحت حوالى ١٣٤ر٤ ألف عامل . لقد كان لانقطاع الواردات ولوجود قوات الاحتلال فى مصر ، واتخاذ مصر قاعدة لجنود الحلفاء ، أثرا متعاظما فى توطيد صناعات كادت أن تفلس قبل الحرب . والدليل على ذلك أن رؤوس الأموال المستخدمة فى جميع الشركات المساهمة الصناعية فيها والتجارية ازدادت من ٨٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ . وإذا كانت قد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ ، فإننا نخلص مما سبق أن التركيب الصناعى فى مصر بدأ فى التغير ، فبعد أن كان نوعا من الورش الصغيرة ، أضحى الجزء الأكبر من الإنتاج يأتى من المصانع الآلية ، وتحديدا أن حوالى ٨٥ ٪ من العمال كانت تحويهم حوالى ٥٨٣ مصنعا ، وأن حوالى ثلث العمال الصناعيين مركزين فقط فى حوالى ٦٤ مصنعا فقط [1] .

وطبقا لإحصاء عام ١٩٤٤ تدلنا البيانات على أن هذه الفترة شهدت وجود ٢٢٢٢٠ مصنعا منهم ٦٣ ٪ تستخدم أقل من خمس عمال ، وأن ٨٥ ٪ تستخدم أقل من ١٠ عمال ، بينما ٣ر١ ٪ تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر . وفى إحصاء ١٩٤٧ نجد أن ثمة زيادة فى عدد الوحدات الصغيرة ونقصا فى نسبة عدد المصانع الكبيرة ، بينما بلغت نسبة عدد المصانع التى تستخدم أقل من خمس عمال ٧ر٦٧ ٪ ، ومن يستخدم أقل من ١٠ عمال حوالى ٨٧ ٪ ، وبلغت عدد المصانع التى تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل حوالى ١ر١ ٪ . من ذلك يتضح مدى التفوق العددى للمصانع ذات الحجم الصغير . وبالنظر إلى إحصاء ١٩٤٧ نظرة فاحصة يتضح أن آثار الحرب ما زالت فيه واضحة ، ودلالة ذلك ما شهدته الصناعة من توسعات ، ففى هذا التعداد إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالى ثلاثة عشر ألف وحدة ، كان معظمها كما ذكرنا قبل قليل من الوحدات الصغيرة التى تضم عدد محدود من العمال . إن الصناعة الصغيرة (أقل من عشرة عمال) كانت تقدم نحـــو $\frac{1}{2}$ القيمة المضافة ، فى حين قدمت المصانع الكبيرة (أكثر من عشرة عمال) باقى القيمة المضافة . وإذا كان يفهم من الطرح السابق أن إحصاء عام ١٩٤٧ أوضح أن نصيب الصناعة الكبيرة لم يصبه أى تغير ، فإن توضيح ذلك يتطلب إلقاء نظرة مدققة على البيانات التى أتى بها هـــذا الإحصاء . ويتضح أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات فى عام ١٩٤٧ قد احتلت المرتبة الثانـــية من حيث عدد المؤسسات أو فى رأس المال أو من حيـــث عدد العامليــــن . لقد بلغ عـــدد المؤسسات حوالى ٦٢٦٠ مؤسســـة ، ورأس المال بلـــغ حوالى ١٤٨٤٦ جنيه ، أمـــا عدد العمال

(١) باتريك اوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

جدول رقم (٢) يوضح أعداد العمال فى الصناعات الإنتاجية (*) بالآلاف

الصناعات	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٢
المواد الغذاية	١٤ر٣	٣٢ر٥	٥٩ر٩	٤٩ر٦
الخمور والتبغ .	٩ر١	١٠ر٣	١٣ر١	١٤ر٦
المنسوجات .	٢١ر٣	٤٠ر٥	١٣٤ر٤	١١٦ر١
الملابس والأحذية .	٤ر٧	٩ر٦	٣ر٣	٦ر١
الأخشاب ومنتجاتها .	٩ر٢	٤ر٢	٣ر٨	٧ر٥
الورق ومنتجاته .	ر٦	٢ر٥	٤ر٥	٥ر٣
الطباعة والنشر .	٥ر٢	٦ر٩	٥ر٤	٧ر٥
الجلود ومنتجاتها .	١ر٥	١ر٤	٢ر٧	٢ر١
منتجات البلاستيك .	–	–	١	١
المواد الكيماوية .	٢ر٩	٦ر٤	١٥ر٨	١١ر٢
البترول ومنتجاته .	–	ر٢	٣ر٦	٤ر٣
المنتجات المعدنية .	٤ر٥	٧ر٧	١٣	١٤ر٣
المعادن ومنتجاتها .	١٠ر٥	١١ر٥	١٣ر٥	١١ر٤
معدات النقل .	–	–	٢ر٣	١ر٤
أخـــرى	ر٤	٥ر٩	١ر١	٢ر٦
المجمــــــوع	٨٤ر٢	١٣٩ر٦	٢٧٧ر٧	٢٥٥

(*) المصدر : الإحصاءات السنوية لعامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ .
إحصاءات الإنتاج الصناعى لعامى ١٩٤٧ ، ١٩٥٢ .

فكانوا حوالى ٨٨١٥٧ عامل .انما المرتبة الأولى فكانت من نصيب صناعة المنسوجات التى بلغ عدد مؤسساتها الصناعية حوالى ١٢٤٠٠ مؤسسة ، ورأس مال قدره ١٢٦٤٤ جنيه . أما عدد العمال فقد بلغوا حوالى ١٤٤٦٥٤ عامل[1] .

(١) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ – ١٩٧٠ ، ص ٦٥ .

اما مجموع الفروع الصناعية فقد بلغت من حيث المؤسسات حوالى ١٦٧٤٣ مؤسسة برأسمال قدره ٦٩٩٠٨ جنيه ، وبلغ عدد العمال فيها ٣٦٧٣٣٦ عامل . وجدير بالتبيان أن هذه الفترة شهدت تعاظما فى نمو المؤسسات الصناعية الصغيرة (الورش) . ففى عام ١٩٤٨ كان ٩٢ ٪ من العمال الصناعيين يعملون فى ورش عدد عمالها خمسة عمال ، وأن ٨٠ ٪ من هذه الورش بلغ استثمارها ١٠٠ جنيه استرلينى . لقد شهدت هذه الحقبة أيضا عددا من عامل . أما المرتبة الأولى فكانت من نصيب المؤسسات الضخمة التى والت الصناعات الكبيرة اهتمامها ، وقد قدر لحجم العمال فى هذه المؤسسات بنحو ٢٧٨ ألف عامل (١) .

والحقيقة أنه إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد خلفـــت دافعا قويا للنمو الصناعى بمصر ، يتعادل مع ما خلفته الحرب العالمية الأولى من حافز ، إلا أنه غداة هذه الحرب قد سحب من الصناعة المصرية كل الامتيازات والحماية لتدخل مرة أخرى فى حلبة المنافسة مع الواردات الأجنبية . بينما وقعت زيادة فى المعدل السنوى للإنتاج الصناعى فى عام ١٩٤٥ بلغ ٧ر٨ ٪ ، وفى عام ١٩٤٧ أضحى ٨ر١٩ ٪ ، وفى عام ١٩٤٩ بلغ زيادة قدرها ٥ر١١ ٪ ، إلا أنه فى العامين ١٩٥٠ ، ١٩٥١ انحدر محققا على التوالى نسبة مقدارها ٦ر٥ ٪ ، ٨٠ر ٪ . فإذا كان ما سبق هو إسهام الصناعة فى الإنتاج المحلى ، فإنه بالنظر إلى الإنتاج الصناعى من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥١ يتضح أن هناك زيادة محققة فى المعدل السنوى من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٩ بلغت ٦ر٨ ٪ . ولكن هذا المعدل ما لبث أن هبط فى العامين ١٩٥٠ ، ١٩٥١ شأنه فى ذلك شأن اسهاماته فى الانتاج الصناعى (١) .

لقد سجل الإنتاج الصناعى زيادة ملحوظة بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، فكانت نسب الزيادة أرقاما قياسية لفترة ما بعد الحرب . وبرغم هذا التطور الذى أصاب الهيكل الصناعى ، إلا أنه بعد عام ١٩٤٩ كان يتسم بالبطء والجمود . إن الإنجاز السئ نسبيا للصناعة فى هذه الفترة يعد انعكاسا لانتهاء مرحلة من النمو الصناعى فى مصر ، حيث كانت المشروعات المحلية ولمدة حقبتين مدعومة بالتعريفة الجمركية وأوضاع الحرب ومنشغلة كل الانشغال فى سد المتطلبات الجماهيرية للسلع الاستهلاكية المستوردة . وتعتبر الصناعات التى نمت بسرعة هى تلك التى أحيت البلاد بمقوماتها الأساسية نسبيا ، ولا سيما فى شكل مواد زراعية أولية مثل : القطن والمواد الغذائية ، أو فى شكل مواد معدنية لازمة لتصنيع الملح أو الصودا أو الأسمنت . كما أن الرأسمالية المصرية اهتمت بانتاج السلع التى تتطلب رؤوس أموال ضئيلة ولا يتطلب

---

(٢) الان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

إنتاجها تعقيدا فى أساليبها . لذا نجد أن البنية الصناعية فى مصر فى عام ١٩٥٠ اتسمت بطغيان السلع الاستهلاكية البسيطة [٢] .

ويعتبر عام ١٩٥٠ عام اكتمال الاستعاضة عن الواردات من السلع الاستهلاكية البسيطة بالسلع المحلية . وجدير بالذكر أن تحقيق معدلات عالية من الإنتاج فى المواد الغذائية والنسيج لم يأت بعد عام ١٩٥٠ إلا عن طريقين : الأول تسارع الزيادة فى الطلب على السلع المصنوعة فى الأسواق العالمية من التحسن الذى طرأ على الصناعة المصرية ، أما الطريق الآخر فيتلخص فى تأمين التصدير . ولما كانت الصناعة لا تؤلف إلا قطاعا صغيرا فى اقتصاد البلاد ، فإن الآثار المضاعفة للاستثمارات الصناعية على مجمل الطلب على السلع ظلت تافهة وضئيلة وطلب الأسواق الكبرى محصورة فى المناطق الريفية .

وإذا كانت الصناعة فى مصر قد شهدت انتعاشا واضحا فى فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فى فترة الحرب الكورية ، فإن الفترة بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ لم تأت بمعدلات نمو عالية ، كما أنها واجهت متاعب كثيرة ، الأمر الذى يعنى وفقا لنشرة اتحاد الصناعات المصرية أن هذه الفترة كانت بمثابة عهد أزمات ، إذ أوجدت فائضا فى القدرة الشرائية وتناقص فى الأرباح والبطالة فى جميع المناشط الصناعية وخاصة فى صناعة النسيج . والواقع أن ما أصاب الصناعة فى هذه الفترة يرجع إلى عدة أسباب نجملها فى : نقص كفاية العمالة المدربة والمتخصصة ، وارتفاع أسعار المواد الأولية ، والهبوط فى إنتاج قوة العمل ، والنقص فى رؤوس الأموال ، وصعوبة استخدام الأرصدة الاسترلينية فى شراء الآلات من الخارج ، وامتناع الناس عن الاستثمار فى الصناعة ، والصورة التقليدية للاستثمار سواء فى الأرض أو فى العقارات ، والمزاحمة الأجنبية للصناعة المحلية ومنافستها ، كل ذلك فى جانب وتقاعس الحكومة عن تحسين الأسس الاقتصادية فى جانب آخر . لقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة فى تدهور حال الصناعة فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ [١] .

وإذا كان إنجاز الصناعة فى مصر عشية يوليو ١٩٥٢، سيئا نسبيا ، فإن ذلك لم يكن أمرا عارضا ، بل كان رد فعل لانتهاء مرحلة فى تصنيع مصر استندت على تدعيم التعريفة الجمركية ، فضلا عن الانشغال فى سد حاجات الجماهير من السلع الاستهلاكية . ومن الأهمية

---

(١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

بمكان أن نشير هنا إلى أن مصر حققت فى هذه الفترة بنية صناعية امتلكتها الصناعات الاستهلاكية البسيطة . ومن المفارقات فى هذه الفترة أن كل العوامل التى لعبت دورا هاما فى تشجيع النمو الصناعى فى مصر (قوى السوق العالمية) ، وطبقة كبار ملاك الأرض والحركة الوطنية ، والتنافس بين القوى الامبريالية ، والتعريفة الجمركية ، هى نفسها التى عملت على تقويض وإبطاء وتائرالنمو الصناعى . إن العملية التى بمقتضاها تحول المجتمع المصرى من اقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتى إلى جزء منخـــرط فى السوق العالمى يعتمد على محصول واحد (القطن) ، تعد عمليـــة هامـــة لفهـــم القوى الاجتماعية التى ساهمت فى قيام الهياكل الصناعية .

واذا كانت الأدبيات السوسيولوجية توضح أن منهج الاستعاضة عن الواردات دائما ما يعمل على إضعاف الطبقات التقليدية (كبارملاك الأرض وكبار المصدرين) وتتيح الفرصة لمشاركة الطبقة الوسطى والدنيا فى عمليات صنع القرار، فإن وضع مصر له خصوصيته ، حيث أن هذه السياسة عملت على تدعيم الطبقات التقليدية أكثر فأكثر ، فى مقابل أن ظلت الطبقات الأخرى هامشية ومتدنية . إن منهج الاستعاضة عن الواردات لم يدعم أو تخلق طبقات جديدة ، بل كرست العلاقات الطبقية القائمة (وهذا ما سنوضحه فى الباب الثالث) ، فبدلا من أن تقدم الصناعة طبقات جديدة ، أو تساند طبقات أخرى ، فإنها وقفت بجانب الطبقات الاجتماعية التى تشكل حجر الزاوية للمجتمع التقليدى . إن النمو الصناعى من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات لم يغير كثيرا من أوضاع الطبقات الكادحة البروليتاريا والفلاحين . فعلى الرغم من مساهمة الصناعة فى إضافة قطاع كبير منهم ، إلا أن مساهمتهم السياسية كانت ضعيفة ، أضف إلى ذلك أن الصناعة لم تسهم فى إيجاد طبقة رأسمالية صناعية (وطنية) مستقلة ذات جذور اجتماعية أو قاعدة سياسية تعمل على اعطاء المجتمع دورا صناعيا متزايدا بدلا من الاكتفاء بالدور الهامشى كمورد للمواد الخام .

وفى ختام هذا الفصل يجدر القول أنه على الرغم من تمتع مصر بالاستقلال الرسمى ، إلا أنها كانت تعتبر دولة شبه مستقلة يسيطر عليها الجناح الزراعى الصناعى من البرجوازية المصرية ذات الصلة الوثيقة بمثيلتها الأجنبية بتأييدمن القصر . أن البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى كانت بنية تجمع بين النقيض وضده ، فكانت بنية شبه رأسمالية

---

(١) راجع فى ذلك :
- مقدمات الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعامى ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، ١٩٥٢ - ١٩٥٣ .
- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية لعام ١٩٥١ ، ص ٢٥٠ .

متخلفة ، يحكمها الاستعمار ويسودها نمط زراعى يجمع بين الرأسمالية الزراعية وشبه الإقطاعية فى آن واحد . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن هذا الخلط لم يقف عند حدود البنية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل امتد إلى الدوائر السياسية أيضا ، تلك التى نجمت عنها حركة يوليو ١٩٥٢ ، التى حاولت ترتيب البيت من الداخل وحاولت إقامة نهضة صناعية أخرى ، وهذا هو محور حديث الفصل القادم .

الفصل السادس

التصنيع فى مصر الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠)

أولا : التصنيع فى مصر من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ (مرحلة إقرار النظام والشعور الوطنى) .

ثانيا : التصنيع فى مصر من ١٩٦١ حتى ١٩٧٠ (مرحلة رموز الاشتراكية والانتكاسة) .

مقدمــــة :

يعد التصنيع بحق أخطر وأقوى إضافة ساهمت بها الفترة الناصرية ، حتى لتوشك مع بعض التحفظات أن تكون إضافة جديدة وبكرا من الناحية العملية ، رغم وجود إرهاصات لا بأس بها فى نهاية المرحلة السابقة . إن ثورة الصناعة التى حدثت فى الحقبة الناصرية ما هى إلا امتداد للثورة السياسية فى مصر ، بل قل إنها صناعة الثورة أكثر من أى شئ آخر . إن جوهر التغيير الجديد الذى طرأ على الصعيد المجتمعى فى مصر يكمن أساسا فى التحول من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد تصنيعى مستقل .

وعلى هدى ذلك فإن هذا الفصل يهدف إلى معرفة واقع التصنيع الذى شهدته الحقبة الناصرية . إن هذا الفصل يسعى إلى تقديم وصف لتهيكل الصناعة المصرية من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ والمجهودات والسياسات الصناعية التى سادت هذه الحقبة . ولتبيان جهود التصنيع فى هذه الحقبة ، فإن هذا الفصل ينقسم إلى جزئين الأول يهتم بالفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٦٠ فترة إقرار النظام والشعور الوطنى . أما الجزء الأخير فيهتم بالتصنيع فى فترة الإجراءات الاشتراكية والانتكاسة أى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٠ .

أولا : التصنيع فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ (مرحلة إقرار النظام والشعور الوطنى) :

مما لا شك فيه أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بكل ما أتت به من تحولات جذرية فى البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع المصري ، وما ترتب عليها من آثار واسعة المدى داخليا وخارجيا ، يجعل منها أهم الأحــداث التاريخية قاطبة فى القرن العشرين . والواقع انه حينما واتت الظروف الموضوعية المناسبة حتى هبت حركة يوليو ١٩٥٢ لتغير معالم البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة وتستخلص الاســتقلال الوطنى . ومن أهم هذه الظروف الموضوعية : تدهور النظام السياسى القديم وعجزه عن تقديـــم بديل للمشكلة الوطنية التى جوهرها جلاء الانجليز ووجود حاكم يملك ولا يحكـــم ، وتلكوء النظام القديم بما فى ذلك الوقوف متفرجا دون حسم المشكلة الاجتماعية التى فاقت حدتها فى الخمسينات ، حيث الفوارق الاجتماعية الحادة ، وما نجم عنها من تناقض بين من يملك ومن لا يملك . إن ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر تعد نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم وآخر جديد [١] .

---

(١) السيد يس (مشرفا) ، مقدمة كتاب الثورة والتغير الاجتماعى : ربع قرن بع ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ٣

لقد عرف المجتمع المصرى حكم الاستعمار الأجنبى والنظام الملكى مئات الأعوام . ومنذ عام ١٩٥٢ ولأول مـرة منذ ما ينوف عن خمسمائة عام عرفت مصر كيف تحكم من خلال أبنائها . إن سيطرة الضباط الأحرار على زمام الحكم والسلطة تكون عقلية الصفوة الحاكمة التى تستند إلى العقلية الزراعية وسياسة التصدير قد تبدلت ، ويبدو ذلك واضحا من سياسة العهد الجديد الصناعية التى تميزت عن السياسة السابقة بالابتكار والتنوع . ويبد أن التنمية الصناعية لم تشغل فكر قادة الثورة فى مهد حركتهم ، إلا أن تصريحاتهم وبياناتهم تشهد على وعيهم بحاجة البلاد إلى التصنيع . وقد تركز التأكيد فى سياستهم الاقتصادية على وجوب تقديم العون إلى الصناعة وتمكينها من التوسع وتقديم الحوافز بصورة محددة إلى الاستثمارات الخاصة للصناعة .

لقد سعت القيادة السياسية إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية على السواء ، وذلك عن طريق زيادة امتلاك أسهم الشركات المحلية ، فإذا كان لهم الحق فى امتلاك ما لا يقل عن ٥١ ٪ من أسهم أية شركة بموجب القانون رقم ١٣٨ لعام ١٩٤٧ ، فإن القانون الصادر فى يوليو ١٩٥٢ سمح لهم بامتلاك ٥١ ٪ من أسهم الشركات ، أى أنه عكس الموقف . وعلى الرغم من التسهيلات التى قدمتها قادة الثورة لإغراء رأس المال الخاص للاتجاه نحو الصناعة ، إلا أنه لم يندفع صوب التصنيع ، لذا راح العسكريون يضغطون على الطبقة الرأسمالية المحلية لاستثمار أموالها فى الصناعة . فبالإضافة إلى التأكيدات الأيديولوجية واختيارها كبار رجال الأعمال أعضاء فى مجالس التنمية القومية ، وتجنب الدخول فى المجال الصناعى دون مشورة اتحاد الصـــناعات المصرى ، وخفض الضرائب وإضفاء مزيد من الحماية الجمركية على الصناعات المصـــرية ، إلا أن الرأســـمالية المصـــرية عزفـــت عن المشـــاركة فـــى عمليات التصنيع [1] .

وعلى الرغم من أن الزراعة قد حظيت باهتمام بالغ وباكر غداة نجاح ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ويتضح ذلك فى التوسع فى مساحة الأرض الزراعية ، وإعادة توزيع الملكية الزراعية ، إلا أنها اهتمت ايضا بتنويع الهيكل الاقتصادى من خلال التصنيع ، ويتبدى ذلك فى تشجيعها الصناعة وخاصة التابعة للقطاع الخاص واشتراك الحكومة فى مشروعات صناعية جديدة ، وزيادة معدلات الاستثمار فى قطاعات الكهرباء ، وبعض الخدمات . وحرى بنا أن نوضح أن الاهتمام الأول أقصد الزراعة – جاء مبكـــرا ، بينما الاهتمـــام الثانى جاء فى فترة

(١) ايغور بيليابيف وافغينى بريماكوف ، مصر فى عهد عبد الناصر ، ص ٩٧ – ٩٨ .

متأخرة ، واتخذ شكلا بطيئا لا يخلو من تردد . ولكن على أية حال إذا كانت الثورة قد اهتـــمت بالزراعة مبكرا ، فإن قانون الإصلاح الزراعى كان له هدف مزدوج ، الوجه الأول منـــه يهدف إلى النهوض بالزراعة ، أما الوجه الآخر فكان يهدف إلى تحويل الفائض الزراعى إلى الصناعة (1) .

إن الاهتمام بالزراعة كان مطلبا هاما لبلوغ الصناعة مداها ، لذا نجد أن الصناعة التى ازدهرت فى الهيكل الانتاجى المصرى كانت مرتبطـة بصورة متعاظمة بالقطاع الزراعى ومنتجاته ، ويتمثل ذلك فى صناعات الحلج والغزل والنسيج والصناعات الغذائية . إن تطوير الزراعة يعد مطلبا ملحا لإيجاد تنمية صناعية تعمل على توفير حاجات السكان ، والاستعاضة عن الواردات الأجنبية ، وإيجاد الاستقلال الوطنى ، ووقاية المجتمع من شرور التبعية .

وعلى الرغم من ثورية الإجراءات التى اتخذتها الثورة فى مجال الزراعة ، فإن الإجراءات التى اتخذت فى التصنيع تخلو من راديكالية واضحة ، إذ كانت هذه الإجراءات غير كافية لجذب رؤوس الأموال إلى الصناعة المصرية ، لذا ظلت السوق المحلية للمنتجات الصناعية راكدة . وإذا كانت الزراعـــة هى القاعدة الأساسية للتطور الاقتصادى والممول الحقيقى للصناعة ، فإن الصناعة تعد أكبر مساهمة وأعظم أثرا فى سجل مرحلة الثورة ، تلك التى هيأت كل محاولات التغير داخليا وخارجيا ، فهى كما أسهمت فى عمليات الاستقلال الوطنى ، تعد أيضا وعاءً أساسيا للتحول الاجتماعى والاقتصادى .

والحقيقة أن سبب تأخر اهتمام الثورة بعملية التصنيع يرجع إلى انشغال القيادة السياسية لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مهد سيطرتهم على الحكم بقضيتين الأولى تتمثل فى قضية التحرر الوطنى وتحقيق الاستقلال السياسى عن طريق تصفية الاحتلال البريطانى ، التى حسمت على خطوتين : الأولى اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ، والثانية العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ . أما القضية الأخرى فكانت تدور حول تثبيت دعائم النظام الجديد وإنهاء سيطرة القوى السياسية التقليدية التى تسيدت الصعيدين السياسى والاجتماعى عشية الثورة ، وإنزال الملك عن عرشه ، وإعـــلان الجمهورية ، وحـل الأحزاب السياسية ما عدا جماعة الاخوان المسلمين (2) .

---

(١) الآن منتجوى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .
(٢) حول هذه القضية يمكن الرجوع إلى :
- محمد الجوهري ومحمود عودة والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١٣٩ .
- السيد زهرة ، مفهوم التنمية فى مصر ، ٥٢ - ١٩٧٠ ، ص ٣ .
- أحمد حمروش ، مجتمع عبد الناصر ، ص ١٥٧ - ١٦٠ .

ولا شك أن التنمية الصناعية لدى حكومة الثورة كانت إحدى الضرورات الهامة للقضاء على التخلف الاقتصادى الموروث من الرجعية القديمة والتبعية للرأسمالية الأجنبية ، لذا نجد أن الثورة حين شرعت فى تعزيز الاقتصاد الوطنى رأت بناء دعائم اقتصاد قومى متعدد النشاط وحديث الهيكل ، وسريع النمو ومتحرر من القيود الاستعمارية ، وفى خدمة كل أفراد المجتمع لا فئة بعينها (1) . ولا ريب أن الاقتصاد المصرى فى ذلك الوقت شعر لأول مرة بحريته بعد انقضاء تجربة محمد على . ويدل سير التحولات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع المصرى غداة الثورة أن التنمية فرضت من خلال معركة طبقية حادة على المستوى القومى ، وأيضا على المستوى الدولى ، لقد فرضت المشكلة التنموية نفسها بإلحاح أمام حكومة الثورة التى قبضت على السلطة ، باعتبارها أحد المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الحادة ، لذا نجدها ترى أن وضع الاستراتيجية التنموية هى الوسيلة الوحيدة لحلها (2) .

وغنى عن البيان أن الحكومة الجديدة حينما جاءت لم يكن لديها سياسة اقتصادية واضحة ، أو نظرية كاملة للتعبئة الثورية سوى المبادئ الستة الشهيرة ، تلك التى كانت لا تخرج عن المبادئ العامة ، لذا نجدها بعد عام ١٩٥٦ توجهت إلى " مجموعة مصر " تستفسر منها عن الخبرة فى المشاريع الصناعية ، وطلبت منها النصح والمشاركة فى تنفيذ المشروعات وخلق قاعدة صناعية قومية . وبعد ثلاثة أعوام أى فى عام ١٩٥٩ أدارت نشاط مجموعة بنك مصر ، وأشرفت على جميع المشاريع الصناعية الخاصة التى اشتركت فى تنفيذ خطة التصنيع . ونجد أن جملة الاستثمارات المستغلة فى المشروعات فى ذلك الوقت بلغت ٢٣ مليون جنيه مصرى ، منها ١٨ مليون جنيه رصدتها " مجموعة مصر " وما أن رأت القيادة المصرية أن استقلال مجموعة مصر عن الدولة قد تجاوز حدوده ، حتى وضعت حواجز ساعدت فى تقليص حجمها خوفا من إملاء هذه المجموعة لشروطها على الحكومة فى كل ما يتعلق بالسياسة الاقتصادية الداخلية مستغلة اتصالاتها بالاحتكارات الأجنبية (3) .

ومع أن البرجوازية الوطنية ساعدت القيادة الجديدة كثيرا فى إثراء الطابع الاقتصادى للحكومة ، إلا أن مخاوف القيادة التى كانت تبغى احتكار السلطة السياسية ولا ترضى عن ذلك بديلا ، قلب موازين القوى وانساها فعل البرجوازية المصرية ، وراحت تقيد هذه المجموعة وتشل فعاليتها . الأمر الذى جعل الرأسمالية الوطنية تعزف عن المشاركة فى عمليات التصنيع ،

---

(1) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، ص ٤٠ .
(2) لوتسكفيتش ، عبد الناصر ومعركة الاستقلال الاقتصادى : ٥٢ – ١٩٧١ ، ص ١٤ – ١٥ .
(3) ايفر بيليابيف وافغينى بريماكوف ، المرجع السابق ، ص ١٠٠ .

وأصموا آذانهم ، وعصبوا اعينهم عن دعوة قيادة الثورة فى الدخول فى عمليات التنمية الصناعية ، لذا رأت القيادة السياسية أن البرجوازية تؤيد الثورة بالكلام فقط ، وتتصرف معها عمليا ضد أهداف الدولة المرتبطة بالتصنيع . وأزعم أن المخاوف التى دبت فى البرجوازية الوطنية عن الزج بأموالهـــم فى الصناعة جاء من حقيقة أن الجيش كان يرسم سياساته بنفسه ، وأنه من خلال احتكاره للسلطة كان يسعى للسيطرة على كافة المناشط ، بما فى ذلك نشاط البرجوازية ، أى أنه كان يسعى إلى وضع البرجوازية تحت وصيائه وخدمته (١) .

كل ذلك دفع مجلس قيادة الثورة إلى إنشاء الكثير من المشروعات الصناعية مثل صناعة المعادن والكيماويات ومنتجات الصناعة الهندسية . ودخلت الحكومة رغما عن اتحاد الصناعات المصرى مباشرة فى تمويل هذه المشروعات وإدارتها ، كما فى الوقت نفسه قدمت يد العون للقطاع الخاص ، وقدمت الحد الأقصى للحماية والامتيازات الضريبية ، وإصلاح قوانين الشركات ، كما عملت على رفع مستوى الكفاية الصناعية وحل كافة المشكلات المتعلقة بتوسع الصناعة وتوزيع رأس المال والعمال وسياسة المبيعات والأجور بشكل عام . من ذلك يمكن القول أن الضباط الأحرار تدخلوا بصورة مباشرة فى الصناعة ، وآثروا تشجيع الاستثمار فى الصناعة لتحسين ورفع الكفاية الأنتاجية الصناعية (٢) .

وعلى الرغم من أن الثورة قد أولت القضية الزراعية الأهمية الأولى ، حين أدركت أن قضية الأرض والفلاح هى إحدى المسائل المركزية فى مصر على مر العصور ، إلا أن التصنيع بدأ ينحوا مسارا جديدا . ودلالة ذلك ما حدث فى الخطة الاقتصادية المتعجلة التى أعدتها الحكومة المصرية عام ١٩٥٧ التى فيها جاهـــدت لكى تزيد نصيب إسهام القطاع الصناعى فى الدخل القومى من ١٠٠ مليون جنيه إلى ١٨٤ مليون جنيه خلال خمس سنوات . وحقيقة الأمر أن عقد الخمسينات شهد نموا ملحوظا ، وإن كان معدل النمو قد تسارع فى أواخر ذلك العقد ، بل أن موقع الصناعة داخـــل بنيـــة الاقتصاد المصرى ، قد ازدادت قوة بفضل خطة الخمس سنوات ٦٠ – ١٩٦٥ ، بعد أن كانت الصناعة عشـــية الثـــورة تساهم بنحو ١٥ ٪ فقط من الإنتاج القومى ، وتستوعب حوالى ١٠ ٪ من قـــوة العمل . كما بلـــغ مجموع الاستثمارات فيها ١٥٧٧ مليـــون جنيـــه مصر ، كان نصـــيب الصناعة والطاقة حوالى ٣٧ ٪ بينما كان نصيب الزراعة حوالى ٢٥ ٪ . وربما يفســـر لنا ذلك نمو بعض

(١) المرجع السابق ، ص ١٠١ .
(٢) مابرو ، الاقتصاد المصرى ، ١٩٥٢ – ١٩٧٢ ، ص ١٧٠ .

الصناعـــات خلال تـــلك الفتـــــرة مثل إطارات السيارات والورق والكرتون والأسمنت والملابس القطنية [1] .

وبيد أن الخطة الخمسية الأولى قد أدت إلى ارتفاع المكانة النسبية للصناعة المصرية داخل الاقتصاد القومى (٢٨ ٪ من مجموع الدخل القومى) ، إلا أن الهيكل الصناعى قد ظل يعتمد على المشروعات الصناعية الصغيرة . ففى بداية الخمسينات نجدحوالى ٨ ٪ من المؤسسات المصرية يعمل بها ما لا يزيد عن عشرة عمال ، وخلال الفترة ذاتها لوحظ أن المؤسسات الكبيرة تشكل نسبة محدودة للغاية ولكنها تضم القسط الأكبر من العمال ومن الإنتاج الصناعى [2] .

وطبقا لإحصاءات الصناعة فى عام ١٩٥٢ ، فإن عدد المشروعات الصناعية القائمة فى ذلك الوقت بلغت حوالى ١٩٥٢٧ مشروعا ، وأن ما يزيد عن ثلث هذه المشروعات كان إنتاجه لا يزيد عن الألف جنيه ، وكان رأس المال أكثر من نصف المشروعات أقل من مائتى جنيه للمؤسسة الواحدة ، فى حين كانت ٧٥ ٪ منها لا يعمل بها أكثر من عشرة عمال ، اذ كان اغلب هذه المشروعات تدار من خلال أصحابها [3] .

وهناك رؤى عديدة ترى أن خطوات الثورة فى التصنيع ما هى إلا استمرار لعمليات التصنيع عشية الثورة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك العمليات التى تعد القاعدة التحتية للهيكل الصناعى الجديد منذ الخمسينات . فإذا كانت خطوات التصنيع عشية الثورة هى الدفعة الثانية للصناعة فى مصر ، فإن ما حدث غداة الثورة هى الدفعة الصناعية الثالثة الجديدة . وقصارى القول فى ذلك ، أنه كما كانت الزراعة وليدة القرن التاسع عشر والعصر شبه الإقطاعى القديم ، فإن الصناعة الجديدة هى بنت القرن العشرين والثورة . والواقع أن الدفعة الصناعية الجديدة لم تبدأ منذ عام ١٩٥٢ ، ولكنها جاءت متأخرة فى نهاية عقد الخمسينات وأوائل الستينات . ففى الأعوام ١٩٥٣ - ١٩٥٧ من خلال المجلس الدائم للانتاج جاء مشروع كهربة أسوان ، وواكبه أيضا مشروع الحديد والصلب فى حلوان ومصانع عربات

---

(١) سعد الدين ابراهيـــم ، " التنمية فى مصر : الحلـــم الذى لم يتحقق بعد " . فى : مصر فى ربع قرن ، ص ٥٢٣ .

(٢) السيد الحسينى ، التصنيع والتحول الاجتماعى .... ، مرجع سابق ، ص ٨٢ - ٨٣ .

(٣) حول المزيد من هذه الإحصاءات راجع :
إحصاء الإنتاج الصناعى لعام ١٩٥٢ ، الجدول رقم (٥) .
وأيضا : محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، ص ٢٥٥ .

السكك الحديدية " سيماف " ، ومصنع الورق بالأسكندرية والسماد فى أسوان ، والكابلات الكهربائية وإطارات السيارات ، ناهيك عن عدد المحطات الكهربائية والحرارية ومصافى تكرير البترول . لذا يمكن القول أن السنوات من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٧كانت تخطيطا جزئيا ، ومحاولة وخطأ ، تلك التى كانت علامة لا تخطئ على مولد القطاع العام (١) .

وليس هناك من شك فى أن منهجية التصنيع فى مصر عقب الثورة قد سار وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، وهو النهج المماثل لتجارب كثير من بلدان العالم الثالث . ويمكن القول أنه بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٦١ أضحى أساس الدفاع عن الصناعة الوطنية يتمثل فى الحماية الجمركية ، ويتضح هذا الأساس فى تقلب وزيادة أسعار الرسوم الجمركية على الواردات ، واعفاءات المواد الأولية والخام المستخدمة فى التصنيع من الرسوم الجمركية منذ ١٩٥٢ . وفى عام ١٩٥٤ ألغيت الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات بهدف الإسراع فى بناء التصنيع الثقيل . وفى إطار ذلك أيضا رفعت الحكومة الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية وعلى السلع التى تنتجها الصناعة الوطنية ، وكانت مثل هذا الإجراءات بمثابة الدفاع عن الإنتاج الوطنى من جانب ، وتحقيق زيادة فى ميزانية الدولة من جانب آخر (٢) .

وجدير بالذكر أن البناء الصناعى فى بداية الخمسينات اصطبغ بالصبغة الاستهلاكية ، وهذا ما يضمن تبعية هذا البناء للاقتصاد الرأسمالى العالمى . لقد ساد فى تلك الحقبة صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والحديد والصلب والمعادن والصناعات الكهربائية والأسمنت والورق والزجاج والطوب والأسمدة والكبريت والجلود . وإنه وفقا لأهمية المساهمة فى الإنتاج لهذه الصناعات ، فقد حققت الصناعات الغذائية مساهمة قدرها ١٢٢ مليون جنيه ، والصناعات الكيماوية ٢٠ مليون جنيه ، والصناعات الكهربائية ١٠مليون جنيه ، وصناعة مواد البناء والخزف الصينى ٩ مليون جينه ، والتعـــدين ٤ مليون جنيه ، أما قطاع البترول فقد حقق حوالى ٣٠ مليون جنيه (٣) .

كما تميزت أيضا البنية الصناعية فى بداية الخمسينات بشكل تنظيمى قام على الملكية الفردية لوسائل الانتاج فجمع شكلها بين التركز والتفتت . فالأول - التركز - كان من نصيب المشروعات الرأسمالية الكبيرة من حيث الحجم والملكية والثانى - أى التفتت - كان يخص

---

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصادالمصرى ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٣١ .

(٣) البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، مجلد ١٠ ، العدد ٤ ، ١٩٥٧ ، ص ٣ - ٥ .

المشروعات الصغيرة التى كانت تقوم على الشكل العائلى كوحدة اجتماعية انتاجية . وقد قدرت فى بداية الخمسينات حجم الوحدات الصناعية بنحو ٨٠ ٪ من حجم المنشآت الصناعية ، وان هذه المنشآت قد استخدمت حوالى ٣٦ ٪ من القوى العاملة الصناعية ، أى حوالى ٤ ٪ من اجمالى القوى العاملة فى الاقتصاد المصرى ، وهذه الوحدات تنتج حوالى ١٣ ٪ من القيمة المضافة ، أى حوالى ٣ ٪ من إجمالى المضافة للاقتصاد القومى ، وكانت الاجور المدفوعة لهذه الصناعات لا تزيد عن ٢١ر٤ ٪ من إجمالى الأجور فى القطاع الصناعى . والجدير بالتوضيح أن هذه الصناعات شملت الأحذية والملابس وصناعة الأقمشة والمواد الغذائية وصناعة الغزل وصناعة المنتجات المعدنية والأثاث والتركيبات . وقد بلغ حجم المشتغلين فى النشاط الذى يجمع بين التركز والتفتت - الصناعات الكبيرة والصغيرة - حوالى ٥٣٠ ألف عامل ، وإذا أضفنا حوالى ١٦٦ ألف عامل يعملون فى قطاع الصناعة المملوكة للدولة لأضحى حجم الطبقة العاملة حوالى سبعمائة ألف عامل (١) .

وإذا كان عام ١٩٥٢ لم يعبر عن أى تغير فى بنية القطاع الصناعى ، إذ استمر منهج التصنيع من خلال الاستعاضة عن الواردات الذى كان يديره القطاع الخاص ، فإنه فى الوقت نفسه يعتبر نقطة تحول هامة فى إشراف الدولة على عمليات التنمية والتى اشتد أزرها فى الستينات حين تولت الدولة إدارة كل عمليات التنمية .

لقد عرفت الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٥٢ - ١٩٥٥ حركة تصنيع بطيئة الخطى وذلك يرجع بالضرورة إلى الانكماش فى الطلب المحلى الذى جاء نتيجة انهاء الحرب الكورية ، مما أثر على الانتاج والاستثمار الصناعى ، وتردد القطاع الخاص فى الدخول فى عمليات التصنيع . ففى هذه الفترة ازداد الانتاج الصناعى بحوالى ٢٣ ٪ بمعدل سنوى قدره ٢ر٥ ٪ . أما فى الفترة التالية (١٩٥٥ - ١٩٥٩) فقد ازداد الانتاج الصناعى بحوالى ٢٩ ٪ ، أى بمعدل سنوى قدره ٤ر٦ ٪ سنويا . ولكن يجدر الإشارة إلى أنه ما أن حل عام ١٩٥٦ حتى اخذ قطاع التصنيع مسارا جديدا ، لذا يمكن القول أن العقد الممتد من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٦ يعد فترة الانطلاقة الجديدة بالنسبة للصناعة المصرية التى عرفت زيادة كبيرة فى معدلات الدخل الصناعى ومعدلات الاستثمار ، والتدخل الواضح من قبل الدولة فى الحياة الاقتصادية ودلالة ذلك أن جاء ٩٠ ٪ من الناتج الصناعى من خلال القطاع العام للدولة (٢) .

---

(١) عمرو محى الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل " ، فى : استراتيجية التنمية فى مصر ، ص ١٨٢ - ١٨٣ .

وعلى الرغم من أن الصناعة فى مصر قد شهدت خطى بطيئة حتى عام ١٩٥٤ إلا أن عام ١٩٥٢ قد شهد تزايدا واضحا فى إنتاج المنسوجات وصادراتها ، ومن ثم أضحت إحدى سمات التصنيع فى هذه الفترة . لقد حاول المخططون فى هذه الفترة للاستفادة القصوى من المنتج الزراعى الرئيسى فى البلاد بهدف تحويل الاقتصاد المصرى من اقتصاد أحادى متخصص فى تصدير السلع الأولية إلى اقتصاد صناعى متخصص فى تحويل تلك السلعة . إن نمو الانتاج الزراعى من المواد الغذائية هو أقل من الطلب ، بمعنى أن المجتمع المصرى الذى كان قبل الحرب مصدرا للمواد الغذائية ، أضحى على نحو متزايد مستوردا لها بعد الحرب .

وفى ضوء ذلك يمكن الزعم بان قطاع الزراعة أصبح قيدا على توسع الصناعات الغذائية . ففى الفترة ذاتها انخفض نصيب الصناعات الاستهلاكية الأساسية مثل المنسوجات والغذاء والمشروبات والدخان من ٨ر٦٤ ٪ إلى ٦ر٥٥ ٪ . وفى مقابل هذا الانخفاض تطورت السلع الكيماوية والسلع الوسيطة مثل الورق والمعادن الأساسية وبعض السلع الرأسمالية التى لم تنجح مصر فى تطويرها . إن الاتجاه السلبى للصناعات الرأسمالية يتضح بجلاء ليس فى مصر فحسب، بل فى كثير من البلدان النامية ، وإن نمط التغير الذى طرأ على أنصبة صناعات السلع الغذائية فى عام ١٩٥٢ يمثل نسبة صغيرة ، وإن القطن لا يزال يمثل السلعة الرئيسية التى يدور حولها النشاط الاقتصادى حيث التصدير والدخول فى المجتمع الصناعى (١) .

وإذا أردنا الوقوف على مدى إسهام الصناعة فى العشر سنوات الأولى من الثورة ، يتضح أن عقد الخمسينات حقق انتاجا ونموا صناعيا ملحوظا ، وإن كان معدل النمو قد أخذ يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض . ويمكن رد ذلك إلى الظروف المحلية والعالمية التى واكبت هذه الفترة من التصنيع . فإذا كان عام ١٩٥٣ قد حقق زيادة سنوية قدرها ٥ر١ ٪ ، فان عام ١٩٥٤ قد حقق زيادة ملحوظة قدرها ٩ر٨ ٪ ، ثم فى عام ١٩٦٣ واصلت هذه الزيادة ارتفاعها حتى بلغت ٤ر١١ ٪ . أما إسهام الصناعة فى الإنتاج القومى ، فيتضح أيضا أنه فى عام ٥٢/١٩٥٣بلغ حجم الصناعة فى الإنتاج القومى ١٤٠ مليون جنيه مصرى ، أما فى عام ٥٣/١٩٥٤ فقد ازداد حجم مشاركة الصناعة فى الإنتاج القومى عن العام السابق بحوالى ٣ مليون جنيه ، وفى عام ٥٧/١٩٥٨ قفزت حجم المشاركة الى قدر كبير لتبلغ ١٩٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢ر٩ ٪ . أما فى عام ٥٩/١٩٦٠ فقد واصلت الزيادة فى حجم مشاركة قطاع

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ٢١٢ - ٢٢٤ .

الصناعة فى الانتاج القومى لتصل إلى ٢١٣ مليون جنيه ، بزيادة قدرها حوالى ٤ر٥ ٪ عن العام السابق الذى بلغت حجم مشاركته حوالى ٣ر١٤٤ مليون جنيه مصرى [١] .

ويتضح من طبيعة التنمية الصناعية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ أن حركة التصنيع فى مصر جاءت من اجل اشباع حاجات الاسواق الداخلية ، أى أن الهدف الأساسى للانتاج كان للإحلال محل الواردات . وصحة القول أن منهج الاستعاضة عن الواردات بمنتجات محلية كانت تمثل استراتيجية التصنيع إبان العشر سنوات الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢ . ويذهب البعض إلى أن منهج الاستعاضة عن الواردات يتماشى مع ظروف مجتمع يعمل جاهدا لتوطيد نفسه فى مجال التصنيع ، وفى الوقت نفسه يخشى من تبنى صناعة تعجز الأسواق الداخلية عن استيعابها بسبب المنافسة الخارجية . وثمة ملاحظة هامة على المشروعات الصناعية التى أقيمت فى هذه الفترة ، تتلخص فى أن هذه المشروعات اعتمدت على تكثيف رأس المال ، أى ارتفاع حجم رأسم المال بالنسبة للعامل الواحد ، وهذا من شأنه أن يقلل نسبيا من العمال بسبب استخدامها لأساليب تكنولوجية متقدمة ، ولذا نجد أن المشروعات الصناعية لم تسهم بالكثير فى امتصاص فائض قوة العمل الزراعية . إن نصيب العمالة لم يطرأ عليه أى تغير جذرى ، والدليل على ذلك أن نصيب العمالة فى عام ١٩٤٧ بلغ حوالى ٩ ٪ وفى عام ١٩٦٠ زاد بنسبة ١ ٪ ، ليصبح ١٠ ٪ فقط ، وهذا يعد مساهمة ضئيلة جدا [٢] .

وفى سنوات ٥٧ – ١٩٥٩ اتخذت الحكومة المصرية عدة إجراءات لإخضاع المشروعات الصناعية الأجنبية والمصرة لرقابتها ، وقامت المؤسسة الاقتصادية بتوجيه نشاطها بعد التأميم . وكما هو الحال فى البلدان النامية ، توجهت سياسة تطوير رأسمالية الدولة فى مصر فى المراحل الأولى من احتياجات رأس المال الخاص . وجدير بالذكر أن سياسة التوجيه التى اتبعتها الحكومة المصرية لم تكن البرجوازية المصرية على وعى بها تماما ، بل على العكس من ذلك ، كان تدخل الدولة مرهونا بايجاد قفزات من التقدم للصناعة ، مع إيجاد توافق بين القطاعين العام والخاص ، وفى هذه الآونة انقسم التصنيع فى مصر إلى قسمين لا ثالث لهما ، قسم مربح واخر غير مربح ، وكان يدخل فى القسم الأول الصناعات الخفيفة وصناعة النسيج ، أما صناعة المعادن وتوليد الطاقة والكيمياء ، التى تتطلب استثمارات طويلة الأجل فكانت تدخل فى القسم الثانى . فإذا كانت الرأسمالية المصرية قد ولجت مجال الربح السريع ، فان السلطة الجديدة (الحكومة) قد دخلت – مضطرة – مجالات الصناعة غير المربحة حتى تساعد فى إيجاد طفرات فى الأولى . لقد كانت هذه الخطوة محل تشجيع ورضا من الرأسمالية . إن

(١) Kh. Ikram, op. cit., p. 237.

(٢) محمد الجوهرى ، والسيد الحسينى ومحمود عوده ، المرجع السابق ، ص ١٢٦ .

إحجام الدولة عن الدخول فى مثل هذه الصناعات ، كان يعنى أن البرجوازية الكبيرة والمتوسطة سوف تعانى من نقص المواد الخام والمصنوعات المعدنية التى تكلفهم الكثير من العملات الأجنبية غير المتوفرة [1] .

وبإنشاء المجلس القومى للتخطيط فى عام ١٩٥٧ ، ومن قبله التمصير ، يكون المجتمع المصرى قد وضع أقدامه على أعتاب الصيغة اللارأسمالية . وجدير بالذكر أن التخطيط كاستراتيجية لم يأت إلا بعد رفع شعار التصنيع وتأميم قناة السويس (*) ، والحراسة ، والتمصير . إن الخطة العامة لمشروع السنوات الخمس للتصنيع أعوام ١٩٥٨/٥٧ - ١٩٦١/٦٠ لم تكن سوى برنامج ذو أهداف محدودة للغاية ، وموجهة نحو حل بعض المهام لفترات قصيرة ، بيد أنها عرفت مجموعة من التطورات الصناعية أبرزها التوسع فى المشروعات الفردية ، والزيادة فى رؤوس أموال الشركات الصناعية إلى حوالى ٨٢ مليون جنيه ، وهذه تعد زيادة كبيرة أذا ما قورنت بمجموع رؤوس الأموال المسجلة للشركات فى نهاية عام ١٩٥٦ الذى بلغ ٦٨ر٩ مليون جنيه [2] .

وللوقوف على حركة النشاط الصناعى بصورة مفصلة فى هذه الفترة ، فإن الجدول التالى يوضح لنا أن عدد العاملين فى المشروعات الصناعية التى تستخدم عشرة عمال فأكثر قد بلغ حوالى ٤٠٠ الف عامل فى عام ١٩٦١/٦٠ . وإذا قورن هذا العدد بما تحقق فى عام ١٩٥٧ ، نجد أن ثمة زيادة فى العمالة قدرها ١٢٢٦٩٦ عامل بنسبة قدرها ٤٤ ٪ . وقد كان هذا العدد من العاملين موزعا بين الصناعات فى عام ١٩٦١/٦٠ كما يلى : ٤٨ر٢ ٪ فى صناعة الغزل والنسيج ، ١٧ر٥ ٪ فى الصناعات الغذائية ، ٩ر٢ ٪ فى الصناعات المعدنية والميكانيكية ، ٨ر٣ ٪ فى الصناعات الكيماوية بما فيها أيضا الورق والمطاط والجلود . أما عن قيمة الناتج الصناعى فقد ارتفع من ٣٩١٤٥٢ ألف جنيه فى عام ١٩٥٧ إلى ٥٨٢٨١٧ ألف جنيه عام ١٩٦١/٦٠ ، وبذلك يكون قد حقق زيادة قدرها ٦٨ ٪ . لقد اتصفت الصناعات فى هذه الفترة بالسمة الاستهلاكية مع زيادة التركيز الصـــناعى من حيث المشروع والتوزيع الجغرافى ، وزيادة النصيب النسبى لعوائد الملكية ، وانتعاش رأس المال المحلى تحت راية الاشتراكية الديمقراطية التعاونيـــة التى نهجتها الدولة فى هذه الفترة خاصة بعد أن تم تمصير رأس المال الأوربى [3] .

---

(١) افغينى بريماكوف وايغور بيليابيف ، المرجع السابق ، ص ٩٨ - ٩٩ .

(*) تعتبر الناصرية بتأميمها قنـــاة السويس أول من أقـــدم على تأميم شركة متعددة الجنسيات فى العالم الثالث .

(٢) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ص ٧٩ - ٨١ .

(٣) المرجع نفسه ، ص ٨٢ - ٨٤ .

جدول رقم (٣) يوضح اتجاه حركة النشاط الصناعى فى مصر

من ١٩٥٧ حتى ٦٠/١٩٦١

الصناعات	العمـال		قيمة الانتاج " الف جنيه		المرتبات والأجور		متوسط الأجر السنوى	
	١٩٥٧	٦٠/٦١	١٩٥٧	٦٠/٦١	١٩٥٧	٦٠/٦١	١٩٥٧	٦٠/٦١
الصناعات الاستخراجية								
التعدين	٤٨١٩	٩٨٩٧	٢٦٩٩	٥٥٥٦	٨١٤	١٣٨٥	١٦٩	١٤٠
البترول الخام	٢٠٦١	٣٢٤٣	١٠٣٢٧	١٢٤٧٤	١١٨٥	١٧٣٥	٥٧٥	٥٣٤
المجموع	٦٨٨٠	١٣١١٠	١٣٠٢٦	١٨٠٣٠	١٩٩٩	٣١٢٠	٢٩٠	٢٣٨
الصناعات التحويلية								
الغذائية	٦٠٨٨٥	٦٩٨٣٣	١٥٧٩٨٤	٢١٠٠٣٢	٧٤٥١	٨٥٤٣	١٢٢	١٢٢
الغزل والنسيج	١١٣٢٤١	١٩٣٠٢٦	١١٠٠٥٤	١٧٥٠٣٠	١٦٥٣٠	٢٢١٥١	١٤٦	١١٥
حلج وكبس القطن	٨٩٠٠		١٤٨٧٩		٩٠٨		١٠٢	
الأحذية والملابس	٤١٣٩	٨٢٣٠	٣١٥٤	٦١٢٢	٦٠٩	١١٧٣	١٤٧	١٤٣
الصناعات المعدنية	٢٠٠٧٩	٦٦٠٦	١٧١٤٩	٤٩٩٩١	٢٩٨٠	٦٠٠٦	١٤٨	١٦٤
الصناعات الخشبية	٨٧٤٠	٨٩٧١	٥٣١٤	٦١٧٧	٩٢٠	١٥٥٤	١٠٥	١١٧
مواد البناء	١٤٧٤٩	١٧٧١٦	١٢٣٤١	١٦٧٤٦	٢١٠٢	٢٥١٥	١٤٢	١٤٢
الكيماوية	١٩٠٨٢	٣٣٣٧٣	٣٠٨٦٣	٦٤٧٨٩	٢٥٥٣	٤٨٠٤	١٣٣	١٤٤
مستخرجات البترول	٦٦١٣	٣٨٦٣	١٣٦٥٠	٩٥٥٠	١٤٣٢	١٦٤٥	٢٣٤	٤٢٦
صناعات أخرى	١٢٣٠٥	١٢٣٤٧	٦٥١٣	١٠٧٢٣	١٨٨٣	١٩٠٢	١٥٣	١٨٤
المجموع	٢٦٨٢٣٣	٢٨٣٩٦٥	٣٧٤٩٠١	٥٤٩١٦٠	٣٧٣٥٠	٤٩٧٩٣	١٣٩	١٣٠
الكهرباء والغاز	٢١٨٩	٢٩٢٣	٣٥٢٥	٥٦٢٧	٤٨٨	٣٦٢	٢٢٣	١٢٦
المجموع الكلى	٢٧٧٣٠٢	٣٩٩٩٩٨	٣٩١٤٥٢	٥٧٢٨١٧	٣٩٨٣٧	٥٣٥٤٥	١٤٤	١٣٤

* المصدر : البنك المركزى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الرابع ، العدد ٤٠٣ ، ١٩٦٤ ص ٢٢٧ .

وبالنظر إلى تطور معدلات الاستثمار فى قطاع الصناعة ، يتضح أن مجموع الاستثمارات فى قطاع الصناعة بلغت فى الخطة الخمسية الصناعية الأولى حوالى ١١٤ مليون جنيه ، كان نصيب الحكومة فيها ٢٤ مليون جنيه . والواقع أن مشاركة الدولة فى التصنيع بدأ فى حدود ضعيفة جدا بعد الثورة ، وكانت أولى هذه الاستثمارات من خلال المجلس الدائم للانتاج . وفى التصنيع الرأسمالى مثل : الحديد والصلب فى عام ١٩٥٤ ، وشركة راكتا للورق بالأسكندرية ، وفى مصنع كيما بأسوان ، ومصنع نسر لإنتاج إطارات السيارات . إن التحولات الهيكلية التى حدثت منذ عام ١٩٥٢ كانت تعنى دخول كثير من الصناعات الثقيلة تحت إمرة الدولة ، وطبقا لتقديرات وزارة الصناعة فإن الاستثمارات الفعلية كانت فى ثلاثة وتسعين مشروعا صناعيا استكملت قبل ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ، تكلفت حوالى ٧٤ر٩ مليون جنيه ، وهناك ٤٩ر٦ مليون جنيه استثمر فى عدد غير محدود من المشروعات التى لم تنتج حتى عام ١٩٦٠ . والحقيقة الواضحة أن هدف الاستثمار قد تجاوزه بحوالى ١٠ مليون جنيه ، وذلك برغم الإنهاء المبكر لخطة الخمس السنوات الصناعية بعد ثلاث سنوات من بدء العمل فيها (١) .

ويتضح من تقرير وزارة الصناعة عام ١٩٥٧ أن حجم الاستثمارات فى خطة التصنيع الأولى (٥٧ - ١٩٦٠) بلغت حوالى ١١٤ مليون جنيه مصرى وكانت تتوزع كما يلى : الأغذية ٧ر٩ مليون جنيه ، والكيماويات والورق والخشب والمنتجات غير المعدنية ٤٢ر٢ مليون جنيه ، والمنسوجات ٢٢ر٧ مليون جنيه والصناعات الهندسية ٤١ر٢ مليون جنيه . وبالنظر إلى هذه الاستثمارات نستدل على أنها اتجهت بصورة مكثفة إلى صناعات السلع الوسيطة وسلع التجهيز . وجدير بالذكر أن الحكومة لم تساهم إلا بنحو ٢١ ٪ من حجم الاستثمارات . ويتضح من التقرير أيضا أن الإنجازات تتباين عن ما تحقق من أهداف ، وأن الاستثمارات التى تحققت بالفعل بلغت حوالى ٩٠ مليون جنيه ، وأن إنجازات مشاريع النسيج فاقت كل ما هو متوقع ، بينما جاء على العكس من ذلك إنجازات الصناعات المعدنية والآلية (٢) .

وبنظرة مدققة لسياسات التصنيع فى هذه الفترة يمكن القول أن هذه السياسة جاءت لخدمة احتياجات الطبقة الوسطى الحضرية ، أى أنها كانت " مدفوعة الطلب " وموجهة لإشباع حاجات الطلب الاستهلاكى ، ويتضح ذلك من التركيز على الإنتاج الصناعى السلعى . ومن الأهمية بمكان أن نوضح أن قسطا هاما من الصناعات فى هذه الفترة اتجهت نحو الحاجات

---

(١) مابرو ورضوان ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٢) وزارة الصناعة ، الصناعة بعد الثورة وخطة السنوات الخمس ، ١٩٥٧ .
وأيضا : فرانسوا ريفييه ، الصناعة والسياسات الصناعية فى مصر ، ص ٩٠ - ٩٢ .

الأساسية لإشباع حاجات الطبقة الوسطى فى المدن خاصة من السلع المعمرة التى كانت السياسات السعرية تدعمها . إن الدفعة التى تلقتها الصناعة فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات تعتبر امتدادا لجهود البناء الصناعى فى إطار التغير المستمر فى هيكل الاقتصاد الدولى ، واستكمالا للبناء الصناعى الذى يفرض وجوده بدءا من عشرينات القرن الحالى فى منهج الإستعاضة عن الواردات .

ثانيا : التصنيع فى مصر من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ (مرحلة رموز الاشتراكية والانتكاسة) .

ثمة نجاحات باهرة حققها التصنيع فى مصر خاصة فى العقد الثانى من الفترة الناصرية الممتدة بين عامى ١٩٦١ - ١٩٧٠ ، ويرجع السبب فى هذا النجاح إلى الإجراءات الثورية على الصعيدين السياسى والاجتماعى التى انتهجها النظام الناصرى . وبرغم الإنجازات التنموية التى حققها المجتمع المصرى فى هذه الفترة ، إلا أنها لم تخل من عقبات موضوعية وذاتية ترجع إلى العوامل الداخلية والخارجية ، تلك التى تتمثل فى التخلف العام الذى بدت عليه صورة المجتمع المصرى أو سياسات النظام العالمى . لقد أوضحت التجربة المصرية بجلاء أن المنطق الداخلى الضارى المعادى للاستعمار أدى إلى الإجراءات المعادية للرأسمالية ، ولا يأتى ذلك إلا من خلال اتباع سلطات الثورة سياسة ضد الاستعمار ومواصلة نضالها ضد تسلط الامبريالية ، ويفسر ذلك أن ما اتخذ من مضادات للرأسمالية بعدت كل البعد عن توجهات البرجوازية المحلية ، بل زد على ذلك أن القيادة المحلية أنهكت قدرة البرجوازية المحلية كطبقة ، ويتمثل ذلك فى ضرب مصالح رأس المال الأجنبى فى البلاد ، والذى أثر بالتالى فى الرأسمالية المحلية . بمعنى آخر أنه فى عملها النشيط ضد الامبريالية أثرت بالتالى فى الرأسمالية المحلية ، ويتضح ذلك بشكل جلى فى إجراءات قيام القطاع العام وتوسع دور الدولة القائد فى عمليات التصنيع [1] .

وعلى ذلك يمكن القول أن عام ١٩٦١ يمثل نقطة انطلاق مرحلة جديدة لضرب مواقع وحصون الامبريالية ودك معاقل حليفتها (البرجوازية المحلية) فى الداخل . فكما ان عام ١٩٦١ يمثل علامة مضيئة فى المنحى السياسى ، هو أيضا يعد نقطة بارزة فى المناشط التنموية بشكل عام ، والتصنيع بشكل خاص ، حيث اعتمدت الدولـــة فيها على التدخل المباشر والسيطرة على المناشــط الصـــناعية عن طريق التأميم . وقد اتضح ذلك بصورة جلية بصدور

---

(١) افغينى بريماكوف وايغور بيليابيف ، المرجع السابق ، ص ١٨١ - ١٨٢ و ص ١٨٩ .

" الميثاق الوطنى " فى عام ١٩٦٢ ، الذى حدد بشكل واضح إطار الملكية والإدارة . فالهياكل الأساسية للصناعة تكون ملكيتها للقطاع العام ، كما يمارس القطاع العام النشاط فى جميع الصناعات الأساسية . وبهدف إيجاد دور للدولة فى مجال الإدارة والإشراف والرقابة على الوحدات الإنتاجية الصناعية المملوكة للدولة ، عملت الدولة على إيجاد المؤسسات النوعية التى ضمت كل منها مجموعة من الشركات المتجانسة فى الإنتاج ، بهدف خلق نوع من التخطيط بين فروع التصنيع ، ومتابعة الخطط الإنتاجية فى الوحدات الإنتاجية الصناعية ، فضلا عن التنسيق بين التصنيع ككل وبين القطاعات الاقتصادية الأخرى فى الاقتصاد القومى (١) .

إن تدخل الدولة المباشر فى التصنيع برز بشكل واضح مع تأميم مصالح رعايا الدول الأجنبية فى عام ١٩٥٧ ، واستكمل هذا الدور بصدور قرارات التأميم فى عام ١٩٦١ . وقد تميزت إدارة الدولة للقطاع الصناعى فى هذه الفترة ببدء تنفيذ خطة النمو الصناعى . إن دور الدولة قد أخذ فى التعاظم فى الفترة من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٦٥ ، من خلال تخصيص قدر كبير من الموارد لتنفيذ المشروعات الصناعية واستمر هذا الدور من خلال الفترة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٠ ، ولكن بدرجة أضعف بكثير من الفترة السابقة لها .

وبعد صدور القانون رقم (١١٩) فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ تكون عملية التأميم قد أخذت فى تصحيح مسار قائم ، وشهدت مصر مرحلة جديدة ، إذ تم فيها تأميم أكثر من ٧٥ شركة ، وتم تحويل ٥٠ ٪ من رأس مال ٨٣ شركة كبيرة إلى ملكية الدولة . وفى يوليو ١٩٦١ أصدرت الحكومة القانون رقم (٧١) ليكمل القانون الصادر فى يوليو ١٩٦١ ، وبمقتضاه تكون الدولة قد استولت على ٥١ ٪ من نشاط الشركات القائمة . وفى عام ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة من نمو القطاع العام ، إذ تم تأميم مئات الشركات التى تعمل فى ميدان صناعة النسيج والأسمنت والزجاج والصناعات الغذائية وغيرها . وفى هذا الإطار ينبغى أن نفرق بين ما تم فى يوليو ١٩٦١ وبين ما تم فى عام ١٩٦٣ من تأميم ، فالأول كان ضد البرجوازية الصغيرة ، أما الآخر فكان ضد البرجوازية المتوسطة . وعلى كل فإن ما تم من تأميمات بمثابة تجنيد كل الوسائل لإنجاز أول خطة خمسية للتنمية ، ومنع البرجوازية المحلية من أن تعبث بالخطط التنموية وخاصة الصناعية خاصة بعد أن خاب أمل الحكومة فيها (٢) .

---

(١) رأفت شفيق ، " التنمية الصناعية ودور الدولة منها " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص ٧ .

(٢) لوتسكفيتش ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وإذ كانت قوانين يوليو ١٩٦١ تعد بمثابة عملية ولادة للقطاع العام والتحول من السيطرة الفردية للرأسمالية المحلية والأجنبية إلى سيطرة رأسمالية الدولة ، فإن قرار تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وعملية قيام المؤسسة الاقتصادية هو مخاض عملية السيطرة على الهياكل الاقتصادية من قبل الدولة [١] . إن التغيرات التنظيمية التى مثلتها بداية التأميمات لم تكن وليدة أيديولوجية مذهبية منذ البداية ، وإنما كانت عاملا أساسيا فى خلق ما يسمى بحقبة رموز الاشتراكية ، والتى فيها ركز عبد الناصر على قضية الاشتراكية بحسبانها طريقا لإقامة مجتمع قائم على التخطيط والتصنيع ، وبذا يكون عبد الناصر قد وضع يديه على المفتاح الذهبى لعمليات التنمية الاقتصادية ، والذى به يحول مصر من مزرعة للقطن وريفا للمدينة العالمية ، إلى منتجة للصناعة الثقيلة ، إذ لم تعد الصناعة الاستهلاكية هى كل همه ، بل أضحت الصناعات الإنتاجية الكبيرة هى مقدمة متطلباته الأساسية [٢] .

ولما كان التنظيم الصناعى الذى شيدته الناصرية يهدف إلى إقامة التصنيع فى مصر على أساس منظومة اجتماعية اشتراكية ، من أجل القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال ، نجد أن نمو التصنيع فى هـذه الحقبة (٦١ - ١٩٧٠) قد تأثر بشكل واضح بالسياسات القائمة ، والذى بها تحول نظام حرية المشروعات إلى نظام مركزى الإشراف وهذا بلا شك يشبه إلى حد كبير ما أقامه محمد على (باشا) من إجراءات منذ أكثر من مائة عام ، وبذلك تكون الفرصة قد هيأت لإفساح المجال من النشاط الخاصة وزج بها خارج ميدان التصنيع .

وبالنظر إلى حجم القطاع الخاص بعد الإجراءات الثورية عام ١٩٦١ يتضح أن ثمة تقلصا واضحا يشهده . ولكن ما لبث أن عاود نشاطه مرة أخرى وخاصة بعد عام ١٩٦٨ . وطبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نجد أنه حتى يوليو عام ١٩٦٨ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالى ١٤٤٥٦ مؤسسة صناعية ، أنتجت ما قيمته ١٠٥ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٦٧ ، وكانت تنحصر انتاجها فى الأحذية والملابس والموبيليات والهدايا التذكارية . وتعد هذه المؤسسات الصغيرة الحجم إذ يعمل بها حوالى ٩ عمال . ولكن علاوة على ذلك كان هناك مؤسسات صناعية كبيرة أيضا ، ولكنها لم تشغل حيزا كبيرا ، ولم يكن لها تأثير واضح فى الاقتصاد القومى ، إذ كان للقطاع العام الغلبة والسيطرة . وبالقاء نظرة مقارنة على القطاعين العام والخاص فى مصر يتضح أنه فى عام ١٩٦٦بلغ القطاع العام حوالى ٨٨ ٪ فى

---

(١) مابرو ، المرجع السابق ، ص ١٩٤ .

(٢) غالى شكرى ، مدخل تمهيدى للفكر الناصرى " ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ٧٨ .

الصناعات الاستخراجية بينما حقق القطاع الخاص حوالى ١٢ ٪ . وجدير بالتبيان أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، إذ بعد ضرب الدولة والانتكاسة فى عام ١٩٦٧ ، أخذ القطاع الخاص فى التمدد والاتساع وأخذ المبادرة مرة أخرى [١] .

ومن أجل إعطاء فكرة عن تطور هيكل الوحدات الصناعية حسب الحجم من عام ١٩٦٧ ، يتضح من الجدول رقم (٤) ، أنه فى الوقت الذى تزايد الوزن النسبى للوحدات الكبرى التى تستخدم اكثر من ٥٠٠ شخص ، فقد ثبت الوزن النسبى للمنشآت الصغيرة التى تستخدم بين عشرة وخمسين شخصا . إن ذلك يوحى لنا أن هذه الفترة شهدت ازدياد درجة تحيز عملية النمو الصناعى إلى المنشآت والوحدات الكبيرة نتيجة دور رأس المال العام فى إقامة الصناعات الجديدة التى شهدتها هذه الفترة . فى الوقت الذى بلغت فيه الصناعات الصغيرة (من ١٠ إلى ٤٩ شخص) حوالى ٢٧٣٣ منشـأة فى عام ١٩٥٢ ، نجدها فى عام ١٩٦١ حوالى ٣١٧٣ منشأة ، وفى عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت حوالى الضعف مما كانت عليه فى عام ١٩٥٢ . وبالنسبة للمنشآت المتوسطة الحجم التى تضم من ٥٠ إلى ٩٩ عامل نجدها بلغت فى عام ١٩٦١ حوالى ٨٣٦ منشأة ، وفى عام ١٩٦٧/٦٦ بلغت انخفاضا قدره حوالى الضعف ، فى الوقت الذى تزايد فيه حجم المنشآت الكبيرة الحجم (٥٠٠ عامل فاكثر ، إلى الضعف من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٧/٦٦) . فعلى الرغم من تناقص حجم المؤسسات متوسطة الحجم ، إلا أن هذا التناقص كان على حساب تزايد المؤسسات كبيرة الحجم [٢] .

وبالنظر إلى قيمة الناتج الصناعى ، فمن الجدول رقم (٥) يتضح أن الإنتاج الصناعى طرأ عليه تغير ملحوظ بالزيادة فيما بين عامى ٦٠ – ١٩٦٥ ، وتقدر هذه الزيادة بحوالى ٥٠ ٪ وبنحو ٢٩ ٪ فى نصف العقد التالى . وكان متوسط معدل الزيـــادة السنوية فى نصـف العقد الأول أى من ٦٠ – ١٩٦٥ تقدر بحوالى ١٠ ٪ ، ويستثنى من ذلك عام ١٩٦٢/٦١ ، إذ كان المعدل ٤ ٪ . ويمكن رد ذلك إلى سوء المحصول الزراعى والصعوبات التى جاءت انعكاسا لقرارت تأميم المشروعات الصناعية . أما متوسط معدل الزيادة السنوية للفترة الثانية أى من ٦٥ – ١٩٧٠ نجدها بلغت ٧٫٨ ٪ ، ويستثنى من ذلك أيضا عام ١٩٦٧/٦٦ وعام ١٩٦٨/٦٧ إذ قل فيهما المعدل عن المتوسط (٤ ٪ ، ٦ ٪ على التوالى) . ويمكن إرجاع ذلك النقص إلى سوء المحصول الزراعى وظهور آثار هزيمة يونيو ١٩٦٧. وإذا كان الإنتـــاج الصناعى فــى الخطة

---

(١) افغينى بريماكوف وايغور بيليابيف ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ – ٢٠٤ . وأيضا :
محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ٩٦ .
(٢) محمود عبد الفضيل ، المرجع السابق ، ص ٦٨ .

جدول رقم (٤) يوضح التوزيع النسبى للمنشآت الصناعية والتعدينية حسب الحجم من ١٩٦١ - ١٩٦٧ (*)

الفئــــة	١٩٦١		١٩٦٧/١٩٦٦	
	عدد المنشآت	التوزيع النسبى٪	عدد المنشآت	التوزيع النسبى٪
منشآت صغيرة الحجم ١٠ - ٤٩	٣١٧٣	٧٨٫٤	٤١٩٩	٧٩٫٨
منشآت متوسطة الحجم ٥٠ - ٩٩	٨٣٦	٩٫٣	٤٥٨	٨٫٧
١٠٠ - ٤٩٩	٣٨٨	٩٫٦	٤٠٩	٧٫٨
منشآت كبيرة الحجم ٥٠٠ فأكثر	١١١	٢٫٧	١٩٣	٣٫٧
الجملــة	٤٠٤٧	١٠٠	٥٢٥٩	١٠٠

(*) المصدر : بيانات التعداد الصناعى لعام ١٩٦٧/٦٦ .

الخمسية الأولى قد بلغ زيادة قدرها ٣٩٫٩ ٪ ، فإن الإنتاج الصناعى فى الفترة الخمســية الثانيـــة أصابه النقص إذ بلغ حوالى ٣٢ ٪ من قيمة الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٦٥ (١) .

ويتضح من الجدول أيضا أن الصناعات الغذائية والنسيجية والهندسية والكيماوية تحتل مساحة واسعة من هيكل الصناعة المصرية . وفى الفترة نفسها كان الترتيب التقليدى للتصنيع سائدا ، إلا أن الصناعات الغذائية والنسيجية تبادلتا المواقع فيما بينها أكثر من مرة ، بينما مكثت الصناعات الهندسية والكيماوية على حالها . لقد شكلت الصناعات النسيجية حوالى $\frac{2}{5}$ قيمة الانتاج الصناعى ، بينما شكلت الصناعات الغذائية حوالى $\frac{1}{4}$ قيمة الانتاج الصناعى فقط ، فى مقابل الصناعات الميكانيكية كانت تعادل العشر ، والصناعات الكيماوية بلغت $\frac{1}{6}$ ، أما الصناعات الغذائية فقد شكلت وحدها مجموع الصناعات الكيماوية والهندسية والنســيجية . والمتتبع لتاريخ التصنيع فى مصر يستطيع أن يقف على قصة العلاقة الصراعية بين الصناعات

(١) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى ... ، مرجع سابق ، ص ٩٢ .

الغذائية والصناعات النسيجية ، قصة الصراع بين منافسين عتيدين ، تلك العلاقة التى تشبه إلى حد كبير المنشار ، فلئن كانت الصناعات الغذائية متفوقة فى عام ١٩٥٢ ، فإنها تراجعت إلى الخلف فى عام ١٩٥٦ ، ثم ما لبث أن استردت تفوقها فى عام ١٩٧٣ (١) .

وبنظرة إجمالية على تطور هيكل القطاع الصناعى فى الفترة الناصرية ، يتضح ما أشرنا اليه قبل قليل من حيث النمط العام لمنهج الاستعاضة عن الواردات وأولوياته . ففى عام ١٩٥٠ كانت الصناعات الاستهلاكية تمثل ٧٣ ٪ من جملة القيمة المضافة الصناعية ، أى أنه بعد عقدين من إقرار الرسوم الجمركية انخفضت الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية .

جدول رقم (٥) يوضح قيمة الإنتاج الصناعى من ٦٠ - ١٩٧٠ (*)

(مليون جنيه)

الصـــناعة	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الصناعات التحويلية							
الغزل والنسيج	٢٣١	٣٦٢	٣٧٤	٣٨٩	٤٢٣	٤٥٠	٤٧٠ر٣
المواد الغذائية	١٧٧	٢٨٤	٣٠٨	٣٤٣	٣٦٨	٤٢٥	٤٨١ر٨
الكيماويات والجلود	٤٩	١٣٤	١٧١	١٧٦	٢٠٣	١٦٤	١٨٠ر٨
الميكانيكية والالكترونية	٨١	١٧٥	١٥١	١٣٠	١٥٢	٢٣٣	١٩٨ر٧
مواد البناء والخزف الصينى	٢٠	٣١	٣٥	٣٥	٣٧	٤٥	٩٣ر٩
المجمـوع	٥٥٨	٩٨٦	١٠٣٩	١٠٧٧	١١٨٣	١٣١٧	١٤٢٥ر٥
التعدين	٨	١١	١٢	١٢	١٤	١١	–
البترول	٦٦	١٢٢	١٠٣	١٠٠	١١٩	١١٠	١٣٣ر٢
الطاقة الكهربائية	٢٩	٥٥	٥٩	٦٠	٦٦	٧٣	٧٥ر٩
المجموع الكلى	٦٦١	١١٧٤	١٢١٣	١٢٤٥	١٣٨٧	١٥١١	١٣٤ر٦

(*) المصدر : ركب هذا الجدول من :
البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن ، العدد ٣ ، ٤ ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٣ ، المجلد الحادى عشر ، العدد ٤ ، ١٩٧١ ، ص ١٢٣ .

(١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، الجزء الثالث ، ص ٥٨١ .

ففى عام ١٩٥٠ كانت صناعة الغزل والمنسوجات والصناعات الغذائية تمثل ٥٦ ٪ من جملة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى ، وبقى التحيز للصناعات الاستهلاكية واضحا ، إذ بلغ فى عام ١٩٧٠ حوالى ٦٣ ٪ من جملة القيمة المضافة المتولدة فى القطاع الصناعى . وبمقارنة ذلك بالصناعات الرأسمالية فانها لم تزد عن ٦ ٪ من القيمة المضافة الصناعية ، فى حين كانت حوالى ٢ر٢ ٪ فى عام ١٩٥٠ .

وبالنظر إلى الصناعـــات الوسيطة نجد أنه طرأ زيادة ملحوظة على الأهمية النسبية من ٢٣ ٪ من القيمة المضافة الصناعية إلى ٣٠ ٪ . وجدير بالتبيان أن هذا التوسع كان بالأساس فى مجال البترول والصناعات الكيماوية وخاصة الأسمدة .

وبالنسبة للعمالة فى مجال التصنيع نجد أنه فى عام ١٩٦٠/٥٩ بلغ حجم العمال حوالى ٧ر٦١٣ ألف شخص يمثلون ٢ر١٠ ٪ من العمالة الكلية فى الاقتصاد القومى . وفى أثناء الخطة الخمسية الأولى زاد حجم العمال زيادة ملحوظة إذ بلغ عددهم ٨٤٤ ألف عاملا فى عام ١٩٦٥/١٩٦٤ ، وبلغت نسبتهم حوالى ٤ر١١ ٪ من الحجم الكلى للعمالة . وبذا تكون القوة العاملة الصناعية شهدت زيادة قدرها ٣٧ ٪ من النصف الأول من الستينات . وتوالى العمالة زيادتها فى النصف الثانى من عقد الستينات ، وإنما بمعدل يقل كثيرا ، إذ بلغ عدد العاملين حوالى ٩ر٩٣٨ ألف يمثلون ٩ر١١ ٪ من إجمالى العمالة ، وتكون العمالة الصناعية قد سجلت نسبة تزيد قليلا من ١١ ٪ طوال نصف العقد الأخير من الستينات بمعدل يزيد قليلا عن ٢ ٪ ، أى أن ذلك يشير إلى أن التوسع الصناعى لا يستطيع استيعاب جزء كبير من توسع القوة العاملة من النشاطات غير الصناعية إلى أخرى صناعية (١) .

وبالنظر إلى توزيع العمالة فى الصناعات التحويلية فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧١/٧٠ ، يتضح من الجدول رقم (٦) أن الصناعات الاستهلاكية استوعبت أكثر من ثلثى العمالة ، فإذا كانت قد استحوذت على حوالى ٨ر٧٠ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧١/٧٠ انخفضت عما حققته فى الأعوام السابقة لتصل إلى حوالى ٩ر٦٠ ٪ . وإذا كانت الصناعات الاستهلاكية قد أصابها التدهور من حيث استيعابها للعمال ، فإن الصناعات الوسيطة والرأسمالية أصابها الانتعاش ، والدليل على ذلك ما حدث فى ارتفاع نسبها ، إذ نجد أن السلع الوسيطة ارتفعت نسب العمال فيها من ٤ر١٨ ٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٢ر٢٧ ٪ فى عام ١٩٧٠ ، وكذلك الحال بالنسبة للسلع الرأسمالية التى ارتفعت نسب العمالة فيها من ٩ر٣ ٪ إلى ٧ر٧ ٪ . ولكن ما

(١) مصطفى السعيد ، " التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربية واستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان " ، فى : المؤتمر الســنوى الثانى للاقتصــاديين المصـــريين ٥٢ – ١٩٧٢ ، ص ٢٢٧ .
وأيضا : عمرو محى الدين " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر ... ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

أصاب المجموعة الأولى (الاستهلاكية) أصاب المجموعة الرابعة ، إذ تراجعت فى استيعابها للعمالة من ٦٫٩٪ فى عام ١٩٥٢ إلى ٤٫٢٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ (١) .

إن الزيادة فى القوة العاملة فى هذه الفترة يمكن ردها إلى ما طرأ على البنية الصناعية من توسع ، وما أضيف إلى المؤسسات الصناعية من فنون إنتاجية حديثة ، وإلى إجراءات التأميمات ، وازدياد حجم الإدارة ، وإنقاص عدد ساعات العمل والتزام الدولة بالتعيين .

جدول رقم (٦) يوضح توزيع العمالة فى الصناعات التحويلية من ١٩٥٢ حتى ١٩٧١/٧٠ (*) (مؤسسات تضم أكثر من عشرة عمال)

(النسب المئوية)

الصناعات	١٩٥٢	١٩٦٠	٦٧/٦٦	٧١/٧٠
١ – مجموعة الصناعات الاستهلاكية : أغذية ومشروبات وتبغ وغزل ونسج الملابس	٧٠٫٨	٧١٫٣	٦٠٫٧	٦٠٫٩
٢ – مجموعة السلع الوسيطة : أخشاب وبترول ومنتجات غير معدنية ومعادن أساسية ومنتجات معدنية .	١٨٫٤	١٨٫٧	٢٧٫٢	٢٧٫٢
٣ – مجموعة السلع الرأسمالية : الآلات الكهربية وغير الكهربية ومعدات النقل .	٣٫٩	٣٫٤	٦٫٧	٧٫٧
٤ – مجموعة الصناعات الأخرى : أثاث وطباعة وجلود منتجات جلدية وصناعات أخرى .	٦٫٩	٦٫٦	٥٫٤	٤٫٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(1) Source: S. Radwan, op. cit., p. 214.

---

(١) راجع فى ذلك :
– فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ٢٧ .

وباعتبار أن الاستثمارات التى تتوجه إلى ميدان الصناعة تبين الاتجاه العام للرغبة فى التصنيع ، فإن القاء نظرة فاحصة على الاستثمارات الصناعية نجدها حققت فى الخطة الصناعية الأولى حوالى ٤٦٨ مليون جنيه (بالأسعار الجارية) وكانت موزعة كالآتى : فى عام ١٩٦١/٦٠ بلغت ٩٨ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٦٢/٦١ بلغت ٦٢ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٦٣/٦٢ بلغت حوالى ١٠٦ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٦٤/٦٣ حققت ١٠٠ مليون جنيه ، أما فى عام ١٩٦٥/٦٤ فكانت ١٩٢ مليون ، وبالنظر إلى نسبة الاستثمار الصناعى إلى مجموع الاستثمارات القومية فى سنوات الخطة نجدها حققت ٢٦٫٣ ٪ فى المتوسط . وفى النصف الثانى من عقد الستينات كانت الاستثمارات الصناعية على النحو التالى : فى عام ٦٦/٦٥ بلغت ١٠٠٫٦ مليون جنيه ، وفى عام ٦٧/٦٦ بلغت ٩٨٫٤ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٦٨/٦٧ بلغت حوالى ٨٥٫٨ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٦٩/٦٨ بلغت ١٠١٫١ مليون جنيه ، أما فى عام ١٩٧٠/٦٩ فكانت ١٢٣٫١ مليون جنيه ، وبـذا يكون مجموعـها ٥٠٩ مليون جنيه، أي حوالى ٢٩ ٪ من مجموع الاستثمارات القومية [1] .

وبالنظر بدقة إلى تطور الاستثمارات من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ يستطيع أن يستدل على أن ثمة تغير ملحوظ فى معدلات الاستثمار ، فإذا كانت معدلات الاستثمار قد شهدت ارتفاعا ملحوظا فى سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٤/٦٠) فإن هذه المعدلات شهدت انكسارا واضحا فى السنوات التالية بدءا من عام ١٩٦٧ . ومن الأهمية بمكان أن نعى أن ما طرأ على معدلات الاستثمار من انخفـاض ملحوظ غداة الاندحار العسكرى فى يونيو ١٩٦٧ لا يمكن أن يأتـى إلا فى إطار ارتباطـه بأثر الأزمـة العربية الإسرائيليـة على الاقتصاد المصرى ، وإغلاق قـناة السويس ، وتوجـيه الاستثمارات إلى اعادة بناء العسكرية المصرية .

وبالنظر لسياسات التصنيع فى هذه الفترة ، نجدها أيضا جاءت مدفوعة الطلب لتلبية طلبات الطبقات البينية فى الحضر ، بمعنى أنها وجهت بالأساس لإشباع حاجات الاستهلاك المحلى . لقد شهد المجتمع المصرى فيما بين عامى ١٩٥٢ ، ١٩٧٠ فترات من التنمية الصناعية ذات المعدلات المرتفعة ويمكن القول أن مصر منذ عصر محمد على لم تشهد مثل هذه المعدلات ، كما أنها لم تعرفها كثير من الدول النامية فى عقدى الخمسينات والستينات . إن هذه التنمية حققت مزيدا من فرص الحياة ، ومن المساواة فى هذه الفرص لأفراد الشعب المصرى . وبرغم

---

(١) محمود دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ..... ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

كل هذه الصفات التى تتسم بها تجربة عبد الناصر ، إلا أنها يسودها ما يلى : مركزية الدولة وقيادة القطاع العام فى مجالات الإنتاج وسيادة مبدأ التخطيط الشامل فى الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٦٥ ، وسيطرة العسكريون على التوجيه والإدارة . لذا كانت هذه التجربة التنموية فوقية سلطوية تقوم على شخصية الزعيم ، دون مشاركة شعبية ، وتتم من خلال جهاز بيروقراطى قوامه أبناء الطبقة الوسطى بكل شرائحه العسكرية والمدنية (أهل الثقة وأهل الخبرة) (١) .

توضح الطفرات التى حدثت فى التنمية الصناعية ، أن التصنيع فى هذه الفترة قد أخذ نهجا لاشتراكية الدولة ، وأن ذلك يتقارب إلى حد كبير مع تجربة محمد على . فإذا كانت الصناعة فى عهد محمد على قد اتصفت بالجبرية والاحتكار ، فإن التصنيع فى الفترة الناصرية قد أخذ وجهة أخرى تبعد عن إطار هذا الوصف فهو فى الفترة الأولى يدخل فيما يسمى بالرأسمالية الليبرالية ، ثم فى فترة القوانين الاشتراكية يصطلح عليه برأسمالية الدولة . فبينما كان محمد على يحتكر كل أوجه الصناعة ومدبرا لها من خلال بيروقراطية مركزية ، ولم يوظف أيا من الفائض الاجتماعى لصالح من يعمل ، أو لإيجاد مساواة بين فئات الشعب ، فإن عبد الناصر كان على العكس من ذلك ، إذ عمل قدر طاقته على تحسين فرص الحياة وتذويب الفوارق الطبقية ، وإيجاد المساواة بين الطبقات الاجتماعية (٢) .

لقد أثبتت كل من تجربتى عبد الناصر ومحمد على على إمكانية قيام صرح اقتصادى متنوع ، وكذا أكدت التجربتان إمكانية الأخذ بالتصنيع بكافة مستوياته . وبرغم ما واجه عبد الناصر ومحمد على من تحديات خارجية فى محاولات تصنيع المجتمع المصرى ، إلا أنهما خلقا صناعات استطاعت أن تسهم فى الناتج القومى بنصيب وافر ، كذلك أثبتت التجربتان إمكانية الاعتماد على الذات فى إنجاز التصنيع . ولقد وعى كل منهما بضرورة الاحتفاظ بحرية الحركة والاستقلال فى صنع القرارات التنموية والسياسية ، باعتبار أن الاعتماد على الخارج يعتبر إفراغا لعملية التنمية من مضمونها الحقيقى الذى يقف موقفا معاندا من عمليات التخلف والتبعية .

---

(١) محمد الجوهرى ومحمود عودة والسيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١١٨ . وحول قضية أهل الثقة وأهل الخبرة ، راجع فى ذلك : شحاته السيد صيام ، نمط الإدارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٨٠ : دراسة تتبعية لمفهومى الثقة والخبرة ، ١٩٨٤ .

(٢) سعد الدين ابراهيم ، التنمية فى مصر . فى : مصر فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

وإذا كانت هناك نقاط اتفاق واضحة بين عبد الناصر ومحمد على فى قيام هياكل التصنيع والنهوض بالعملية التنموية ، فهناك أيضا مثالا صارخا لتشابههما فى السقوط ، فكما فتح باب الاقتصاد المصرى على غاربه بعد انتهاء تجربة محمد على ، فإن نفس الظرف قد تكررت غداة انتهاء تجربة عبد الناصر فى عام ١٩٧٠ . إن سياسة الباب المفتوح التى اتبعها خلفه غداة رحيل عبد الناصر ، ساهمت فى تقويض ما أقامته الناصرية من هياكل صناعية ، وهذا هو حديث الفصل القادم .

الفصل السابع

التصنيع فى ظل سياسة الباب المفتوح فى مصر
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

تمهيد :

أولا : اطلاله على ميلاد الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينات .

ثانيــا : طبيعة التصنيع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

مقدمـــة :

شهد المجتمع المصرى فى عقد السبعينات نمطا تنمويا جديدا يعتمد على سياسة الانفتاح الاقتصادى . وتحت دعوى تصحيح المسار الاشتراكى والانفتاح على العالم بعد الانغلاق الذى ساد حقبة الستينات ، جاءت كلمة الانفتاح الذى عرفها القاموس السياسى المصرى حديثا غداة ورقة أكتوبر ، تلك الوثيقة الايديولوجية التى بها فتح باب الاقتصاد المصرى على مصراعيه لاختراق وتغلغل رأس المال الأجنبى والشركات متعددة القوميات .

وتعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادى التى سادت المجتمع المصرى فى مصر السادات ، انحرافا مبينا عن طريق الاستقلال الوطنى ، والولوج فى القسمة الدولية للعمل . لقد أثرت هذه السياسة فى مجمل البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع . وباعتبار أن التصنيع لب العملية التنموية وركيزة الاستقلال الوطنى ، فإن هذا الفصل يسعى إلى توضيح كيف أن الانفتاح الاقتصادى فى مصر عمل على تقويض التصنيع ، ومن ثم هدم تجربة التنمية المستقلة ، وجر المجتمع المصرى إلى فلك النظام العالمى .

أولا : إطلالة على ميلاد الانفتاح الاقتصادى فى مصر السبعينات .

بنهاية عقد الستينات ورحيل عبد الناصر – جسديا – فى سبتمبر ١٩٧٠ وتولى أحد رفاقه الذى ينحدر من نفس الأصول الطبقية زمام الامور ، شهد المجتمع المصرى تغيرات حادة على مستوى الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إن التغير فى هوية النظام الحاكم فى عقد السبعينات كان له عظيم الأثر فى تغير شكل وطبيعة البنية الاقتصادية فى مصر . إن السمة الراديكالية التى اتصفت بها حقبتى الخمسينات والستينات ما لبث أن تغيرت وغربت فى بداية عقد السبعينات خاصة بعد أن حدث تعديل فى أنماط التفاعلات والصراعات سواء على المستوى الغربى أو المستوى العربى . ففى ظل التقارب العربى والقطيعة مع الاتحاد السوفيتى والانفراج على الولايات المتحدة ، أخذ المجتمع المصرى ينهج نهجا مخالفا عن خط عبد الناصر ، عرف بالاشتراكية الديمقراطية . لقد كانت الاشتراكية الأخيرة بمثابة الانقلاب عن خط عبد الناصر أو قل ثورة مضادة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (١) . إن الناصرية التى جاءت بالسادات وفقا لكلمة " مكسيم رودنسون " قد أنجبت حافرى قبرها (٢) .

---

(١) P.J. Vatikiotis (ed), "Egypt", in : the political economy of Middle East p. 119.

(٢) أحمد الشيخ ، عرض كتـــاب بيرميـــريل ، مصر الانقطاع مرحلة السادات : من ناصر إلى مبارك ، ص ١٩٣ .

وتحت دعوى تصحيح المسار الاشتراكى وتحقيق الانفتاح الاقتصادى بعد الانغلاق الخانق ، ثم إعادة دور القطاع الخاص ، وإعادة تقليم وتقييد وتحجيم دور القطاع العام ، وفك كثير من الإجراءات الاشتراكية وإطلاق حرية رأس المال والربح الفردى بلا حدود ، جاءت الاشتراكية الديمقراطية على نمط أوربا الغربية محل الاشتراكية المتطرفة على النمط الشرقى . لقد كانت كلمة الانفتاح هى التسمية الدارجة لسياسة الباب المفتوح ، والتى بمقتضاها فتح الباب على مصراعيه لرأس المال الأجنبى والشركات الأجنبية لنهب الفائض الاقتصادى ، ومن ثم الدخول فى مجالات الاستثمار والإنتاج بدءا من الصناعات الاستهلاكية الوسيطة إلى العقارات واستصلاح الأراضى والتصدير والاستيراد . وبهذا تكون قد أعيدت سيطرة رأس المال الأجنبى المستغل مرة أخرى ، تلك التى صفتها وقضت عليها مرحلة الستينات [1] .

ويعتبر عام ١٩٧٤ نقطة البدء فى انتهاج سياسة الباب المفتوح كسياسة رسمية للبلاد ، ذلك العام الذى اقترع فيه على ورقة أكتوبر ، وإقرار القانون رقم (٤٣) لسياسة الاستثمار العربى والأجنبى ، اللذان يعدان العنصران الجديدان فى السياسة الجديدة . وتعد وثيقة اكتوبر التعبير الأيديولوجى الرسمى للسياسة الجديدة ، فهذه الوثيقة التى أعدت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ - ومن هنا كان اسمها - حددت للبلاد مهمات أساسية أهمها الانفتاح الاقتصادى داخليا وخارجيا [2] .

والواقع أن كلمة الانفتاح الاقتصادى لم يتعارف عليها القاموس السياسى إلا فى ربيع عام ١٩٧٣ ، فهو لفظ حديث الاستعمال فى اللغة العربية . ففى ١٩٧٣/٤/٢١ طالعت الحكومة برئاسة السادات مجلس الشعب ، أن هدف الانفتاح الاقتصادى هو تطوير الاقتصاد القومى ، على أن التدشين الواقعى لسياسة الانفتاح الاقتصادى جاء فى ورقة أكتوبر التى نصت على أن الانفتاح الاقتصادى هو لب استراتيجية العمل فى المرحلة القادمة ، خاصة بعد أن عرضت أهم المشكلات الاقتصادية التى تكتنف المجتمع المصرى . إن التحليل الإجمالى لوثيقة أكتوبر يوضح أنها تعنى فتح الاقتصاد المصرى للاستثمار الخاص المباشرة ، وحفز رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتمويل وإنشاء المشروعات الاقتصادية المصرية . والواقع أن استثمار رؤوس الأموال لا يتمحور فقط أو يكون مداه إنشاء المشروعات الجديدة فحسب ، بل المساهمة أيضا فى تجديد المشروعات القائمة [3] .

---

(١) جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .
(٢) فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(٣) جودة عبد الخالق " التعريف بالانفتاح وتطوره فى الانفتاح " ، فى : الجذور ... الحصاد ... المستقبل ، ص ٢٣ - ٢٨ .

لقد أضحى المجتمع المصرى منذ حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ وانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، والتحول فى السياسة الخارجية والمضى قدما فى اتفاقية السلام مع إسرائيل تحت رحمة الولايات المتحدة الا ريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا . إن مصر فى السبعينات قد رهنت استقلالها من أجل السلام والمعونات والرخاء الامريكى فباتت سجينه للتبعية الأمريكية . لقد ظنت القيادة السياسية فى مصر السبعينات أن السلام مع إسرائيل وجعل أمريكا شريكا كاملا سوف يجلب فى أعقابه انتعاشا ملحوظا فى مستويات المعيشة ، وإن هذا السلام سيكون بمثابة مظلة تحمى رؤوسهم وطعام يسد جوعهم وملابس تستر عريهم . لقد كان السلام من وجهة النظر المصرية تمثل نهاية أزمة اقتصادية حادة ، وانغلاقا خانقا أتت بها الفترة السالفة لحكم السادات . ولكن خاب ما ظنته القيادة المصرية وسقطت فى حبائل المنظومة العالمية وتقسيم العمل الدولى وخاصة الأمريكى (١) .

لقد عملت الولايات المتحدة خاصة بعد بدء الاتصالات بها مباشرة فى اعقاب حرب ١٩٧٣ ، على إخضاع الاقتصاد المصرى برمته لها . فكان ذلك من خلال الإغراق فى الديون ، واختراق القطاع الخارجى للداخل ، وتقليص العلاقات مع الدول الاشتراكية ، وإصدار قانون الاستثمار ، وفتح الباب على غاربه أمام البنوك الأجنبية للمشاركة فى الداخل . وإذا كان عبد الناصر قد سجل فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء المصرى موقفا وطنيا حينما قال " إننا حقا فى حاجة إلى مساعدات البنك الدولى ، ولكننا لا نسمح لخبرائه أو لأعضائه الذين يزورون مصر الآن (١٩٦٩) بالعبث باقتصادنا أو تجاوز حد الأمن بالنسبة للمعلومات التى يطلبونها إلى إدارة المخابرات المركزية ، فإن السادات كان على العكس منه ، إذ سجل موقفا انهزاميا يبعد كل البعد عن كل ما هو وطنى حين سمح بسياساته للقاصى والدانى أن يلعب بمقدرات التنمية وأن يكون أحد أطراف اللعبة الاقتصادية الدولية (٢) .

وغنى عن البيان أن الدعوة للانفتاح الاقتصادى قديمة . فهى ترجع إلى أبعد من تاريخ اعتمادها سياسة رسمية للبلاد غداة حرب اكتوبر ١٩٧٣ . فقد كانت تتردد داخل مصر بصورة غير مرئية وخافتة فى منتصف عقد الستينات وقبيل الاندحار العسكرى فى يونيو ١٩٦٧ ، وتحديدا غداة انتهاء أول وآخر خطة تنموية شهدتها مصر ، ثم أخذت هذه الدعوة تتردد بصورة علنية وبقدر أكبر من التركيز بعد انتكاسة يونيو ١٩٦٧ خاصة حينما ازداد نشاط القوى الرأسمالية فى الداخل نتيجة ضعف النظام بسبب الهزيمة ، وتخفيف قبضته داخل البلاد بعض

---

(١) ايتان هابروزيف وايهود يعارى ، حدث فى كامب دافيد : المفاوضة على الطريقة الساداتية ترجمة ابراهيم منصور ، ص ١٨٧ .

(٢) عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى البعية ٧٤ – ١٩٧٩ ، الجزء الأول ، ص ٢٤٩ .

الشئ وانهيار معظم أجهزته ومؤسساته ، وانشغال القيادة السياسية بموضوع استعادة الأرض المحتلة . وجدير بالتوضيح أن الدعوة لم يعل صوتها مرة أخرى - تحديدا - إلا فى عام ١٩٧٤ ، حينما أعلن الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد . بمعنى آخر أنه إذا كان الانفتاح الاقتصادى قد تمت ولادته فى عام ١٩٧٤ ، فإن سنوات مخاضة ترجع إلى وقت انتهاء الخطة الخمسية الأولى ، أما شهادة ميلاده فكانت القانون (٤٣) لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة [1] .

ومنذ صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار العربى والأجنبى ، وتعد سياسة الانفتاح الاقتصادى سياسة رسمية للبلاد ، إذ أصبح هذا القانون حجر الأساس فى هذه السياسة . وإذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون تذهب إلى أنه ينظم استثمار رأس المال الأجنبى داخل البلاد والمناطق الحرة ، إلا أن حقيقة الأمر أن هذا القانون يفتح كل الأبواب الموصودة على مصراعيها أمام غزو رأس المال الاجنبى دون ضوابط لحماية الاقتصاد المصرى أو لصيانة الاستقلال الوطنى ، ويعطى دون منع بشكل فاضح مزايا جمة لرأس المال الأجنبى تفوق ما أعطاه لرأس المال الوطنى . وإذا أوضح هذا القانون أنه يعمل على تشجيع وإغراء رأس المال الاجنبى للقدوم إلى مصر والمساهمة فى تمويل مشروعاته ، فإنه بالأحرى يعمل على تمكينه من السيطرة على السوق المصرى وإتاحة الفرصة لاستنزاف الاقتصاد القومى ، ومن ثم جره إلى قسمة العمل الدولية [2] .

لقد غلف القانون المصرى للمشروعات الأجنبية حماية جعل منها اقتصادا مستقلا داخل الاقتصاد القومى ، وله سمة تميزه عن القطاع الخاص أيضا . وقد أقر القانون عدم جواز تأميم المشروعات الأجنبية أو مصادرتها أو فرض الحراسة على أموالها، وكذلك تعتبر المشروعات الأجنبية من القطاع الخاص أيا كانت الطبيعة القانونية للأموال المساهمة فيها ، ولا يجوز تطبيق القوانين المنظمة للقطاع العام العاملين فيه . زد على ذلك اطلاق الاستيراد دون عوائق ، وإعفاء المشروعات الأجنبية من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة خمس سنوات تزيد إلى ثمان سنوات وإعفاء الالات والمعدات ووسائل النقل اللازمة من الضرائب والرسوم الجمركية وكذا من تحديد الأسعار . من ذلك يمكن القول أن نظام الاستثمار الأجنبى فى مصر أضحى اقتصاد قائم بذاته داخل الاقتصاد المصرى ، وبه تخلت الدولة من كافة قوانين مرحلة التحول الاشتراكى من حيث الملكية والنشاط والإدارة والعمال والأرباح والاستيراد والنقد

(١) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ١٦ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ١١ .

الاجنبى . وبذا يكون نظام الاســـتثمار الأجنبى قطاعـــا ثالثـــا داخل الدولة والاقتصاد القومى [1] .

مما سبق يتضح أن ثمة دعوة خطيرة تضمنها قانون الانفتاح الاقتصادى تتمثل فى دعوة رأس المال الأجنبى لسلب ثروات البلاد ونهب الفائض الاقتصادى لها ، واستغلال طاقة عمالها ، ومنحه بعد ذلك الحماية القانونية . لقد أفرطت قوانين الانفتاح الاقتصادى فى منح رأس المال الأجنبى والخاص بالإعفاءات الضريبية سواء على الضرائب التجارية أو الصناعية والضريبة العامة على الإيراد ورسم الدمغة وكذا أرباحها المعفاه من كل الضرائب مرة أخرى ، خاصة إذا ما أعيد استثمارها فى هذه المشروعات المقامة من جديد لمدة تصل إلى ثمانية اعوام كاملة تبدأ من تاريخ بدء الإنتاج أو النشاط .

ثانيا : طبيعة التصنيع فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

على الرغم من أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد وضعت لتنشيط الاقتصاد ودفعه إلى الأمام ، إلا أن سياسة الباب المفتوح والإغراق بالاستيراد دون تحويل عملة وتشجيع القطاع الخاص والشركات المتعددة القوميات ، أصابت التصنيع والقطاع العام بالتدهور ، لقد أدى تمييز الواردات الأجنبية فى الرسوم الجمركية وأسعار العملات التشجيعية وامتيازات الضرائب المختلفة إلى منافسة ضارية للقطاع العام والإنتاج الوطنى ، أوضح أشكالها المخزون الراكد من التصنيع الذى قدر بنحو ٣ إلى ٤ آلاف مليون جنيه ، كما انعكس أيضا فى تراجع كثير من خطوط الصناعة المحلية فى التصدير بما فى ذلك غزل القطن ومنسوجاته ، والصناعات التى اتجهت إليها مشروعات الانفتاح مثل الصناعات الكمالية والطفيلية مثل المياه الغازية والمرطبات والنسيج ، والأخرى التى هربت إلى المناشط غير الصناعية المتمثلة فى الأعمال التجارية والخدمية والعالية الربح والسريعة العائد ، وكذا فى ارتفاع نسبة الواردات الاستثمارية إلى إجمالى الواردات المصرية [2] .

إن إطلاق حرية الاستيراد دون قيود ، يعنى تدفق السلع المستوردة إلى السوق الداخلية ، ومن ثم نشأة منافسة غير متكافئة بين ما هو مستورد وما هو محلى . لقد أدت تلك الأفعال إلى وجود صعوبات متعددة . فبعد أن خيمت الحماية الجمركية بما يشبه وضع احتكارى على الصناعات المصرية ، خيمت حالات الإفلاس وتراكم المخزون والاستغناء عن كثير من العمال ،

(١) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٥٥ .
(٢) بريان تيرنر ، ماركس ونهاية الاستشراق ، ترجمة يزيد صايغ ، ص ٣٠ .

وساد وضع خاص من المؤسسات الصغيرة للصناعات التقليدية ، وصناعة الملابس ، وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والصناعات الاستهلاكية الطفيلية ، والأهم من ذلك كله ضرب وتفكيك القطاع العام .

من كل ذلك يمكن القول بناء على تقارير اتحاد الصناعات المصرى لعام ١٩٧٥ ، أن إطلاق سياسة الانفتاح الاقتصادى دون عوائق جرّت الصناعة المصرية المحلية إلى منافسة غير متكافئة وفرضت عليها معايير السوق الدولية [1] .

وبالنظر إلى توزيع رأس المال المستثمر على القطاعات المختلفة فى القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٠ ، يتكشف لنا أن الصناعة قد احتلت المركز الثانى بعد قطاع الخدمات والبنوك . وفيها بلغ رأس المال المصرى حوالى ٥٦ ٪ من إجمالى رأس المال المستثمر ، بينما بلغ رأس المال العربى حوالى ٢٥ ٪ ، ورأس المال الأمريكى حوالى ٦ ٪ . وبالنظر إلى مجموع رأس المال المستثمر فى المشروعات الصناعية التى اقيمت حتى ١٩٨١/١٢/٣١ نجدها بلغت حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل حوالى ٢٢٫٦ ٪ من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح والتى تقدر بحوالى ١٫٠٩ مليار جنيه ، وتقدر مساهمة رأس المال العام المصرى بثلث إجمالى المساهمات فى تلك المشروعات . وبيد أن رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة يتسم بالضآلة ، إلا أنها تمثل ظاهرة هامة وجديرة تلك التى تتمثل فى ظهور البرجوازية المصرية مرة أخرى وخاصة فى تداخلها مع برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية فى كيان عضوى جديد [2] .

أما عن هيكل توزيع رؤوس الأموال فى المشروعات الصناعية حتى ٨١/١٢/٣١ يتضح أن مساهمة رأس المال المصرى الخاص والعام فى المشروعات الصناعية الانفتاحية تتراوح ما بين ٤٩ ٪ فى الصناعات المعدنية ، ٨٣ ٪ فى صناعة التعدين ، أما مساهمة رأس المال الأجنبى بشكل عام فكانت تتميز بالانخفاض أذ حققت ١٠٫٧ ٪ ، ٣٫١ ٪ على التوالى ، وكان الباقى لاستثمارات عربية وهذا يعنى أن المشاركة والتداخل بين الرأسمالية المصرية الصناعية كانت مع الرأسمالية الأوربية والعربية تفوق عن مثيله مع الرأسمالية الأمريكية . وبإلقاء الضوء عن المشروعات المشتركة فى قطاع الصـــناعة ، نجـــد أن القطاع العام قد أسهم فى إقامة

---

(١) فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٢) J. Waterbury, op. cit., p. 148.

٥٥ مشروعا صناعيا تقدر مساهمته بحوالى ٢٠٧ مليون جنيه ، ذلك يمثل ٤٠ ٪ من إجمالى مساهماته فى جميع القطاعات (سلعية وتوزيع وخدمات) وتتوزع هذه المساهمة كما يلى : صناعة الغزل والنسيج ٤٦٫٧ مليون جنيه ، والصناعات الكيماوية ٦٢٫٤ مليون جنيه ، وصناعة مواد البناءة الحراريات ٥٠ مليون جنيه ، والصناعات الهندسية ٣٥ مليون جنيه ، وقد أسهمت البنوك بالجزء الأعظم من رأس المال النقدى الذى قدمه القطاع العام (نسبة ٥٢ ٪ من إجمالى مساهمة القطاع العام البالغ ٥٧٫٨ ٪) . أما النسبة الباقية وهى ٥٫٨ ٪ فقط أخذت فى القطاع الصناعى صورة المشاركة بالأصول العينية وللشركات وخاصة الآلات والعدد ، أى إدماج جزء من أصولها فى شركات مشتركة جديدة [١] .

وعلى الرغم من أن القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٥ ينص على ضرورة الاحتفاظ بنسب الملكية العامة فى شركات القطاع العام على ما كانت عليه وقت صدور القانون عند إقامة المشروعات المشتركة ، فإن بعض شركات القطاع العام قد حصلت رغم ذلك على تصاريح خاصة للتحول إلى شركات مشتركة دون الالتزام بالقيد السابق ذكره . ونتيجة معارضة ذلك الاتجاه فقد أسفرت المعارضة عن إيقاف أحد المشروعات الهامة " المشاركة بين أيديال وشركة طومسون الفرنسية " .. لكن رغم هذا الاتجاه ، إلا أن هناك أكثرمن عشرين مشروعا مشتركا تمت الموافقة عليها من وزارة الصناعة . ومن بين هذه المشروعات قطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الكيماوية والمعدنية بالإضافة إلى أكثر من عشرين مشروعات مشتركا كانت قيد البحث والدراسة . ومن بين المشروعات الجديدة التى تمت الموافقة عليها شركة كلورايد ايجبت للبطاريات برأسمال قدره ٦٫٤ مليون جنيه ، وتضم إحدى شركات القطاع العام وهى الشركة العامة للبطاريات التى لا تسهم فى رأس المال باكثر من ٣٨ ٪ ، بينما تسهم شركة كلورايد وهى شركة عابرة للجنسيات وذات منشأ بريطانى وبنك بركليز بنسبة ٥٢ ٪ . وقد التزم المشروع الجديد بضرورة دفع نسب ٤ ٪ فى صورة حقوق Royalties ومدفوعات تكنولوجية إلى شركة كلورايد مقابل اســـــتخدام الاسم والخبرة التكنولوجية علاوة على حصة الشريك الأجنبى فى الارباح [٢] .

---

(١) عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولـــة التابعـة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية فى مصر ، ٧٤ - ١٩٨٢ ، ص ٤٠٩ .

(٢) محمد عبد الشفيع ، التطور التكنولوجى واستراتيجية الاعتماد على الذات ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ١٢٥ .

ويلاحظ من خلال مجمل القروض والاستثمارات الأجنبية ، أن ثمة جهة خارجية جديدة استحوذت على السلطة من أجل تحديد استراتيجية الاستثمار والنمو أو لتحديد صورة المستقبل ، وفى تشكيل البنية الاقتصادية . وتكشف أيضا خريطة القروض بصورة قاطعة أنها اختارت المشروعات وفق استراتيجيات محددة ، وهذه الاستراتيجية بالتالى تتوازى فى مبادئها مع أوضاع تقسيم العمل الدولى ، كما أنها عملت على تأثيرها بصورة حاسمة على تخصيص الموارد المحلية ، بحيث لا يكون التأثير كأمر واقع فقط ، بل تسعى إلى وجود اعتراف قانونى من الدول المقترضة .

أما ما يهمنا فى مجال التصنيع ، فنظرة فاحصة على خطة القروض يتضح أولا : أن القروض وجهت بالأساس إلى المحالج وصناعة الغزل والنسيج والسماد والأسمنت ، وهذا ما يشير إلى أولوية خاصة بالصناعات المرتبطة بالزراعة ، وللصناعات المرتبطة بالتعمير والإنشاءات المدنية . ثانيا : أن الشركات التى دخلت فى الاتفاقيات كانت شركة عبود سابقا للأسمدة وشركتا بنك مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى وكفر الدوار ، وشركة اسمنت بورتلاند بطره . يعنى ذلك أنها كانت كلها من الشركات التى بدأت كقطاع خاص ويستثنى من ذلك شركة أسمنت السويس التى جاءت فى الخطة لدواعى احتياجات التعمير . من ذلك يمكن الزعم أن هذه الاختيارات لم تكن محض صدفة ، فتطوير شركات لها تاريخ خاص كان له أثر إيجابى لدى القطاع الخاص المصرى ، أى أنه كان حافزا معنويا للقطاع الخاص ، وفى الوقت ذاته مطلبا سياسيا . كما أن إقرار الاتفاقيات على تحرير نسب الأرباح التى تحققها هذه الشركات سعى إلى التأثير على سياسة التسعير برمتها ، كما سعى من جهة أخرى إلى خروج قضية بيع أسهم هذه الشركات للقطاع المصرى والأجنبى على السواء .

إن دخول القطاع الخاص فى شركات القطاع العام كمشارك كان مطلبا دائما وحيويا للقوى الغربية ، لأن عودة القطاع الخاص إلى بعض المواقع التى أممت يمثل بالضرورة أهمية خاصة ونوعا من رد الاعتبار [1] .

لقد عملت سياسة الانفتاح الاقتصادى على التصفية الجسدية لبعض الوحدات المنتجة فى القطاع العام ، وأرادت من ذلك أن تضعها فى صورة تبدو من خلالها بأنها غير اقتصادية وغير كفأة أمام منافسة الشركات الأجنبية ومنتجاتها المستوردة ، لذا كان على هذه الشركات حرصا على وجودها قيد الحياة أن تبحث عن شريك أجنبى بأى ثمن ، وفى المقابل كان على

---

(١) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .

الاحتكارات الأجنبية أن تحدد نوع وكم الشركات التي لها البقاء أو الفناء . إن أشكال الاشتراك الأجنبي يتضح في انتقال الشركات الصناعية إلى إنتاج سلعها تحت أسماء الماركات العالمية التي فرضها الانفتاح على النمط الاستهلاكي ، واستخدام أسماء الماركات العالمية يعني شراء كل حزمة حقوق المعرفة من الشركات صاحبة الماركات ، فضلا عن قبول سيطرة خبرائها على التشغيل والإدارة تحت شعار ضمان جودة المنتجات والتي تحمل اسم الشركات الأجنبية بكل ما يتضمنه ذلك من تبعية واستنزاف للموارد (١) .

- إن ما حدث للقطاع العام الصناعي في مصر من تحول إلى التبعية الكاملة لم يأت باسم زيادة التصدير ، وإنما لإمكان التسويق في السوق المحلية ، وبذا تحددت مهمة شركات القطاع العام في عمليات تصنيع تابعة وهامشية تغذي السوق المحلية بمصنوعات الشركات عابرة الجنسية دون وجود مشاكل الجمارك ، أو بالأحرى منافسة الصناعة الوطنية في السوق المحلي أو ما يسمى منهج التصنيع عن طريق الاستعاضة عن الواردات . ولم تقف حدود استراتيجية غزو رأس المال الأجنبي للشركات الصناعية عند هذا الحد ، بل سعت جاهدة للمشاركة في رأس المال كان مجمل النتائج عن ذلك أن أفلست وصفيت الوحدات المنتجة . ففي اتجاه ما سعى إليه البنك الدولي وآلياته المتعددة حدث تحول جذري في وظيفة القطاع العام والسيطرة عليه ، فجاءت كل السياسات تهدف إلى خفض وزنه النسبي خاصة في مجال الصناعة التحويلية . لقد عملت المخططات الخارجية على التصفية الجسدية لكل وحدات القطاع العام من خلال إنهاء ملكية الدولة للشركات المنتجة بهدف تفرد القطاع الخاص الأجنبي المحلي بملكية وسائل الإنتاج الصناعي .

ويحتل القطاع العام الصناعي الجزء الأكبر من القطاع العام في مصر ، ونستدل على ذلك من النسب المتعاظمة التي يستوعبها من رأس المال المستثمر والعمالة وما يولده أيضا من نسبة كبيرة من الإنتاج والقيمة المضافة والأجور . وينبغي أن نشير في هذا الصدد إلى أن إجمالي المال المستثمر لشركات القطاع العام في عام ١٩٧٩ بلغ حوالي ١٢٠٢٧٫٤ مليون جنيه . كان نصيب القطاع العام الصناعي منه ٤٥٩٥٫٨ مليون جنيه ، أي أكثر من الثلث . أما نصيبه من الأجور فقد بلغت حوالي النصف أي بنسبة ٤٩٫٢ ٪ . وإذا كان ذلك أحد وجوه الحقيقة فإن الوجه الآخـــــر يتمثل في انخفاض النصيب النسبي للقطاع العام الصناعي من القيمة المضافة في القطاع العـــام ككل في الســـنوات الأخيرة من عقد السبعينات . ويتمثل

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

الضعف فى القطاع العام الصناعى أيضا فى انخفاض إنتاجية الجنيه من الأجر وذلك من ٧٢١ر٥ جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ٦٣٣ر٥ جنيه فى عام ١٩٧٩ ، بينما ارتفعت الإنتاجية المذكورة فى القطاع العام ككل من ٠٢٤ر٦ جنيه فى العام الأول ، إلى ١٠٨ر٦ جنيه فى العام الأخير [1] .

ووفقا لأرقام المتابعة الكمية للوحدات الإنتاجية نجد أن بعض الصناعات حققت زيادات متفاوته بينما حقق البعض الآخر نقصا فى حجم الإنتاج عن عام ١٩٧٥ . ففى الخامات الاستخراجية حقق الملح والفوسفات زيادة واضحة ، وفى المقابل حقق خام الحديد نقصا (- ٧ر١٠ ٪) ، والصناعات الغذائية (سكر ، جبن أبيض ، مسلى صناعى ، علف حيوانى ، مياه غازية ، بيرة ، سجائر) زيادات كمية ، كما أن الغزل والنسيج حقق زيادات باستثناء غزل الحرير (- ١٠ ٪) . أما المنتجات المعدنية فقد حققت نقص فى : زهر خام (- ٩ر١٦ ٪) ، قطاعات صلب ثقيله (- ٦ر٨ ٪) ، حديد تسليح (- ٥ر٢٥ ٪) ، ومواسير صلب (- ١ر١١ ٪) ، وفى المقابل تحققت زيادات فى بعض المنتجات الأخرى مثل : المنتجات المعدنية (اسطوانات بوتاجاز وماكينات كهربائية) ، أما المنتجات غير الكهربائية (عداد المياه) فقد نقص إنتاجها بنحو (٩ر٧ ٪) ، وصناعة وسائل النقل بنحو (- ٢ ٪) ، وسيارات ركوب نصر بنحو (- ٥ر٩ ٪) ، والكابلات والأسلاك الكهربائية (- ٧ر٢١ ٪) ، وفحم الكوك (- ٤ر٢ ٪) ، وفى مقابل ذلك ازداد الإنتاج من الأتوبيسات والتليفزيون والثلاجة الكهربائية والمنتجات الكيماوية وإنتاج إطارات السيارات والجرارات ومنتجات الأسمنت والزجاج [2] .

ويلاحظ من العرض السابق أن نقص واضح فى الإنتاج شمل صناعات ثقيلة وأساسية ، ويرجع ذلك لأسباب متباينة ، بعضها يتعلق بالنقص فى المستلزمات وقطع الغيار بسبب الخلاف مع السوفييت ، وعزوف الغرب عن الامداد ، والبعض الآخر يتعلق بافتعال اختناقات يستفيد منها الموردون والمستوردون ، فضلا عن التوسع العشوائى فى قطاع الاستيراد والزيادة فى المخزون الراكد من المنتجات الصناعية .

وإذا كانت الصناعات التحويلية فى سنوات الانفتاح حتى قبل عام ١٩٧٧ قد حققت معدلات نمو مرتفعة . فإن هذه المعدلات شهدت تباطوء فى معدلاتها مع عام ١٩٧٨ . وبمقارنة

---

(١) محمد عبد الشفيع " التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، ص ٢ .

(٢) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٢٥٨ .

ارقام ١٩٧٣ مع أرقام ١٩٧٧ وفقا لأرقام البنك الدولى يتضح أن ٢١ منتجا من المنتجات الصناعية قد تراجعت ، كما تحققت زيادات متفاوتة فى ٤٠ منتجا . ويلاحظ من أرقام السنوات ٦٩ - ١٩٧٧ أن الزيادة المحققة فى الأعوام ٧٤ - ١٩٧٧ كانت غير منتظمة فى ٢٩ منتجا ، وتتضمن جزئيا أو كليا محاولة للعودة إلى أعلى مستوى للإنتاج تحقق فى السنوات السابقة على عام ١٩٧٣ . ففى ٤ منتجات من هذه الحالات (غزل الصوف ، سماد سلفات النشادر - كتل حديد نصف مشكلة ، وقطاعات الصلب ، سيارات النقل) لم تصل كميات الإنتاج فى عام ١٩٧٧ إلى أعلى مستوى محقق قبل الانفتاح . وفى بعض الحالات يلاحظ أيضا أن كميات الإنتاج عام ١٩٧٧ زادت عن مستويات عام ١٩٧٣ ، ولكنها كانت أقل من المستويات المحققة فى عام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ أو ١٩٧٦ (١) .

وهذه الدلالات تعكس إلى حد بعيد أن الزيادة المحققة وغير المنتظمة فى إنتاج هذه الصناعات ترتبط بمدى تشغيل الطاقات القائمة العاطلة ، وهو ما يتمشى مع إعلان المسئولين عن تركيزهم على مشروعات الاستكمال والإحلال والتجديد وتوفير مستلزمات الإنتاج ، ولكن مجمل النتائج لا تتناسب مع الانفاق المرصود لها . ويزد من دلالة المؤشرات السابقة أن الصناعات التى ظل إنتاجها أقل من طاقاتها بمقارنة عام ١٩٧٣ مع عام ١٩٧٧ مثل : السكر الخام والجلوكوز والفواكه المحفوظة والنبيذ والمشروبات الروحية والمنسوجات القطنية وورق كرتون عادى والسماد وسوبر فوسفات والمبيدات الحشرية وألواح الصاج والمسبوكات والزجاج والخزف وأدوات صحية والفخار والمواسير والخرسانية والطوب الأحمر والرمل والجبس والمصيص والأسمنت . مما يعنى ذلك أن هنـــاك تراجعا فى صناعات لها وزن مؤثر اقتصاديا . وإذا كانت الصناعات السابقة الذكر قد حققت انخفاضا ملحوظا ، فإن هناك بعض الصناعات لا تتجاوز (١١) منتجا قد حققت تقدما ملحوظا ، إذ زاد إنتاجها بمعدل يفوق أكثر من ٥٥ ٪ سنويا فى المتوسط خلال الفتـرة من ١٩٧٤ - ١٩٧٧ ، وهـذه المنتجات هى الحديد الزهر والبيرة واللبن المبستر والمسلى الصناعى (٢) .

وفى إطار ما خطط لقطاع الصناعة التحويلية فى فترة الانفتاح الاقتصادى طرأ عدة تحولات هيكلية وبنيوية . لقد أحكمت السيطرة الأجنبية على استرتيجية التوسع الصناعى سواء

---

(١) تقديرات ١٩٧٨ ، وزارة التخطيط والبنك الدولى وصندوق النقد

World Bank report, No 2738- Est, 1979.

نقلا عن عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

(٢) اعتمد فى حساب هذه النتائج على أرقام الإنتاج الصناعى الواردة فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى الســنوى ، ١٩٧٥ ويوليو ١٩٧٨ . راجع فى ذلك : عادل حسين المرجع السابق ، ص ص ٤٧٨ - ٤٧٩ .

فى هيكله أو بنيته . فمن خلال ما حدده البنك الدولى حصر التخصص الصناعى لمصر فى مجال الأسمنت والأسمدة وتكرير البترول والأثاث والصناعات الغذائية . كان الهدف من ذلك حصر دائرة التركيز فى هذه المجالات لترك بقية المجالات أمام الشركات الأجنبية واستثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبى . لقد هدفت كل هذه المحاولات إلى إيجاد بنية اقتصادية تابعة يقودها القطاع الخاص ، أما القطاع العام فيركز اهتمـــامه فى صـــناعة الأســـمدة التـــى يصب ناتجه فى قطاع الزراعة معقل القطـــاع الخاص فى الاقتصـــاد المصـــرى . ولكن يجب أن نعى أن تنمية الزراعـــة من خلال هذه الاستراتيجية كانت باتجاه نموذج الاقتصاد التابع [1] .

وتكشف البيانات الخاصة بالانتاج الصناعى الواردة بالكتاب السنوى للإحصاءات عام ١٩٨٠ أن الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المعمرة سجلت أعلى معدلات النمو ، وتتسم هذه الصناعات بانخفاض أثمانها عن السلع المستوردة ، وتشترك مع هذه الصناعات فى تسجيل وتائر مرتفعة من النمو للصناعات الغذائية مثل المياه الغازية . أما بقية الصناعات فتتسم بمعدل منخفض ، وهذا ما يبدو جليا فى المنسوجات وصناعة مواد البناء . وإذا كانت بيانات الإنتاج الصناعى تختـــلف كثيرا عما تدلنا عليه بيانات الإنتاج الصناعى (على أساس الأسعار الجارية) ، فإن الأرقام الخاصة بالنمو الصناعى تعطى لنا نسبة تتراوح بين ١٦ ، ١٨ ، وأما الأرقام الخاصة بالإنتاج فتعطى لنا أن متوسط معدل النمو للغزل بلغ ٣ر٤ ٪ ، أما المنسوجات القطنية فسجلت نقصا بلغ - ٣ر٤ ٪ ، فى الوقـــت الذى يعطى لنا معدل نمو سنوى للصناعتين حوالى ١٧ ٪ . وجدير بالتوضيح أن اختلاف النسب يرجع إلى الارتفاع فى الأثمان وإلى تمثيل البترول فى مجمل الناتج الصناعى ، وإلى وجود عدد من الفروع الصناعية (السلع الاستهلاكية المعمرة) سجلت معدلات نمو مرتفعة جدا . إن الأداء السيئ للتصنيع فى هذه الفترة يعود إلى كوكبه من الأسباب نذكر منها : أولا : بدء معاناة الصناعة من نقص الكفاءات الفنية والإدارية والقوة العاملة . ثانيا : عدم توفر قطع الغيار اللازمة التى تستورد من الخارج . ثالثا : ارتفاع أثمان المواد الخام اللازمة للصناعة المحلية . رابعا : المنافسة الشديدة للصناعة المحلية نتيجة إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة . خامسا : حاجة كثير من الوحدات الصناعية إلى التجديد . سادسا : ضعف الحواجز الجمركية ونمط التجارة السائد الذى يفضل الاتجار فى السلع الأجنبية عن المحلية [2] .

---

(١) فرانسوا ريفييه ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، ١٩٨٠ نقلا عن : محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ... ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

وبالقاء نظرة فاحصة على تصنيف الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٧٧ يتضح أن ٧ر٧٧ ٪ من الإنتاج الصناعى كان عبارة عن صناعات تحويلية نهائية ، أي سلع لا يعاد استخدامها فى أية عمليات تحويلية لاحقة . وإن الجزء الاكبر من السلع التحويلية النهائية ٥٢ ٪ من الإنتاج الكلى عبارة عن سلع نهائية استهلاكية (٢ر١٢ ٪ فقط من الانتاج الكلى يمثل سلع نهائية تستخدم لأغراض إنتاجية ومعظمها تستخدم لأغراض البناء والتشييد (حديد تسليح وكمرات حديدية وأسمنت ومواد بناء ... الخ) ، وتعبر هذه النسبة عن درجة التكامل الأفقى بين الصناعة والأنشطة الأخرى . وجدير بالذكر ان ٦٠ ٪ من اجمالى صناعة الحديد والصلب فى مصر تستخدم فى أعمال البناء والتشييد ، أى خارج القطاع الصناعى ، أكثر مما تعمل على توفير مستخدمات الانتاج داخل هذا القطاع ، كما ان صناعة الحديد والصلب فى مصر باتجاهها نحو إنتاج سلع تحويلية نهائية ، فهى تعمل على دعم التكامل الأفقى بين الصناعة والأنشطة غير الصناعية أكثر مما تعمل على دعم التكامل الرأسى فى إطار القطاع الصناعى نفسه . ومن تصنيف الإنتاج الصناعى أيضا يتضح أن ٨ر١٥ ٪ من الإنتاج الصناعى عبارة عن مكونات سلع نهائية ومستلزمات وتشكيل وتعبئة ، وهى نسبة منخفضة خاصة إذا ما عرفنا أن غزل القطن وحده يمثل ٨ر٥ ٪ من النسبة السابقة ، كما أن إنتاج السلع الوسيطة الأساسية المستخدمة فى الصناعة التحويلية لم يتجاوز ٢ر٦ ٪ من جملة الإنتاج الصناعى وهذه النسبة تضم بينها إنتاج الصناعات المعدنية وصناعة فحم الكوك المستخدم فى مناشط تحويلية . ويدلنا تصنيف الإنتاج الصناعى أيضا أن إنتاج الآلات والمعدات والأدوات التى تستخدم فى مناشط تحويلية لم تتجاوز ٣ر ٪ من الإنتاج الصناعى فى عام ١٩٧٧ (١) .

كل ذلك يوضح أن نمط التصنيع فى مصر اتجه بشكل أساسى فى التوسع فى صناعات التجميع والتشطيب والتشكيل . وهذا يمكن أن يكون مقبولا لأى دولة ناهضة فى مهد معرفتها بالتصنيع ، إذ أن عمليات التجميع والتشكيل تتسم بالبساطة والسهولة وإنخفاض الكثافة الرأسمالية وتواضع المشروعات إذا ما قورن ذلك بعمليات التصنيع الأخرى ، لذلك فهى عملية تناسب دولة لا تملك عمالة صناعية كفأة ، أو لاتملك رؤوس أموال وطنية كبيرة وأسواق محلية واسعة . وتمثل إقامة صناعة التجميع والتشكيل والتشطيب فى رأينا نوعا من التصنيع الهامشى الذى تبدأ به الدول الناهضة فى النمو استعدادا للدخول فى عالم التصنيع الحقيقى بعد إيجاد مقوماته ومتطلباته فى البيئة المحلية . وتدعم الدول النامية أحيانا المرحلة التمهيدية للتصنيع

(١) نادية الشيشينى ، " مدخل جديد لتقييم وتخطيــــط هيكل الإنتاج الصناعى المصرى فى الثمانينات " ، فى : المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين ، ص ٣ .

بإنشاء بعض الصناعات المنتجة للسلع الوسيطة الأساسية خاصة صناعة الحديد الأساسية والصلب ، ذلك بغية تواجد نواة للتوسع فيما نسمى بالصناعات الثقيلة ، وهذا هو ما فعلته مصر عبد الناصر فى الستينات . ولكن ما حدث فى مصر السادات ، أنها شاهدت نمطا لإنشاء مشروعات التجميع والتشكيل والتشطيب ، وازداد الأمر سوءا أن بلدا مثل مصر خطت حقبات طويلة فى تاريخ التصنيع أن اقامت منشآت مهمتها التعبئة وتسمى مصانع مثل مصانع مستحضرات التجميل ومصانع الأدوات والمياه الغازية التى تعبئ مواد مستوردة فى عبوات مكتوب عليها صنع فى مصر . أى أن مصر تراجعت عن ما حققته فى الستينات وبدأت من أولى عتبات الصناعة وكأنها خالية من خبرة رصيدها التاريخى الصناعى (1) .

لقد هدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى فتح الأبواب فى قطاع الصناعة التحويلية على مصاريعها لنمو القطاع الخاص الأجنبى والمحلى معا . ويدلنا على ذلك مخطط البنك الدولى لاحتواء القطاع العام الذى ظل بنية متماسكة تحطمت عليه محاولات تهديمه ، والسياسات المالية والنقدية لصندوق النقد الدولى . وعلى الرغم من أن الحكومة مهدت إلى كل ذلك باستصدار القوانين لدفع الاستثمار الأجنبى فى مجال التصنيع ، إلا أن معدلاتها لم تأت بما تشتهيه الحكومة المصرية ، إذ جاءت اسهامات الشركات الأجنبية والأمريكية على وجه الخصوص محدودا للغاية ، كما أن المشاريع التى اتفق عليها لم تتجه إلى الصناعات التحويلية ، كما أن ما اتجه من مشاريع فى إطار الصناعات التحويلية جاءت لمنافسة القطاع العام فى السوق الداخلى (الاستعاضة عن الواردات) ، ولم تقم مشروعات تعمل على أن يكون رأس المال الخاص المحلى تابعا للشريك الأجنبى بشكل مباشر فى بعض المشروعات الكبيرة ، ويعمل فى المشروعات التابعة .

وتوضح البيانات الخاصة بتطور هيكل القطاع الخاص فى الصناعة التحويلية أنه فى عام ١٩٧٥ بلغت نسبة صناعة الغزل والنسيج حوالى ٤ : ٢٨ ٪ ، ثم واصلت انخفاضها فى الأعوام من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ لتبلغ فى الأخير حوالى ٧ر٢٦ ٪ . وفى الصناعات الغذائية بلغت فى عام ١٩٧٥ حوالى ٩ر٢٢ ٪ وفى عام ١٩٧٩ بلغت ٥ر٢٣ ٪ . وفى الصناعات الكيماوية فى عام ١٩٧٥ بلغت ٢ر٩ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧٩ تزايدت بمقدار ٣ر ٪ عن العام الأول . أما فى الصناعات الهندسية فقد تزايدت بشكل واضح بمقدار ١ر١ ٪ ، فبعد إن كانت فى عام ١٩٧٥ حوالى ٨ر٨ ٪ ، أصبحت فى عام ١٩٧٩ ، أى بعد ٤ سنوات حوالى ٩ر٩ ٪ (2) .

---

(1) نادية الشيشينى ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(2) عادل حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٨٣ .

وبمقارنة إسهامات القطاع العام والخاص فى إجمالى الإنتاج الصناعى ، يتجلى أنه فى عام ١٩٧٢ بلغت جملة مساهمة القطاع العام حوالى ٧ر١٨١ر١ مليون جنيه ، أما القطاع الخاص فبلغت حوالى ٢ر٣٨٨ مليون جنيه ، وفى عام ١٩٧٥ بلغت ١ر٦٧١ر١ مليون جنيه للقطاع العام ، أما القطاع الخاص فبلغ حوالى ٥ر٥٩٦ مليون جنيه . بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص فبلغ حوالى ٥ر٥٩٦ مليون جنيه . فبينما بلغت نسبة مساهمة القطاع العام إلى القطاع الخاص فى عام ١٩٧٢ حوالى ٨ر٢٤ ٪ ، نجده فى عام ١٩٧٥ ازدادات بنحو ٦ر١ ٪ ، أى أصبح حوالى ٤ر٢٦ ٪ ، وفى عام ١٩٧٨ بلغت مساهمة القطاع العام ٩ر٣٩١ر٢ مليون جنيه ، والقطاع الخاص حوالى ٣ر٠٤٠ر١ مليون جنيه . أما نسبة مساهمة القطاع الخاص فبلغت حوالى ٣ر٣٠ ٪ . ويتضح أيضا أن قطاع الغزل والنسنيج يحتل الصدارة فى مساهمة القطاع العام فى الانتاج الصناعى ، ويأتى بعدها مباشرة قطاع الصناعات الهندسية ، ثم قطاع استخراج المعادن ، أما مساهمة القطاع الخاص فإن قطاع الغزل والنسيج يحتل أيضا مكان الصدارة ، ويأتى فى المرتبة التالية قطاع الأغذية ، ثم قطاع الكيماويات . ومن ذلك يتضح اهتمامات كل من القطاع الخاص والعام فى طرق مجالات الصناعة [١] .

وبإلقاء بعض الضوء على تطور العمال فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يتضح من الجدول التالى الذى يصور تطور هيكل قوة العمل بالقطاع العام خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٩ ، أن معدل نمو العمال فى القطاع الصناعى بلغ معدلا يزيد قليلا عن ٣ ٪ سنويا لتصل الى ٥ر٦٠٥ ألف عامل فى عام ١٩٨١/٨٠ . ومن الجدول رقم (٧) يتكشف أن عمال صناعة الغزل والنسيج والملابس يضمون ما يزيد عن نصـــف إجمالى قـــوة العمل فى القطاع الصناعى فى عام ١٩٨٠ . ويلى هذا القطاع من حيث الحجم قطاع الصناعات المعدنية إذ يبلغ حجمه حوالى ٢٠ ٪ من قوة العمل الصـــناعية برمتها ، ثم يأتى فى المرتبة الثالثة قطاع صناعة المواد الغذائية بنسبة ١٥ ٪ ، ثم الكيماويات بنسبة ١٠ ٪ ، أما قطاع التعدين والحراريات فيقع فى مؤخرة القطاعات من حيث استيعابها لقوة العمل ، إذ تتراوح نسبةالعمالة فيه ما بين ٢ر٤ ٪ على أقل تقدير . وجديـــر بالتبيان أن القطاع العام الصناعى قد حقق قفزة كبيرة من حيث استيعابه للعمالة فى عام ١٩٧٧ ، إذ ازداد عدد العمال من ٨ آلاف عامل إلى أكثر من ٢٢ ألف عامل ، ومرد ذلك طبقا لتفسيرات البعض ، يرجع إلى تنفيذ مشروع فوسفات ابو طرطور .

---

(١) J. Waterbury, op. cit. p. 163.

جدول رقم (٧) يوضح تطور هيكل قوة العمل بالقطاع العام الصناعى ٧٤ - ١٩٧٩ (*)

القطاع الصناعى	١٩٧٤	٪	١٩٧٥	٪	١٩٧٦	٪	١٩٧٧	٪	١٩٧٨	٪	١٩٧٩	معدل التنمو٪	معدل النمو السنوى
الغزل والنسيج والملابس	٦ر٢٦٦	٥٣	٩ر٢٧٤	٥٢	٩ر٢٨١	٥١	٥ر٢٩٢	٥١	٧ر٢٩٥	٥٠	٥ر٢٩٥	٥٠	١ر٢
صناعة المواد الغذائية	٧ر٨٢	١٧	٤ر٨٢	١٦	٥ر٨٥	١٦	٧ر٨٧	١٥	٢ر٨٩	١٥	٢ر٩٠	١٥	٨ر١
صناعة الكيماويات	٨ر٤٤	٩	٦ر٤٩	٩	٢ر٥٤	١٠	٦ر٥٦	١٠	٣ر٥٨	١٠	٨ر٦٢	١١	٧
صناعة المعدنية ومنتجاتها	٥ر٩٦	١٩	٩ر١١٠	٢١	٨ر١١٧	٢١	٧ر١١٦	٢٠	٣ر١٢٢	٢١	٩ر١٢٠	٢٠	٦ر٤
التعدين والحراريات	٣ر٨	٢	٣ر٨	٢	٢ر٨	٢	٧ر٢١	٤	٩ر٢١	٤	٢٢	٤	٥ر٢١
الإجمالى	٩ر٤٩٨	١٠٠	١ر٢٥٦	١٠٠	٦ر٥٤٧	١٠٠	٥٧١٨		١ر٥٨٧	١٠٠	٤ر٥٩١	١٠٠	٣٠٥

(*) المصدر : عادل غنيم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة ... ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .

وإذا كنا قد أوضحنا فيما سبق أن عقد السبعينات (وخاصة النصف الثانى) ، شهد اختلافا واضحا فى وتائر النمو الاقتصادى ، وتضخمت قطاعاته غير الإنتاجية وشهدت القطاعات الزراعية والصناعية نكوصا واضحا ، فإننا بالتالى نرى أن التركيب المهنى والاجتماعى للقوة العاملة قد شهد تشوها أيضا . ودلالة ذلك ارتفاع نصيب قطاع التجارة والمال والخدمات من قوة العمل الإجمالية من ٢٦ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٣٠ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، بينما زاد نصيب قطاع الصناعات التحويلية والاستخراجية (بما فى ذلك البترول ومنتجاته) من قوة العمل الإجمالية من ٣ر١٢ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى ٨ر١٢ ٪ فى عام ١٩٨٠ ، أى أنه فى عقد تقريبا لم يزد إلا بحوالى ٦ر ٪ . ومن جهة أخرى فإن الوزن النسبى لقطاع التشييد تضاعف فى قوة العمل الإجمالية من ٣ر٢ ٪ فى عام ١٩٧١ إلى حوالى ٧ر٤ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، كما تزايد الوزن النسبى لعمال التشييد فى إجمالى قوة العمل الصناعية من ٧ر٢٥ ٪ فى عام ١٩٧١/٧٠ إلى حوالى ٣٣ ٪ فى عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أنهم أضحوا يشكلون ثلث الطبقة العاملة الصناعية [1] .

وبنظرة عامة على الخصائص الرئيسية للوضع الصناعى المصرى نلمح ما يلى : أولا : اختلال هيكل الناتج الصناعى المحلى ، إذ يغلب على هذا الهيكل صناعات السلع الاستهلاكية بالمقارنة مع صناعات السلع الإنتاجية وخاصة إنتاج الآلات والمعدات ، ثانيا : ضعف القاعدة البشرية والقدرة العملية والتكنولوجية الصناعية . ثالثا : دخول التصنيع فى منافسة غير متكافئة مع الواردات الأجنبية .

وعلى الرغم من أن مصر قد سارت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات فى الستينات ذلك النموذج الذى يعتمد على محاولات التصنيع الداخلى لبعض السلع وإحلالها محل الواردات بغرض تعميق مسار التنمية وتحقيق إنتاج الصناعات الثقيلة وتأمين الاستقلال الوطنى ، إلا أنها نهجت نهجا آخر فى منهج الاستعاضة عن الواردات ، ألا وهو الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى أو ما يعرف باسم سياسة الباب المفتوح بهدف زيادة الإنتاج لإشباع السوق المحلى الداخلى [2] . أن سياسة التصنيع للاستعاضة عن الواردات فى الستينات انقلبت إلى سياسة الاستيراد لإحلال الصناعة الوطنية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ، وعملت على إعادة صياغة المستهلك المصرى بطريقة تضمن احكام قبضة الدول الرأسمالية على الواقع المصرى ، واعتماد الأخير على الأول فى تزويده بالسلع الاستهلاكية . إن قيام المشاريع الصناعية تحت اسم

(١) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٤١٣ .

(٢) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

الانفتاح فى مصر كان حافزا لإحلال الواردات الذى أوجدته القيم الاستهلاكية ، والتى أفضت فى نهاية الأمر إلى إغراق المجتمع فى الديون الخارجية ومن ثم سيادة وضع تابع . لقد تم بهذه السياسة قيام التحالف الجديد بين قوى اجتماعية ثلاثة : الرأسمالية الأجنبية والرأسمالية المحلية والدولة ، ذلك التحالف الذى أنتج ما يسمى برأسمالية الدولة التابعة ، التى فيها يسخر جهاز الدولة والقطاع العام والرأسمالية المحلية لأغراض النمو الرأسمالى [1] .

يتضح من ذلك كله أن طبيعة الدولة تنعكس على حركة التصنيع ، وأن بنية وخصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا تحدد نوع التصنيع السائد ، بمعنى آخر أنه من خلال المؤشرات الكمية والكيفية للتصنيع يمكن أن نزعم أن ملامح التصنيع تتحدد وفقا لطبيعة البنية الاجتماعية القائمة وأيديولوجيتها الحاكمة . أو بمعنى آخر أن التغيرات الجوهرية التى تصيب الهياكل الصناعية تأتى من خلال الأيديولوجية الحاكمة وطبيعة التغيرات التى تصيب البنية الاقتصادية الاجتماعية .

إن التحولات الاجتماعية الاقتصادية التى عرفها المجتمع المصرى فى عقدالسبعينات نجد انعكاسا لها فى مجال سياسة التصنيع تلك التى تتمثل فى تحول منهج التصنيع من الاستعاضة عن الواردات إلى سياسة الاستيراد .

إن نمط التصنيع فى مصر السبعينات ارتبط بشكل وثيق بما يعرف بصناعات التجميع والتشطيب والتشكيل ، ذلك النوع من التصنيع الهامشى الذى يرتبط دائما بالمراحل التمهيدية للتصنيع فى البلدان النامية . لذا يمكن القول أن التصنيع فى مصر السبعينات هو نكوص وارتداء عن ما تم فى مرحلة الستينات . إن الصناعات التى أقيمت فى مرحلة السبعينات فرضت نوعا من الارتباط بالسوق والاحتكارات العالمية . إن التغير فى هيكل التصنيع فى مصر السادات تكشف بوضوح عن نوع الاختيارات الاجتماعية لمسارات عملية التصنيع ، فضلا عن التوجهات الأيديولوجية الحاكمة للبنية الاقتصادية الاجتماعية .

---

(١) ابراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى (مجلة) ، ص ٢٢٨ .

صفوة القــول أنه إذا كانت أنمــــاط التصنيع فى مصر قد تعددت بقدر تعدد وتمايز واختلاف الأيديولوجيات الحاكمة التى سادت والأطر السياسية التى وجهت عملياتها ، إلا أن أهم ما يميزها هو خضوع التصــنيع للأيديولوجيات الحاكمة . إن التصنيع فى مصر كان يأتى وفق قرار سلطوى فوقى . ولما كانت طبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية تنعكس على حركة التصنيع ، وأن خصائص ومصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا تحدد نوع التصنيع ، أى أن ثمة علاقة واشجة بين التصنيع والقوى الاجتماعية ، فكما تؤثر الطبقات الاجتماعية فى وجود نمط معين من التصنيع ، فإن التصنيع يساهم فى صوغ البنية الاجتماعية ويهيكل طبقاتها . وهذا ما سنوضحه فى الباب القادم .

الباب الثالث

العلاقة الجدلية بين البناء الطبقى والتصنيع فى مصر

١٩٣٠ – ١٩٨٠

الفصل الثامن

البناء الطبقى فى المجتمع المصرى ١٩٣٠ - ١٩٨٠

أولا : التركيب الطبقى فى مصر من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢

ثانيا : البناء الطبقى فى الحقبة الناصرية ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ثالثا : الخريطة الطبقية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ١٩٧١- ١٩٨٠

مقدمـــــة

تعد قضية الطبقات ظاهرة موضوعية وحتمية اجتماعية تميز أى مجتمع محدد تاريخيا ومكانيا . إن فهم طبيعة الطبقات الاجتماعية للمجتمع المصرى تعد وسيلة بالغة القيمة لفهم واقعه الاجتماعى ، إذ يشكل موضوع الطبقة ضربا مهما للتعرف على مجريات أحداث تاريخ مصر السياسى والاقتصادى والاجتماعى على الصعيدين الداخلى والخارجى .

ولما كانت القضية المحورية لهذا الفصل تتحدد فى محاولة فهم مفردات البناء الطبقى من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فإن هذا الفصل يناقش ثلاثة قضايا أسياسية ، الأولى تهتم بعرض التركيب الطبقى فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ . والثانية تناقش البناء الطبقى فى الفترة الناصرية من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ . أما القضية الأخيرة فتلقى الضوء على الخريطة الطبقية فى مصر إبان تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

إن ادراك طبيعة البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى والعوامل التى أدت إلى تشكيلها ، ولتحديد موقع الطبقات الاجتماعية ، والتعرف على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة ، يتطلب البحث فى إطار خصوصيته التاريخية ، بمعنى عدم دراسته بمعزل عن المؤثرات المحيطة سواء كانت داخلية أو خارجية . إن المجتمع المصرى فى تطوره يتسم بالعديد من الخصوصيات أهمها :أن التغيرات الحاسمة فى جسم المجتمع لم تتم بشكل تلقائى وإنما حدثت نتيجة عاملين : أحدهما داخلى والآخر خارجى . لقد اتخذت ابعاد المسألة الاجتماعية التى سادت المجتمع المصرى عدة مظاهر حادة أهمها ما عبرت عنه إشكاليات البناء الطبقى والتطور والتحول الاجتماعى ، التى هى نتاج للظروف التاريخية ، وتعبيرا عن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية داخل البنية الاجتماعية القائمة .

ولاريب أن المجتمع المصرى مجتمع انتقالى من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم فهو لايدخل فى نطاق نموذج اجتماعى محدد ، ويتضمن فئات اجتماعية متباينة تنتمى إلى أكثر من نظام اجتماعى محدد . فهو لم يعرف بعد مرحلة الإقطاع بشكله الكلاسيكى ، ولم يعرف أيضا مرحلة الرأسمالية الكاملة ، كما أنه قد عرف بعض أشكال التخطيط الاشتراكى أو ما يسمى برأسمالية الدولة ، وعرف أيضا نموذج رأسمالية الدولة التابعة . إن تعايش وتداخل وتجاور هذه الأنماط الإنتاجية المختلفة مع بعضها البعض قد أدى إلى وجود بناء طبقى متعدد نتيجة تنوع الأنماط الإنتاجية السائدة (١) .

---

(١) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ٥٢ - ١٩٧٠ ، ص ٥ .

إن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى تتسم بالتعدد . ولكن القصد هنا ليست التعددية الوظيفية ، ولكن نعنى بها تداخل وتناقض المكونات الأساسية للبنية الاجتماعية ، وهي أشكال الإنتاج والأنماط الثقافية والأيديولوجية ، وينبنى على ذلك أن التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى يتسم بعدة خصائص اهمها : وجود أشكال متعددة وسيادة أشكال متباينة من القيم تتسم بالتداخل والتناقض مع بعضها ، وسيطرة البعض على الآخر ، هذا من جانب ، أما الجانب الآخر فإن كل هذه العناصر المتعددة والمتداخلة والمتفصلة مع بعضها أدت إلى وجود أشكال عديدة من التناقض داخل البنية الاجتماعيةالقائمة ، فهناك التناقض بين المواقف الأيديولوجية والمواقف الطبقية ، وهناك التناقض بين كل منهما على حدة [1] .

وجدير بالذكر أن طبيعة أى بناء طبقى تتحدد وفق عناصر ثلاث هى : الأساس الاقتصادى والعلاقات الطبقية السائدة فيه ، والسلطة السياسية وطبيعتها . أى أن بين الأساس الاقتصادى والمجتمع والسياسة حلقات مترابطة ، فلا يستطيع الفرد أن يفهم أحداهما دون سبر أغوار الأخرى ، لأن كل منهما يؤثر فى الآخر ، وبدرجات متفاوته وفقا للواقع التاريخى المميز للمجتمعات . إن التحليل هنا ينطلق من التشابك الواضح بين البنية التحتية والبنية الفوقية. إن تشابك البنية الفوقية مع البنية التحتية يسمح بتشكيل أى بنية اجتماعية طبقية . وفى إطار ذلك فإن المدخل الاقتصادى مهم فى فهم إبراز دور الطبقات الاجتماعية ، حيث عن طريقة يمكن فهم تطورها الداخلى والخارجى . كما أن السلطة تلعب دورا لايقل بأى صورة عن دور الثروة – مثلا – فى تحديد الطبقات الاجتماعية . ففى ضوء الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى فإن السلطة تلعب دورا تاريخيا هاما فى نشأة الطبقات الاجتماعية ، وعلى ضوء ذلك أن الدولة – تاريخيا – لم تكن فحسب أداة للسيطرة الطبقية نتيجة انقسام المجتمع طبقيا ، بل أيضا مصدر تشكل الطبقات [2] .

وفى ضوء ما سبق فإن معالجتنا للبناء الطبقى فى هذا الإطار يفرض اتباع منهجية التحليل المرحلى ، وباعتبار أن القضية الرئيسية لهذا الفصل تتمحور فى تحديد البنيةالطبقية ضمن مرحلة تاريخية تمتد من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ ، فإننا سوف نفصل فيما بين حقب تاريخية متميزة ، مع إيماننا الكامل بأن التاريخ الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع المصرى متصل غير منفصل .

---

(١) احمد زايد ، البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، ص ٢٢٨ .
(٢) جمال مجدى حسنين ، المرجع السابق ، ص ٣١

أولا : التركيب الطبقى فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ .

تتفق معظم الدراسات المتعلقة بالمجتمع المصرى بأن الفترة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ شهدت مجموعة من الاشكاليات على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة للتناقضات والمآزق التى حلت به ، بسبب وضعه التابع للنظام الرأسمالى العالمى ، ذلك الوضع الذى ساهم فى وجود مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية . وتتمثل العوامل الخارجية فى السيطرة البريطانية والتغلغل الرأسمالى . أما العوامل الداخلية فتتمحور حول وجود طبقات وشرائح اجتماعية مرتبطة عضويا بمصالح الاستعمار والرأسمالية العالمية . هذا فى مقابل الطبقات والشرائح الاجتماعية الأخرى التى كانت تكابد ظروف القهر والاستغلال من القوى الأجنبية وشريكتها المحلية . لقد كانت هذه الأخيرة تنتظر بفارغ الصبر الحصول على الاستقلال الاقتصادى ، فهى على عكس الطبقات المحلية المرتبطة والمتحالفة مع الاستعمار والمنخرطة معه على المستويين الاقتصادى والسياسى لذا نجد أن الاستعمار والقوى المتحالفة معه كانا فى مواجهة مع القوى الأخرى التى تعيش تحت سيطرة واستغلال الأولى ، الأمر الذى جعل المجتمع يحفل بالعديد من التناقضات الاجتماعية والوطنية من اجل الاستقلال تاره ، ومن اجل التخلص من الاستغلال المحلى والأجنبى تارة أخرى .

لقد عرف المجتمع المصرى خلال تلك الفترة بنية اجتماعية مشوهة، فيها تلازمت وتعايشت أنماط مختلفة للانتاج ، أنماط قديمة وحديثة ، ولم يستطيع أى منها أن يسيطر على الآخر . ففى داخل القديم تباينت العلاقات الانتاجية ، وفيه جاء ملامح النمط شبه الإقطاعى ونمط الإنتاج الخراجى (وإن لم يكن خراجيا بالمعنى الدقيق) ، وأيضا علاقات إنتاجية سلعية بسيطة . أما الحديث فقد أخذ مسحه النمو الرأسمالى للإنتاج ، ولكنه لم يكن نمطا إنتاجيا رأسماليا نقيا (ما خلا جزء محدود فى القطاع الصناعى) ، وآخر آخذ فى النمو فى القطاع المالى والتجارى . ناهيك عن الارتباط العضوى مع السوق الرأسمالية العالمية ، والتداخل المصلحى بين القوى الاجتماعية الداخلية والخارجية [١] .

لقد وضح هذا النمط (أقصد النمط الرأسمالى المشوه والتابع) خلال فترة ما بين الحربين الأولى والثانية ، ونضجت وتفجرت تناقضاته خلال الحرب العالمية الثانية على

---

(١) راجع فى ذلك :

- ابراهيم العيسوى ، مستقبل مصر . ص ٢١ – ٢٤ .
- ط . ث . شاكر ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر ، ص ٨٧ –٨٨ –
- بريماكوف وبيليابيف ، المرجع السابق ، ص ٩ – ١٢

الصعيدين الطبقى والوطنى بل والقومى ، وليس أدل على ذلك من المعارك الوطنية والطبقية التى خبرها المجتمع المصرى فى الأعوام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٥٠ و ١٩٥١ وحرب فلسطين عام ١٩٤٨و ١٩٤٩ وهزيمة النظام الملكى فيها . أضف الى ذلك عجز الطبقة الحاكمة (البرجوازية الكبيرة وكبار الملاك) ، وقلة حيلتها عن الإتيان بحل للقضية الوطنية (يناير ١٩٥٠ - ٢٦ يناير ١٩٥٢) . زد على ذلك وقوفها مكتوفه الأيدى أمام حل المعضلة البنيوية للتطور الرأسمالى ، وذلك كله إبان أن غلف الضعف هيكل الطبقة العاملة (سياسيا وتنظيميا) (١) .

وفى ضوء هذا التحديد السابق لنمط الأنتاج يمكننا أن نتصور أن توزيع القوى الطبقية كانت أشبه ما يكون بهرم اجتماعى متدرج . كان يتربع على قمته كبار ملاك الأرض والبرجوازية التجارية والمالية (الكومبرادور) والصناعية . وكانت هذه القوى هى السند الحامى للمصالح الاستعمارية ، ولكن لا ينبغى أن يفوتنا أن فوق هذه القوى كلها كانت تقف مجموعة النظام الملكى ورجال القصر التى كانت أشبه ما تكون بأركان حرب القوى الرجعية والاستعمار، ثم فى وسط هذه الهرم كانت تقع الفئات المستشيرة بحسب تعبير " حسن الساعاتى " (٢) أو الفئات البينية مثل صغار التجار والمقاولين والسماسرة وصغار الملاك فى الريف والحرفيين وكبار الموظفين والبيروقراطيين وصغار المنتجين .أما فى ذيل أو فى أسفل هذا الهرم فكانت تقبع البروليتاريا وأشباههم فى الريف والحضر .

إن ولوج مصر إلى حظيرة النظام الرأسمالى العالمى ، وكونها طرفا فى القسمة الدولية للعمل ، وجزءا متكاملا منه ، وكذا التشجيع الذى دفعت به الإدارة البريطانية للملكية الخاصة للأرض ، سمح بتواجد طبقة من كبار الملاك الزراعيين ، وأخرى جنينية من المهنيين ورجال الأعمال (انبثقت من داخل هذه الطبقة الأولى) لهما السيطرة على معظم الأحزاب السياسية ، والفائض الاقتصادى الذى دفعت به هى الأخرى إلى الخارج بعد أن حجزت لنفسها ما يشبعها(٣) .

إن الطبقات الاجتماعية فى هذه الفترة كانت أداة طيعة فى يد الإدارة البريطانية تشكلها كما تريد . لقد نتج عن ذلك أن أضحت الأولى هى الحامى الأمين لمصالح الثانية ، والمنادى بتسهيل دخول رؤس الأموال الأجنبية لتكون لهم معينا ومساعدا فى النمو والاتساع (٤) .

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٠٦ .
(٢) حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .
(٣) نزيه نصيف الأيوبى ، تطور النظام السياسى والادارى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، فى : مصر فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
(٤) طارق البشرى ، الحركة السياسية فى مصر ٤٥ - ١٩٥٢ ، ص ١٨٧

لقد كان لاندماج مصر فى النظام العالمى الكثير من النتائج الهامة نجملها فى : وجود تراكم رأسمالى كبير لدى شريحة تقليدية من أعيان الريف كانت تضم كبار ملاك الأرض وبعض العمد ومشايخ القرى ، وخلق وعى طبقى بين أعضاء هذه الشريحة نتيجة تحولهم من محاصيل الإعاشة المتنوعة إلى محصول نقدى واحد ، وخروجهم إلى المناطق الحضرية كالقاهرة والأسكندرية ، وجعلهم ملاكا غائبين ، ونشوء طبقة جديدة من المصريين - الأتراك والذى أدى فيما بعد إلى الانتماء التدريجى للسلطة الاقتصادية والسياسية للقوى السياسية التركية التى كانت تدور فى فلك الخديوى (١) .

ولا يقف تأثير الاندماج العضوى لمصر فى الكيان الرأسمالى عند هذا الحد ، وإنما امتد بعيدا ليخلق نوعا من المشاركة بين رأس المال المصرى والأجنبى ، فضلا عن إنجازه لوظيفة اجتماعية هامة تتمثل فى تعريف بعض عائلات ملاك الأرض بأساليب العمل الرأسمالى فى المشروعات ، وتلك الوظيفة التى تميزت بها عائلات كبار ملاك الأرض الذين عملوا فى الصناعة عن غيرهم ممن هجروا هذا الميدان ، زد على ذلك خلق مجموعة من الإداريين . وإذا كانت هذه الأشياء تعد من الإيجابيات التى خلقتها مسائل اندماج مصر فى السوق العالمية ، خاصة فيما يتعلق بإبراز مسائل الوعى الطبقى للرأسمال الوطنى ، فإن هناك أيضا أثارا سلبية اتضحت خاصة فيما يتصل بمسائل مديونية ملاك الأراضى المصرية التى بلغت حدا كبيرا ، والتى وضعت هؤلاء فى وضع خاضع للبنوك العقارية وللدائنين الأجانب (٢) .

إن وضع التبعية فى مصر كان يقوم على وجود طبقة محلية مسيطرة - طبقة كبار الملاك العقاريين والبرجوازيين الكبار - جاءت ونمت تحت ضغط الإدارة .. البريطانية ووفقا لأهدافها التى تتمحور حول صف هذا المجتمع بجانب غيره من المجتمعات الأخرى فى الامبراطورية التى لاتغيب عنها الشمس . لقد كان كبار الملاك العقاريين يشكلون القاعدة الأساسية لمجمل الطبقة المسيطرة ، وفى الوقت ذاته المساعدين فى دمج الجماهير العريضة فى سياق استغلال رأسمالى منظم ، والواقفة بقوة - وفقا لمصالحها - أمام نمو القوى الأنتاجية الضرورية لتبلور نمط رأسمالى واضح المعالم (التصنيع والتكنولوجيا) ، والمدمرة لكل قاعدة نمو مصرى مستقل، وهى أيضا التى جذبت إليها بكل وسيلة الجزء المتعاظم من الفائض الاجتماعى المنتج ، فألحقت الشلل بكل نمو مستقل . لذا نتفق مع " محمود حسين " فى أن الانتقال المصرى إلى الرأسمالية تحت سيطرة كبار الملاك ، وفى إطار التبعية المصرية للسوق الرأسمالى العالمى كان

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ٢٣

(٢) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ٣٧

انتقالا محجوزا . فهى لم تحجز فقط القوى الإنتاجية التكنولوجية فحسب ، بل أيضا حجزت . تحول البنى الفوقية (الأيديولوجية والسياسية فى المجتمع) وعلى وجه الخصوص فى الريف[1].

لقد تربع على قمة الهرم الاجتماعى فى مصر كبار الإقطاعيين وكبار البرجوازية الاحتكارية المالية والصناعية . وكما ذكرنا من قبل فإن هذه الفئات تشكل القاعدة الاجتماعية لديمومة السيطرة الأجنبية . فكان على رأس هذه الفئات يأتى الملك ورجال السراى مقر القيادة الرجعية المصرية والقوى الإنجليزية ودلالة ذلك ما تم أثناء الحرب العالمية الثانية ومابعدها من تعيين كل من احمد حسنين باشا وحافظ حفيفى باشا وهما من ذوى الميول الأنجليزية المتعصبة فى منصب رئيس الديوان الملكى . ويعد فاروق الأول ملك مصر من أكبر الإقطاعيين فى البلاد حيث كان يمتلك ٢٨٫١٠٩ ألف فدان من الأرض الزراعية ، وكان هناك حوالى ٤٢٥ من أعضاء العائلة الملكية امتلكوا ١٧٩٫١٥٧ فدان . وهناك عائلات أخرى امتلكت أكثر من ١٠ آلاف فدان مثل البدراوى عاشور وسراج الدين وعمرو[2] .

والواقع أن طبقة كبار الملاك كانت تبلغ فى حجمها حوالى ١٢ ألف مواطن تزيد حيازة كل منها عن ٥٠ فدان . ومن بينهم حوالى ٢١٤٥ من كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على ٢٠٠ فدان ، وحوالى ١٩٨ من أضخم كبار الملاك تزيد ملكية كل منهم على حوالى ألف فدان . ومن بين هذه الطبقة كان هناك أفراد ملكية أدوارا سياسية متميزة فى حياة المجتمع ، إذ منهم كان يتم تعيين رؤساء الحكومات مثل : أحمد زيور ، وعبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى، وتوفيق نسيم ، وعلى ماهر ، وحسنين صبرى ، وحسين سرى [3] . هذا ما يوضح ما أشار إليه " عبد الناصر" حينما ذهب فى أحد أحاديثه إلى أن السلطة السياسية فى العهد الملكى كانت بين أيدى ١٤ عائلة ، خرج منها جميع رؤساء الحكومات والوزراء وكبار رجال الدولة [4] .

---

(١) يرى محمود حسين أن بنية المجتمع المصرى كلها كانت محدودة بالوضع الانتقالى المحجوز ، لان تبلور نمط الانتاج لايتضمن فقط تحولا فى العلاقة بين مالكى وسائل الإنتاج الرئيسية وبين المنتجين المباشرين بل يتضمن أيضا تحولا فى سياق الإنتاج نفسه ، أى فى العلاقة بين المنتجين المباشرين ووسائل عملهم ، ويتضمن تحولا فى القوى المنتجة . انظر : محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .

(٢) R.Tignor, "Equity in Egypt's Recent post : 1945- 1952," in : G.Abdel Khalek and R.Tignor (eds.),The Political Economy Incame Distribution in Egypt,p.22

(٣) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٤) جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقى ، ص ١٤ .

إن الهيمنة الكاملة لكبار الزراعيين على الأرض جعل منها أيضا الشخصيات المسيطرة على مفاتيح السلطة فى المجتمع . بمعني آخر أن كبار الملاك الزراعيين الحائزين على مائه فدان فأكثر كانوا المسيطرين على السلطة التنفيذية (١) . وقد أوضحت دراسة " عاصم الدسوقى " أن سيطرة كبار الملاك على الوزارت المختلفة من عام ١٩١٤ حتى عام ١٩٥٢ كانت بشكل تام ، وكانت هذه السيطرة تتضح بشكل جلى فى وزارات السيادة والإنتاج ، ودلالة ذلك أنهم سيطروا على وزارة الخارجية بنسبة ٤ر٧٢٪ ، وعلى وزارة الزراعة بنسبة ٦٨٪ ، وعلى المالية والاقتصاد بنسبة ٦٦٪ ، والداخلية بنسبة ٦٤٪ .إن السيطرة على هذه الوزارات كانت تحقق مآرب ومصالح الطبقة المالكة ، وكذا كانت تؤتى ثمارها فى انصياع الطبقات الاجتماعية الأخرى لمصالحها وأهدافها (٢) . وفى ضوء ذلك نتفق مع عبد الباسط عبد المعطى فى أن ثمة علاقة بين السلطة والثروة . فحائزو الثروة سيطروا على السلطة وأن المسيطرين على السلطة سعوا إلى الثروة ، أى أنهما وجهان لعملة واحدة ، وفى الوقت ذاته مقوله واحدة للاستغلال الاجتماعى (٣) .

ويشهد تطور أوضاع الملكية الزراعية فى هذه الفترة ، أن كبار الملاك الحائزين على ٢٠٠ فدان فاقل كانوا أقل من ١ر٪ من جملة عدد ملاك الأرض واستحوذوا على ٣٠٪ من الأرض الزراعية ، وامتلكوا مع متوسطى الملاك (من خمسة أفدنه إلى خمسين فدان) حوالى ٦٥٪ من الأرض ، فى مقابل فئة أخرى تمثل الأغلبية وتمثل ٤ر٩٤٪ لم تستحوذ إلا على ٣٥٪ من أجمالى مساحة الأرض . والمدقق فى اوضاع الملكية منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٥٢ يستطيع أن يستدل على أن متوسط حجم الملكيات المتوسطة وكذا نصيبها فى إجمالى المساحة الزراعية لم يحدث له تغير يذكر ، بينما ارتفع عدد صغار الملاك من حوالى ٢٢٪ إلى حوالى ٣٥٪ ، وانخفض متوسط حجم الملكية بمقدار ٤٥٪ . ويبد أن نصيب الملكيات الزراعية الكبيرة قد طرأ عليه انخفاضا ملحوظا (من ٤٤٪ فى اوائل القرن الى ٣٥٪ فى عام ١٩٥٢) فإن توزيع ملكية الأرض الزراعية بات أكثر تباينا (٤) .

وإذا كان عام (١٩٣٠) يمثل حدا فاصلا بين عهدين ، الأول عرف بوقت التخصص وحرية التجارة ، والثانى يعتبر بداية التدخل الحكومي والتوجية الاقتصادى ، فإنه فى الوقت

---

(١) راجع فى ذلك

G.Bear, History of Landownership in Modern History of Egypt, p.30 .

(٢) عاصم الدسوقى ، كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ، ص ٢٢٠ .

(٣) عبد الباسط عبد المعطى ، الثروة والسلطة فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ص ٧٤ .

(٤) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية الاجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ – ١٩٧٠) ، ص ١١ .

ذاته يعتبر العام الذهبى لتحرك الرأسمالية المصرية فى مجالات الاستثمار غير الزراعية حين سمحت لها الظروف الاقتصادية والإجتماعية والسياسية باستقلال جزئى فى الأمور السياسية ، والغاء الامتيازات الأجنبية تدريجيا وحرية مصر فى فرض التعريفة الجمركية الحمائية . إن فرض التعريفة الجمركية يعد الباعث الرئيسى فى دفع الرأسمالية المصرية إلى الأمام وفى تبلور الوعي الطبقى لديهم ، ولكن الأهم من ذلك كله فإن البطل الحقيقى فى طرح هذه البواعث على الصعيد الاقتصادى السياسى هو الحرب العالمية الثانية ، تلك الحرب التى فرضت فيها بريطانيا بقوه نفسها على مصر نتيجة انقطاع الواردات ، ولوجود قوات الاحتلال واتخاذ مصر قاعدة لجنود الحلفاء . لقد كان لكل ذلك أن قامت صناعات كثيرة ذات مستويات تقنية عالية وأساليب إنتاجية حديثة ، وأخرى قامت مرة أخرى بعد أن هاجمها البوار والإفلاس - لذا يمكن القول فى هذا المقام أن عام ١٩٣٠ يعد بحق التاريخ الحقيقى لبدئ الصناعة الحديثة ، ومن ثم تبلور ونشوء الطبقة الرأسمالية الصناعية المصرية (١)

لقد زادت رؤوس الأموال فى جميع الشركات الصناعية والتجارية من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ، وارتفعت نسبة الانتاج الصناعى من ١٣ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى حوالى ١٨ مليون جنيه عام ١٩٤٥ . وهذا يعد أسطع مثال على زيادة نمو الراسمالية وتحول نشاطها من الميدان الزراعى إلى مضمار الصناعة . وفى هذا الإطار ينبغى ألا يفوتنا التدعيم السياسى للصناعة المصرية . فليست الحماية الجمركية فحسب هى المحرك الباعث الحقيقى للصناعات المصرية فى الثلاثينات ، وإنما هناك تدعيم سياسى يتمثل فى تعيين اسماعيل صدقى رئيس اتحاد الصناعات المصرية رئيسا للوزارة ، ففى عهده اقتحم كبار ملاك الأرض ميدان الصناعة بعد أن كانت حكرا على بنك مصر والرأسمالية الأجنبية . فعلى الرغم من شخصيته المعقدة والهامة وقيام حكومته بالإرهاب ، إلا أنه عمل على إقامة الهياكل الصناعية فى مواجهة أزمة تدهور الاقتصاد العالمى . كل ذلك اتضح أثره فى حجم الشركات التى أقيمت والقوانين التى تتصل بحماية الصناعة مثل القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٣١ والذى يقضى بحماية السكر المحلى من منافسة السكر الأجنبى الوارد ، فضلا عن حجم الاستثمارات الصناعية الجديدة التى بينت صعود نجم الرأسمالية المصرية (٢) .

(١) M. Voigt, "Some Aspect Of Economic Development Egypt 1918-1945" in T.Buttner and G.Brenme (eds) Affrican Studies, p.42-44.

(٢) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، ص ٤٧ .

لقد اتجهت أغلبية دخول كبار ملاك الأرض الناتجة عن تأجير أراضيهم إلى مجال الصناعة ، رغبة منهم فى الحصول على الأرباح العالية . أو بمعني آخر الاستفادة من الأرباح التى يحصل عليها الأجانب وتوقفت نتيجة ظروف الحرب . لذا نجد أن رأس المال المصري قد احتل جزءا متعاظما من عام ١٩٤٨ حيث بلغ ٢١٫١ مليون جنيه ، وبمقارنة ذلك بنصيب الأموال الأجنبية نجدها لا تتعدى ٥ مليون جنيه ، أى أن نصيب الأموال المصرية بلغت حوالى ٧٨٫١٪ من مجموع الأموال المستثمرة فى مجال الصناعة ، وبمقارنة ذلك قبل عام ١٩٣٣ بلغت جملة رؤوس الأموال المصرية ٩٪ من جملة الأموال المستثمرة فى مجال الصناعة والتجارة . ونتيجة للتوسع فى رأس المال المصرى، أضحى للرأسمالية المصرية حوالى ٣٩٫٣٪ من جملة الأموال المستثمرة. بمعنى آخر أن الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٣٣ كان إجمالى استثماراتها ضعيف جدا إذا ما قورن بعام ١٩٤٨ ، وهذا يعد طفره كبيرة تؤكد تحول الرأسمالية إلى مجال الصناعة بعد غياب طويل (١) .

وثمه ملاحظة جديره بالتوضيح فى هذا الصدد مفادها أن حركة الاستثمارات فى الأموال المصرية لم تكن متساوية فى دخولها للصناعات المختلفة ، بمعني أنه بلغت حجم الاستثمارات فى قطاع الغزل والنسيج وتجهيز المنسوجات حوالى ٤٠٪ من الزيادة فى رأس مال المستثمر ، وبذا يكون مجموع الزيادة فى تلك الصناعات حوالى ١٧٠٪ بالقياس إلى عام ١٩٣٠ ، ثم جاءت الصناعات الغذائية لتحتل المرتبة التالية فى حجم التوسعات الاستثمارية(٢).

وفى هذه الفترة أنشئ العديد من المؤسسات التجارية والصناعية التى اتبعت النظم الحديثة والأساليب التقنية والتقنينية العلمية . وتتضح مثل هذه المؤسسات فى الطباعة وحلج الأقطان والنقل والملاحة النهرية والسينما وغزل ونسج القطن والحرير ومصايد الأسماك والكتان. والحق كل الحق أن الحواجز الجمركية التى طرأت على التعريفة الجمركية بجانب بعض الوسائل الأخرى لتشجيع النمو الصناعى مثل تخصيص أجور نقل المنتجات الصناعية المحلية بالسكك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية وتقديم القروض للمنشآت الصناعية عن طريق بنك مصر كان له الأثر البالغ فى انعاش النمو الصناعى أولا ، ثم قيام وبناء الرأسمالية المصرية ثانيا . لقد ظهر أثر التعريفة الجمركية بصورة واضحة منذ عام ١٩٣٠ فى زيادة عدد المصانع التى بلغت فى إحصاء عام ١٩٣٧ حوالى ١٩٢ ألف منشاة يعمل بها ٤٧٣ ألف عامل ،

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ١٦١ - ١٦٣

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٦٥

وفى عام ١٩٤٥ أصبحت ١٢٩٫٢٠٠ مؤسسة يعمل بها ٤٥٨ ألف عامل ، بدأ الكثير منها فى التوسع نتيجة ضعف المنافسة الأجنبية، وتوافر المواد الأولية ، بل أعطتها لأول مرة فى حياتها القدرة على المنافسة (١) .

وبغض النظر عن الظروف التى أشرنا إليها قبل قليل ، فإنه قبل الاحتلال البريطانى لمصر فى العام ١٨٨٢ ، جاءت مقدمات ميلاد الرأسمالية نتيجة ما طرأ على اقتصادها من تطورات ، حيث تطورت قوى الإنتاج وتوسعت الزراعة التجارية ، وجعل مصر مزرعة عالمية للقطن ، وسوقا للسلع الأجنبية ولرأس المال ، وبداية تغلغل العلاقات السلعية النقدية ، وتطور ونمو التجارة الداخلية ، ونشوء البروليتاريا الصناعية التى ساهمت فى قيام المشروعات الصناعية التى شهدت استخدام الآلات الحديثة . ونشير فى هذا المقام أنه إلى جانب استخدام مصانع السكر والمصانع الحكومية للآلات فقد استخدم فى صناعة تجهيز الحاصلات الزراعية وبصورة محدودة الآلات أيضا . ففى عام ١٨٨٢ بلغ عدد المحالج التجارية للقطن ٥٠ محلجا ، وفى عام ١٨٧٢ بلغ عدد المطاحن التجارية ٦١ مطحنا . وإذا كانت هذه المؤسسات الصناعية المصنعية على حسب تعبير " طه عبد العليم " (*) قد استخدمت الآلات فإن هذه المشروعات عرفت الاستخدام التعاقدى للعمال المأجورين الأحرار من المصريين (٢) .

لقد ازداد عدد مؤسسات الصناعة المصنعية بنحو ٣ر١٪ فى العقد الممتد من عام ١٩٢٧ الى عام ١٩٣٧ ، ثم فى العقد الممتد بين عامى ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ازداد بنسبة ٥ر٢٤٪ ، كما ازداد عدد المشتغلين فيها بنحو ٥٠٪ ثم ٦ر٦٠٪ بين الفترتين نفسيهما ، وازداد نصيبها من إجمالى المشتغلين فى المؤسسات الصناعية التى تستخدم عملا مأجورا من حوالى ٤٩٪ إلى ٥ر٥٨٪ ثم إلى ٨ر٧١٪ ، وارتفع متوسط عدد المشتغلين بكل منها من (٢) إلى (٦١) إلى (٧٩) مشتغلا ، وذلك خلال السنوات ١٩٢٧ و ١٩٣٧ و ١٩٤٧ على التوالى . وبلغ عدد العمال المشتغلين بما حوالى ضعف معدل نمو العمال فى جميع المؤسسات الصناعية . وبيد أن ارتفاع عدد المؤسسات فى العقد الممتد بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ فاق معدل زيادة مؤسسات الصناعة المصنعية ، فإن العشر سنوات التالية قد حققت انخفاضا ملحوظا يقدر بحوالى ٣٩٪ . ويعكس

---

(١) عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ص ٩٩ - ١٠٣

(*) يستخدم طه عبد العليم مقياس تحديد مؤسسات الصناعة المصنعية على أساس استخدام ٣ عمال أو أكثر فى المؤسسة الصناعية واستخدام محرك ميكانيكى أو أكثر . انظر طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة فى ظل النمو الرأسمالى المشوه فى مصر قبل ١٩٥٢ ، فى : الفكر الاستراتيجى (مجلة) ، ص ١٣٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٣٢ .

ذلك ارتفاع وتائر نمو الصناعة المصنعية والمشتغلين بها ، فى مقابل انخفاض ما تحققه المؤسسات الصناعية الصغيرة سواء فى نسبة العمالة أو فى الانتاج . أضف إلى ذلك أن نمو الصناعة الكبير وتمركز الانتاج فى هياكل انتاجية تعد من أهم خصائص الرأسمالية المصرية فى ذلك الوقت (١) .

لقد واكب نمو الرأسمالية الصناعية المصرية ارتفاع عدد المصانع الآلية التى تستخدم ما يزيد عن ٥٠٠ عامل . ففى عام ١٩١٧ بلغ عدد المصانع الآلية حوالى ٥ مصانع ، ازدادوا فى عام ١٩٤٤ الى ٤٥ مصنعا ، ثم توالى ارتفاعها إذ بلغت فى عام ١٩٥١ نحو ٧٥ مصنعا . وكان من الطبيعى أن يكون معدل نمو هذه المصانع الآلية أعلى فى البداية ، حيث تنمو الأعداد الصغيرة بمعدل يفوق معدل نمو الأعداد الكبرى ، لذا نجد أن المصانع آنفة الذكر ازدادت بمعدل ٣٣٪ سنويا فى الفترة الأولى ، أما الفترة الثانية فقد بلغت ٩٥٪ ، بيد أن معدل إقامة هذه المصانع السنوية كان يفوق ما حققته الفترة الأولى مقارنة بما حققته الفترة الثانية (غداة الحرب العالمية الثانية) ، بنحو ٢٩٠٪ .

وبالنظر إلى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية نجد أن معدل نمو المؤسسات الصناعية المصنعية حسب زيادة عدد المشتغلين بها ، ووفقا لذلك نجد أن عدد المصانع التى تستخدم ١٠ – ٤٩ عاملا قد انخفض بحوالى ٤ر١٪ ، فى الوقت الذى زاد عدد المصانع التى تستخدم ٥٠ – ٩٩ عاملا بحوالى ٨ر١٥٪ ، وزاد عدد المصانع التى تستخدم ١٠٠ – ٤٩٩ عاملا بنسبة أعلى بلغت ١ر٢٩٪ ، أما المصانع التى تستخدم ما يزيد عن ٥٠٠ عامل فقد زاد عددها بنسبة تقدر بحوالى ١ر٤٧٪ وذلك فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٢ (٢) .

وبالقاء الضوء على انتاج مؤسسات الصناعة المصنعية فى الصناعة التحويلية ، نجده أنه سجل زيادة سنوية بين العامين ١٩٤٦ و١٩٥١ تقدر بحوالى ٥ر١٠٪ ، فى الوقت الذى بلغ معدل نمو إنتاج الصناعات الصغيرة (المؤسسات التى تستخدم أقل من عشرة عمال) بنسبة تتراوح بين ٤ر٥٪ فى الفترة ذاتها . لقد ارتبط الانتاج المتزايد للمؤسسات الأولى بنمو وتراكم رؤوس الأموال فى الشركات الصناعية وخاصة غداة الحرب العالمية الثانية ، تلك الفترة التى يؤرخ لها ببداية الصناعة الآلية الكبيرة . ونتيجة لذلك نجد أن بين العامين ١٩٤٥ و ١٩٤٧ ، وطرأ على عملية تركز رأس المال الصناعى طفرة كبيرة ، نتيجة تداخل رؤوس الأموال مع بعضها وإفلاس المؤسسات الصغيرة ، وهيمنة المؤسسات الكبيرة على جزء كبير من رأس المال

(١) المرجع السابق ، ص ١٣٩

(٢) طه عبد العليم طه ، المرجع السابق ، ص ١٤٠

الصناعى ، فضلا عن التوسع فى الصناعة الآلية وتدمير الصناعة الصغيرة . وهكذا نجد أنه فى عام ١٩٣٧ بلغ عدد المؤسسات التى تملك رأس مال قدره ٥٠٠ جنيه أو أكثر حوالى ٢ر٤٪ من إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا ، وإنما امتلكت حوالى ٩٤٪ من جملة رأس المال الصناعى فى مصر . أما فى عام ١٩٤٧ فنجد أن المؤسسات التى تملك رأسمالا قدره ألف جنيه ويزيد ، لايزيد عددها عن ٣ر٣٪ من إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا ، وقد ملكت ما يقرب من ٣ر٩٥٪ من جملة رأس المال الصناعى فى المجتمع (١) .

وفى مطلع الخمسينات بلغ عدد المؤسسات المصنعية ما يقرب من ٥ر١٪ من جملة المؤسسات ، وتجمع لديها ما يزيد عن ٧٨٪ من جملة رأس المال الصناعى ، وبين العامين ١٩٤١ و ١٩٥١ تناقص عدد المؤسسات التى تملك رأس مال بحوالى ١٤٪ ، وتناقص أيضا عدد المؤسسات الصغيرة بحوالى ٨ر٣٩٪ ، وهبطت نسبتها إلى إجمالى المؤسسات التى تملك رأسمالا من ٩ر٥٤٪ إلى ٣ر٣٨٪ ، فى المقابل نجد أن الموسسات المتوسطة (٥٠٠ جنيه إلى أقل من ١٠٠٠ جنيه) ارتفع عددها بنحو ٦ر٢٧٪ - وزادت نسبتها من ٧ر١٥٪ إلى ٢٣٪ ، أما المؤسسات الكبيرة فنجدها قد سجلت ارتفاعا فى عددها بلغ ٨ر٣٣٪ ، وازدادت نسبتها من ٤ر٢٩٪ إلى ٧ر٣٨٪ (٢) .

وجدير بالذكر أن الزيادة الواضحة فى نمو الموسسات الصناعية المصنعية ومن ثم زيادة دخول كبار الملاك إلى ميدان الصناعة ، وازدياد الطبقة الرأسمالية ما كان يتم إلا بمجموعة من الإجراءات نجملها فى : إجراءات الحكومة فى إصدار التعريفة الجمركية ، وتقديم تسهيلات للصناعة وانعدام المنافسة الأجنبية ، وإلغاء الامتيازات الأجنبية . وإذا كان لكبار الملاك السيطرة على المجال الزراعى والأرض ، فإنه بهذه الإجراءات ، أضحى لهم السيطرة على الهياكل الصناعية أيضا . والمتطلع على أسماء مجالس الإدارة للشركات الصناعية المصنعية يستطيع أن يستدل على أسماء كثيرة من كبار ملاك الأرض وكبار رجال المال مثل : حسين سرى واسماعيل صدقى ، وعلى ماهر ، وقرغلى وعلى أمين يحيى ، وعبود .... الخ (٣) .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ١٤٢ .

(٣) اصبح من الضرورى لأية مجموعة استثمارية اجنبية أن يحوى مجلس ادارة شركاتها عددا من القوى البارزة على الصعيد السياسى ، أو من يتمتع بمركز منفرد اجتماعيا . لقد كان لهذا الأمر أثر كبير فى زيادة عدد المستثمرين فى مجال الصناعة ، وذلك ما يتضح من قراءة مراسيم تأسيس الشركات المساهمة التى تكونت فى الثلاثينات . راجع فى ذلك :
اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

وينبغى ألا يفوتنا فى هذا الإطار أن نوضح أن الرأسمالية المصرية اتسمت بالصفة الاحتكارية تلك الصفة التى أضحت عليها غداة الحرب العالمية الأولى ، واستمرت معها حتى الحرب العالمية الثانية . وتتضح هذه الحقيقة بشكل قوى إذا ما دققنا النظر فى تطور الفروع الأساسية للصناعة المصرية فى عقدى الثلاثينات والأربعينات مثل الغزل والنسيج والأسمنت والسكر ، ويتضح ذلك بجلاء فى مجموعة بنك مصر ومجموعة أحمد عبود . أضف الى هذه الصفة ، صفة أخرى وهى فقدانها لهويتها القومية والوطنية نتيجة اتحادها الوثيق مع الاحتكارات الأجنبية ولعل أبرز مثال على ذلك تأسيس الاتحاد المصرى للصناعات فى عام ١٩٢٤ ، الذى جمع بين الرأسمالية المصرية ورأس المال الأجنبى فى مصالح مشتركة ، بالاضافة إلى الخاصيتين السابقتين ، فإن الرأسمالية المصرية كانت تسعى إلى تدوير رأسمالها فى المشروعات غير الانتاجية مثل شراء الأراضى وبناء الفنادق والمطاعم والملاهى والاشتراك فى عمليات التهريب والمضاربات ، تلك المجالات التي تدر عائدا سريعا وفاحشا (١) .

وعلى ما تقدم يمكن القول أن هذه الطبقة التى نمت على وسادة الرأسمالية العالمية كانت ذات مصالح مترابطة معها ، بل ومتكئة على المصالح الامبريالية ، ثم انخرطت فيها . بمعنى آخر أن علاقات الإنتاج التى كانت الطبقة المسيطرة تسطرها لاستغلال الجماهير الشعبية ، كانت علاقات مكملة لبنية التبعية ، إذ كانت ترتبط عضويا بتبعية مصر للسوق الرأسمالى العالمى ، ومعتمدة بصورة خاصة على علاقات التبعية السياسية والاقتصادية أحادية الجانب مع بريطانيا(٢) .

وبالنسبة للفئات الوسطى البينية فى المجتمع المصرى التى تتسم بالتنوع وبكثرة العدد ، بل وبالتعقيد والتشابك ، نجدها تتكون من صغار رجال الصناعة وصغار التجار ، والحرفيين ، وجزء من الفلاحين ، والمثقفين ، والأطباء ، والضباط ، ورجال الأعمال الحرة ، والمحامين ، والفنانين ، والكتاب وغيرهم (٣) . لقد كان الوضع البينى فى مصر فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٥٢ جليا وواضحا ويتسم بعدم الاتصال بين مستوياته ، ولكن بحكم موقعة الوسطى فهو يجعل من نفسه سدا فاصلا بين الطبقة المسيطرة والجماهير البروليتارية ، أو بمعنى آخر تجد نفسها على تقاطع ساقين أحدهما يمثل الماضى والاخر يمثل المستقبل

---

(١) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٢) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٤٠ – ٤١ .

(٣) M.Berger " the Middle class in Arab world" , in : W.Laquer (ad.) the Middle East in trasi- tion, p.51-52.

المحجوز (١) . ولكن أهم ما يميز هذه الفئات المتوسطة أنه يصعب جمع شملها ، وكذا تكاتفها واتحادها وانصهارها فى بوتقه واحده ، وخاصة من وجهة نظر تكوين التنظيمات الطبقية الخالصة . وهذا ما جعل أحد الكتاب يذهب إلى أن هذه الخاصية هى ما تجعل هذه الفئات معينا للأحزاب المناهضة للامبريالية فى أستلهام كوادرها السياسية (مثل التنظيمات الشيوعية والوفديين اليساريين) ، أو الموالين للفاشية من حيث أساليبها التنظيمية (مثل مصر الفتاه أو الاخوان المسلمين وغيرها) (٢) .

إن تطور العلاقات الانتاجية فى مصر التابعة باتجاه علاقات السوق أثناء فترة ما بين الحربين العالميتين ، وبدرجة خاصة وقت الحرب الثانية ، والنمو الكبير لأعداد سكان المدن ، وزيادة أعداد المشروعات التجارية والصناعية ، وتطور جهاز الدولة ، وتضخم أعداد أفراد الجيش ، والبوليس ، وتطور نظم التعليم المتوسط والعالى ، أدى بالإضافة إلى تعاظم حجم الطبقة العاملة إلى النمو المضطرد للبرجوازية الصغيرة فى المدن ولمثقفى البرجوازية الصغيرة . ففى عام ١٩٣٧ تزايد عدد الأطباء من ٣ر٣ ألف حتى ٧ر٥ ألف فى عام ١٩٤٧ . وازداد عدد المدرسين من ٣٥ ألف إلى ٥٢ ألف فى عام ١٩٤٧ .

أما الكتاب والصحفيين فقد تزايدوا من ٢ر١ ألف فى عام ١٩٣٧ إلى ٢ر٨ ألف فى عام ١٩٤٧ ، وازداد عدد المهندسين من ٤ر٨ ألف حتى ٨ر١٥ ألف فى عام ١٩٤٧ ، الموظفين من ٣ر١٠٢ ألف إلى ١٢٧ الف فى عام ١٩٤٧ لقد كانت هذه الفئات من وجهة نظر " راشد البراوى " هى الطبقة الثورية الجديدة التى حملت الأفكار الثورية نتيجة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى أثقلت كاهلهم نتيجة لاستغلال رأس المال الكبير المحلى والأجنبى (٣).

إن التركيبة المعقدة التى تكون الفئات البينية أو المستثيرة بحسب تعبير " حسن الساعاتى " ، تمثل فى التاريخ السياسى الاجتماعى المصرى أكبر قوة ثورية مناهضة للامبريالية فى المجتمع المصرى خاصة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان يقترب من خصائص هذه الفئات : الفلاحون المتوسطون سواء من حيث ميولهم وأيديولوجيتهم . وإذا كنا نتحدث عن ثورية الطبقة الوسطى فينبغى ألا يفوتنا الحديث عن مثقفى البرجوازية الصغيرة . وجدير بالذكر ان دور البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى أخذ فى التطور منذ إنتهاء

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٢

(٢) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٧

(٣) المرجع نفسه ، ص ٤٤ - ٤٥

الحرب العالمية الثانية نتيجة الأوضاع الاجتماعية السائدة التى جعلتها تلعب دور القائد فى النضال الوطنى من أجل الاستقلال (١) .

وإذا كانت انتفاضه ١٩١٩ قد ساهمت فى بروز الوعي الوطني لدى الفئات الوسطى ، فإنها أيضا ساهمت فى بزوغ الجناح الصناعى والتجارى منها نتيجة نتيجة ظروف الحرب العالمية الأولى . ونتيجة للرواج الذى أصاب البرجوازية الصغيرة نجد أن عدد المنشآت الصناعية نجد أن عدد المنشآت الصناعية ازداد من ٣٠٠ر٧٠ منشأة في عام ١٩٢٧ إلى حوالى ٩٢ ألف منشاة فى عام ١٩٣٧ . ثم فى نهاية عام ١٩٤٤ بلغت حوالى ٢٠٠ر١٢٩ كان من بينهم حوالى ٢٢٠ر٢٢ مصنعا يعملون بالانتاج ، أما الباقى فكان يعمل بالإصلاح والصيانة . وبالنظر إلى الجناح التجاري ، فإن هذا الجناح أصابه ازدهار ملحوظ يدلنا عليه جملة المتاجر التى بلغت حوالى ٦٧٥ر١٣٨ فى عام ١٩٣٧ . وقد ارتفع هذا العدد بعد عقد كامل إلى ٤٢٣ر١٥١ متجرا، كان من بينها حوالى ٣٥٧٨ للأجانب أى بنسبة ٩٧٨ : ٢٢ ، وهذا ما يوضح نسبة العنصر المصرى وسيادته ، بعد أن كان مقصورا على الأجانب (٢) .

ولكن برغم أن أعداد الطبقة الوسطى قد شهدت تطورا ملحوظا ، إلا أن الوضع الاقتصادى للبرجوازية الصغيرة كان مزعزعا للغاية . ونستدل على ذلك من الزيادة المستمرة فى أعداد المفلسين من التجار . ففى عام ١٩٤٨/٤٧ بلغ عدد الحالات ٣٠ حالة ، وفى عام ١٩٥١/٥٠ ازدادوا إلى ١٠٩ حالة ، ومن يناير ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٢ بلغت عدد حالات الإفلاس إلى حوالى ١٤٤ حالة . وجدير بالذكر أن أغلبية هذه الحالات التي تعلن إفلاسها غالبا ما تتحول إلى عمال أو اشباه بروليتارية ، وأن الأوضاع الاقتصادية المتردية التى ساهمت فى ذلك ليست وقفا على أصحاب الحرف ، ولكن أثر هذا الوضع على موظفى الحكومة والقطاع الخاص الصغار والمتوسطين الذين عانوا من قسوة العمل وضآلة الأجور وصعوبة الترقى والتدرج فى السلم الوظيفى .

أما فيما يتعلق بالجناح الزراعى للطبقة الوسطى الذى يشكل قوة اجتماعية ويلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء فى الريف أو المدينة . فهي بحكم موقعها الوسطى تعتبر جزءا هاما من البرجوازية المصرية وهذا الجناح يعد أكثر ارتباطا بالريف ، فهو يختلف عن كبار ملاك الأرض الذين نعتبرهم غائبون عن الأرض ، ويتخذون من

(١) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية ، ص ٢٤ . وأيضا : أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش، مرجع سابق ، ص ٥١ .

(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ – ١٣٨ .

الأرض ميدانا للاستثمار ، ويتركز طموحها فى جمع الأراضى وتوسيع ملكيتها ، ومحاولة استخلاص فائض اقتصادى من المستأجرين والعمال الزراعيين ، ودائما ما تسعى للتطلع إلى الانخراط فى الطبقة البرجوازية الكبيرة . وهذا الجناح الزراعى ينقسم إلى كتلتين من حيث الملكية ، واحدة نعتبرها من الملاك الأغنياء نسبيا (من ٢٠ الى ٥٠ فدان) ، وأخرى دنيا تملك من ٥ إلى ٢٠ فدان ، وهذه الكتلة يسوء وضعها بشكل مستمر ، لذا نجد الأخيرة تمثل إحدى القوى الثورية فى الريف ، والأكثر التصاقا بأفكار القوى البروليتارية . فإذا كانت الكتلة الأولى بحكم موقعها وتطلعاتها تعد جزءاً متمما للبرجوازية الكبيرة ، فإن الثانية بحكم توجهاتها وظروفها تدخل فى عداد القوى الوطنية الراديكالية [1] .

وبالنسبة للجماهير البروليتارية وأشباههم ، فنجدهم يشكلون الأكثرية العددية فى الريف أو فى المدينة ، والذين يقع عليهم الاستغلال من كل جانب . وبالنظر إلى طبقة الفلاحين التى خرجت من تحت ربقه العلاقات شبه الاقطاعية التى كانت تعمل على بقائهم فى الأرض وتجذبهم إلى مالكها ، نجدهم مجمدين من كل ما يمكنهم من القيام بأى عمل مستقل ، ولا يملكون سوى بيع قوة عملهم ، ويمثلون ثلث سكان الريف . وهناك أيضا من الفلاحين الذين يملكون قدراً ضئيلا من الأرض التى تميزهم عن المعدمين من الفلاحين ، ولكنهم لايختلفون كثيرا عن سابقيهم ، إذ يتحدون معهم فى بيع قوة عملهم . وتشكل هذه الفئة حوالى ٦٪ من سكان الريف . وعلى الرغم من الكم الكبير من أعداد الفلاحين ، إلا أن أكثر من ثلثهم بقى دون عمل وخضع لشروط قاسية فى الحياة . وتجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أن فقراء الفلاحين شكلوا حوالى ٢ر٧٢٪ من مجموع الفلاحين ، وتكونت من فقراء الفلاحين مع جزء من المعدمين فئة تزرع الأرض بنظام المشاركة بلغ تعدادها من ٧ر١ إلى ٢ مليون فلاح . وبالإضافة إلى ذلك كان يوجد طبقة واسعة من الأجراء والعمال الزراعيين تقدر أعدادهم بحوالى ٠٠٠ر٩٠٨ر١ فى عام ١٩٣٧ ، وفى عام ١٩٤٧ بلغوا ٠٠ر٧٤٣ر١ فلاح [2] .

والحقيقة أنه نتيجة للفقر المدقع والحاجة الشديدة التى لاقاها الفلاحون فى الريف ، تكون فى النهاية تيار هجرة قوى إلى المدينة مجرد من كل رأس مال ، ومن كل وسيلة للعمل أو حتى من أى عمل ثابت . والواقع أن الخروج الريفى إلى الحضر حينما تم فى بداياته كان هربا من الحاجة والفقر وسعيا وراء العمل والمال وبريق المدينة . ولكن لم يكن حال المهاجرين إلى المدينة أسعد حظا ، إذ ظل يطاردهم الفقر والمرض ، وبقى ثلث من هاجر دون عمل . وحتى من

---

(١) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ٥٢ .

عمل منهم فلم يجد سوى القطاعات الهامشية أمامه لكى تستوعبة ، وهؤلاء جميعا كانوا يشكلون أكثر من نصف سكان المدن . ويرى محمود حسين أن هؤلاء يعبرون عن وضع انتقالى محجوز . فكما أن الطبقة المسيطرة متجهة إلى طريق الرأسمالية دون أن تصلها ، فإن هذه الجماهير فى طريقها إلى البروليتاريا دون أن تكون فى وسعها أن تكون بروليتارية . ويرجع ذلك بالضرورة إلى عجز النظام السائد عن استيعابها فى سياق إعادة الإنتاج الموسع للرأسمال . ويرى محمود حسين أنه برغم أن هذه الطبقة تقف بعيدا عن إطار العلاقات الطبقية ، إلا أنها تشترك مع الطبقات المستغلة ، فهى بحكم موقعها خارج النظام فهى قادرة على إدانته ، ومن ثم تغييره بالعنف . وبمعنى آخر فهو يرى أنها قوة ثورية مخزونه بمقدورها تدمير هيكل الدولة من خلال الثورة[1] .

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن جانب الريف فى القاعدة الهرمية للمجتمع فى الفترة الممتدة من عام ٣٠ حتي عام ١٩٥٢ ، فيتبقى لنا فى هذا الإطار إلقاء الضوء على الجانب الحضرى من نفس القاعدة . والواقع أن البروليتاريا الصناعية كانت لا تشكل سوى ١٠٪ من سكان المدينة ، وحوالى ٣٪ من مجموع السكان . وعلى الرغم من ضآلة أعدادها ، إلا أنها تتبوأ مكانا متميزا فى المجتمع من حيث تجميعها فى وحدات إنتاجية مركزة أو نسبيا ، ومتصلة بوسائل الإنتاج الميكانيكية . بمعنى آخر أنها على خلاف الفئات الفلاحية ، فهى قادرة على القيام بنشاط جماعي ، إذ لاتتمتع بأى ملكية تشق صفوفها ، أو أى ملكية تخلق لبعضهم نوعا من التمايز الاجتماعى ، لذا نجدها قادرة على تجاوز الفردية وإبراز مصالحها والوعى بها . ولكن ما نود أن نشير إليه فى هذا الصدد ، هو أن الطبقة العاملة المصرية نشأت فى وعاء البرجوازية سواء المحلية أو الأجنبية ، الأمر الذى يعنى أنه مع كل نمو للرأسمالية كانت الطبقة العاملة تنمو أيضا .

لقد ازدات صفوف الطبقة العاملة الصناعية وتطورت بنيتها خلال الفترة بين عشرينات وأربعينات القرن العشرين ، نتيجة التطور الحادث فى الصناعة الآلية الكبيرة (المصنعية) ، ولقد اتضح هذا بشكل ملحوظ فى تطور المصانع أو المؤسسات الصناعية المصنعية ، التى تحددت فيما قبل باستخدام عشرة عمال فأكثر واستعمال محرك ميكانيكى أو أكثر . ويوضح الجدول رقم (٨) تطور العمال المأجورين فى الصناعة وتطورهم فى مؤسسات الصناعة الآلية الرأسمالية حسب أحجامها . لقد ارتفع جملة المؤسسات التى تستخدم عملا مأجورا فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٥٣ – ٥٦ .

الصناعة بمعدل أكبر قليلا عن تلك المؤسسات التى تم تصنيفها كمصانع تستخدم الآلات والعمل المأجور وذلك بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، ويدل ذلك على تضخم صفوف الطبقة العاملة الصناعية فى بنية تأخذ الصفة الانتقالية غير المصنعية . وفى المقابل انكمش بوضوح إجمالى المؤسسات التي تستخدم عملا مأجورا فى حين أن مؤسسات الصناعة المصنعية نمت عدديا بمعدل كبير ، وازدياد العمل المأجور بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٤٧ ، وهذا يدل بوضوح على توسع صفوف الطبقة العاملة الصناعية فى إطار بنية يتعاظم فيها قوة ووجود البروليتاريا الحديثة المصنعية . ومن المهم أن نعى أن تعاظم صفوف الطبقة العاملة الصناعية لايتماثل مع ارتقاء بنية هذه الطبقة . إن العقد الممتد بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ يوضح مدى تطور الرأسمالية فى الصناعة ، ولكن عن مستويات مختلفة لهذا التطور . إن بدايات تشكل وتبلور الرأسمالية التى تتضح فى تزايد أعداد الفئات الانتقالية من العمل المأجور ، يعكس أيضا نمو البروليتاريا فى المؤسسات المصنعية التى ازدادت بواقع ٥ر١٢٪ فى عام ١٩٤٧ ، بينما فى عام ١٩٢٧ كانت حوالى ٢ر٦٪ ، فى مقابل عدد المشتغلين الذين بلغوا حوالى ٨ر٧١٪ فى عام ١٩٤٧ ، بينما كانوا فى عام ١٩٢٧ حوالى ١ر٤٩٪ [1] .

جدول رقم (٨) يوضح تطور العمل المأجور فى المؤسسات الصناعية ٢٩٢٧ - ١٩٤٧ (*)

السنوات	جميع المؤسسات التى تستخدم العمل المأجور				المؤسسات التى تستخدم ١٠ عمال فاكثر						متوسط عدد العمال فى المؤسسة
	عدد المؤسسات	التغير ٪	الف مشتغل	التغير ٪	عدد المؤسسات	٪ إجمالى	التغير ٪	الف مشتغل	٪ إجمالى	التغير ٪	
١٩٢٧	٤٢٩,١	–	٢٢٤	–	٢٦٥٣	٦,٢	–	١١٠	٤٩,١	–	٤١
١٩٣٧	٤٣٧٣٧	١,٩+	٢٨٢	٢٥,٩	٢٦٨٧	٦,١	١,٣	١٦٥	٥٨,٥	٥٠,٠	٦١
١٩٤٧	٢٦٧٤١	٣٨,٩-	٣٦٧	٣٠,١	٣٣٤٦	١٢,٥	٢٤,٥	٢٦٥	٧١,٨	٦٠,٦	٧٩

(*) المصدر : طه عبد العليم طه ، بنية الطبقة العاملة الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(١) طه عبد العليم طه ، المرجع السابق ، ص ٨١ .

وبرغم زيادة عدد العمال الأجراء فى جميع المؤسسات الصناعية بحوالى ٢٥٫٩٪ بين العامين ١٩٢٧ و ١٩٣٧ ، وحوالى ٣٠٫١٪ بين العامين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، فإن نسبتهم لم تتجاوز ٥٨٫٥٪ فى عام ١٩١٧ . أما فى عام ١٩٤٧ فقد بلغت نسبتهم ٥١٫٣٪ ، من جملة المشتغلين فى الصناعة والتعدين فى العامين المذكورين . ورغم زيادة الأجراء فى مؤسسات الصناعة المصنعية خلال العقدين الممتدين بين ١٩٢٧ و ١٩٤٧ بحوالى ٥٠٪ و ٦٠٫٦٪ ، فإن نسبتهم لم ترتفع عن ٣٤٫٢٪ و ٣٧٫١٪ من جملة المشتغلين بالصناعة ، وهذا يعكس من جهة أخرى تعاظم وجود النظام المصنعى للإنتاج الرأسمالى وتعاظم صفوف العمال المأجورين . ويجدر بنا الإشارة إلى أن هولاء جميعا كانت لهم أجورا متدنية نتيجة الاستغلال الربوى والمنافسة الأجنبية .

وبالنظر إلى متوسط أجر العامل فى الصناعة نجد أنه زاد من ٢١٫٩ جنيها فى عام ١٩٣٧ إلى حوالى ٦٠ جنيها فى العام ١٩٥٢ ، وزادت أجورهم النقدية من حوالى ٣٫٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٧ ، ثم فى عام ١٩٥٢ بلغت حوالى ١٦٫٤ مليون جنيه . وعلى الرغم من أن الدخل القومى للبلاد قد ارتفع من ١٥٩ مليون جنيه إلى ٨٣٩ مليون جنيه ، إلا أن نصيب العمال من الأجور فى الفترة ذاتها حقق انخفاضا ملحوظا (من ٢٫٢٧٪ الى ٢٫٠٣٪) . لقد جرى إفقار نسبى للطبقة العاملة ، ويتضح ذلك بشكل جلى من ارتفاع الرقم القياسى للنفقات المعيشية فى هذه الفترة (١٠٠ فى عام ١٩٣٩ وفى عام ١٩٥٢ - حوالى ٣٣٠) وهبوط الأجور الحقيقية بنسبة ١٨٫٧٪ (١) .

وإذا كان عام ١٩٣٠ يمثل علامة مضيئة فى تاريخ الطبقة العاملة سواء على المستوى الاجتماعى والوطنى ، وحتى التنظيمى ، فإن عام ١٩٣٠ يمثل بداية جديدة فى تاريخ الطبقة العاملة ، خاصة ما كان ينتظرها من جراء الأزمة الاقتصادية التى تأثر بها المجتمع المصرى . لقد خلقت الأزمة صعوبات قوية فى حياة الطبقة العاملة نتيجة لارتفاع الأسعار ، ونتيجة لكساد الأعمال ، الأمر الذى دفعهم إلى التصادم مع اتحاد الصناعات المصرى برئاسة اسماعيل صدقى الذى وقف بجانب الرأسمال الوطنى والأجنبى حفاظا على مستوى أرباحهم . وإذا كان اسماعيل صدقى واتحاد الصناعات المصرية عملا على حماية الصناعة المصرية وتعضيد الرأسمالية المصرية ، إلا أنه - أقصد صدقى - وقف موقفا مناهضا للحركة العمالية ويتضح ذلك فى فقدان العمال لحقوقهم وخاصة ما يتعلق بزيادة الأجور فى مواجهة الغلاء ، وارتفاع الأسعار(٢) .

(١) طه عبد العليم طه ، " تطور الصناعة الآلية " ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ - ٢٠٢ .
(٢) أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى الثلاثينات ٢٩ - ١٩٣٩ ، ص ٩ و ص ١٥

وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة لاستقطاب حركة البروليتاريا الصناعة فى مصر ، سواء من رجال القصر أو من الساسة والأحزاب ، إلا أن القواعد العمالية كانت تتحرك بطريقة ذاتيه بعيدة عن حركة هذه الجماعات صاحبة المصالح الاستراتيجية . لذا نجد أنه برغم قسوة الحكومات التى قامت وخاصة حكومة صدقى ، إلا أن النقابات العمالية قد ازدادت بصورة كبيرة ، الأمر الذى جعل الخوف يدب فى نفس الحكومة ، خاصة بعد اشتداد حركات الإضراب التى تنظمها النقابات العمالية ، التى انتشر تكوينها مع ازدياد المشروعات الصناعية والتجارية، وعلى وجه الخصوص غداة صدور قانون الاعتراف بنشوء النقابات (١) . وبإلقاء نظرة على تطور الحركة النقابية فى مصر ، يتضح أن عدد النقابات فى مصر وصل إلى ٣٨ نقابة فى عام ١٩٣٢ وتضم أكثر من ١٠٠٠ عامل ، بعد أن كانت فى أوائل عام ١٩٣٠ حوالى ثلاث نقابات ، وفى عام ١٩٤٤ بلغت هذه النقابات حوالى ٢١٠ نقابة تضم ١٠٢٨٧٦ عامل . وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد عدد النقابات تراجعا إذ انخفض إلى ١٨٩ نقابة تضم عمالا يقدرون بحوالى ٨٩٥٦٠ . ولكن بعد عام ١٩٤٧ تواصلت عملية تكوين النقابات إذ نجدها فى عام ١٩٤٨ بلغت حوالى ٤٧٨ نقابة ، وفى عام ١٩٥٠ بلغت ٤٩١ نقابة ، وفى عام ١٩٥٢ أصبحت حوالى ٥٦٨ نقابة تضم حوالى ١٥٩٦٠٨ عامل ، أى أنها زادت فى حوالى عقدين بنسبة تقدر ٣ر٩٣٪ (٢) .

وجدير بالتبيان أنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة للظروف الموضوعية والذاتية الدولية والمحلية وتنامى أعداد الطبقة العاملة وكذا تنظيمها ووعيها ، طرحت الطبقة العاملة نفسها كقوة سياسية ووطنية ثورية مؤهلة لأن تلعب دورا متميزا فى النضال الوطنى . وفى ظل هذا نجحت فى إقامة تحالف وطنى وثورى مع القوى الوطنية الأخرى وخاصة مع المثقفين ، ودلالة ذلك ما تجسد فى تشغيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فى عام ١٩٤٦ التى ساهمت فى النضال الوطني ضد الاحتلال الإنجليزى والقوى الرجعية والمحلية (٣) .

---

(١) حول تاريخ إضرابات الطبقة العاملة انظر :
- أمين عز الدين ، المرجع نفسه ، ص ٢٤ - ٢٥
- رؤوف عباس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ - ١٩٥٢ ، ص ١١٤ة

(٢) المرجع السابق .

(٣) L.Lakhdar, " the development of class struggle in Egypt" , in : Khamsin , p.-47
وأيضا : مجموعة من المناضلين المصريين ، الحركة الوطنية الديمقراطية الجديدة فى مصر : تحليل ووثائق ، ص ١٢ - ١٥ .

نخلص مما سبق أن نمو الحركة العمالية وازدهارها ترتبط بالضرورة بتطور وازدهار الصناعة وما يتبعه من تعقد العلاقات بين العمل وراس المال . فإذا كانت التعريفة الجمركية وظروف الحرب العالمية الثانية قد ساعدت فى التوسع فى سوق العمل ، فإن هذه الظروف ساعدت فى تردى الوضع الاجتماعى للطبقة العاملة . لقد عانت الطبقة العاملة من استغلال مزدوج من جانب العناصر الرأسمالية المحلية والأجنبية على السواء ، وتنكر الحكومة لحقوقها . كل ذلك فرض على الطبقة العاملة العيش فى فاقه وعوز شديد وسوء صحة ونقص وسوء فى التغذية. والمتطلع للأجور يجد أنها كانت منخفضة وظالمة خاصة فى ظل ارتفاع مستويات المعيشة . كل هذه الأمور ساعدت فى بروز الوعي الطبقى لديهم وتحولهم من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها، وليس أدل على ذلك من مطالباتهم المتكررة برفع الأجور وحقهم فى الضمان الاجتماعى والتنظيم النقابى وكذا اشتراكهم فى الحركات الوطنية . لقد تفاعلت الطبقة العاملة مع الأحداث السياسية حينما اشتد وبرز وعيهم الطبقى ، ولكن دون أن تلعب دورا ثوريا مؤثرا يعمل على الانتقال بالبنية الاجتماعية الاقتصادية إلى النظام المحجوز على حد تعبير " محمود حسين " ، وهذا ما يفسر قيام طبقة أخرى غيرها بتغيير النظام الملكى القائم عشية يوليو١٩٥٢.

ثانيا - البناء الطبقى فى الحقبة الناصرية ١٩٥٢، - ١٩٧٠ .

يثور جدل حاد بين الدارسين حول تحديد طبيعة علاقات الإنتاج فى الفترة الناصرية (١٩٥٢ - ١٩٧٠) ، فمنهم من يذهب إلى أنها استمرار للنمط الرأسمالى التابع خاصة فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٦ . والبعض الآخر يرى أن هذه الفترة عرفت مرحلتين متميزتين ، الأولى مرحلة التدخل المباشر فى النظام الاقتصادى من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦١، والثانية مرحلة رأسمالية الدولة من عام ١٩٦١ حتى نهاية الفترة الناصرية . وفريق ثالث يرى أنها مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية ، ونفر آخر يذهب إلى أنها رأسمالية الدولة القائدة . وعلى النقيض من كل هؤلاء فهناك من يرى أنها توصيف لرأسمالية الدولة التابعة .

لقد عرفت المرحلة الأولى من تجربة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التدخل المباشر من الدولة فى عمليات التنمية الاقتصادية وعلى الأخص عمليات التصنيع . والواقع أن مجموعة الضباط الأحرار الذين جاءوا إلى الحكم لم يكن فى جعبتهم سوى المبادئ الستة التى بها عملت على تقويض الأسس الاقتصادية والاجتماعية للرأسمالية الزراعية ، بهدف إعادة تشكيل نمط العلاقات السائدة ، وتهيئة المناخ للاستثمار فى الصناعة [1] . ولكن برغم ذلك فإن النظام الحاكم ظل يعمل فى إطار

(١) نادية رمسيس ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، فى عادل حسين " مشرفا " ، التنمية العربية .. الواقع الراهن والمستقبل ، ص ١٨٧ .

الإنتاج القائم عشيه حركتهم ، لذا نجدهم أمام ذلك عملوا بسرعه على شق صفوف القوى السياسية (الأحزاب) القائمة وقمعوا التشكيلات النقابية والسياسية [1] .

وعلى هدى ذلك يمكن الزعم بأن هذه الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٩) ما هى إلا فترة كر وفر حول اتجاه عام هو الاتجاه الرأسمالى . ويبد أنه قد وقعت بعض التغيرات فى هيكل البنية الاجتماعية ، إلا أن هذه التغيرات لم تغير النظام القائم برمته . ويمكننا إرجاع ذلك إلى قدره القوى الرأسمالية على التكيف مع الواقع الجديد وسعيها إلى تفريغ خطوات التغير من مضمونها الحقيقى ، وكذا الضعف التنظيمي للقوى المضادة للتوجه الرأسمالى . وعلى ذلك فإنه برغم التغيرات التى حدثت بعد حركة يوليو ١٩٥٢ ، إلا أن النظام الاجتماعى الذى عرفته مصر حتى النصف الثانى من الخمسينات لا يتعدى كونه نظاما للرأسمالية التابعة ، والذى فيه يتم تدعيم القطاع الخاص دون أدني تغير [2] .

ويجدر بنا أن نشير إلى أن الفترة الأولى من حركة يوليو ١٩٥٢ حتى منتصف الخمسينات تميزت بمشاركة السلطة القديمة عشية ١٩٥٢ (تحالف كبار ملاك الأرض ورأس المال الكبير والاحتكارات ورأس المال الأجنبى) ، وبين العسكرين قادة حركة يوليو ١٩٥٢ ، أو قل أنه سادت ما يسمى بازدواجية السلطة . إن المشاركة بين السلطة القديمة والسلطة الجديدة لدليل دامغ على استمرارية الظاهرة الرأسمالية فى المجتمع المصرى بعد حركة يوليو ١٩٥٢ ، وكذا تعد عاملا مهما فى تفسير استمرارية الظروف الموضوعية والذاتية السائدة قبل يوليو ١٩٥٢ ، وعدم حدوث تغير واضح فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجية وإلغاء كل أواصر العلاقات الاستغلالية . لقد شهدت الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى هذه الفترة تعايشا لأشكال متعددة بل ومتناقضة من أساليب الإنتاج ، وترابطا عضويا بين البرجوازية المصرية الجديدة والسلطة القديمة [3] .

وبالنظر إلى طبيعة نمط الإنتاج والعلاقات الإنتاجية السائدة فى مصر من عام ١٩٥٦ حتى نهاية حكم الناصرية ، نجد أن هذه الفترة تتميز ببداية تقوية سلطة الدولة واحتكارها السياسى الداخلى خاصة بعد أن تدعمت عن طريق فشل العدوان الثلاثى على مصر ، واكتساب

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١١٢- ١١٣ .

(٢) ابراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " فى : الفكر الاستراتيجى (مجلة) ، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٣) ط . ث شاكر ، المرجع السابق ، ص ٧ - ٩ . وانظر أيضا ، نادية رمسيس ، " آفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية " ، المنار ، ص ٥٥ .

درجة من الاستقلال الاقتصادى ، وفرض سيطرة الدولة على مناحى الحياة الاقتصادية ، ونشوء ما يسمى ببرجوازية الدولة التى عملت الدولة على تدعيمها .

وإذا كانت السلطة الجديدة وبرجوازية الدولة منذ عام ١٩٥٦ قد بدأت ترث وتحل محل البرجوازية والاحتكارات الأجنبية غداة عملية التمصير ، ودخلت فى عمليات التوجية الاقتصادى، فإنها تكون قد اختارت ما يسمى بطريق رأسمالية الدولة الذى به تحتكر برجوازية الدولة والطبقة الحاكمة الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية والسياسية المؤثرة التى كانت مخولة للمشروع الخاص القيام بها . وتعد قرارات يوليو ١٩٦١النقلة المتممة لعملية التحول إلى. ما يسمى برأسمالية الدولة ، والتي فيها بدأت الدولة تتحول من مجرد جزء من البنية الفوقية فى المجتمع إلى جزء من علاقات الإنتاج ، أى من قاعدة المجتمع الاقتصادية . بقول آخر أن الدولة أضحت تقوم بتوجية النشاط الأنتاجى والتحكم فى عملية الانتاج ، وكذا فى توزيع الفائض الاقتصادى[1] .

وعلى الرغم من قيام الدولة بعملية توزيع الفائض الاقتصادى والتحكم فى العملية الإنتاجية ، إلا أن القطاعات التى خضعت لملكية الدولة كانت العلاقات الإنتاجية فيها تحمل طابعا مزدوجا سواء من حيث الشكل أو الموضوع . فهى من حيث الشكل اكتسبت ملمحا اشتراكيا ، أما من حيث الموضوع فقد اتخذت طابعا رأسماليا ، أى أنها كانت علاقات رأسمالية من حيث المضمون ، لأن السيطرة الفعلية على العملية الإنتاجية من قبل المباشرين أو حتى ممثليهم الحقيقيين لم تتحقق ، كما أن السلطة السياسية بقيت فى يد عناصر أخرى غير الجماهير ، وأن العمال ظلوا بعيدا عن الإدارة الفعلية لعملية الإنتاج التى ظلت فى يد البيروقراطيين والضباط المسرحين من الخدمة أو ما يطلق عليهم بأهل الثقة [2] . إن هذا الدرب لايعدو أن يكون طريقالا رأسماليا فيه أوصدت الدولة المالكة لأدوات الإنتاج الطريق فى وجه الرأسمالية ، ولكنها فى الوقت ذاته لا تدفع للمنتجين إلا قيمة قوة عملهم ، وتستحوذ على الفائض وتستخدمه بالطريقة التى تحبذها ، ومن ثم تبعد العمال عن العملية الإنتاجية أو حتى فى عملية إعادة الإنتاج . يعنى ذلك أن التحول الذى تم كان فقط فى شكل الملكية ، أما العلاقات الإنتاجية فظلت هى هى العلاقات الإنتاجية السائدة قبل عام ١٩٥٧ [3] .

---

(١) إبراهيم العيسوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) للمزيد حول سيطره أهل الثقه على العمليات الانتاجية فى الحقبه الناصريه،راجع : شحاته صيام ، المرجع السابق ص ٢٥١ - ٢٨١

(٣) ابراهيم العيسوى ، مستقبل مصر .... ، ص ٤٠

وعن ذلك يقول " محمود حسين " أن البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى فى هذه الفترة عرفت نمط انتقالى محجوز ، لم يكن فى طريق التحول الاشتراكى ، أو يعمل وفق علاقات إنتاج اشتراكية ، لأن العامل الحاسم فى تحديد طبيعة الانتاج فيه ، هو مدى سيطرة المنتجين المباشرين – أى الطبقة العاملة وحلفائها من الشرائح المختلفة – على السلطة السياسية (سلطة الدولة) ، وعلى الفائض الاقتصادى . ووفقا لذلك فإن علاقات الإنتاج كانت اشتراكية من حيث الشكل ورأسمالية من حيث المضمون (١) .

وفى ضوء التحديد السابق لطبيعة علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع المصرى من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، فإننا سوف نركز فى السطور القادمة على تحديد البنية الطبقية فى الفترة ذاتها .

فعلى الرغم من أن حركة يوليو ١٩٥٢ تعد نقطة انقطاع حاسمة بين نظام قديم ولى وآخر جديد ، وإن تغييرات واضحة أصابت النظام الحاكم ونظامه ، إلا أنها فى الوقت ذاته لم تقض نهائيا على الفوارق الطبقية فى المجتمع المصرى . بمعنى آخر أنه على الرغم من أن حركة يوليو فى مهدها حاولت إنهاء الدعامات الاقتصادية لكبار ملاك الأرض عن طريق تفتيت الملكية الزراعية ، إلا أنها لم تلغ التمايز الطبقى . لذا يمكن القطع بأن البناء الطبقى فى هذه الفترة – مرحلة الحصول على الاستقلال الوطنى – لم يشهد تحولات كبيرة فيما خلا تغيرات محدودة فى صفوف الصفوة والعمال والفلاحين .

فعن طريق قوانين الاصلاح الزراعي توجهت ضربات قاصمة لعلاقات الإنتاج شبه الإقطاعية ، والنفوذ السياسى والمواقع الاقتصادية التى كانت لكبار الملاك . ان إجراءات توزيع الأرض الزراعية ساهمت فى تغير علاقات الإنتاج وخريطة الملكية . إنه نتيجة لقوانين الإصلاح الزراعى التى طبقت فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٧٠ ، تم توزيع ٨١٨ الف فدان أى حوالى ٥ر١٢٪ من الأراضى الزراعية على حوالى ٣٤٢ الف أسرة تضم ٧ر١ مليون فرد ، أى حوالى ٩٪ من سكان الريف فى عام ١٩٧٠ (٢) .

---

(١) محمود حسين ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ – ١٨٠ .
وفى ضوء تحديد طبيعة نمط الإنتاج القائم فى مصر فى الفترة المنحصرة من ١٩٥٧ حتى ١٩٧٠ ، نجد أن الرؤى المطروحة تتفق تماما مع ما طرحه " يوران ثربون " الذى يطلق على مثل هذا النمط باسم نمط انتاج الدولة أو الدولتية . فى ذلك راجع :
يوران ثربون ، سلطة الدولة : حول ديالكتيك الحكم الطبقى ، ترجمة عبد الله خالد ، ص ١٠١ .

(٢) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى ..... ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، وأيضا لنفس المؤلف ، التحولات الاقتصادية فى الريف المصرى ، ص ٢١٤ .

ومن المقطوع به أن الاصلاح الزراعى لم يقف فقط عند تحديد الملكية الزراعية ، بل أيضا شمل تنظيم العلاقة الإيجارية بين المالك والمستأجر . وهذا جزء متمم لقانون الإصلاح الزراعى . لقد ضمنت عملية تقنين العلاقة الإيجارية الحماية القانونية للمستأجر عدم الطرد من الأرض ، ووضعت حد أدنى لمدة عقد الإيجار (ثلاث سنوات) تمشيا مع الدورة الزراعية . وفى إطار ذلك يمكن القول أنه نتيجة لإجراءات الإصلاح الزراعى حدث تغير واضح فى الخريطة الاجتماعية فى الريف المصري ، إذ تقلص نفوذ كبار الملاك على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فى مقابل التوسع فى صفوف صغار ومتوسطى الملاك الذين دخل فى صفوفهم لأول مرة فئات جديدة من الفلاحين الذين حدث لهم حراكا اجتماعيا صاعدا . إن الحراك الاجتماعى الذى نتج عن قوانين الإصلاح الزراعى انطوى على تفاضل وتكامل جديدين . فمع تدنى طبقة كبار ملاك الأرض كان هناك ما يشبه المتوالية الهندسية لصغار الفلاحين ، أى أن الهبوط الذى أصاب الطبقة العليا فى الريف نتج عنه حراك اجتماعى صاعد لحوالى مليون فلاح (١) .

وإذا كانت القرارات التى أتت بها حركة يوليو ١٩٥٢ لتصحيح الأوضاع الاجتماعية فى الريف المصرى قد غيرت من شكل العلاقات الإنتاجية القائمة تلك التي يتضح أثرها فى تفتيت أوضاع الملكية المركزة فى أيدى فئة قليلة من كبار الملاك ، فإن هذه القرارات لم يكن لها نفس التأثير على أوضاع متوسطى الملاك أو حتى المعدمين مثال عمال التراحيل والعمال الزراعيين الذين خرجوا من توزيع الأراضى خاليين الوفاض ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حركة الخروج الريفى الحضرى هربا من البطالة ، وتحول بعضهم إلى طبقة عاملة تعمل فـــى القطاع الصناعى (٢) .

ويجدر الإشارة فى هذا المقام إلى أنه إذا كانت الحقبة الناصرية قد استهدفت من قوانين الإصلاح الزراعى تصفية الكيان الاقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية الزراعية ، فإنها سعت أيضا إلى تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولة يمكن الإستفادة بها فى مشروعات التصنيع . ولكن برغم المحاولات التى سعت اليها الحكومة لجذب رؤوس الأموال إلى التصنيع ، إلا أن البرجوازية المصرية قد عزفت عن مثل هذه المحاولات ، وذلك بهدف وضع الحكومة أمام مفاضلة ، إما استمرارية قبضتهم على الحكم أو الاستسلام لضغوط الرأسمال

---

(١) سعد الدين ابراهيم ، " المشروع الاجتماعى لثورة يوليو " ، فى : سعد الدين ابراهيم " محررا " مصر والعروبة وثورة يوليو ، ص ١٣٦ .

(٢) عادل الجيار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، ص ٢٥ .

الأجنبي والوطني ، لذا تصرف عبد الناصر من أجل إجبار رؤوس الأموال ووضعها تحت قيادته للعمل بها في إطار رأسمالية الدولة [1] .

لقد اتجهت القيادة الناصرية منذ منتصف عقد الخمسينات إلى تبنى الدور النشيط للدولة وللقائد السياسي كشريك في العملية التنموية ، وذلك عقب إحجام البرجوازية المصرية في الاضطلاع بدور مسئول في العملية التنموية . لذا نجد أن عبد الناصر قد أيقن تماما بعد الانفصال السوري عام ١٩٦١ خطأ تصوره السابق ، فتخلى عن فكرة إعطاء البرجوازية المصرية دورا بارزا في التنمية الاقتصادية ، وتبنى بدلا من ذلك مفهوم الدور النشط للدولة وحكم القلة في توجيه المجتمع أو ما يسمى بتجربة الحكم من أعلى الذى وضع كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في إطار المركزية [2] .

ونتيجة لذلك انخفض رأس المال الجديد المستثمر في الشركات المساهمة . فبعد أن كان في الفترة من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٥٢ حوالى ١١٣ مليون جنيه أضحى حوالى ٧٦ مليون جنيه في الفترة من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦ ، كما أن رأس مال الشركات المساهمة الصناعية التى تأسست من يناير ١٩٥٤ حتى ١٩٥٦ لم يتجاوز ٣٧٫٧ مليون جنيه ، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ١٧٫٣ مليون جنيه ، والبنك الصناعي بمبلغ ٢٫٣ مليون جنيه ، أى ما يزيد على النصف . ويجدر أن نشير إلى أن البنوك التجارية ساهمت في حجب أموالها عن التصنيع ، فرفعت احتياطها القانوني من ١٧٪ إلى ٢٢٫٥٪ ، ورفعت شركات التامين نسبة النقدية لتبلغ ٦٢٫٥٪ من أرصدتها، واختارت الرأسمالية أقل المجالات تعرضا للأخطار والمقاولات والإسكان . فعلى سبيل المثال بلغ حجم الزيادة في رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الإسكان بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٦ حوالى ١١٫٤ مليون جنيه . فبعد أن كانت في عام ١٩٥٤ حوالى ٤٠ مليون أصبحت في عام ١٩٥٥ حوالى ٤٧٫٣ مليون جنيه ، ثم في عام ١٩٥٦ حوالى ٥١٫٤ مليون جنيه . وبرغم كل ذلك فقد اتجهت عمليات التمركز والاستيلاء على الفائض لصالح الرأسمالية الكبيرة ، ودلالة ذلك أن المشروعات الصناعية الكبيرة ازداد نصيبها من إجمالي القيمة المضافة في الصناعة من ٥٧٪ عام ١٩٥٢ إلى حوالى ٦٣٪ عام ١٩٥٦ ، ثم في عام ١٩٥٩ بلغت حوالى ٦٧٪ ، أى بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٥٢ ، كما بلغت الأرباح التى حققتها الشركات المساهمة بين عامى ١٩٥٩/٥٨ حوالى ٤٤٫٢ مليون جنيه أى بمعدل ٣٥٪ [3] .

---

(١) افغيني بريماكوف وايغور بيليابيف ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٢) محمد السيد سليم ، التحليل السياسى الناصري : دراسة فى العقائد والسياسة الخارجية ، ص ١٩١ .

(٣) ط . ث . شاكر ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

وعلى الرغم من أن الحقبة الناصرية قد سعت إلى إفساح الطريق إلى نمو وازدهار الرأسمالية المصرية ، وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أخلت الطريق تماما من كل منافسة أجنبية غداة حركة التمصير ، إلا أن رأس المال الخاص ظل على ما هو عليه دون أن يتحرك ، أو أن يلعب دورا هاما فى عملية التصنيع . لذا نجد أنه فى عام ١٩٥٧ حينما تأكدت الدولة بأن طريق القطاع الخاص غير آمن ، نجدها سعت إلى التدخل بقوة فى قيام المشروعات الصناعية المستقلة ، وكان أبرز دليل هو إنشاء المؤسسة الاقتصادية . وفى نهاية عام ١٩٥٩ تأكدت للدولة نهاية طريق القطاع الخاص ، وعلى الفور بدأت تتحرك نحو تحمل تبعات التصنيع والتنمية الحقيقية . ومن ذلك التاريخ بدأت سلسلة عملية التأميم وبدأت صورة الانهيار الكامل للرأسمالية المصرية . ويعد تاريخ ١٣ فبراير ١٩٦٠ تاريخا حاسما فى تاريخ الرأسمالية المصرية ، ذلك التاريخ الذى طويت صفحته بتأميم بنك مصر وسيطرة الدولة عليه تماما . والواقع أنه بهذا الفعل تكون الدولة قد سيطرت على كل الشركات التابعة للبنك ، إذ كان البنك يمتلك الجزء الأكبر من أسهم القطاع الصناعى ، وكانت الشركات التابعة للبنك تدر ما يزيد عن ٢٠٪ من مجموع الإنتاج الصناعى فى مصر ، ونحو ٥٠٪ من صناعة النسيج . وإذا كان ذلك التاريخ بداية أفول نجم الرأسمالية ، فإنه يعد أيضا بداية ولادة طبقة جديدة (١) .

وعلى هدى ذلك يمكن القول أن الإجراءات التى أتت بها قرارات يوليو ١٩٦١ دشنت تحجيم الأوضاع الاقتصادية للطبقة الرأسمالية بفروعها المختلفة (الزراعية ، المادية ، الصناعية) ، ومن ثم جعلت أدوار هذه الفئات ثانوية فى المناشط الاقتصادية المختلفة . وفى المقابل أدت هذه التشريعات الي تقوية وجود ونفوذ وهيمنة البيروقراطية - البرجوازية (*) على

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٨٦ .

(*) يستخدم معظم الكتاب الماركسيين المصريين مفهوم البرجوازية البيروقراطية ولكن وفقا للأدبيات الماركسية فإن الباحث سوف يستخدم مفهوم البيروقراطية البرجوازية على أساس أن هذا المفهوم لم يرد فى أدبيات الماركسية وينطوي على خطأ شائع بين المنظرين ، فهو (أى هذا المفهوم) لكى يثبت أن البيروقراطية تحولت من شريحة اجتماعية إلى طبقة جديدة يفترض إن قطاع رأسمالية الدولة هو بشكل أو بآخر ملك جماعى للبيروقراطيين بوصفهم طبقة ، ويغفل بالتالى كون الدولة البرجوازية ذاتها حسب التعرف الماركسى ملكا جماعيا للرأسماليين . ولو صح مفهوم البرجوازية البيروقراطية لعني ذلك أننا لسنا أمام طبقة جديدة وحسب، بل أيضا أمام نمط إنتاجى جديد تمتلك فيه طبقة بيروقراطية وسائل الإنتاج الجماعية . راجع فى ذلك :

- ليون تروتسكى واخرون ، نصوص حول البيروقراطية ، ترجمة وفيق سامر ، ١٩٨١ .
- محمد حربى ، جبهة التحرير الوطني : الأسطورة والواقع ، ص ٣٠٩ .
- محمود احمد السعيد ، " مساهمة فى فهم تناقضات البرجوازية البيروقراطية " ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الثالث ، ص ١٧٣ .

المصادر الأساسية للثروة فى المجتمع ، هذا بالإضافة إلى سيطرتها على السلطة منذ مارس ١٩٥٤ ، أى أصبح لها التحكم فى السلطة والثروة أو السياسة او الاقتصاد .

لقد فتت النظام الناصري مجمل التكتلات بين الطبقات المحلية والأجنبية التى كانت تسيطر على المواقع الهامة فى التشكيلة الاجتماعية المصرية ، إذ تم تفكيك التحالف المسيطر المؤلف من كبار الملاك المصريين ونظرائهم الأجانب ، ليحل محله تحالف برجوازى محلى خاضع للبيروقراطية الدولة فى إطار جديد ، هذه التحولات هى التى شكلت النمط الجديد من علاقات الإنتاج . والواقع أن ذلك يبدأ ليس كما يراه البعض من فترة قوانين ١٩٦١ ، ولكن بدءا من إنشاء المؤسسة الاقتصادية التى بها ومن خلالها قضت الدولة على الاحتكارات الأجنبية والمحلية ونقاط ارتكازها فى داخل المجتمع المصرى ، ودخول الدولة المتسارع في عمليات التنمية الاقتصادية بشكل مكثف . ولكن ما نود أن نشير إليه فى هذا الصدد أن القوى الاجتماعية الجديدة التى أتت كانت المستفيدة من الوضع الجديد ، إذ احتلت مكانا سياسا متميزا ، وسلطة اقتصادية قوية اقتربت من المكانة التى كانت تحتلها البرجوازية التقليدية . وإذا كان مخاض ولادة هذه الفئات الاجتماعية الجديدة تم فى عام ١٩٥٧ غداه عملية التمصير ، فإن ولادتها تمت فى عام ١٩٦١ عقب صدور قرارات يوليو ١٩٦١ ، التى بمقتضاها باتت هذه الفئات المحتكر الوحيد للسلطة الاقتصادية والسياسية والمسيطرة على نمط الإنتاج القائم (١) . وجدير بالذكر أنه ما أن سيطرت هذه الفئات حتى تغيرت مصالحها الطبقية ، فما إن أضحت الطبقة المسيطرة حتى باتت طبقة محافظة استبدلت كل خصائص الفئات البرجوازية الصغيرة بالصفات الخاصة بالبرجوازية المسيطرة ، تلك التى اصطلح عليها بالطبقة الجديدة (٢) .

وثمة رؤية ترى أن هذه القوى الجديدة تتكون من فئتين : الأولى فئة ذات جناح عسكرى كانت تمثل فى البداية أعضاء تنظيم الضباط الأحرار ، وقد ضم هذا الجناح البيروقراطية العسكرية والكوادر العليا والفنية من القوات المسلحة والمخابرات وأجهزة الأمن . والأخرى ذات جناح مدنى وتشمل الكوادر التكنوقراطية الفنية والإدارية فى المجالات المختلفة فى الدولة ،

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٩٨ .

(٢) تسمية الطبقة الجديدة تسمية غير دقيقة علميا ، لأنها لا تشكل فيما بينها طبقة اجتماعية ، ولا تعدو أن تكون هذه العناصر خليطا من عناصر اجتماعية مختلفة ، وهى لا تزيد عن كونها فئة من البرجوازية الوطنية التى تسيطر على الفائض الاجتماعى . راجع الحوار الدائر حول الطبقة الجديدة فى :

-A. Perlmutter," Egypt and Myth of New Middle class: A comparative analysis" , P.46-65.

-M.Halpern, "Egypt and New Middle class : Reaffimation and New Exploration" , P. 97-108

وهذه الفئة تتميز باختلاف أحوالها الاجتماعية (١) . أما " حسن الساعاتى " ، فيرى أن المجتمع المصرى حينما نهج الأجراءات الاشتراكية خلال العقود الخمس من منتصف الخمسينات ، قد خلق طبقتين جديديتين هما ما اصطلح عليهما بالأرستقراطية والبرجوازية . ويقصد بالأولى : الأرستقراطية الحكومية التى أضحت أفضل المواطنين الذين يشغلون الطبقات العليا ويمثلون مصالح الدولة وهؤلاء يعتبرون فى رأى الحكام أفضل الناس لاحتلال أرقى الوظائف دون مراعاة لمحكات الاختيار . أما الأخرى - أقصد البرجوازية - فيقصد بها الطبقة الوسطى التى لعبت وما تزال تلعب دورا هاما فى دحض النظام الإقطاعى ، والمحافظة على المساواة بين الأفراد وتأسيس الحكم الدستورى . ويجدر الإشارة بأن هاتين الطبقتين حاولا أن يظهرا الولاء والأخلاص والتدعيم للنظام والقيادة ، فى الوثوب إلى السلطة واحتلال مراكز متقدمة فيها (٢) .

ويضيف " الساعاتى " أن أرستقراطية النظام الجديد تصبح أرستقراطية زائفة ، نتيجة أنها تسلك نفس خط الأرستقراطية القديمة ، إذ تستخدم كل الوسائل لكى تحقق المكانة الطبقية التى حظيت بها من قبل . أما الطبقة البرجوازية فى وقت تطبيق الإجراءات الاشتراكية فإنها تشغل الجزء المتدنى من طبقات النظام الجديد ، ومن عمليات التشغيل التى سمحت به الدولة فى اقتصادها المخطط والتعليم الذى أعطى لهم فرص الحراك الاجتماعي ، وكذا الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضر .

وتتكون الطبقة الأرستقراطية فى المجتمع المصري فى هذه الفترة من جماعات مختلفة تشعر بوجودها ، وهى فى ذلك تشبة كثيرا ما هو قائم فى المجتمعات المتقدمة . فهذه الطبقة فى النظام الجديد تدرك بأنها تتميز عن الجماعات الأخري . فهم يشعرون بأنهم موجودين ومميزين وأغنياء ، ومتغطرسين وطبقة ذات سلطة ونفوذ مؤثر ، كما أن أفضل عناصرها يطلق عليها " القطط السمان " the fat cats ، وهم الذين جاءوا نتيجة الإجراءات الناتجة للقرارات السيادية والسلطوية المتعددة نجد أن هذه الطبقة احتلت قمة المناصب فى مجلس الوزراء ، وكذا السلك الدبلوماسى والقطاع العام وفى الحكومة وفى بعض المؤسسات العلمية . ويذهب "الساعاتى " إلى أنه نتيجة للقرارات اليسارية فقد قدر عددهم بحوالى مليون ونصف أو ٤ر٣٪ من العدد الإجمالى للسكان (٢٤ مليون نسمة) .

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ص ١٣٧ - ١٤٠ .

(٢) H.El Saaty, " The New Aristocracized and Bourgeoisized : class in : Egyptian Application of sociolism" in : V. Niewewnhuije (eds. Commoner, climbers..., p.196.

إن الطبقة الأرستقراطية تتكون من مجموعة تشكل مركز السلطة والقوة فى مصر وهم يتنافسون ويختلفون عن الطبقات الأخرى ، وحتى فيما بينهم ، كما أن هذه الطبقة لا تعانى مثل باقى المواطنين من المشاكل التى نتجت عن التخطيط فى الدولة الاشتراكية ، وأنهم يشعرون أنهم طبقة متميزة ، وأن القضية الرئيسية التى تستحوذ على تفكيرهم تتمثل فى كيف يحافظون على المكاسب التى حققوها نتيجة ولائهم للتطبيق الاشتراكى . كما أن مصالحهم تتمثل بالأحرى فى المحافظة على النظام الجديد ودفاعهم المستميت عن السلطة (١) .

أما الطبقة البرجوازية فنجدها تتكون من كل الشباب والطبقة العاملة فى الريف الذين لديهم نزعه قوية للتعليم الحر فى المعاهد والجامعات أو المعاهد العليا ، ومن يعمل فى مراكز الدولة أو القطاع العام . ويقدر أعدادهم طبقا لتقدير " الساعاتى " بحوالى ٢٤ ألف مشتغل لكل الجنسين . أما الطبقة البرجوازية فى مصر فهى تشكل ٣ر١٤٪ من العدد الكلى للسكان (٤٢ مليون) منذ بداية النظام الجديد ، وأن النسبة الكبيرة للطبقة البرجوازية توجد فى الحضر وهم يعيشون فى منطقة استقبال وجاذبة للهجرة الريفية مثل القاهرة والأسكندرية . وتعتمد الطبقة البرجوازية على تدعيم النظام الحديث ، وأنه هو الآخر يقف بجانبها ، بمعنى آخر أن ثمة علاقة جدلية بينهما ، وهى فى ذلك تتناقض مع الأرستقراطية (٢) .

وإذا كانت الطبقة البرجوازية تضم الكوادر التكنوقراطية والفنية والإدارية فى المجالات المختلفة ، فبالنظر إلى نمو البيروقراطية من عام ٦٢/١٩٦٣ حتى نهاية الحقبة الناصرية نجد أن هناك تضخم واضح فى أعدادها . ففى عام ١٩٦٢ بلغ عدد البيروقراطيين حوالى ٧٧٠ر٣١٢ بيروقراطى . وفى عام ١٩٧٠/١٩٧١ بلغت ٣٨٠ر٢٥٠ر١ بيروقراطى . وقد أدى التزايد فى الأدوار التى تقوم بها إلى تعزيز استقلالها ، ومن ثم تعزيز مواقعها ، وأصبحت مسئولة عن صرف ٦٠٪ من مجموع الإنتاج القومى (٣) . كما أن فترة الستينات على وجه الخصوص شهدت تزايدا واضحا فى نمو الفئات البيروقراطية من ذوى الياقات البيضاء . وبتتبع تطور أهم العناصر المكونة لهذه الفئات يتضح أن أصحاب المهن العلمية والفنية فى الصناعة والخدمات تزايدت بنسبة ٢٢٪ ، أما أعضاء الكادرات الخاصة فزادت بنسبة ٣٧١٪ . وهذا الوضع ليس مخالفا بالنسبة لكل من يقع فى دائرة الطبقة الوسطى . فما أصاب

---

(١) H.El saaty, op- cit., p-197 - 200.

(٢) H.El saaty, op - cit, p.200.

(٣) البيان الإحصائى للموازنة العامة للدولة ، ١٩٧٠ ، ص ١٣ نقلا عن أسعد عبد الرحمن : البيروقراطية والثورة فى تجربة البناء الداخلى ، ص ١٥٠ – ١٥١ .

البيروقراطيين والتكنوقراط من اتساع ، أصاب أصحاب الورش والتجار والموظفين ايضا [1] . لقد نمت الفئات المتوسطة فى المجتمع المصرى وتكونت لها مصالح اقتصادية واضحة ، ويمكن إرجاع ذلك إلى النمو المتزايد فى عمليات التصنيع والتنمية التى أخذت الدولة على عاتقها إتمامها خاصة بعد أن عزفت عنها الرأسمالية . وإذا كانت هذه الفئات قد شهدت نموا واضحا فى أعدادها ، فإنها شهدت أيضا أشكالا جديدة من التمايز الاجتماعى والطبقى [2] .

وبنظرة عامة على الوحدات البيروقراطية من بداية الثورة حتى بداية السبعينات ، نجد أن " نزية الأيوبى يذكر أنها بلغت ١٦٠٠ وحدة ، منها ٣٩ وزارة ، ٥٠ هيئة عامة ، ٤٦ مؤسسة عامة ، ٣٨١ شركة عامة ، ١٢٠ مجلس قروى ، كما زاد عدد العاملين فى الشركات العامة من ٣٥ ألف موظف إلى نحو ١ر٢ مليون موظف فى المدة نفسها ، وصارت الوظائف العامة مجالا للتوظيف لما يزيد عن ٦٠٪ من جميع الخريجين ، ويهمنا فى هذا المقام أن نذكر أيضا أنه بعد قرارات التأميمات وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، أضحت الغلبة للمهنيين فى القيادات العليا ، فأصبح المهندسون والاقتصاديون يمثلون ما يقرب من ٦٠٪ منها ، كما أن ٢٧٪ من المديرين فى القطاع العام كانوا ضباطا فى القوات المسلحة [3] .

وما ينبغى أن نشير إليه فى هذا المقام أن اصطلاح الطبقة الجديدة لاينسحب فقط على قطاع المدينة ، ولكن ينطبق أيضا بصورة أساسية على الشرائح العليا من متوسطى الفلاحين ، وخاصة الذين أثروا عن طريق الجمعيات التعاونية في القرى ، وتحويل مشروعات الدولة التى أقيمت من أجل الفلاح لخدمة مصالحهم ، أضف إلى ذلك العمل فى مجالات الربح غير المشروع. ولايقف مفهوم الطبقة الوسطى عند هذا الحد ، بل شمل أيضا أغنياء الريف الذين حلوا محل كبار الملاك وهيمنوا على مختلف المجالات القائمة فى المجتمع [4] .

أما بالنسبة لوضع الطبقة العاملة وأشباه العمال ، فنجد أنهم لم يطرأ عليهم أى تغير ملحوظ ، إذ ظلت كما هي تحت ضغوط القهر والاستغلال وكما يقول محمود حسين "... فإن التغيرات التى أدخلت أن ذاك فى إطار إزالة الحجز نسبيا عن الانتقال الرأسمالى هى ذات طابعين ، فمن جهة كان ثمة تغيرات أيديولوجية نجمت عن النمو الرأسمالى لقطاع الدولة

---

(١) محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى.... مرجع سابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) M.Abdel - fadil, political economy of nassrism...p-89

(٣) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ٥٢ - ١٩٧٠ ، ص ١٢٢ .

(٤) رفعت السعيد ، " الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى " الطليعة (مجلة) ، ص ٦١ .

وضعف التقاليد والعادات والقيم السابقة على الرأسمالية ، أما التغيرات التى أدخلت على شروط استغلال الجماهير الكادحة فقد تمثلت بادئ ذى بدء بسياسة الورم المستمر فى الاستخدام ... فقد انسجمت هذه بدورها خلال سنتين أو ثلاث مع نمو القوى الانتاجية (مع بناء مصانع جديدة ومضاعفة الإنتاج ... الخ) ولكنها سرعان ما أخذت تدور فى رحاها ، أى بدون علاقة حقيقية بالنمو الاقتصادى الرأسمالى ، ذلك أن النظام منذ إجراءات يوليو ١٩٦١ ، اندفع فى سياسة رأسمالية .... " . وفى الوقت ذاته الذى ارتفع عدد العمال الصناعيين نجد أن شروط استخدامهم قد تحسنت بنسبة كبيرة حيث قدمت لهم الضمانات ضد التسريح ، وتحديد ساعات العمل ، والضمان ضد المرض والحوادث والتقاعد وكذا التعيين فى مجالس إدارة الشركات رغم صوريته ، وإعطاء العاملين نسبة مئوية من الأرباح الصافية [١] .

ولكن للإنصاف لم انه لم يكن قد مضى على حركة ٢٣ يوليو ستة أشهر ، وقد أصدرت ثلاثة قوانين بشأن العمال ، القانون رقم ٣١٧ الخاص بعقد العمل الفردي ، والقانون رقم ٣١٨ بشأن التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل ، والقانون رقم ٣١٩ عن نقابات العمل ، وقد جاءت هذه القوانين بدلا من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ الذى أصدره الوفد بهدف تنظيم الحقوق المتبادلة للعمال وأصحاب العمل وحماية حقوق العامل فى الأجر والأجازة ومكافأة نهاية الخدمة ، والقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى جاء من خلال الحكومة السعدية بهدف توسيع اختصاص لجان التوفيق والتحكيم وسرعة الفصل فى المنازعات .أما القانون الأخير فقد جاء بدلا من القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٤ الذى أصدره الوفد وبمقتضاه سمح بإنشاء النقابات فتكونت ٣٢ نقابة للعمال الزراعيين ، وكان من نتيجته أن ازداد عدد النقابات من ٤٤٨ فى عام ١٩٥١ تضم ١٤٥١٠٨ الى ١٣٣٦ نقابة تضم ٣١٩٩٧٠ فى عام ١٩٥٨ . ثم فى عام ١٩٥٩ صدر القانون رقم (٩١) وبه جعل العاملين فى مهنة واحدة أن يشكلوا نقابة عامة ، وأن يكون لكل نقابة الحق فى إقامة نقابات فرعية فى المحافظات والمديريات ، وأن يشكل اتحادا عاما على مستوى الجمهورية . وفى عام ١٩٦٢ امتد النشاط النقابى إلى كل عمال الجمهورية فى الهيئات والمؤسسات العامة والحكومية والوحدات الإدارية المستقلة ، وفى عام ١٩٦٤ أعطت اللجان النقابية الشخصية القانونية المستقلة بما يدخل فى اختصاصها [٢] .

---

(١) محمود حسين ، المرجع السابق ، ص ١٨٨ .

(٢) طارق البشرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

والواقع أن مساهمات الثورة لم تقف عند حدود بلورة الطبقة العاملة فى شكلها التنظيمى ، بل ساهمت أيضا فى نموها العددى . لذا تدلنا البيانات أن العمال الذين عملوا فى مشروعات البرنامج الأول للصناعة بلغوا ٣٢٨٠٠ عاملا . أما البرنامج الثانى للصناعة والذى تضمنته خطط ٦٠/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥ فنجد أن العمال وصل عددهم ١٥٦٠٠ عاملا فى السنة الأولى من تنفيذها . لقد بلغ عدد العمال فى عام ١٩٥٢ - ٦ر٢٧٣١٥ ، أما أجور العمال فقد ازدادت من ٠٠٠ر٨٦٤ر٣١ جنيه إلى ٠٠٠ر٦٦٢ر٥٣ جنيه بزيادة قدرها ٢٢ مليون جنيه . أى أن عدد العمال ازداد بمقدار ٦ر٣١ ٪ فى مقابل ٤ر٦٨ ٪ زيادة للأجور . إن الإجراءات التى فعلتها الثورة تجاه العمال سواء عن طريق التشريعات الخاصة بإنقاص ساعات العمل والتعيين واستكمال البناء الصناعى والضمانات ضد التسريح والمرض والعجز ، والمشاركة فى مجالس الإدارة ، ساهم كل ذلك فى زيادة معدلات نمو الطبقة العاملة (١) .

وإذا كان ما سبق تعد نقاط مضيئة للحقبة الناصرية من حيث مكاسب العمال فثمة نقاط تقف معاندة لذلك ، أبرزها عسكرة الحياة العمالية منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ . إن تصرفات الحقبة الناصرية أبقت العمال قوى احتياطية تحت تصرف العسكريين والبيروقراطيين فكما كان العمال وقود الأحداث السياسية والوطنية التى عرفها المجتمع المصرى ، كانوا أيضا السند الأساسى لحكومات يوليو (٥٢ - ١٩٧٠) . لقد تعرضت الحركة العمالية والنقابية لغزو من عسكر الناصرية بقصد احتوائها والهيمنة عليها ، حتى يتم تحويل هذه الحركة إلى مجرد دمية خالية من أى مضمون ثورى ديمقراطى . ونتيجة لذلك فقد عرفت أقدام الضباط طريق النقابات فديست تحت أقدامهم ، وعندما اصطدم العمال بالعسكريين علقت لهم المشانق ، فضلا عن التعذيب وقطع الأرزاق ، وإهدار الاستقلالية النقابية ، ووأد الديمقراطية النقابية ورسملة الحركة النقابية المصرية . إن هذه المحاولات التى تمت من عسكر الثورة تجاه العمال هى التى أفضت إلى تفريغ الروح الراديكالية من العمال . إن احتجاز العمال ساعد فى انتشار غير العمال فى كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية وحتى النقابية (٢) .

وهناك ما يطلق عليهم أشباه البروليتاريا ، أو من لا يمتهنون أى مهنة أو حرفة محددة وينتمون إلى أسفل السلم الاجتماعى فى المدينة ويعيشون على النشاطات الهامشية التى لا علاقة لها بالنظام الإنتاجى فى المدينة . وأغلب هؤلاء من عمال التراحيل وسكان الريف الذين

---

(١) عبد السلام عبد الحليم ، ثورة يوليو والطبقة العاملة ، ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢) راجع فى ذلك :

عطيه الصيرفى ، عسكره الحياة العمالية والنقابية ، د . ت ، ١٩٨٣ .

هاجروا إلى المدينة بحثا عن عمل . وبيد أن هؤلاء يصبح من الصعوبة بمكان تنظيمهم ويتميزون بسيادة نزعات التمرد والتخريب والتدمير ، فإنهم يمكن أن يكونوا قوة ثورية متأججة إذا ما تم تجميعهم وتوجيههم بصورة تضمن حسن أدائهم الثورى (١) .

وفى ضوء الطرح السابق لمكونات البنية الطبقية فى مصر الناصرية ، يمكن أن نستنتج أن المجتمع المصرى فى هذه الفترة شهد تعايش علاقات إنتاج كثيرة لأنماط إنتاجية متباينة . بكلام آخر هناك مستويات إنتاجية خضعت فى ملكيتها للدولة تعايشت مع أخرى خاضعة للقطاع الخاص ، ولكن ثمة نمط انتاجى سيطر بعد إجراءات ١٩٥٧ و ١٩٦١ خاصة بعد تدخل الدولة فى كافة المناشط. . والواقع أنه من خلال هذه الإجراءات سيطر البيروقراطيين والتكنوقراطيين على الأساس الاقتصادى للدولة . وفى ضوء هذه المقولة يمكن أن نفرق بين أربعة أجزاء للطبقة أولا : الطبقة العليا الجديدة الخاضعة لسيطرة الدولة ، أو حسب تعريف حسن الساعاتى " الطبقة الأرستقراطية " (٢) . ثانيا : مجموعة التكنوقراط الذين يعملون فى المشروعات الاقتصادية التابعة للدولة . ثالثا : الفئات الوسطى التى جاءت نتيجة مصادرة الملكية وتوسيع سياسات الدولة لعمليات التشغيل وعملية توزيع السلع فى المستويات الاجتماعية المختلفة التى امتدت حتى فئات العمال وهؤلاء يطلق عليهم " حسن الساعاتي " بالطبقة البرجوازية (٣) . رابعا : الطبقة الدنيا لذوى الياقات البيضاء والطبقة العاملة تلك الفئات التى استفادت من اتساع الدولة وسيطرتها على أدوات الإنتاج (٤) .

إن التركيبة الطبقية لرأسمالية الدولة تضم أجزاء فيما بينها تركيبة اجتماعية غير متجانسة . والمناقشة الموجزة التالية لهذا التقسيم الطبقى توضح ما تضم بينها من أجزاء :

أولا – تعتبر الرأسمالية أحد المؤثرات الهامة لفهم المعنى الحقيقى للملكية ، والذى يستند ويقوم على معنى الانتاج باعتباره أحد المؤثرات الهامة والفاعلة فى المجتمع ، وبالتالى فمن وجهة نظر الرأسمالية فإنه ينبغى أن يدافع عنها كنظام وعن حقوقها مهما كانت الأسباب . وهناك اعتقاد مفاده أن التأثير المستمر للنشاط الاقتصادى المحدد أضحى وجوده من الأهمية بمكان لثبات النظام نظرا لما بينه وبين إدارة الدولة البيروقراطية من صلة فعالة . والواقع أن عدم

(١) ط . ث . شاكر قضايا التحرر الوطنى والثورة ... ، مرجع سابق ، ص ١٦٩ .

(٢) H. El Saaty, Op. cit, p. 197.

(٣) Ibid, p. 202-203.

(٤) M. Cooper, "State capitalism, class structure ad social transformation in the third wirld: The case of Egypt", in: Int. Middle East Stud., p. 259.

مساندتهم لسياسة النظام يأتى من قضية أساسية ألا وهى إحلال ذلك النظام بسهولة من خلال مصادرة الملكية . إن الاعتقاد بنقد هذا النظام يأتى فى إطار كل العوامل المؤثرة فى المجتمع المصرى التى تختلف باختلاف أى جزء فى المجموعة التى تمتلك بناء القوة ، ومن ثم الملكية والثروة سواء الصناعية منها أو فى القطاعات الاقتصادية المختلفة التى تقوم على مزيد من العوامل الاقتصادية ، وكذلك على اتساع حجم الرأسمالية الزراعية ووضعها الذى يقوم على العوامل السياسية .

ثانيا - الطبقة العليا الجديدة ، تلك التى حظيت بالمكانة الاجتماعية المرتفعة وسيطرت على بناء القوة ، وقبضت على السلطة فى المجتمع ، وهذه الطبقة الجديدة تتضمن الصفوة السياسية ، أى تلك الجماعة الصغيرة للجماعة السياسية العليا والعسكريين ، بالإضافة إلى الذين يحتلون قمة الهرم الاقتصادى من البيروقراطيين والتكنوقراطيين .

ثالثا - الطبقة الوسطى التى تحتل المركز الوسطى فى الدولة ، ويقصد بها تلك الجماعات الى تعتمد على الحراك الاجتماعى ، وأن مصدر وظيفتهم ووضعهم الاجتماعى يأتى من خلال بيروقراطية الدولة والقطاع العام الصناعى . وغنى عن البيان أن هذه الجماعات دائما ما ترتبط مباشرة بالدولة ، وأن حجم هذه الجماعات غالبا ما يكون عرضة للقرارات المباشرة والسريعة لنشاط الدولة .

رابعا - الطبقات الدنيا التى تعتمد فى تركيبها أيضا على تأثير الدولة والنمو ، وهذه المجموعة تضم فيما بينها صغار الفلاحين والعمال فى كل من الريف والحضر (١) .

ومن خلال علاقات الانتاج والقوى الطبقية سابقة الذكر ، يمكن القول أنه على الرغم من أن رأسمالية الدولة القائمة قد استطاعت إيجاد معدلات مرتفعة فى مجالات التنمية والتصنيع ، إلا أنها عجزت على الدوام فى الخوض فى هذه المسيرة ، إذ بقيت القوانين الأساسية للرأسمالية تلعب دورها فى الإفقار المتزايد للجماهير الكادحة من أجل زيادة إثراء الطبقة الجديدة . وإذا كان النظام الناصرى قد أزاح نوعا من التحالف الطبقى بين الطبقات المحلية والأجنبية فإنها أيضا أتت بتحالف جديد محوره الطبقة الجديدة والبيروقراطية السوفيتية . كل ذلك يدفعنا إلى الذهاب إلى أن السلطة الجديدة الناصرية لم تخرج بعيدا عن نمط الإنتاج القائم عشية حركتهم . حتى أن مجموعة الأفعال والإجراءات التى أخذت مسحة راديكالية فإنها حملت

(١) Copper, op. cit., 254.

بعض الثغرات والمحاباة التى قوت من فئة الرأسمالية الجديدة ، وأضعفت الفئات الكادحة . لقد سهلت هذه الإجراءات للفئات الأولى عملية التراكم الرأسمالى ، بينما أبقت الثانية تحت وطأة الاستغلال فعن طريق التحايل على القوانين والإجراءات احتفظت الأولى بقوتها الاقتصادية ونفوذها فى الواقع الاقتصادى الاجتماعى الجديد ، الأمر الذى يجعلنا نزعم أن التمايز الاجتماعى ظل دون أدنى تغير .

حتى ان الدولة حاولت أن تضفى لنفسها مكانة خاصة ، فسعت إلى أن تظهر وكأنها مستقلة عن الطبقات المتناحرة ، أو كأن مكانها فوق هذه الطبقات ، ولكنها كانت على العكس من ذلك . ففى بعض الأوقات حاولت أن تثبت قدرتها فى ممارسة القمع ضد الحركة الجماهيرية ، تلك الأفعال التى كانت بمثابة مغازلة للطبقة البرجوازية القديمة والمصالح الأجنبية القائمة ، وفى الوقت نفسه تدعيما لسلطة الدولة من الانفجار الشعبى . بكلام آخر أن الطبقة الجديدة وضعت نفسها محل البرجوازية القديمة ، فسعت إلى تدعيم موقفها ، ومن ثم تدعيم نظامها الحاكم . ففى وقت تناقص سلطة البرجوازية القديمة ارتفع شأن الطبقة الجديدة ، الأمر الذى ساعدها فى توطيد مواقعها الاقتصادية الاجتماعية . لقد نجحت هذه الشريحة الطبقية فى تكوين الثروات من خلال استغلال مواقعها الوظيفية ونفوذها وامتيازاتها الضخمة ، وراحت عناصر هذه الشريحة توظف فائض أموالها فى المناشط الاقتصادية المختلفة التى تدر أرباحا سريعة وعالية . ويفسر ذلك وجود التمايز الطبقى ، وكذا يفضح زيف شعار تذويب الفوارق الطبقية ، وازدياد التمايز الاجتماعى والسياسى ، وتبلور الطبقات الاجتماعية مع اتساع عملية الاستقطاب الرأسمالى ، ومن ثم تعميق الصراع الطبقى [1] . وبذا تسقط دعوة الانحياز لصالح المجموع ، وتتضح بونابرتية النظام الناصرى التى تنعكس بوضوح فى انحيازه للطبقة الوسطى التى أتى منها [2] .

وعلى الرغم من أهمية واتساع عمق التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى جاءت بها الناصرية ، إلا أن هذه الإجراءات لم تخرج عن إطار الإجراءات الديمقراطية الوطنية خاصة وأنها لم تحدث تغييرا جذريا فى الطبيعة الطبقية للعلاقات الإنتاجية فى المدينة والريف ، ولم تجتث العلاقات الاستغلالية ، ولم تغلق الباب فى وجه توالد ونمو الرأسمالية ، وظهور شرائح برجوازية جديدة ، وعدم حدوث تغيرات كيفية فى أوضاع الفلاحين والعمال . لقد أفرغت الناصرية فى كل خطواتها من أى مضمون اشتراكى ، إذ كان انحيازها واضحا فى توزيع

---

(١) M. Cooper, "Egyptian state capitalism in crisis" p. 495.

(٢) Abdel-Fadil, op. cit., p. 109.

المكاسب . فلم تتأثر الجماهير الكادحة بها ، بل وقفت هذه المكاسب فى صف القوى البرجوازية ، وهذا ما سمح بتنامى نظام الردة فى السبعينات .

ثالثا – الخريطة الطبقية فى وقت الانفتاح الاقتصادى ١٩٧١ – ١٩٨٠ .

بداءة قبل الخوض فى تحديد الطبقات الاجتماعية فى الفترة التى طبقت فيها سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فإننا سوف نحدد أى الأنماط الإنتاجية يسود وينفرد . أو بمعنى آخر سوف نحدد نوع وطبيعة نمط الإنتاج . والواقع أن ذلك لا يعد ضربا من الترف الفكرى ، بل أمر ضرورى ومنطقى وعلمى للوقوف على البنية الطبقية ومكوناتها الأساسية .

ونرى فى إطار تحديدالنمط الإنتاجى السائد أن ثمة ثلاثة عوامل تساعدنا فى فهم ذلك ، أو بمعنى آخر أن هناك عدة عوامل تلقى الضوء على طبيعة نمط الإنتاج الذى يسود . وهذه العوامل هى : الصفات العامة للقاعدة الإنتاجية وعلاقات الانتاج وحيازة الأصول الرأسمالية ، وتوجهات التشريعات الاقتصادية فى حقبة السبعينات . وتكشف الدراسة الدقيقة لهذه العوامل أن حقبة الانفتاح الاقتصادى سعت بكل الوسائل إلى إعطاء القطاع الخاص دورا قائدا ، وإعطاء التوجه الاقتصادى صفة الفردية والنظام الحر ، وتهيئة المناخ لنمو الرأسمالية واستثناء المشروعات القائمة من قوانين العمل والأجور والضرائب ، وحتى مشاركة العمال فى الإدارة ، وتحجيم دور الدولة فى جميع المناشط الاقتصادية والتجارية ، وترك الحبل على الغارب لنمو الرأسمال المحلى والأجنبى ، والسماح بنقل كثير من نشاط الشركات متعددة الجنسيات إلى مصر . تدلنا هذه التصرفات بشكل واضح على التوجه الرأسمالى الذى فرضته السلطة السياسية على الصعيد المجتمعى . ولكن ما نريد أن نذكر به ، أن هذا التوجه كان رأسماليا وماليا " طفيليا " يميل بصورة واضحة إلى الاستهلاك ويبتعد عن العمل المنتج المفيد ، الأمر الذى ساعد فى تجسيد واقع التبعية (١).

لقد لعبت الدولة دورا واضحافى تكريس أو قل إنتاج التبعية ، بل هى ذاتها تعد أداة التغيرات الهيكلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية التى شهدها الواقع المجتمعى فى مصر إبان حكم السادات . لقد تحولت الدولة فى ظل الانفتاح الاقتصادى من عنصر أساسى فى عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية المستقلة ، إلى أداة لرأس المال الدولى والمحلى

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسالة المجتمعية فى مصر " ، فى : ندوة التكوين الاقتصادى الاجتماعى فى الأقطار العربية ، ص ٣٣٢ – ٣٣٣ .

فى استنزاف الفائض الاقتصادى وفى تبديده بل وفى نهبه . لقد تحولت الدولة من مؤسسة إنتاجية إلى مؤسسة استهلاكية ، فعرفت أدنى صور التبعية فى تاريخها . إن المجتمع المصرى الذى عرف فى الخمسينات والستينات نموذج الدولة القائد ، فإنه عرف فى فترة الانفتاح الاقتصادى نموذج الدولة التابع (١) .

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن المجتمع المصرى فى عقد السبعينات شهد نمطا إنتاجيا رأسماليا تابعا . ولما كانت الطبقات الاجتماعية تشخص فى ضوء النمط الإنتاجى المسيطر داخل التكوين الاجتماعى الاقتصادى ، فإننا فى السطور القادمة سوف نسعى إلى تحديد ما الطبقات الاجتماعية التى عرفتها مصر فى السبعينات .

لقد تشكلت وتربعت على قمة المجتمع فئات وأقسام عالية من الرأسمالية الكبيرة تختلف كثيرا عن الرأسمالية الوطنية وتتباين عن البروليتاريا . إن هذه الرأسمالية الكبيرة جمعت بين جنباتها عنصرين اجتماعيين يتمثلان فى ، أولا : فئات تجارية ربوية وصناعية وزراعية ومن الممولين والمقاولين والوكلاء فى مجالات التصدير والاستيراد . وفى تجارة الجملة ونصف الجملة ، وفى الصفقات العقارية ، وفى المقاولات والتوريدات . ثانيا : فئات بيروقراطية فى قيادات القطاع العام والدولة ممن أتـــاح لهم موقعهم الوظيفى الحصول على دخول عالية وتجميع الثروات . والحقيقة أن الرأسمالية الجديدة التى طفت فجأة على السطح خلال حقبة الانفتاح تتسم بالطابع الطفيلى ومعاداة الجماهير الكادحة وجميع القوى الوطنية والديمقراطية (٢) .

وبالنظر إلى تكوين الجماعات الرأسمالية الجديدة والأجنحة المختلفة المكونة لها ، نجد أن البرجوازية الكبيرة تشكل ٦ر٢ ٪ من مجموعها ، بينما المتوسطة تبلغ ٨ر٧ ٪ ، أما البرجوازية الكبيرة فتشكل ٦٦ ٪ . وفى هذه الجماعات تحتل البرجوازية الزراعية كميا ٧٢ر٢٢ ٪ من إجمالى البرجوازية وهى أعلى نسبة من مجموع الجماعات البرجوازية الكبيرة . ثم يأتى بعد ذلك البرجوازية الكبيرة فى مجال تجارة الجملة والتجزئة بواقع ٤٣ر٢ ٪ ، ثم من يعمل فى الخدمات والترفية ٤٢ر ٪ ، ويأتى فى المرتبة الرابعة من يعمل فى أعمال الصيد بواقع ٢٧ر ٪ . أما المرتبة الأخيرة فتحتلها البرجوازية فى مجال التصنيع بنسبة ٢٦ر ٪ . وإذا كانت البرجوازية الزراعية تحتل المرتبة الأولى من حيث البرجوازية فى الريف ، فإن البرجوازية التجارية تحتل

---

(١) جامعة كمبردج ، " مصر تحت حكم السادات " ، ترجمة وعرض عثمان ميرغنى ، التضامن (مجلة) ، العدد ١٣٢ ، ص ٦١ . وأيضا : ابراهيم العيســوى ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة ... " ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .

نفس الموقع فى المدينة ، مما يعنى أن البرجوازية التجارية تسيطر على المناشط الاقتصادية فى الحضر المصرى . وبالنظر أيضا إلى أقسام وشرائح البرجوازية ، نجد أن البرجوازية المتوسطة (التكنوقراط والفنيون ، ومتوسطى التجار وأصحاب المشروعات الصناعية والورش الكبيرة ، وأصحاب المشروعات الخدمية والترفيهية) تمثل ٧ر٨ ٪ من مجموع البرجوازية ، وأن البرجوازية الصغيرة (من يملكون عملهم ولا يشتغلون عملا مأجورا فى الزراعة والورش والتجارة والخدمات والصيد) تمثل ٦٦ ٪ من مجموع الطبقة البرجوازية ، وأن من بين الشرائح الاجتماعية المكونة للبرجوازية يأتى فى المرتبة الأولى البرجوازية الزراعية والشرائح البرجوازية فى الإنتاج الصنـــاعى ، وهذا يكشف مدى سيطرة علاقات الإنتاج الرأسمالى فى نمط إنتاجى متخلف [١] .

ومن تحليل حركة رأس المال التجارى للتعرف على آليات تجدد وتوسع مختلف الشرائح الرأسمالية التجارية المرتبطة بالسوق الداخلية ، يتضح لنا أن قطاع تجارة الجملة تضم شركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحددة والتوصية بالأسهم وفروع الشركات الأجنبية ، ويتضح أيضا أن حركة رأس المال التجارى قد ارتفع حجم مبيعاتها من ٣ر٤٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٤ر١٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ أى بزيادة قدرها ٣١٨ ٪ ، وبالنظر إلى حجم عدد العاملين فى ظل الزيادة فى عدد المشروعات نجد أنها بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٩ لم يطرأ عليه زيادة ملحوظة إذ كان فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٠٦٢ عامل وأصبح فى عام ١٩٧٥ حوالى ١٠٥٩ ففى مقابل ارتفاع معدلات تراكم رأس المال التجارى لم يطرأ أى ارتفاع فى حجم القوى العاملة . كما ارتفع الربح التجارى الصافى فى هذا القطاع من ٩ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، أى بزيادة قدرها ٤ر٥٤٩ ٪ . وإذا كان قد طرأ تطور ملحوظ فى الربح التجارى فى هذا القطاع ، إلا أن الأجور لم يطرأ عليها أى ارتفاع إلا بواقع ١٦٠ ٪ . وتضاعف معدل الربح الرأسمالى عدة مرات ، إذ قفز فى عام ١٩٧٥ من ١ر٢٣ ٪ إلى ٤ر٨٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ [٢] .

وجدير بالذكر أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغت جملة مشروعات تجارة الجملة حوالى ١٢٧٢ مشروعا ، احتلت فيها مشروعات البقالة نصيب الأسد ، إذ كان لها حوالى ٧٢٣ مشروعا بنسبة ٨ر٥٦ ٪ ، ثم جاءت الخضروات والفاكهة فـــى المرتبة الثانيـــة بحوالى ٣٥٠ مشروعا بنسبة ٥ر٢٧ ٪ ، ثم الأحذية بحوالى ٥٧ مشروعا بنسبة ٤٥ ٪ ، والمياه الغازية حوالى ٢٣ مشروعا

(١) عبد الباسط عبد المعطـــى ، التكويـــن الاجتماعـــى ومســـتقبل المسألة المجتمعية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .

(٢) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٣٠ ، ٣٣٢ .

بنسبة ٦ر٢ ٪ (١) . ويدلنا ذلك على توجه المشروعات التجاري نحو الاستهلاك ، مما يعنى أن أدوات الاستهلاك أضحت فى مصر تحت رحمة دوران رأس المال ورفع الأسعار وهذا مؤشر شديد الأهمية على استغلال رأس المال للجماهير الكادحة . وبالنظر إلى عدد التوكيلات التجارية يتضح أنه حتى عام ١٩٧٨ بلغ عدد التوكيلات حوالى ١٠٠٠ توكيل ، بينهم ٣٦ وكيلة ، وبلغ حجم التمثيل التجارى حوالى ٢٦٠٠ شركة أجنبية تنتمى إلى ٥٦ دولة أجنبية ، وفى نهاية عقد السبعينات وأوائل الثمانينات بلغ عدد التوكيلات التجارية ٤٠٧٠ توكيلا ، كانت معظمها للمصريين الذين كانوا همزة الوصل بين الرأسمالية المحلية والاحتكارات الدولية والذين سعوا إلى الحاق السوق الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية ، وأضحى لهم السيطرة على التجارة الداخلية فى مصر وهم الذين يطلق عليهم بالكومبرادور (٢) .

أما بالنسبة لقطاع تجارة الجملة غير المنظم ، فنجد أن عدد منشآته قد ارتفع من ٢٩٥٤ منشأة فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٣٥٩٧ منشأة فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ٧ر٢١ ٪ وارتفع اجمالى رؤوس الأموال إلى ٦ر١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ بعد أن كانت ٣ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ وارتفع حجم مبيعاتها من ١٦٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ إلى حوالى ٦ر٤٩٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ أى بزيادة قدرها ٦ر٢٠٠ ٪ ، وحققت الأجور زيادة ملحوظة تقدر بحوالى ٤٢٨ ٪ بين عامى ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ . ويمكننا ارجاع هذا الارتفاع فى معدلات الأجور إلى تزايد الطلب على العمالة للرواج الذى شهده هذا القطاع بالإضافة إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الدول النفطية (٣) .

وبالنظر إلى قطاع تجارة التجزئة الخاص ، نجد أنه يتميز بالطابع غير المنظم ويغلبه الطابع الفردى ، كما يتميز بتناقص الوزن النسبى للقطاع المنظم سواء من الناحية العددية أو من حيث نصيبه فى إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة ، وحتى فى الرقم الكلى للأعمال . ونجد أيضا أن الشركات المساهمة وهى أرقى شكل قانونى لتركز رأس المال تحتل مرتبة عالية ومتميزة فى نسبة تركز ملكية رأس المال المستثمر ولرأس المال التجارى الممثل فى المبيعات . ففى عام ١٩٧٥ كان عدد هذه الشركات ٩ شركات تمتلك ٦ر٨٠ ٪ من إجمالى المبيعات ، أما فى

---

(١) عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، ص ٣٤٥ .
(٢) ملك زعلوك ، " تراكم رأس المال فى مصر ودور الرأسمالية التجارية " ، فى : قضايا فكرية ، ص ٧٤ .
(٣) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٣٢٤ .

عام ١٩٧٩ فقد بلغ عددها ٨ شركات بلغ نصيبها ٧١ ٪ من إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة وحوالى ٥٦ر٧ ٪ من إجمالى المبيعات . أما الشركات ذات المسئولية المحددة والتوصية بالأسهم فقد بلغ نصيبها من إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة فيما من ١٦ر٣ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٠ر٣ ٪ فى عام ١٩٧٩ ، بينما انخفض نصيبها من إجمالى المبيعات من ٢٤ر٧ ٪ إلى ٢٤ر٥ ٪ فى هاتين السنتين على التوالى . ويتضح أيضا من خلال النظر إلى نشاط قطاع تجارة التجزئة غير المنظم أن إجمالى رؤوس الأموال المستثمرة ارتفع من ٩١٨ ألف جنيه فى عام ١٩٧٥ إلى ١٣ر٤ ٪ ، وخلال العامين المذكورين طرأ أيضا ارتفاع ملحوظ على إجمالى المبيعات تقدر بحوالى ٢٤٩ ٪ وينبغى ألا نغفل فى هذا الإطار أن هذا القطاع من تجارة التجزئة غير المنظم يغطى معظم المنشآت التى تعمل بالتجارة غير المشروعة والخاصة التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى بكثرة ، واعتبرت من أهم مميزاتها ، تلك التى تتمثل فى الاتجار بالمخدرات والتهريب والاتجار فى العملة وتراخيص وحصص السلع المدعومة (مواد البناء والسلع التموينية) (١) .

وبإلقاء الضوء على الفئات البيروقراطية المبرجزة أو ما يطلق عليها " حسن الساعاتي " بالفئات المرسلة (*) التى أتاح لها موقها ان تكون بعض الاصول الرأسمالية أو بعض موضوعات التملك ، فنجد أنها شهدت نمط ملحوظا منذ الستينات ، حيث أخذت الفترة الناصرية على عاتقها مهمة تعيين خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، لقد زاد العاملون بالبيروقراطية العامة (الخدمة المدنية والهيئات والمؤسسات مع استبعاد الشركات) من ٣٥٠ ألف موظف فى فجر الناصرية إلى ١ر٢٠٠ر٠٠٠ مع نهاية عقد الستينات ، كذلك أصبحت البيروقراطية ميدانا لتوظيف ما يزيد عن ٦٠ ٪ من الخريجيين وحوالى ٢٣ ٪ من العمال فى القطاعات السلعية وحوالى ٤٢ ٪ فى قطاع الخدمات .

وجدير بالتوضيح أن التضخم الأساسى فى البيروقراطية حدث غداة قرارات يوليو ١٩٦١ ، إذ زادت فى الفترة من ٦٢ - ١٩٦٧ الوظائف بنسبة ١٣٤ ٪ (٢) . ويدلل على ذلك أن النمو فى فئة المديرين بلغت فى تعداد ١٩٦٠ حوالى ٥٦٩٣٩ ، أما فى تعداد ١٩٧٦ بلغت حوالى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٣٣٩ .

(*) حول الفئات المرسلة وطبيعتها ، انظر :

جسن الساعاتى ، " الفئات المرسلمة فى مصر المعاصرة " ، فى : اليقظة العربية (مجلة) ، ص ١٦ - ٢٥ .

(٢) نزيه نصيف الأيوبى ، المرجع السابق ، ص ٨٨ .

١٣١٨٩٩ . كما أن مجال الإدارة الوسطى وأعداد الموظفين شهدت نفس الزيادة ، إذ كانت فى عام ١٩٦٠ حوالى ٢٨٨٨٠٢ موظف ، أما فى عام ١٩٧٦ فبلغوا حوالى ٦٤٩٧٩ موظف [1] .

والحقيقة أنه ليس فقط الإدارة الوسطى والدنيا هما اللذان شهدا طفرة كبيرة فى أعدادهما ، بل أيضا البيروقراطية العليا (السياسية - الإدارية) شهدت تضخما فى إجمالى مستوياتها . ويتضح أن عدد الوظائف العليا (درجة مدير فما فوقها) ازداد من ٢٧٦١ عام ١٩٧٧ إلى ٣٤٧٦ عام ١٩٨١/٨٠ ، أى أنها فى ثلاث سنوات حققت زيادة تقدر بحوالي ٢٥٫٩ ٪ . أما وظائف القيادة العليا (درجة وزير مما فوقها) فقد حققت ٤٨٫٤ ٪ ، ويرجع هذا إلى رفع درجة المحافظ إلى رتبة الوزير . أما فى الوظائف الإدارية العليا فقد حققت زيادة ملحوظة تقدر بحوالى ٥٥٦٫٧ ٪ فى درجة نائب رئيس جامعة وكيل وزارة ١٣٠٫١ ٪ ، أما فى وظيفة مدير عام فنجد أن الزيادة كانت تقدر بحوالي ٢٦٫١ ٪ ، ومما يجدر الإشارة إليه فى هذا المقام أن الفئات العليا من هذه البيروقراطية كانت أقرب إلى الطبقات العليا ومن ثم إلى الجهاز الحاكم ، أما الفئة الدنيا منها فكانت أقرب إلى الطبقة العاملة . ففى الوقت الذى حققت فيه الفئات العليا والوسطى صعودا اجتماعيا سواء عن الطرق المشروعة أو غير المشروعة ، فإن الشرائح الدنيا فيها حققت هبوطا واضحا نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار والفجوة الواسعة بينها وبين المرتبات والأجور ، وحتى من حقق منهم حراكا اجتماعيا صاعدا فكان إما نتيجة الهجرة إلى الدول النفطية ، أو بالاشتغال بالأعمال غير المشروعة [2] .

ويوضح تطور البرجوازية الزراعية أنه كان مرتبطا أوثق الارتباط بالتغيرات التى طرأت على الإطار المؤسسى للزراعة المصرية فى حقبة السبعينات . لقد كان لإلغاء الحراسات أهم إجراء بعد انقلاب مايو ١٩٧١ وبقية القرارات التى صدرت فى حقبة الانفتاح ، أكبر الأثر فى استعادة كبار الملاك لمواقعهم الطبقية ، فى مقابل إخراج صغار الحائزين من البناء الحيازى وتزايد تركز ملكية الأرض فى أيدى كبار الملاك وإبعاد الدولة عن التدخل فى تنظيم العلاقات أو حتى فى السيطرة على المخرجات . أضف إلى ذلك صدور القرارات التى سهلت عمليات التحول من المحاصيل التقليدية إلى المحاصيل النقدية ، وتشجيع المشروعات الاستثمارية الانفتاحية فى مجال الزراعة الذى بلغ عدد المشروعات ١٧ مشروعا من جملة المشروعات حتى ١٩٨١/١٢/٣١ . لقد نتج عن ذلك أن ازداد التركز الرأسمالى فى الزراعة وتفاقم التمايز

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٣٦١ .

(٢) فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

الطبقى فى الريف . لقد تزايدت مجموعة كبار ملاك الأرض (٥٠ فدان فاكثر) من ٦ر١٢ ٪ إلى ٥ر١٤ ٪ ، أما مجموعة متوسطى الملاك (١٠ - ٢٠ فدان) فقد ارتفع نصيبهم من ٢ر٨ ٪ إلى ٣ر١٠ ٪ ، أى أن عملية تركز ملكية الأرض التى كانت فى صف كبار ملاك الأرض ومتوسطيهم كان على حساب طبقة صغار الملاك والمعدمين ، الأمر الذى يعنى اتساع طبقة فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين (١) .

اما بالنسبة للبرجوازية الصناعية فى فترة الانفتاح الاقتصادى فيكشف واقع تطورها أنها أكثر الجماعات البرجوازية انكماشا وأكثرها ضعفا . فعلى الرغم من كل المحاولات التى سعت إليها القوى المحلية والأجنبية وحتى القيادة السياسية لتهديم القطاع العام الصناعى وإطلاق سراح القطاع الخاص للنمو ، إلا أن التصنيع كان بعيدا عن الاهتمام ، إذ سعى القطاع الخاص لطرق أبواب أخرى غير الصناعة لاستثمار أمواله فى الأنشطة التجارية والعقارية والمصرفية . وبالنظر إلى هذا القطاع ، نجد أن إجمالى المساهمات فى رؤوس الأموال التى وظفت فى المشروعات الصناعية وفقا لقانون الاستثمار العربى والأجنبى (حتى ١٩٨١/١٢/٣١) حوالى ٢٢٧ مليون جنيه تمثل ٦ر٢٢ ٪ من إجمالى المساهمات فى مشروعات الانفتاح .

وعلى الرغم من أن مســـاهمة رأس المال المصرى والأجنبى فى قطاع الصناعة تعد ضئيلة ، إلا أنها تمثل عودة جديدة للرأسمالية الصناعية الكبيرة واشتراكها مع برجوازية الدولة والرأسمالية الدولية فى قيام الصناعة (٢) .

وتتكون البرجوازية الصناعية فى مصر من عدة روافد هى ، أولا : من الرأسمالية الوطنية المصرية التى عملت فى مجال الصناعات المتوسطة والصغيرة والتى دعمت وجودها فى سنوات الستينات فى مجال الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث ، وغيرها . ثانيا : من البيروقراطية البرجوازية الذين استطاعوا تجميع ثروات ضخمة نتيجة استغلال مواقعهم الوظيفية بأجهزة الدولة والقطاع العام ودخل بعضهم فى مجال الاستثمار الصناعى بالاستفادة من الخبرات التى كونوها من العمل الوظيفى واستثمار العلاقات بالسوق ، وينطبق ذلك على العسكريين أيضا . ثالثا : من مجموعة التكنوقراط الذين جمعوا ثروات ضخمة نتيجة وجودهم فى البلاد النفطية وعادوا لاستثمارها فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى وآخـرون ، " الدولة والقريـة المصرية ... " ، فى : قضـايا فكـرية (مجلة) ، ص ١١٧ .

(٢) عادل غنيم ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

فى مجال صناعة مواد البناء . وأخيرا : من مجموعة المهاجرين الذين هاجروا إلى بلاد النفط وخاصة من الأخوان المسلمين الذين عادوا أثرياء واستثمروا أموالهم فى مجالات العقار والتجارة وتوظيف الأموال (١) .

وبإلقاء الضوء على الروافد الأساسية لبرجوازية الانفتاح ، ترى إحدى الدراسات أن هذه الطبقة جاءت من روافد ثلاثة هى : الرافد التقليدى ، والرافد البيرقراطى ، والرافد الطفيلى . ويقصد بالرافد الأول مجموعة الرأسماليين القدامى الذين خضعوا للتأميم أو ممن لم يخضعوا له ، أو ممن هاجر منهم وعاد برؤس أموال كبيرة ، وهؤلاء يشكلون ٤٩ عائلة أو شخصا يشكلون أقطاب القطاع الخاص عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ . أما الرافد الثانى وهو الرافد البيروقراطى فيتكون من أربع عناصر هى : بيروقراطية ما قبل الثورة ، ومستخدمى القطاع الخاص ، والشركات المؤممة ، ومن قدم من المؤسسة العسكرية والتكنوقراط ، وهؤلاء استغلوا مواقعهم البيروقراطية فى تكوين التراكمات الرأسمالية . أما الرافد الطفيلى فترى الدراسة أنه جمع ثرواته عن طريق عمليات التهريب والعمولات والأتاوات واحتكار منافذ التوزيع والاتجار فى السوق السوداء واستغلال النفوذ لدى المسئولين بجهاز الدولة والقطاع العام . كما أوضحت الدراسة أن طبيعة مؤسساتهم تغلب عليها الصفة العائلية الضيقة ، وأن أنشطتهم تتمحور حول عمليات الشحن والتفريغ والتخليص الجمركى والتهريب والمقاولات والمضاربات العقارية والتوكيلات التجارية والسمسرة والوساطة والاتجار فى السلع الأجنبية المستوردة والأغذية الفاسدة (٢) .

ويرى " محمود عبد الفضيل " أن الطبقة الرأسمالية التى عرفتها فترة الانفتاح الاقتصادى كان يغلب عليها النشاط الطفيلى . إن هذه الرأسمالية ذات طبيعــــة طفيلية امتدت من الرأسمالية التجارية حتـــى الصناعية . وفى إطار هـــــذه الصفة يرى فؤاد مرسى " ... أن الرأسمالية الانفتاحية بوصفهـــا رأســـمالية تجاريـــة فهى رأسمالية ربوية ، بمعنى التعامل بالنقود والرغبة فى أن تربـــو هـــذه النقـــود باضطراد ، أن تنمـــو سريعا ، أن تلد نقودا باستمرار وبالذات عن طريق التجارة والخدمات ، وبالاشتغال فى الوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء ، وهى لذلك تولد الطابع الربوى فى الاقتصـــاد القومى ، بالاستعداد بالمضاربة والرغبة فى الاحتكار ... " . والمدقق فى أوضاع البرجوازية الانفتاحية يجد أن ثمة درجة عالية من السيولة فى حركة رأس المال التجارى

---

(١) حسام مندور ، " ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية " ، فى : قضايا فكرية (مجلة) ، ص ١٢٦ .

(٢) سامية سعيد ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى : ٧٤ - ١٩٨٠ ، ١٩٨٦ .

والمضارب ، إذ ينتقل اصحاب رؤوس الأموال الطفيلية من نشاط إلى آخر بسرعة سعيا وراء ربح مرتفع وأعلى معدل لسرعة دوران رأس المال (١) .

نخلص مما سبق أنه إذا كانت الطفيلية أهم سمة تتصف بها الرأسمالية المصرية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، فإنها أيضا تتصف بسمتين أساسيتين أخرى ، الأولى أنها رأسمالية تابعه ، أى أنها تتبع لرأس المال الأجنبى ، ودلالة ذلك أنه من بين ٣١ مشروعا استثماريا جاء رأس المال المصرى مع رأس المال الأجنبى فى حوالى ٢٢ مشروعا . أما السمة الأخرى فتدور حول أن الرأسمالية المصرية تأخذ الطابع العائلى ، والمطلع على المشروعات التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقصادى يلاحظ غلبة الطابع العائلى عليها (٢) .

وإذا كنا قد تحدثنا فيما سبق عن الطبقة الرأسمالية (التى تملك ولا تعمل بكل شرائحها ، فإننا سوف نعرض فيما هو قادم من سطور للطبقات الكادحة (طبقة البروليتاريا والفئات ذات الطابع البروليتارى) ، أى التى تعمل ولا تملك .

وتوضح عمليات مسح العمالة المصرية أن حجم القوى العاملة فى القطاع السلعى باستثناء الزراعة كانت فى عام ١٩٧١/٧٠ تشكل حوالى ٩٠٠ر٥٠٥ر٥ عامل يمثلون ٧ر٦٤ ٪ من العاملين بكل القطاعات ، كان من بينهم ٣ر٢٦ ٪ يعملون بالصناعة ، أما الباقى فكان من نصيب قطاع الزراعة . وفى عام ١٩٨٠ تزايد عدد العمال بالقطاع السعى إلى حوالى ٤٠٠ر٣٨٧ر٦ عامل يشكلون حوالى ٧ر٥٧ ٪ من إجمالى العاملين بكل القطاعات . وتجدر الإشارة إلى أن الصناعة الاستخراجية والتحويلية فيعام ١٩٧١/٧٠ كانت العمالة فيها تمثل ١ر١٩ ٪ من إجمالى العاملين بالقطاع السلعى و ٣ر١٢ ٪ من إجمالى العاملين بكل القطاعات . أما فى عام ١٩٨٠ فكان نسبة العمال بالإضافة إلى عمال البترول حوالى ٢٢ ٪ من العاملين بالقطاع السلعى ، وحوالى ٨ر١٢ ٪ من إجمالى العمال بكل القطاعات . يعنى ذلك أنه لم يحدث أى تغير كيفى فى نصيب العمال فى هذا القطاع خلال الفترة من ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ ، برغم أن عدد العاملين ازداد حوالى ٨٠٠ر٠٥٢ر١ عامل فى عام ١٩٧١/٧٠ لتصبح ٠٠٠ر٤١٧ر١ عامل فى عام ١٩٨٠ ، أى أن العمال ازدادوا حوالى ٠٠٠ر٣٦٤ عامل .

(١) محمود عبد الفضيل ، " مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى"، فى : الطليعة (مجلة) ، ص ٥٤ .

(٢) جوده عبد الخالق ، " الانفتاح الاقتصادى والنمو الاقتصادى فى مصر ١٩٧٧/٧١ " فى : مصر فى ربع قرن ، ص ٤١١ - ٤١٣ .

كما بلغ عدد العمال فى الصناعات الاستخراجية حوالى ٣٣٤٠٢ شخص كانت نسبتهم حوالى ٣٠ر ٪ من مجموع العمال فى عام ١٩٧٦ ، ثم فى عام ١٩٧٨ ارتفع عدد العمال إلى حوالى ٣٧ر ٪ من العمال . أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فقد مثلت حوالى ٤ر١٢ ٪ من مجموع السكان ، ثم فى عام ١٩٧٨ ازدادت النسبة بواقع ٢ر٤ ٪ ، أى أصبحت نسبتهم ٦ر١٤ ٪ من جملة السكان العاملين . وهذه النسبة تعد منخفضة إذ قيست بما هو مسجل فى عام ١٩٧٠ ، إذ كانت نسبة العمال فى هذا القطاع بالنسبة للمجموع الكلى للعمال حوالى ٢ر١٥ ٪ . أما واقع العمال فى قطاع التشييد فتوضح النسب أنها بلغت فى عام ١٩٧١/٧٠ حوالى ٣ر٤ ٪ من جملة العاملين ، وفى عام ١٩٨٠ أضحت حوالى ٦ر٤٧ ٪ ، أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء والغاز والمياه فنجد أنهم بلغوا فى عام ١٩٧١/١٩٧٠ حوالى ٣ر ٪ من مجموع العمال ، وفى عام ١٩٨٠ سجلوا زيادة تقدر بحوالى ٢ر ٪ أى أنهم أصبحوا ٥ر ٪ من إجمالى العاملين [1] .

لقد شهدت فترة السبعينات إجراءات جديدة تجاه الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى . فإذا كان فترة الستينات قد انحازت " قليلا " تجاه العمال ، فإن حقبة السبعينات كانت على العكس من ذلك حيث ابتعدت عنهم بل وقفت ضدهم . ويتضح ذلك فى أعقاب انقلاب مايو ١٩٧١ حين شهد المجتمع المصرى مجموعة من المعارك الطبقية التى لعبت فيها الطبقة العاملة دورا قياديا بارزا . وتتمثل تلك المعارك فى الإضرابات والاعتصامات العمالية فى المراكز الصناعية مثل : اضرابات عمال الحديد والصلب فى يوليو ١٩٧١ ، وعمال مصنع الكوك وشركة النصر للسيارات ، والترسانة البحرية بالأسكندرية ، وعمال القطاع الخاص بشبرا الخيمة عام ١٩٧٢، وعمال المصانع الحربية بحلوان فى يناير ١٩٥٧، وانتفاضة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، واعتصام الشركة التجارية للأخشاب ، وكذا انتفاضة ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ . ولم تقف هذه المعارك الطبقية عند حدود العمال ، بل امتدت إلى الطلاب التى تعاقبت حركتها فى أعوام ٧٢ و ٧٣ و ١٩٧٥ . كما أيضا تصدى الفلاحون بالسلاح لمحاولات طردهم من الأراضى وإعادتها للملاك العقاريين القدامى الذين رفعت عنهم الحراسة . لقد كان لنظام السبعينات الآثار الضارة على الأوضاع الطبقية العمالية . ففى الوقت الذى تمكنت فيه الرأسمالية من استعادة أوضاعها بعد رفع الحراسات وتنامى أدوارهم فى الريف والحضر ، كان على الجانب الآخر ضرب وتدنى للقوى الوطنية برمتها وعلى الأخص الطبقة العاملة . ولعل

(١) مجلة فكر ، الطبقة العاملة المصرية : مسح شامل لتوزيع العمالة على أساس القطاعات والمؤسسات الإنتاجية والمواقع الجغرافية ص ٨٨ – ٨٩ .

أبرز ما اتخذ من إجراءات للتعجيل بذلك يتلخص فى إبعاد هذه الطبقة عن العملية الإنتاجية ، وتفتيت التركز الكمى للعمال ، وإضعاف تفاعلهم السياسى والاجتماعى ، وفتح باب الهجرة إلى النفط ، وتقليص العمل المأجور فى الزراعة ، وتوسيع بيع الأراضى الزراعية والمضاربة عليها ، والتوجه نحو المحاصيل النقدية ، وإحلال التكنولوجيا بدلا عن العمل ، وتوظيف التحويلات النقدية للمهاجرين فى الاستثمارات المالية والتجارية والعقارية (١) .

لقد أصبحت العمالة المصرية منذ منتصف السبعينات وتطبيق سياسة الباب المفتوح على رأس المال الأجنبى والعمالة المصرية ، ونزوح العمالة المصرية إلى النفط ، سلعة معروضة للبيع والشراء ، أى أضحى سوق العمل المصرية سوق مشترين لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها فاق العرض كثيرا بسبب الخروج العمالى إلى الدول البترولية فى الخليج . واطرد القول هنا أنه تزامن مع انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الهجرة الخارجية إلى الدول البترولية العربية محاولة تفريغ المجتمع المصرى من محتواه الحقيقى القيمى والمادى ، وتشتيت القوى الاجتماعية الوطنية . إن ربط المجتمع المصرى بالنظام الرأسمالى العالمى يوضح بصورة متعاظمة أن القوة العاملة المصرية أضحت مرصودة ومستهدفة على المستوى الإقليمى والقومى ، لذا نجد أن رأس المال الأجنبى والشركات المتعددة القوميات عملت جاهدة على تشتيت وتحجيم القوة العاملة فى مصر ، وكانت آلياتها فى ذلك كثيرة ، أهمها : الضرب بقوة فى بؤر تجمع القوة العاملة أقصد القطاع العام ، والقوة العاملة خارج مصر وفى المهجر العربى ، واستنزاف كوادر القطاع العام ، وتصفية القطاع العام الصناعى (٢) .

وإذا كانت فترة الانفتاح الاقتصادى قد شهدت انحيازا واضحا لفئة معينة هى الطبقة الرأسمالية بشرائحها المختلفة ، فى مقابل الضغط واستغلال فئة أخرى هى الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى ، فإن ذلك يشتد وضوحا إذا ما حاولنا أن نلقى الضوء على توزيع الدخل وما أصابه من سوء توزيع وتدهور ، والمقصود هنا بتدهور توزيع الدخل هو

---

(١) راجع حول النشاط الطبقى للعمال ومعاركهم الطبقية فى :
- حسين عبد الرازق ، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير : دراسة سياسية وثائقية ، ص ٧٩ - ٨٨ .
- غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .
- عبد الباسط عبد المعطى ، " التكوين الاجتماعى ومستقبل المسألة المجتمعية ... " ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) سامية سعيد ، " الشركات متعددة الجنسيات ومحاولات تفتيت الطبقة العاملة " فى : قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، ص ١١١ .

ازدياد النصيب النسب للأغنياء فى الدخل القومى وتدنى النصيب النسبى للفقراء . ووفقا لإحدى التقديرات الدخلية فى مصر ، فإن أفقر ٦٠ ٪ من السكان يحصلون فى أوائل الخمسينات على ١٨ ٪ من الدخل ، وفى عام ١٩٧٥ أضحى نصيبهم حوالى ٩ر٣٤ ٪ ، ثم فى عام ١٩٧٦ أصبح حوالى ٧ر٣٣ ٪ ، ودون ريب أن هذه التقديرات تعكس قيمة التفاوت فى توزيع الدخل [١] . وثمة تقدير آخر لتوزيع الدخل فى مصر فى عام ١٩٧٤/١٩٧٥ ، يرى أن العشرة فى المائة من السكان الذين يمثلون أسفل سلم الدخول يستحوذون على ١ر٢ ٪ من الدخل القومى ، بينما هناك ١٠ ٪ يحتلون أعلى هذا السلم ويحصلون على ٣٣ ٪ من الدخل القومى ، وأن ٢٠ ٪ من الأسر التى تقع فى أدنى سلم الأجور تحصل على ٩ر٥ ٪ من إجمالى الدخل ، أما الدخول المتوسطة الدنيا فتحصل على ٤ر١٧ ٪ من إجمالى الدخل ، أما ذات الدخول المتوسطة العليا فتحصل على ٧ر٢٨ ٪ . أما الراق الأعلى من سلم الدخول وهم ٢٠ ٪ من الأسر فتحصل على ٤٨ ٪ من الدخل . بمعنى آخر أنه إذا كانت ٢٠ ٪ من الأسر تحصل على ٤٨ ٪ من الدخل ، فإن ٨٠ ٪ من الأسر تحصل على ٥٢ ٪ من الدخل [٢] .

وبرغم التقديرات السابقة التى وضعها الباحثون فإن التفاوت الحادث فى توزيع الدخل أمر لا ريب فيه ولا يحتاج إلى مزيد من الإثبات . وهناك شواهد عيانية كثيرة يدركها المرء العادى توضح ذلك ، نذكر منها : التفاوت الكبير فى نوعية المساكن والازدواجية فى نوعية السلع المعروضة والسيارات الفارهة والسيارات العامة المزدحمة بالبشر . وثمة دلائل أخرى كثيرة تؤكد على مسئولية الانفتاح الاقتصادى وآلياته فى توسيع التفاوت فى توزيع الدخل نذكر منها : أولا فتح المجال للقطاع الخاص دون رقابة أو توجيه فى مجالات يمكن أن يتحقق منها أرباح خيالية وهى مجالات التجارة الخارجية والسياحة والمقاولات . ثانيا : فشل الانفتاح الاقتصادى فى زيادة مستويات العمال إلا بنمو ٤ ٪ من إجمالى قوة العمل فى عام ١٩٧٩ . ثالثا : تمتع مشروعات الانفتاح الاقتصادى بالإعفاءات الضريبية لفترات طويلة دون التمييز بين المشروعات الإنتاجية والمشروعات الخدمية والاستهلاكية . وقد ساعد هذا على اتجاه كثير من المشروعات الخاصة غير الإنتاجية إلى مشاركة رأس المال الاجنبى . رابعا : تزايد معدلات الهجرة إلى البلدان النفطية . خامسا : الاتجاه إلى زيادة إنتـاج السلع الصناعية غير الأساسية ، بينما

---

(١) محيا زيتون ، " النمو الاقتصادى ونمطه " ، فى : الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .

(٢) كريمة كريم ، " توزيع الدخـل والدعم " ، فى : الانفتاح ... الجذور والحصاد والمستقبل ، مرجع سابق ص ٣٢٠ و ص ٣٢٢. وأيضا راجع : ابراهيم العيسوى ، " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء " ، فى : مصر المعاصرة (مجلة) العدد ٣٨٠ ، ص ٣٣٥ .

يقل إنتاج السلع الضرورية وارتفاع أسعارها الذى يقع عبئه الأكبر على الفئات الفقيرة .
سادسا : التغير الواضح فى الهيكل المحصولى لصالح المحاصيل النقدية (الفاكهة والخضروات) على حساب المحاصيل التقليدية (القطن والحبوب) [1] .

لقد تنوعت أضرار الانفتاح الاقتصادى على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى . بمعنى آخر ، أن هذه العيوب لم تقف عند المساوئ المباشرة للاستثمارات الأجنبية فى مصر ، بل أيضا حملت معها أضرارا أعمق فى البنية الاجتماعية ، ودلالة ذلك ما حدث لكل طبقات وفئات المجتمع باستثناء فئة قليلة من المستفيدين من هذه الحقبة مثل : السماسرة والمضاربين العقاريين ووكلاء رأس المال الأجنبى وكبار التجار والمقاولين . فإذا كانت السياسة الانفتاحية باضرارها قد شملت الاقتصاد المصرى برمته ، فإن هذه الأضرار انعكست بصورة واضحة على البنية الاجتماعية وخاصة الطبقات الاجتماعية الفقيرة . إن وقوع الاقتصاد المصرى تحت رحمة النظام الرأسمالى والاحتكارات الأجنبية أصاب فى مقتل أصحاب الدخول المحدودة . إنه نتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح فى مصر أطلق العنان للتضخم والغلاء الذى بلغ فى عام ١٩٧٧ حوالى ٣٧ ٪ ، أما فى عام ١٩٧٨ فقد بلغ حوالى ٣٥ ٪ . لقد ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى إزكاء حريق التضخم وارتفاع الأسعار ، ومن ثم فى تدنى مستويات الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة ، فى مقابل تحسن أوضاع الطبقات الرأسمالية الزراعية والعقارية والتجارية [2] . إن ثمة شرائح اجتماعية تحسنت اوضاعها مثل طبقة أصحاب الأراضى الذين يزرعون المحاصيل غير التقليدية وتجارة الجملة والتجزئة ومن يعمل بالاستيراد والتصدير وأصحاب التوكيلات التجارية وأصحاب المصانع الخاصة والمقاولين ومن يعمل بالمهن الحرة كالأطباء والمحاسبين والمهندسين والحرفيين الفنيين ... الخ . أما من أصابهم التدهور فهم موظفى الحكومة والقطاع العام والعمال فى شركات القطاع العام وعمال التراحيل وأصحاب المعاشات والإعانات الاجتماعية ... الخ [3] .

إن التغيرات السياسية والتشريعية والطبقية التى حدثت بعد انقلاب مايو ١٩٧١ (الثورة المضادة) على رموز الناصرية يمكن إرجاعها إلى عاملين الأول داخلى والآخر خارجى . الأول

---

(١) عبد القادر شهيب ، المرجع السابق ، ص ١٣١ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، " التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " فى : اليقظة العربية (مجلة) ، ص ٨٢ - ٩٢ .

(٣) رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، ص ٥٩٧ .
ولنفس المؤلف " التضخم وأحوال كاسبى الأجور ، فى : الانفتاح .... ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .

يتمثل فى ضغط القوى القديمة منذ منتصف عقد الستينات ، ثم انحياز السلطة الجديدة لها ، وتهيئة المناخ لتتامى قوتهم من جديد . أما العامل الآخر فيتمثل فى الارتماء إلى أحضان النظام الرأسمالى ، وجعل المجتمع المصرى بلدا تابعا ومرتعا خصبا للرأسمال الأجنبى . لقد كان لكل ذلك أكبر الأثر فى تشكيل التكوين الاجتماعى الاقتصادى ومن ثم بروز وصعود طبقات وفئات اجتماعية بعضها كان قد اندثر فى الخمسينات والستينات ، والبعض الآخر ولج الساحة جديدا نتيجة فعل القوى الخارجية . ولكن ما يهمنا أن نشدد عليه فى هذا الإطار أن سياسة الانفتاح الاقتصادى وقوانينها كان انحيازها واضحا ، إذ وقفت بشدة مع صعود الطبقات الرأسمالية وخاصة الطفيلية منها ، فى مقابل سحق وتدنى الطبقات الكادحة .

إذا كان التاريخ الاجتماعى – السياسى للمجتمع المصرى يكشف عن مساهمة الصناعة فى تشكيل بعض الفئات والطبقات الاجتماعية سواء فى مستوياتها الدنيا أو العليا ، فإن التصنيع فى حقبة الانفتاح لم يقم بهذا الدور ، بل اضطلعت به مناشط اقتصادية أخرى . إن دور التصنيع فى تشكيل البناء الطبقى فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ يتضح أحيانا ويخبو أحيانا أخرى . فإذا كان التصنيع منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٧٠ قد ساهم بصورة جلية فى صياغة وتشكيل وتقوية بعض الطبقات الاجتماعية الوطنية ، فإنه فى الفترة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ (فترة الانفتاح الاقتصادى) قام بتفتيت هذه الطبقات ، وابتعد عن الدور المنوط به ، بل ساهم فى صياغة إحدى الطبقات التى ارتبطت بشكل وشيج بالنظام الرأسمالى العالمى ، والتى تبتعد عن كل ما هو وطنى . وهذه القضية سوف نفرد لها بالتفصيل فى الفصل القادم .

الفصل التاسع

التفاعل المتبادل بين التصنيع والطبقات الاجتماعية فى مصر

(١٩٣٠ - ١٩٨٠)

أولا : الصناعة وصياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر ١٩٣٠ - ١٩٥٢

ثانيا : التصنيع والتكوين الطبقى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠

ثالثا : التصنيع والتركيب الطبقى فى مصر ١٩٧١ - ١٩٨٠

لا ريب أن التصنيع بإعتباره " قاطرة " التنمية فإنه يساهم فى إحداث قدر كبير من التغيرات الهيكلية فى البنية الاقتصادية والاجتماعية . فهو بقدر مايعمل على أحراز الاستقلال الاقتصادى والتكنولوجى ، ومايرتبط بذلك من معايير كميه وكيفية ، فهو أيضا يصوغ الطبقات الاجتماعية ويؤثر على وضعها ، ومن ثم يشكل موضوع الصراع الطبقى . ولما كان هذا الفصل يهدف إلى فهم التفاعل المتبادل بين النمو الصناعى والتصنيع والبناء الطبقى من حيث التأثر والتأثير ، فإنه سوف يسعى إلى توضيح هذه العلاقة من خلال محورين ، الأول : التعرف على طبيعة منهج التصنيع الذى يخدم الطبقات الاجتماعية المختلفة أو يستجيب لحاجتها ، إلى حد تفرض التركيبة الطبقية منهجا معينا للتصنيع . وبمعنى آخر فإن المحور الأول يسعى إلى الإجابة عن التساؤل الآتى : التصنيع لمن ؟ . أما المحور الآخر ، فيدور حول مدى قدرة التصنيع فى تشكيل وصياغة الطبقات والفئات الاجتماعية من حيث نمو جماعات كبيرة وإضعاف جماعات أخرى ، وأعتقد أن هاذين المحورين يعدان مرآة جيدة تعكس الاختيارات الطبقية لعملية التصنيع .

أولا : الصناعة وصياغة الطبقات الاجتماعية فى مصر ١٩٣٠ – ١٩٥٢

يكشف التطور التاريخى لعمليات التصنيع فى المجتمع المصرى ، أن الصناعة فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ – ١٩٥٢ جاءت كرد فعل عن الأزمة الاقتصادية التى عرفتها المجتمعات الأوربية فى الثلاثينات وأزمات التصدير أو الاستيراد ، فضلا عن الأهتمام البالغ فى صدور التعريفة الجمركية بشكل جرىء لم يسبق أن عرفته مصر من قبل باستثناء دولة محمد على . بذا يمكن اعتبار محاولة تنشيط وتائر النمو الصناعى فى مصر وإجراءات حمايته جزءاً متمما للحركة الوطنية وتطوراً كبيرا فى الوعى الطبقى لدى الرأسمالية المصرية . ولكن برغم الجهود التى تمت لإنعاش النمو الصناعى ، إلا أن هذه الجهود لم تأت بكل الآمال . فهو من جانب أبقى على كل محاولات عملية الاعتماد على الخارج ، ومن جانب آخر ظلت مصر أحد أطراف القسمة الدولية للعمل . ويجدر بنا أن نذكر أن تعجيل وتائر النمو الصناعى فى مصر منذ الثلاثينات جاء نتيجة عدة عوامل أهمها : قوى السوق العالمية ، وطبقة ملاك الأرض ، والحركة الوطنية المصرية ، والدولة ، والتنافس بين القوى الأمبريالية .

وينبغى أن نذكر فى هــذا الإطار أن الصناعــة فى مصـــر قـــد طـرأ عليها تطور كبير قبل الثلاثينات . ففى فترة الاحتلال الإنجـليزى للبـلاد تطـورت الصناعة وفق النموذج

الكولونيالى (*) . لقد دفع الاستعمار عمليات التطور الصناعى بصوره متعاظمة وخاصة فى صورتها الآلية ، وقد كان من جراء ذلك أن تعرضت الصناعات الحرفية للكساد والبوار ، فضلا عن تصريف السلع الأجنبية وغيرها ، وتوسع زراعة القطن على حساب الحاصلات الأخرى لتغذية مصانع لانكشير . ولا يعنى ذلك أن الصناعة الآلية كانت تسود وتنتشر ، بل فى الواقع أنه حتى نهاية الحرب العالمية الأولى لم يعرف المجتمع المصرى إلا بدايات محدودة للصناعة الآلية ، إذ لم يكن فى المجتمع المصرى إلا مايقرب من ١٤ مصنعا آليا ، وكانت خمسة منها تستخدم أكثر من ٥٠٠ عاملا . ولكن بعد هذه الحرب إنتشرت المصانع الآلية ، ومن ثم تكونت الرأسمالية المصرية ، الأمر الذى يدفعنا إلى القول بأن ذلك يعد البداية الحقيقية للانقلاب الصناعى فى مصر ، والذى نعنى به أساسا تشكيل انتصار النظام المصنعى للرأسمالية الذى ارتبط بشكل واضح بتعاظم الاستثمارات واستخدام الطاقة والآلات ، وبتقدم عملية التركز الانتاجى ورؤوس الأموال ونمو المراكز الصناعية والسكان غير الزراعيين .

وإذا كان الاحتلال الإنجليزى وظروف الحرب العالمية الأولى يعدان الظرفان التاريخيان للانقلاب الصناعى ، فإننا نعتبر فترة ١٩١٩ بمحتواها البرجوازى المتناقض مع الاستعمار المقدمة السياسية لهذا الانقلاب الصناعى ، التى بها تم تعديل السياسة الاقتصادية من أجل أن تتلائم مع متطلبات قيام الصناعة الحديثة . فى هذا الصدد نذكر أنه زادت رؤوس أموال الشركات المساهمة فى مجال الصناعة والتعدين بنسبة ٩ر١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٢٢ إلى ٤ر١٢ مليون جنيه عام ١٩٣٣ ، أى بمعدل سنوى ٢٥ر١ ٪ ، وبين عامى ١٩٣٣ و ١٩٤٧ ارتفعت إلى ٩ر٣٥ ٪ أى زادت بنسبة ٥ر١٢ ٪ . ثم إلى عام ١٩٥٢ زادت بنسبة ٧ر١٣ ، وزادت مشاركة الصناعة فى جملة الأموال المساهمة من ٧ر١١ ٪ فى عام ١٩٢٢ إلى ١ر٤٦ ٪ فى العام ١٩٥٢. ولقد ترتب على الزيادة فى الاستثمارات الصناعية أن زادت قيمة المنتوجات الصناعية [1] .

وتوضح التطورات الصناعية أن الرسوم الجمركية تعد العامل الرئيسى فى إحداث التحولات العملية فى التصنيع ، وإدخال صناعات جديدة كان الاستعمار قد استبعدها عن دائرة اهتمامه . ومن ثم سيادة مايسمى بمنهج الاستعاضة عن الواردات . والواقع أن الرسوم الجمركية ليست العامل الوحيد فى تعاظم وتائر النمو الصناعى ، إذ أن هناك عامل لايقل أهمية

(*) الكولونيالى تتصل مباشرة بالكولونيالية وهى ترجمة للكلمة الإنجليزية Colonialism وتعنى الأستعمار الذى يعمل من خلال الاحتلال أو الاستيطان على التسلط العسكرى والسيطرة السياسية المباشرة واغتراب الفائض الاقتصادى للمستعمرات عن منتجيه .

(١) طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة ...." ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ – ١٣٦ .

عن الحماية الجمركية وهو ظهور وتنامى الوعى القومى لدى البرجوازية المصرية وتأسيس بنك مصر . ويكشف لنا مسار التصنيع فى المجتمع المصرى من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ ، أن صناعات الغزل والنسيج احتلت مكان الصدارة بين مختلف الصناعات التى أقيمت من أجل تلبية احتياجات السوق المحلية والسكان ، ثم احتلت المرتبة التالية الصناعات الغذائية ، ثم الأحذية والمنتجات الجلدية ، ثم تكرير السكر والزجاج ، والأسمنت ، والسجائر .

إن اختيار الصناعة منذ عام ١٩٣٠ كهدف أولى للتنمية كانت تفرضه وتمليه عدة عوامل اجتماعية وسياسية . فمن المعلوم أنه نتجية انقطاع المواصلات وظروف الحرب وتصاعد الأزمة الاقتصاديه العالمية التى انعكست بشكل واضح على البلدان الأوربية ، اندفع النمو الصناعى بصورة كبيرة . وبهذا المعنى كانت هناك تنمية صناعية وتوسعا فى الإنتاج مع تزايد مصالح الطبقات الرأسمالية التى زاحمت المصالح الأجنبية واحتكاراتها ، وتنامى النزعة القومية . وبالإضافة إلى العوامل الذاتية التى كانت تمليها شروط النمو الصناعى ، فإن ثمة عامل هام جدا ، هو المعدل المرتفع للربح فى الصناعة . لقد أدى هذا الظرف إلى تحول كثير من الرأسمالية المصرية إلى استدرار الربح عن طريق الصناعة .

بقول آخر أنه إذا كانت التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ قد ساعدت على قيام الهياكل الصناعية ودفع النمو الصناعى دفعه كبيرة إلى الأمام ، وإنها تعد نقطة التحول الجديدة فى تاريخ النمو الصناعى ، فإن ظروف الحرب العالمية الثانية لا تقل أهمية فى دفع عملية النمو الصناعى ، تلك التى مهدت لقوه تصنيعية تستند على منهج الإحلال محل الواردات . فإذا كانت الأولى قد مهدت للتوسع فى صناعات المنسوجات والصناعات الغذائية والصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات ، فإن الثانية قد عملت على قيام إنتاج المستحضرات الطبية والكيماوية وغيرها من أدوات الطبخ والأفران ومواد البناء . لقد كان لظروف الحرب العالمية الثانية الأثر البالغ فى تغليف الصناعة المصرية بحماية طبيعية ، وبالتالى فى تهيئة المناخ لاحتكار السوق.

ولكن فى هذا الصدد يجدر القول أنه برغم ماأقيم من صناعة بسبب ظروف الحرب إلا أن الصناعة المصرية اتسمت بالتخلف الشديد فى ظل واقع تابع وبسيادة وطغيان الطابع الاستهلاكى . أن جميع الصناعات التى أقيمت فى ظل الحماية الجمركية أو فى ظل الحماية الطبيعية التى كفلتها الحرب العالمية الثانية كان همها الأول والأخير هو سد حاجة السكان من السلع الاستهلاكية . وغنى عن التبيان أن قطع المواصلات نتيجة الحرب العالمية الثانية أوقف كل الارتباطات وقيد رأس المال عن الحركة والتجارة ، الأمر الذى دفع إلى قيام صناعة

استهلاكية ضرورية لخدمة السوق الداخلية . ولكن ماكادت الحرب أن تنتهى حتى أصيبت هذه الصناعات بالبوار . نخلص من ذلك أنه نتيجة لضعف الروابط بالنظام المتبوع ، وفى ظل حماية جمركية قوية أقيمت الهياكل الصناعية وازدادت وتائر النمو الصناعى التى سمحت بوجود تشكيله طبقية تدخل فيها لأول مرة عناصر اجتماعية جديدة ، وتقلص نفوذ أخرى .

وفى إطار ماسبق يمكن الزعم بأن طغيان الصناعة الاستهلاكية على غيرها من الصناعات يرجع إلى :

أولا : عدم حاجة هذا النوع من الصناعة إلى الجهد الفنى والتقنى التى تحتاجها الصناعات الأخرى ، زد على ذلك أن عائد هذه الصناعات كبير وسريع وسوقها مضمون ، حيث أنها تتضمن بصورة أكيدة الصناعات الضرورية اللازمة لبقاء الإنسان مثل : الصناعات الغذائية ، والملابس والمنسوجات والصناعات المعدنية البسيطة .

ثانيا : ضعف وتأخر الأرباح الناتجة عن الصناعات الوسيطة والثقيلة (الرأسمالية أو الإنتاجية) ، وضعف القوى الشرائية وضيق السوق المحلية لمثل هذه المنتجات نتيجة لسوء وتدهور توزيع الدخل الذى يمكن أن نضع الرأسمالية بسببه فى قفص الاتهام .

ولا ريب أن تأخر قيام الصناعات الإنتاجية والوسيطة يعتبر من أهم العوامل الفاعلة فى تأخر وبطء وضعف حركة النمو الصناعى بشكل عام ، وعدم ثبات الهياكل الصناعية المحلية ، إذ كانت هذه الصناعات تقوم وتعتمد على الخارج فى الحصول على مقومات وجودها وعناصر كيانها الأساسية ، وفى ذلك مايكلف المجتمع المصرى أعباء مالية واقتصادية تكفل لها الوقوع فى براثن النظام العالمى الذى يكبلها بروابط التبعية .

وفى هذا الصدد ينبغى الإشارة الى أنه على الرغم من توفر الحماية الجمركية لنضج وتطور الصناعة المصرية ، إلا أن الصناعة أو النمو الصناعى فى مصر لم يأخذ مساره الطبيعى ، إذ لم يمر بمرحلة تعقب الأخرى ، أو بمعنى آخر أنه لم يبدأ من الإنتاج اليدوى إلى المصانع الصغيرة ومنها إلى المصانع الآلية ، وإنما بدأ بالمراحل الوسطى المتخلفة وهذا مايفسر تكالبه على الاستعاضة عن الواردات بأخرى مصنوعة محلية ، ناهيك عن أن الحماية التى غلفت أركان الصناعة المصرية كانت مؤقته ولحين . إن طريق الاستعاضة عن الواردات

كان يهدف إلى سد العجز من المصنوعات التى توقف استيرادها نتيجة ارتفاع الرسوم الجمركية ، وفيما بعد ظروف الحرب العالمية الثانية . لذا يمكن القول أن ميلاد الصناعة فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ جاء ميلادا مشوها . كما أن الأرباح التى وفرتها الصناعات التى أقيمت فى هذه الفترة لمجموعة الرأسماليين لم تذهب إلى مجال الاستثمار الصناعى مرة أخرى ، بل ولجت ميادين أخرى تبتعد عن الصناعة مثل شراء الأراضى الزراعية والمضاربات العقارية والاستهلاك الشخصى والتفاخرى . إنه كان فى مقدور الرأسمالية أن تشمر عن ساعديها وتنهض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا ، إذ أتيح لها أكثر من غيرها من الطبقات الأخرى فرصة الادخار والاستثماروالزج بأموالهم إلى مضمار الصناعة ، ناهيك عن استخدام الوسائل الإنتاجية االحديثة . والواقع أنه برغم توافر هذه الظروف ، إلا أن القوى الرأسمالية خيبت كل الآمال المعقودة عليها .

وإذا كانت فترة الرأسمالية المصرية والمشروع الفردى الحر قد أنجبت فورة صناعية تعاظم أثرها على المستوى المحلى بغض النظر عن تأثيرها ، إلا أننا نعيب على المشروع الصناعى فى هذه الفترة ، بأنه كان يلهث وراء الربح السريع دون النظر إلى تحقيق تنمية قطرية متوازنه ، ومن ثم كان هذا الهدف وراء اتجاه معظم المشروعات إلى الإنتاج الاستهلاكى ، ومن ثم إلى السلع التى عليها إقبالا ورواجا شرائيا . ولكن ثمة صفات إتسم بهـا تصنيع هذه الفترة هى :

أولا : أن هناك تناسبا عكسيا بين الوجود الرأسمالى ونمو الرأسمالية المصرية فى المجال الصناعى .

ثانيا : أنه نتيجة لازمة الحروب التى أصيبت بها القوى الرأسمالية ، فإن ذلك يعد أساسا قويا لانطلاق الرأسمالية نحو إيجاد المزيد من الخطوات المتقدمة فى ميدان الصناعة .

ثالثا : أن ضيق السوق الحلى وظروف الانتاج الصناعى لم يهىء المناخ الصحى لنمو التصنيع بالمعنى الحقيقى للأدبيات السوسيولوجية والاقتصادية ، إذ ظلت الرأسمالية أسيرة الإنتاج الزراعى ، ولم تخرج من مكمنها إلا بعد أن تأكدت أن الظروف مهيئة تماما لكى تحل محل مثيلتها الأوربية فى كثير من الصناعات ، كما أن ضعف القوى الشرائية نتيجة تدنى مستويات الدخول كانت من العوامل المحيطة لنمو الصناعات الإنتاجية والرأسمالية الأمر الذى اتضح أمره فى فورة

الصناعات الاستهلاكية عن غيرها من الصناعات .

رابعا : عدم توفر روح المخاطرة لدى مجموعة الرأسماليين المهيمنين على المجتمع لتمويل المشروعات التى تعتمد على الأسلوب الآلى فى الانتاج ، إذ ظلت الصناعة متقوقعه على نفسها فى الوحدات الانتاجية الصغيرة ، كما أن التصنيع ظل يحتمى بالحماية الجمركية وبظروف الحرب العالمية ، ولم يحاول أن يخلق لنفسه حماية عن طريق المنافسة ، ومن ثم نجد أن الصناعات عجزت عن أن تخلق لنفسها حماية بعد انتهاء هذا الظرف التاريخى .

أضف إلى ماسبق أن الأصول التاريخية للرأسمالية النابعة من أصول زراعية لم تقم على أسس ثابتة البنيان . فالأصل أن تحدث ثورة زراعية ثم تليها ثورة صناعية التى تعد البذور الحية للقوى الرأسمالية ، ولكن ماحدث فى مصر هو العكس ، إذ كانت صورة التحرك الصناعى قبل أن تكون الثورة الزراعية ، وعلى ذلك يمكن القول أن الوليد جاء ناقصا ، بل قل مشوها . إن الملاك الزراعيين لم يتحركوا تجاه الصناعة إلا بعد أن شعروا بإفلاس الزراعة فضلا عن عدم اتيانها بالربح الذى يماثل ماتولده الصناعة [1] .

وتوضح خريطه ملكيات المشروعات الصناعية سيادة الملكية الخاصة الفردية وغلبه الطابع الاحتكارى على المشروعات الهامة . هذا فى الوقت الذى كان يتميز فيه سوق العمل بتوفير الأيدى العاملة مع عدم وجود أى تنظيم نقابى مؤثر له الغلبة أمام إجراءات وأفعال رأس المال والحكومة معا . إن ملكية رأس المال الصناعى كانت تتركز فى أيدى عدد قليل من الأسر التى لم تنبع مثلما حدث فى أوربا من أصحاب الحرف وصغار التجار وأصحاب المهن البيروقراطية ، وإنما نبعت من الاصول الزراعية . لقد نمى الجناح الصناعى من الرأسمالية المصرية من المجموعة الفنية ذات الاتصال الوثيق برأس المال الاجنبى ومشروعاته . وهذا يفسر لماذا اتصفت هذه الفئة بالنزعة المحافظة ، وكذا عزوفها عن الخروج عن اطار الصناعة الثابته ربحها والتعامل بالارض والعقارات . لقد اتضح من خلال اتجاهات القطاع الخاص الصناعى التشبع الكبير بالنزعة التقليدية المحافظة ومن ثم الميل الواضح الى الدخول فى الصناعة السريعة الربح [2] .

---

(١) محمود متولى ، المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .
(٢) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ... ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

لقد حدثت مجموعة من الاحداث غداه الحرب العالمية الاولى أدت ببعض ملاك الارض الزراعية الى الاتجاه الى الاستثمار الصناعى والتحول بعض الشىء من الاستثمار الزراعى والتجارى ، وان اهم هذه الاحداث هى :

أولا : ظروف الحرب العالمية الاولى وعدم وصول الواردات وضع عملية الصادرات وظروف الحماية الجمركية وفرض الرسوم على واردات السلع الاجنبية ، وتأسيس البنوك الصناعية بهدف انعاش الاستثمار الصناعى .

ثانيا : الاستقلال الاسمى الذى حصلت عليه مصر بعد عام ١٩٢٢ ، كان أحد العوامل المشجعة للرأسمالية المصرية الراغبة فى ايجاد نمو صناعى وتوجيه الاقتصاد المصرى من مصدر للمواد الخام الزراعية الى منتج لهذه المواد الخام .

ثالثا : الازمة العالمية للنظام الرأسمالى التى بها أخذت مصر سياسة جديدة تقوم على وضع القيود والتنظيمات المختلفة فى التبادل الدولى ، واتباع الحكومة لسياسة تفضيل المنتجات المحلية .

رابعا : انخفاض أسعار المحصولات الزراعية خلال أزمة ١٩٢٩ وارتفاع الأرباح الناتجة عن الاستثمار التجارى والصناعة خاصة بعد فرض الحماية الجمركية عام ١٩٣٠ .

خامسا : تحجيم دور الأجانب فى مجال الصناعة ، وإفساح المجال للرأسمالية المصرية(١) .

وكما ذكرنا قبل قليل ، أن التطور الصناعى فى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ يوضح أن بنود الحماية الجمركية وإلغاء الامتيازات الأجنبية وظروف الحرب العالمية الثانية قد لعبوا دورا محوريا فى قيام الرأسمالية المصرية ، إذ يتعذر الاستيراد من الخارج وطلب قوات الحلفاء الموجودة فى مصر ، وطلب السوق الداخلى ، وقيام شركات جديدة وإحياء أخرى كانت قائمة ، ساهموا فى ارتفاع نسبة رؤوس الأموال المصرية الموظفة فى الشركات

---

(١) سامية سعيد ، " دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح " ، مرجع سابق ، ص ٣٤ – ٣٦

الصناعية بنحو أربع أو خمس مرات مما كانت عليه . ولكن مانود أن نؤكد عليه هنا أن قدرا كبيرا من الانتاج الصناعى كان يوجه لاستخدامات الطبقة الوسطى والدنيا . صفوة ماسبق أن تضافر هذه العوامل ساهم فى تكوين الشركات الصناعية ودفع أقسام كبيرة من رؤوس الأموال إلى الاستثمار فى المجال الصناعى .

لقد تشكلت البرجوازية الكبيرة الصناعية المصرية نتيجة لما ذكرناه آنفا وأضحى لها حوالى ٤٠ ٪ من رؤوس الأموال المساهمة فى جميع فروع الصناعات التحويلية الآلية الكبيرة وحققت رغم تأخر تشكلها تطورا سريعا ، كما أنهم عملوا على إقامة المؤسسات الصناعية المرتبطة بانتاجهم الزراعى والتى عرفت بشكل بسيط استخدام الآلات الحديثة مثل محالج القطن ومطاحن الحبوب ومعامل السكر .

إن قيام الصناعة فى مصر عام ١٩٣٠ يلقى بالشك على مقولات مدرسة التبعية التى ترى أن ثمة انسجام وتوافق بين مصالح الرأسمالية فى " المحيط " والبرجوازية فى " المركز ". إن قيام الصناعة فى مصر أوجد علاقة عدائية بين الطبقة الرأسمالية فى مصر وبين رأس المال الأجنبى ، أو قل أن تجربة الصناعة فى مصر أفرزت عداءً واضحا بين الدول المتقدمة والمجتمع المصرى . وعلى الرغم من جنوح مدرسة التبعية عن الحقيقة ، إلا أن المقولات الماركسية مفيدة لفهم ذلك حيث ترى أن تصدير رؤوس الأموال إلى الدول المتخلفة سيفضى إلى فورة وطنية ووقوف الرأسمالية الوطنية فى وجه الرأسمالية الأجنبية . أو بمعنى آخر أن العلاقة بين البرجوازية فى المركز والبرجوازية المحيطية علاقة تناقض [1] .

فإذا كانت نظرية التبعية ترى أن العلاقة بين الطبقة البرجوازية فى المحيط وبرجوازية المركز لا تكون علاقة عدائية ومتناقضة ، وإنما تشكل ائتلافا واضحا بينها ، فإننا نتفق تماما مع الرؤية الماركسية التى تنص على قيام تناقض جوهرى بين الاثنين ، وأن الثورة فى هذه البلدان يكون الاستقلال مجرد مرحلتها الأولى ، حيث تستمر فى وضع مابعد الاستعمار بطابع معاد للامبريالية وتسهم فى حركة الاستقلال الوطنى ضد القوى الاستعمارية ، ولكن حتى لحظة الاستقلال فقط . بمعنى آخر ، أن البرجوازية الوطنية تصبح فى بادىء الأمر أكثر عداء للأمبريالية ثم فى مرحلة تالية تصبح أكثر تعاونا مع البرجوازية الدولية ، ولكن هذا التعاون يتسم بعدم التكافؤ ، ثم فى مرحلة أخيرة تصبح عميلة . أن البرجوازية الوطنية التى كانت معادية للامبريالية تتحول فى مرحلة تالية إلى طبقة متعاونة ثم فى النهاية تصبح طبقة عميلة .

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٨ – ٢١ .

والواقع أننا أمام الطرح السابق نرى أن الرؤية الماركسية الأرثوذكسية مفيدة فى تحليل تجارب التصنيع فى المجتمع المصرى ، ومن ثم فان مدرسة التبعية أو المقولات الماركسية الجديدة تبتعد عن إدراك هذه التجارب بصورة ملائمة ومفيدة . فقيام التصنيع منذ ١٩٣٠ يثبت خطل مقولات مدرسة التبعية التى تؤكد على توافق مصالح البرجوازية المحلية فى الهوامش والبرجوازية الأجنبية فى المركز . إن وجود علاقة صراع بين الأول والثانى ، أى بين الطبقة الرأسمالية وبين رأس المال الأجنبى ، ناهيك عن حدوث تطور صناعى يدحض فكرة التبعية التى تذهب بتوحد المصالح بين البرجوازيات فى المركز والهامش . زد على ذلك أن تجربة التصنيع فى هذه الفترة خاصة تجربة بنك مصر بيت الصناعة المصرية ، توضح عدم توافق المصالح ووجود صراعات بين الرأسمالية المصرية والرأسمالية الأجنبية تجاه قيام عملية التصنيع ، وإن كانت قد سعت إلى الاشتراك مع الرأسمالية المصرية بعد ذلك . زد على ذلك أن ما وقعت فيه مدرسة التبعية من مغالطة ، وقعت فيه المقولات التى ترى أن التصنيع فى العالم الثالث حتمى فى أن يسير على منهج التصنيع الغربى . أن المشروعات المشتركة التى أقيمت بالاشتراك مع الرأسمالية الأجنبية لم تكن تسعى إلى وأد عمليات التصنيع بشكل خاص ، ولكنها كانت تسعى إلى جنى الأرباح ، الأمر الذى جعلها تعمل على تطوير الآلية والاستخدام التكنولوجى .

إن العملية التى بمقتضاها تحول المجتمع المصرى من اقتصاد يعتمد على ذاته فى استيفاء احتياجاته المادية إلى اقتصاد يعتمد على السوق العالمى فى بيع محصول القطن ، تعد جديرة بالاهتمام لفهم القوى الاجتماعية التى ساهمت فى قيام الصناعة فى مصر . إن التحول الذى طرأ على نظرة المركز الرأسمالى الاستعمارى إلى مصر من مصدر للمواد الخام وسوق للسلع المصنعة إلى مصدر للاستثمار المباشر فى مشروعات صناعية ، خلق مجموعة من البرجوازية الوطنية لم ترض بديلا إلا بقيام الصناعة وفرض الحماية الجمركية وإنهاء السيطرة الأجنبية على المشروعات . هذا مايدحض فرضية التبعية التى تذهب بتوافق المصالح بين الطبقات المسيطرة فى المركز والرأسمالية فى الهامش ، كما فى الوقت نفسه يثبت صحة المقولات التى سطرتها نظرية الأمبريالية التى تذهب إلى أن ثمة تناقضا كافيا بين البرجوازية الوطنية ورأس المال الأجنبى .

إن النقد الموجه هنا لمدرسة التبعية هو أن رؤيتها لهذه القضية فشلت فى طرح تحليل تفصيلى للمجتمع الذى يتأثر بقوى السوق العالمية ، وغاب عن إدراكها مابين المتغييرات الخارجية والداخلية من تفاعل جدلى – وقد ينطبق ذلك على واقع أمريكا اللاتينية بشكل افضل – ، إلا أن خصوصية المجتمع المصرى تثبت عكس ذلك . فكما كان لقوى السوق

العالمية تأثير فعال فى إقامة هياكل التصنيع فى عام ١٩٣٠ ، كان له أيضا أثر واضح لم يكن أقل عمقا فى نهوض البرجوازية الوطنية كأداة لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، بغض النظر عن مصالحها الذاتية فى ذلك . بمعنى آخر ، لقد لعبت السوق العالمية دورا بالغ الأهمية فى ظهور المادية الصناعية الثقافية للحس الوطنى لدى الرأسمالية المصرية ، تلك التى كانت استجابة فورية لخضوع مصر للقوى الخارجية وانعكاسا للأفكار الليبرالية التى ولجت الصعيد السياسى والاجتماعى مع تغلغل رأس المال الأوربى إلى مصر [1] .

وعلى هدى ماسبق ينبغى أن نشدد بقوه على أهمية عمليات الصراع الطبقى وتحليل البنية الطبقية فى فهم عمليات التصنيع والتخلف . إنه من الأهمية بمكان عند إدراك عمليات التصنيع والقوى الاجتماعية القائمة عليه فى المجتمع المصرى ، لا بد وأن نعى تكون البنية الطبقية ، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت على البنية الاجتماعية نتيجة انخراطها فى السوق العالمى ومانتج عن ذلك من تحول لكثير من الشرائح الاجتماعية إلى ميدان الصناعة . فكما كان تأثير قوى السوق العالمية الأثر فى تهيئة الأوضاع فى إقامة هياكل صناعية جادة فى مصر عام ١٩٣٠ ، فإن هذه الظروف لا تقل أهمية فى تشكيل الطبقات الاجتماعية ، وعليه فإن أزمة رأس المال الدولى أتاحت مجموعة مصالح مشتركة من المصالح المادية بين البرجوازية المصرية مكنها من تطوير وعى طبقى وطنى . أو بمعنى آخر أنهم تحولوا من طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها . وهذا مايدلل على صحة الفرضية الذاهبة إلى أن رأس المال الأجنبى يعمل على تشكيل الوعى والتناقضات الطبقية ، وهذا مانراه واضحا فى تحدى كبار الملاك للهيمنة الأجنبية على مصر ، والتناقضات الناجمة عن أنشطة رأس المال الأجنبى فى مصر ، وأبرز ذلك التحدى هو إنشاء بنك مصر وفرض التعريفة الجمركية عام ١٩٣٠ وإنشاء الكثير من الصناعات المصنعية .

ونخلص من ذلك أن قيام الصناعة فى مصر يبرز بوضوح القوى الاجتماعية التى دفعت الصناعة فى مصر إلى خطوات متقدمة ، وكيف تفاعلت مع معطيات المجتمع المصرى وخاصة ظروف البنية الاجتاعية القائمة . بمعنى آخر ، أن فهم طبيعة التصنيع يلقى الضوء على التحولات التى طرأت على البنية الاجتماعية للمجتمع المصرى ، والتغير فى الوعى الطبقى لدى القوى الاجتماعية التى أقامت الهياكل الصناعية .

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٦ – ١٨ .

إن الأمل الذى حدا بالبرجوازية المصرية وخاصة ملاك الأرض الزراعية فى أن ترث المميزات التى تمتع بها المال الأجنبى ، يعد من العوامل الحاسمة فى اندفاعهم نحو الصناعة. لقد كان للظروف العالمية التى تركت المجال شاغرا لتقدم البرجوازية المصرية ، أكبر الأثر فى تحول مجموعة من ملاك الأرض إلى رأسمالية صناعية ، ولكنها كانت تسعى إلى الربح أكثر من النهوض بصناعة وطنية قوية لها القدرة على منافسه المصنوعات الأجنبية . وبغض النظر عن أمل وطموح البرجوازية المصرية ، فإن الصناعة عملت على تفتيت أوضاع طبقة كبار التجار ، إذ كونت منهم طبقة رأسمالية صناعية ، ناهيك عن تكون الفئات الوسطى والدنيا .

لقد كان لإجراءات الصناعة غداة عام ١٩٣٠ وظروفها العالمية والمحلية الأثر الأكبر فى زيادة عدد البرجوازية الصناعية الكبيرة والصغيرة ، ويدلنا على ذلك زيادة عدد المصانع ، والمنشآت الصناعية التى أقيمت سواء الجديدة منها أو التى أحيت نفسها من جديد ، وأيضا الكميات الكبيرة من المنتجات الصناعية والزيادة فى أحجام رؤوس الأموال المستخدمة فى المجال الصناعى ، واستيعاب الأيدى العاملة . لذا يمكن القول أن عام ١٩٣٠ يعد بحق تاريخ ميلاد أو تخلق الرأسمالية الصناعية فى مصر ، وتحجيم أعداد البرجوازية الريفية التى هجرت الريف إلى المدينة ، ومن ثم قيام الصناعة المصنعية . بمعنى آخر أنه بقدر ماشهد عام ١٩٣٠ بزوغ نجم الرأسمالية الصناعية ، شهد أيضا أفول نجم كبار ملاك الأرض الزراعية . لذا يجدر القول أنه يعد عاما لنهاية واقع وقدوم آخر . الأول اتسم بتجربة التجارة والتخصص فى إنتاج محصول زراعى واحد ، والثانى يعد بداية التدخل الحكومى والتوجه الاقتصادى وتنامى الشعور الوطنى والاهتمام بعملية التصنيع .

إن عام ١٩٣٠ يعتبر الفرصة الذهبية لإحياء مايسمى بالرأسمالية الصناعية المصرية . وتعد مجموعة الاستثمارات التى يحكى عنها التطور الصناعى أسطع مثال على نمو وتبلور الطبقة الرأسمالية الصناعية التى سطعت فيما بعد على صعيد الأحداث السياسية . لقد اتجهت معظم رؤوس الأموال الناتجة عن إيجار الأرض الزراعية إلى ميدان الصناعة رغبة فى ميراث الأرباح التى كانت تحصل عليها الرأسمالية الأجنبية . إن هذه الفترة شهدت تحول بوصلة الرأسمالية نحو الصناعة بعد أن أغمضت عينيها عن ذلك فترة طويلة ، وبالتالى أدارت ظهرها إلى ميدان الزراعة والتجارة . وفى ضوء ماسبق فإن اطرد القول إنه على الرغم من تعضيد الصناعة لنمو الرأسمالية الصناعية ، إلا أن هذا النمو جاء على حساب الزراعة ومواكب للمصالح الرأسمالية العالمية ، أى أن علاقات الإنتاج التى عملت على سيادتها جاءت فى مواجهة مع مصالح الجماهير الكادحة ومكملة لبنية التبعية للنظام الرأسمالى العالمى . وجدير

بالتوضيح أن الصناعة فى مصر كما ساهمت فى ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية ، فإنها ساهمت أيضا فى زيادة الفئة الصغيرة منها أى البرجوازية الصناعية الصغيرة وهذا مايتضح من خريطة المنشآت الصغيرة .

وينبغى الإشارة فى هذا المقام إلى أن الرأسمالية المصرية التى نشأت لم تكن مستقلة تماما عن رأس المال الأجنبى ، وهى بوصفها طبقة صناعية ناشئة فكانت تمثل أكبر أجنحة الرأسمالية استقلالا وهى الطبقة التى تقترن نموها بنمو الطبقة البروليتاريا وتقوم بينها علاقة استغلال مثلها مثل الرأسمالية والبروليتاريا الأوربية ، ونستدل على ذلك من تصريحات أحد أصحاب المصانع فى عام ١٩٣٦ " ... إن الصناعة فى مصر تسير بخطى وئيدة فى سبيل النمو وتحتاج إلى إحاطتها بكثير من الرعاية حتى تصل إلى المستوى اللائق . فإذا أرغم أصحاب المصانع الآن على إعطاء العمال جميع حقوقهم ، كما هو الحال فى أوربا ، لنتج عن ذلك ضرر يصيب الصناعة ويبعدها عن النمو التقدم ... " (١) .

نخلص مما سبق أن علاقات الإنتاج التى كانت سائدة تتلخص فى استغلال وقهر الطبقة المسيطرة (البرجوازية الصناعية والتجارية والمالية) للجماهير البروليتارية ، وكانت علاقات انتقال من نظام شبه إقطاعى بات شديد التهافت إلى رأسمالية تابعة . علاقات الانتاج هذه كانت مرتبطة عضويا بتبعية مصر للسوق الرأسمالية العالمية ، ومعتمدة على صلات التبعية السياسية والاقتصادية الوحيدة الجانب مع بريطانيا ، أو كما يقول محمود حسين " .. إن هذه الصلات كانت تشكل الرافعة الأكثر صلابة لمختلف أشكال استغلال الجماهير على يد هذه الطبقة وتشكل الحماية الأكثر أمانا فى نفس الوقت لامتيازات هذه الطبقة عنها ... " (٢) .

ولكى ينبغى أن نفرق هنا بين نشأة الرأسمالية المصرية عن مثيلتها الغربية ، إن الرأسمالية المصرية لم تأت من بين أدنى الطبقات فى المجتمع الإقطاعى كما هو الوضع عند الرأسمالية الغربية ، وإنما جاءت وانحدرت من رحم البرجوازية الزراعية ، ومن ثم فلم يحدث أى صراع بين مصالح الرأسمالية المصرية ومصالح كبار ملاك الأرض مثلما حدث بين الرأسمالية والاقطاع فى أوربا . وهناك أيضا اختلاف فى الدور التاريخى للرأسمالية المصرية عن مثيلتها الغربية . فقد جاءت الرأسمالية المصرية ونمت فى كنف السيطرة الأجنبية ، وتصادمت مصالحها مع المصالح الأجنبية ، ومن ثم فإن صراعها كان مع القوى الأجنبية لامتلاك ما تتمتع

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر .. ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) مجود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

به على جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، كما أن الرأسمالية المصرية ظلت مسيطرة عليها العقلية الزراعية زمنا طويلا ، ونتعرف على ذلك مما كتبه صبحى وحيده رئيس الاتحاد المصرى للصناعات ، إذ يقول : " ..... فغالب رجال الأعمال ينحدرون من أصل زراعى ، ويجمعون بين الأعمال الصناعية والزراعية فى وقت واحد ، ويهتمون بهذه أكثر مما يهتمون عادة ، ومن هنا صدى العقلية الصناعية لديهم ، وقله من يدعون بالمقاولين ، نقصد بهم أصحاب المشاريع الصناعية والتجارية ، هذا التكوين القلق لعقلياتنا الصناعية يتضافر وقلة عدد الذين يحملونها فى الحد من تأثيرها فى الحياة العامة ...." (١) .

نرد على ذلك أن الرأسمالية المصرية اتسمت بعدة خصائص أهمها :

أولا : أنها لم تتجه إلى التخصص فى مجالات اقتصادية معينة بل جمعت بين المناشط الاقتصادية فى آن واحد .

ثانيا : انها جمعت بين التجارة والصناعة والمال فى الوقت ذاته .

ثالثا : أن جزءا كبيرا منها عزف عن الاستثمار فى الصناعة واتجه الى أعمال المضاربات والتجارة فى الأرض رغبة فى الكسب السريع .

وإذا كان عام ١٩٣٠ يعد الميلاد الحقيقى للبرجوازية الصناعية المصرية الكبيرة والصغيرة ، فإنه أيضا يعد عام تبلور الطبقة العاملة المصرية كطبقة واعية بمصالحها الطبقية والوطنية . إن الطبقة الرأسمالية والبروليتاريا هما نبت مجتمع أنجز ثورته الصناعية . فإذا كنا نعتبر أن عام ١٩٣٠ هو عام الانقلاب الصناعى فى مصر ، فإن البروليتاريا والرأسمالية هما وليدا هذا الانقلاب . لقد شهدت الطبقة العاملة المصرية نتيجة الانقلاب الصناعى فى عام ١٩٣٠ نموا كميا وتغيرا بنيويا بدرجة ملموسة وخاصة فى انضمامها للعمل فى المصانع الآلية . لقد إتسعت صفوف وإرتقت بنية الطبقة العاملة ، وهذا يعد نتاجا موضوعيا للتطور الصناعى الذى شهدته هذه الفترة (٢) .

وإذا كان عام ١٩٣٠ شهد تبلور واتساع الطبقة العاملة كميا ، فإنه أيضا شهد تبلور الطبقة العاملة كيفيا ، ولعل أبرز دليل على ذلك تفاعل العمال مع الأحداث الوطنية والاجتماعية

---

(١) صبحى وحيده ، فى أصول المسألة المصرية ، ص ١٨٧

(٢) طه عبد العليم ، " بنية الطبقة العاملة ... " ، مرجع سابق ، ص ٧٩

على الصعيد المجتمعى . لقد شهدت الطبقة العاملة توسعا هائلا فى مجموعها (كميا وكيفيا) من الصناعة البسيطة إلى الصناعة الآلية (المصنعية) ، ولكن فى هذا المقام ينبغى القول ان الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والنسيج) ، التى ميزت هذه الحقبة احتلت نصيب الأسد فى احتوائها لهم . لقد نتج عن الصناعة فى هذه الفترة أن طرأ تحسين ملحوظ فى أعداد الطبقة العاملة وتركزها فى المدن ، ومن ثم افتقار الريف من السكان نتيجة عملية الخروج إلى الحضر ، وتحول شطر كبير من الفلاحين إلى بروليتاريا .

وجدير بالذكر أن قيام الصناعة فى عام ١٩٣٠ ساهم فى وجود البروليتاريا المصرية بجانب القوى الديمقراطية فى النضال السياسى ضد الحكم المطلق وضد قوانين الرجعية . إن هذا الوجود اتضح بشكل جلى فى عهد اسماعيل صدقى فى ظروف المناخ الاقتصادى الذى تولد عنه الأزمة الاقتصادية العالمية . وإذا كانت الطبقة العاملة قد تفاعلت مع الأحداث السياسية والوطنية ، إلا أنها كانت عاجزة عن إحداث التغيرات الاقتصادية والإجتماعية والتنظيمية (إدارة نقاباتها) لها ، فضلا عن أنها كانت تقوم بدور السند للطبقة البرجوازية .[1] وذلك راجع إلى سببين هما :

أولا : وقوعها تحت وصاية البرجوازية المصرية التى كانت تسعى إلى عدم خروجها من عباءتها .

ثانيا : صعوبة الاتصال بأصحاب الأعمال والسلطات العامة فيما يخص أوضاعهم.

ويلاحظ أن أوضاع الطبقة العاملة فى هذه الفترة قد خلت من أيديولوجية طبقية ثورية واضحة ، إلا فيما يخص المطالب بتحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة فى ظل النظام القائم . ويلاحظ أيضا أنه على الرغم من تفاعل الطبقة العاملة مع القوى البرجوازية فى النضال ضد القوى الأمبريالية ، إلا أنها كانت تشتبك مع هذه القوى من أجل تحقيق مطالبها ، ولعل خير دليل على ذلك سلسلة الإضرابات التى بدأها العمال لهذا السبب .

لقد عاشت الطبقة العاملة المصرية طبقة تنتج ولا تأخذ إلا القليل مما تنتجه ، حيث وقعت تحت وطأه الاستغلال من الرأسمالية الأجنبية تاره والمحلية تارة أخرى . لذا نجد ان هذه

---

(١) حول مفهوم الطبقة – السند ، انظر :
مهدى عامل ، مقدمات نظرية ... ، ص ٨ .

الظروف كلها تفاعلت وأنتجت التراث الكبير لنضال الطبقة العاملة ، وذلك التراث الذى جاء فى فترة قليلة نسبيا ، وبسرعة ملحوظة ، واتخذ خطا صاعدا وطابعا شاملا . واذا كانت مرحلة التشكل الأولى للطبقة العاملة فى عهد محمد على لم تأت بآثار متعاظمة يمكن أن نسجلها نتيجة طبيعة الدولة والحكم فى ذلك الوقت ، إلا أن هذه المرحلة التى زحفت فيها الاستثمارات الأجنبية وبناء الصناعة الآلية فى مصر والتكون الطبقى للطبقة العاملة لم تكد تبدأ حتى خلفت آثارها البارزة والسريعة . ونود فى هذا الإطار أن نؤكد على حقيقه ذكرناها عرضا قبل قليل ألا وهى أن نضال العمال لم يكن هدفه اقتصاديا فحسب ، بل إن هذه الطبقة كانت دوما جزءا متمما للقوى الوطنية التى وقفت فى وجه الاستعمار الأجنبى والمستبد الداخلى . لقد كانت هذه الطبقة جزء لا يتجزأ من الجبهة الوطنية للشعب المصرى . ونتيجة لذلك حققت الطبقة العاملة تنظيمها النقابى وارتباط النضال الطبقى بالنضال الوطنى ، وكسبها لكثير من الحقوق المرتبطة بالديمقراطية النقابية والسياسية [1] .

لذا يمكن القول بناء على ماتقدم أن الطبقة العاملة احتلت مكانة بارزة فى الحياة الاقتصادية فى هذه الفترة ، باعتبارها طليعة القوى المنتجة لأسباب الحياة ، ناهيك عن موقعها فى الخريطة الوطنية التقدمية حيث مواقفها السياسية فى المجتع تجاه القوى المستغلة داخليا وخارجيا .

ويجدر بنا أن نذكر فى هذا المقام أن خصائص البنية الاجتماعية الاقتصادية فى مصر أثرت بشكل واضح على بنية الطبقة الاجتماعية . وفى هذا الإطار نقول ، أنه فى ضوء العلاقة المتفاعلة بين البناء الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع المصرى فى هذه الفترة ، أن البنية الاجتماعية للطبقة العاملة تأثرت بهذه العلاقة من جانب وبميلاد الصناعة المصنعية (الآلية) من جانب آخر . وأهم هذه الخصائص هى :

أولا : أن الطبقة العاملة فى مصر اتسمت بالضعف العام فى مجملها ، وهو ما يوضح ضعف العلاقات الرأسمالية فى الصناعة بشكل عام ، وضعف النمو الرأسمالى الحديث فى الصناعة بشكل خاص .

ثانيا : ظهرت الطبقة العاملة فى مصر حينما اندثرت الطبقات الحرفية التقليدية التى تحولت إلى عمالة أجيرة فى الصناعات الرأسمالية خاضعة لعلاقات إنتاج

---

(١) جمال الشرقاوى ، " النشأة والتطور وتاريخ حافل بالنضال " ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الخامس ، مرجع سابق ، ص ١٦ – ٢٥ .

رأسمالية فى المؤسسات الصناعية الرأسمالية .

ثالثا : تحول جزء كبير من الفلاحين تحت وطأة الديون القاسية إلى طبقة عاملة ذات صلة وشيجة بالريف . وإلى جانب هؤلاء أضحى جزء كبير من الفلاحين المالكين لقطع أراضى صغيرة فى عداد الطبقة العاملة الأجيرة غير الماهرة الذين عملوا فى الصناعات الموسمية مثل حلج القطن والسكر وعصر الزيوت وتبييض الأرز وطحن الحبوب ....إلخ .

رابعا : ضعف الوزن النسبى للبروليتاريا الصناعية فى الصناعات الآلية (المصنعية) الكبيرة[1] .

وعلى الرغم من كل هذه الخصائص ، إلا أن الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ وعام ١٩٥٢ تعد علامة مضيئة فى تشكل وتكون الطبقة العاملة وبروز وعيها ونشاطها السياسى وتكتلها وتنظيمها النقابى . إنه نتيجة لنمو وازدهار حركة التصنيع ، ازداد الوعى النقابى والسياسى والتعاون الوثيق بين القوى العمالية المختلفة ، وكذلك ارتفع الشعور الوطنى بالمسائل القومية والطبقية . ولكن ما نود الإشارة إليه أن التصنيع لم يؤد إلى تحسين أحوالهم المعيشية إذ عانت هذه الطبقة من استغلال فاضح وواضح من الطبقة المالكة ، وظروف معيشية قاسية فى ظل ارتفاع مستويات المعيشة ، وتدهور توزيع الدخل، كل ذلك جعلها وقود الثورات والحركات والأحداث الوطنية والسياسية .

وإذا كان التصنيع فى هذه الفترة قد ساهم فى زيادة أعداد العمال ، فإنه أيضا ساهم فى نمو عدد كبير من الأجزاء غير المنتجين من البرجوازية الصغيرة الجديدة من مختلف أنواع المستخدمين والفنيين والموظفين وأصحاب المهن الحرة . إن تأثير الصناعة لا يقف عند حدود الطبقة الرأسمالية والطبقية العمالية فقط ، بل تعمل أيضا على زيادة أعداد الفئات الوسطى من أرباب الأجور " ذو ى الياقات البيضاء " . لقد كان التصنيع معينا لاكتساب بل وضم هذه الفئات إليه . ويمكن القول تحديدا أن شركات بنك مصر كانت الوعاء الذى حوى هؤلاء جميعا . وجدير بالذكر أن موقف الفئات الوسطى لا يختلف كثيرا عن موقف الطبقات الدنيا ، فما كان يصيبهم ، كان يصيب الفئات الأولى على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) طه عبد العليم ، " بنية الطبقة العاملة الصناعية ، مرجع سابق ، ص ٧٦ .

ثانيا : التصنيع والتكوين الطبقى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠

بداءة يمكن القول أن منهجية التصنيع فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٠ استمرت على ماهو عليه عشية عام ١٩٥٢ ، إذ سارت وفق إطار التصنيع من خلال الاستعاضه عن الواردات ، ووفق نظام جمركى صارم . لقد حملت البنية الصناعية صيغة استهلاكية واضحة ، وهذا ما أبقى الوضع التبعى قائما دون أدنى تغير ، حيث سارت بل وطغت صناعة المواد الغذائية والمنسوجات والمعادن والصناعات الكهربائية والورق والأسمدة والكبريت والأحذية والجلود ... الخ . وإنه وفقا للأهمية النسبية لهذه الصناعات فقد احتلت الصناعات الغذائية والمنسوجات المكان الأول فى ترتيب هذه الصناعات ، كما أن الهيكل الصناعى حتى منتصف الخمسينات ظل يرتكز على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج . بمعنى آخر أن البناء الصناعى حتى عام ١٩٥٧ لم يشهد أى تغير ، إذ سيطر القطاع الخاص على الهياكل الصناعية الهامة ، ومن ثم كان يغلب عليها منهج الاستعاضة عن الوردات . لقد جاءت حركة التصنيع فى هذه الفترة من أجل إشباع حاجات الأسواق الداخلية ، وأن الهدف الأساسى من العملية التصنيعية يتمثل فى الإنتاج محل الواردات . أى أن إحلال الواردات كان استمرارا لما هو قائم عشية ١٩٥٢ ولكن الاختلاف الوحيد هو إحلال الواردات بمنتجات محلية .

إن حركة التصنيع فى مصر فى هذه الفترة كانت " مدفوعة الطلب " بمعنى أنها أقيمت لاستيفاء حاجات السكان ، إذ كان السوق الذى أقيمت من أجله كان قائما قبل وجودها . إن الصناعات التى أقيمت جاءت بهدف تغطية حاجات الطلب المحلى لبعض السلع الرئيسية ، وبما أن الطلب المحلى الذى أتت من أجله الصناعة أمرا ملحا ، فإن حركة التصنيع كانت تتمحور حول سياسة إحلال الواردات التى تخدم الأسواق المحلية . وهكذا فإن منهج الاستعاضة عن الواردات كانت استراتيجية التصنيع فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٦٠ . إن سيادة منهج الاستعاضة عن الواردات فى بداية أى عملية تصنيعية تعد من الأمور المتوقعة ، لأن الصناعات من أجل السوق تحتاج إلى مزيد من الكفاءة فى الانتاج والمنافسة ، وهذا ما تعجز عن توفيره الصناعة الوليدة نتيجة قلة الخبرات الفنية والادارية.

لقد كان منهج الاستعاضة عن الواردات هذه مهيأة بشكل مكثف لمواجهة احتياجات الطلب النهائى . أى أنها كانت تخضع فى كل صورها للصناعات الاستهلاكية ، وخاصة صناعة المواد الغذائية والغزل والنسيج والصناعات الوسيطة . وإذا كانت هذه الصناعات قد احتلت المراكز الثلاث الأولى ، فإن الصناعات الاستثمارية والرأسمالية جاءت فى المرتبة الأخيرة . كما أن منهج التصنيع فى مصر سار وفق استراتيجية تسمح بتكثيف رأس المال وخاصة فيما يتعلق

بالصناعات الجديدة التى لم تسهم فى استيعاب قدر كاف من العمالة الفائضة من الزراعة .

وإذا كانت الحقبة الناصرية قد عرفت حتى عام ١٩٦٠ تميز الصناعات الغذائية واحتلالها المركز الأول ، فإن هذا الوضع مالبث أن انتهى.بعد عام ١٩٦٠ ، حينما احتلت بدلا منها صناعة الغزل والنسيج هذا المركز ، كما ازداد الوزن النسبى للصناعات الكيماوية والصناعات الهندسية . ولكن برغم الزيادة النسبية فى هذه الصناعات ، إلا أن الصناعات الاستهلاكية (الغذائية والمنسوجات) ظلت تحظى بالنصيب الأوفر فى الصناعات التحويلية . ولكن مايهمنا الإشارة إليه هنا أن البناء الصناعى برمته كان يعمل لخدمة النمط الاستهلاكى .

وتعد سيادة الصناعات الاستهلاكية فى الحقبة الناصرية معلما أساسيا للتصنيع فى هذه الفترة ، إذ أنه من خلال البحث عن نمط الاستهلاك السائد الذى يخدمه البناء الصناعى نجد أنه طيلة سنواتها طغت الصناعات الاستهلاكية المعمرة مثل : الثلاجات والغسالات وعربات الركوب الخاصة وأجهزة التليفزيون وغيرها ، وهى بلا شك سلع كمالية فى ذلك الوقت ، إذ أخذ فى الاعتبار إمكانيات المجتمع المصرى والمستوى المعيشى للجماهير الكادحة . إن هذه الفترة اتسمت بسيادة النمط الاستهلاكى الذى يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية المعمرة ، كما أن نمط التصنيع الذى ساد فى الفترة كلها حمل ازدواجية واضحة فى المشروعات الصناعية . لقد انقسمت الصناعات إلى مجالين الأول : اختص بالمجالات المربحة مثل : صناعة الغزل والنسيج والغذاء والصناعات الخفيفة . أما المجال الآخر فكان من نصيب المجالات غير المربحة مثل : صناعة المعادن وتوليد الطاقة والكيماويات .

وجدير بالتوضيح أن المجالات المربحة كانت من نصيب الرأسمالية المصرية حتى عام ١٩٥٧ ، أما الصناعات الأخرى التى تحتاج إلى وقت طويل فكانت من نصيب الدولة . وبعد حركة التمصير والتأميمات فإن الدولة احتكرت الصناعة برمتها . وعلى الرغم من أن الصناعة أصبحت الدولة تسيطر عليها ، إلا أن الطبيعة الاستهلاكية التى اتصفت بها الصناعة لم يطرأ عليها تغير واضح وبقيت على ماهى عليه .

لقد سعت التغيرات التنظيمية التى جاءت فى يوليو عام ١٩٦١ إلى خلق مايسمى بالمجتمع الاشتراكى الذى ركزت فيها الناصرية على إقامة مجتمع قائم على التخطيط والتصنيع وتحويل المجتمع المصرى من مزرعة للقطن وريفا للمدينة العالمية إلى منتجة للصناعات الثقيلة ، وأيضا التحول من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الرأسمالية الإنتاجية الكبيرة. لقد تأثر التصنيع فى هذه الفترة بالإطار الأيديولوجى الذى نهجته الناصرية ، حيث سعت إلى

إقامة نظام مركزى الإشراف فيه تتقلص المشروعات الخاصة ليزداد القطاع العام الصناعى قوة ويصبح له الغلبة والسيطرة . ولكن هذا الهدف لم يجد تدابير فعلية ، كما جاءت آثار النزاع العربى الإسرائيلى فى عام ١٩٦٧ ، والردة الساداتية لتطيح بكل الخطوات الأولى فى هذا الإطار.

ويجدر الإشارة هنا أن ثمة انحياز واضح فى منتجات الهيكل الصناعى . فعلى الرغم من أن تصنيع الحاجات الاستهلاكية كان فى صف الطبقات الكادحة من العمال والفلاحين ، إلا أن تصنيع الصناعات الاستهلاكية المعمرة كان فى صف الطبقة الوسطى والعليا ، وهذا ما يتوازى مع التحيز الواضح للسلطة لهذه الطبقات الاجتماعية سياسيا . إن استراتيجية التصنيع فى الحقبة الناصرية تكشف عن الطابع الاجتماعى للمنتجات الصناعية وتحيزاتها الطبقية . لقد كان إنتاج الحاجات الاستهلاكية موجها بشكل مكثف إلى تلبية احتياجات الطبقة الوسطى ، أى أن حاجات المطالب الاستهلاكية للجماهير والطبقة الوسطى هى ملامح التصنيع فى الحقبة الناصرية .

والمدقق فى تجربة التصنيع فى الحقبة الناصرية يستطيع أن يستدل على أسباب الدعوة للاستعاضة عن الواردات ، تلك الدعوة التى كانت تعمل على وجود مجموعة من الصناعات الاستهلاكية لكسب الرضاء الجماهيرى ، خاصة رضاء الشرائح المختلفة من الطبقة الوسطى دون أن توجد فى الواقع الهياكل الأساسية لقيام مايسمى بمنهج الاستعاضة عن الواردات من هذه الصناعات التى غلب عليها طابع الصناعات التجميعية . بمعنى آخر أن منهج الاستعاضة عن الواردات من هذه الصناعات التى غلب عليها طابع الصناعات التجميعية . بقول آخر أن منهج الاستعاضة عن الواردات المفروض فيه أن يقوم على نوع من الاستقلال عن العالم الخارجى ، وهذا بدوره يتطلب وجود كوكبة من المقومات الأساسية أهمها : اختيار حلقة البدء فى الاستعاضة . فلو أن منهج الاستعاضة ترجمت إلى استعاضة عن الواردات من المعدات فى ظل برنامج التصنيع الثقيل ، لكان ذلك أجدى ، ولحقق قسط كبير من سياسة الاعتماد على الذات فى إنتاج سلع الاستهلاك .

ولكن ما اتسمت به هذه الفترة هو البدء فى منهج الاستعاضة عن الواردات الاستهلاكية ، دون توفر المقدرة الذاتية على إنتاج الآلات ، أو حتى توفر السلع الوسيطة الضرورية كمستلزم فى الإنتاج ، الأمر الذى يزيد من الاعتماد على العالم الخارجى . والملاحظ أن منهج التصنيع الذى قام فى الفترة الناصرية التزم بالاستعاضة عن الواردات لمجموعة من السلع الصناعية التى لم تكن تستورد بالفعل مثل التليفزيون ، أو أن استيرادها كان محدودا نسبيا لكثير من

السلع الهندسية . لقد نتج عن ذلك أن ازدادات عمليات التوسع فى استهلاكها ، بل سيادة نمط استهلاكى جديد عمل على امتصاص مدخرات الشرائح الوسطى فى المجتمع . وجدير بالذكر أن جهود التصنيع فى الفترة الناصرية لم تعمل على الاستعاضة عن الواردات من السلع الوسيطة ومستلزمات الانتاج (١) .

ويعتبر هذا الهدر الكبير فى النهوض بالتنمية الصناعية النتاج المنطقى لسياسات السلطة ، والتى عجزت عن خلق الظروف الموضوعية المحددة لهذا الهدر والمتمثلة فى التوسع فى برامج التصنيع الاستهلاكى ، وفى انحيازها الواضح لمثل هذه الصناعات ، وأخيرا فى عدم تبنيها لمشروع تصنيعى يعتمد فى توسعه على الصناعات الرأسمالية والخبرة الوطنية والاعتماد على الذات .

وجدير بالقول وفقا لما سبق أن الفترة الناصرية حينما شددت على التصنيع فإن منهجها فى ذلك كان يحتذى نموذج الاستهلاك الفاخر الذى ينتمى إلى نموذج اقتصادى خاص يشبه إلى حد كبير نوع الدولة المطلق الصلاحيات ، كما يتيح عن طريق " مفعول حب الظهور " ، على حد تعبير " أنور عبد الملك " الحصول على بنية استيراد نتيجة نمو مواد الاستهلاك المعمرة كالتليفزيون والأدوات المنزلية . وعلى الرغم من وجود أصوات وطنية قد ارتفعت ضد أخطار سيادة الصناعات الاستهلاكية ، إلا أن هذا الاتجاه يعتبر المسئول عن توليد معدلات النمو الصناعى فى هذا الاتجاه ، ومن ثم تحويل مصر خلال فترة زمنية لمجتمع صناعى .

وعلى الرغم من الصعوبة التى تواجه أى باحث فى تحديد المجموعات الاجتماعية التى استفادت من الوضع الصناعى الجديد . إلا أننا يمكن إبراز فئتين هما : الملاكون العقاريون الكبار والمتوسطون (وليس ارستقراطية الأرض) والطبقة الحاكمة الجديدة أو حسب تعبير " حسن الساعاتى " الأرستقراطية والبرجوازية (*) " . وحرى بنا أن نذكر هنا أن الطبقة القيادية الحاكمة الجديدة لا يمكن بأى حال من الأحوال أن تتماثل مع طبقة أصحاب الأعمال التى عرفتها المجتمعات الغربية منذ نهاية القرن الثامن عشر ، أو حتى الفئات الحاكمة فى الدولة الاشتراكية (٢) .

---

(١) سعد حافظ ، " انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر " ، مرجع سابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .

(*) حول الطبقة الحاكمة الجديدة أنظر :

H . El Saaty , op . cit ., p ; 196 - 204 .

(٢) أنور عبد الملك ، " دور الجيش فى الثورة الوطنية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٧ " ، فى : أنور عبد الملك، "مشرفا " ، الجيش والحركة الوطنية ، ص ١٩٦ .

وإذا كان التصنيع فى مصر من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٥٧ ظل كما هو عليه دون أدنى تغير – كما ذكرنا قبل قليل – فإن الوضع الطبقى قد انتابه بعض التغيرات وخاصة فى القطاع الزراعى نتيجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الأول الذى ضرب كبار ملاك الأرض ، وأصاب فى المقابل بعض الشرائح الفلاحية بحراك اجتماعى غير من وضعهم الاجتماعى . لقد عملت الفترة الناصرية على ضرب الكيان الاقتصادى والسياسى للطبقة الرأسمالية الزراعية ، وبالتالى على تحويل ثروتها العقارية إلى ثروة منقولة يمكن الاستفادة بها فى مشروعات صناعية . لقد سعت القيادة الناصرية بشتى الوسائل إلى جذب الأموال إلى قطاع الصناعة ، ولكن دون جدوى ، إذ عزفت القوى الرأسمالية عن تلبية النداءات المتكررة للمشاركة فيما سعت إليه الناصرية . إن عزوف القوى الرأسمالية عن المشاركة فى عمليات التصنيع دفع الناصرية إلى تبنى دور نشط للدولة تكون فيه القائد والمالك للهياكل الانتاجية ، ومن ثم المهندس الأول للحركة التصنيعية ، وهذا ما كرس وجود طبقة اجتماعية جديدة ، أو وجود حكم أوليجاركى ، وسيطرة الدولة عن طريق غير المنتجين على هياكل التصنيع .

وتوضح الأحداث المتلاحقة أن الحقبة الناصرية عملت على نمو وتوسع الرأسمالية وخاصة بعد عام ١٩٥٦ حينما أفسحت المجال أمامهم من المنافسة الأجنبية ، بيد أن رأس المال لم يلعب الدور الذى أنيط له ، الأمر الذى دفع الحكومة إلى الدخول بقوة للسيطرة على جميع المشروعات الصناعية من خلال المؤسسة الاقتصادية فى عام ١٩٥٧ . وبنهاية عام ١٩٥٩ تكون الدولة قد سيطرت تماما على جميع منافذ التصنيع ، ومن ثم ضربت المصالح الاقتصادية للقوى الرأسمالية . أما فى عام ١٩٦١ بصدور ما يسمى بالقرارات الاقتصادية التى حجمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الرأسمالية ، والتى بها طويت صفحة هامة من تاريخ الرأسمالية ، وفتحت أخرى لطبقة صاعدة . إن أفول نجم الرأسمالية التقليدية سعى إلى وجود أخرى تتمثل فى البيروقراطية التى حلت محل الأولى – أقصد الرأسمالية التقليدية – ، وأضحى لها حرية التصرف فى السلطة والثروة .

لقد أضحت هذه الطبقة غير المالكة لوسائل الإنتاج ، والمتحكمة فى كل شىء . لقد احتلت مكانا سياسيا متميزا وسلطة اقتصادية قوية احتكرت بمفردها السلطة وسيطرت على نمط الإنتاج القائم . وفى إطار ذلك يمكن القول أن هذه الطبقة جاءت من رافدين أساسيين ، الأول عسكرى والآخر مدنى . فإذا كانت المناصب الإدارية والتعليم هما المشتل الرئيسى لتقديم الرافد الأول ، فإن الجيش كان المورد الرئيسى الذى مون الرافد الثانى . انه نتيجة للتصنيع وسيطرة الدولة عليه تنامت عناصر الطبقة الوسطى وأصبح لها السيطرة على المجتمع ، كما خلق نوعا من التحالف بين المناصب الإدارية والعسكرية . ولم تقف حدود هذا النمو عند الراق الأعلى

منها ، ولكنه امتد إلى جميع المراتب التى تمتد حدودها حتى الطبقة العاملة . أى أنه نتيجة للتصنيع والتوسع فى الوظائف حدث توسع سريع فى الطبقة البيروقراطية بمستوياتها الدنيا والعليا .

والواقع أن سيطرة الدولة على كافة المناشط أعطت الفرصة للبيروقراطيين والتكنوقراطيين للتحكم فى كافة منافذ السيطرة . فعلى سبيل المثال نجد أن الهياكل الصناعية سمحت لمجموعة من البيروقراطيين والتكنوقراطيين أن يصبحوا الطبقة العليا الجديدة ، فى مقابل مجموعة من الفئات من ذوى الياقات البيضاء من صغار البيروقراطيين والعمال . لقد حظيت الطبقة العليا بالمكانة الاجتماعية المرتفعة والمتميزة ، والتى فيها سيطرت على بناء القوة فى المجتمع . والحقيقة أن هذه الطبقة الجديدة التى تتكون من الصفوة السياسية والعسكرية والإدارية كانت فوق الطبقات جميعا ، بل قل أنها الدولة والطبقة الحاكمة معا . فإذا كانت الطبقة الرأسمالية التقليدية عشية ١٩٥٢ هى الطبقة التى تملك ولا تعمل فى مقابل الطبقة العاملة والفئات ذات الطابع البروليتارى التى تعمل ولا تملك ، فإنه هذه الفترة شهدت طبقة جديدة ، ولكنها تحكم ولا تملك . إن الشركات الصناعية والجهاز العسكرى والمناصب الإدارية والتعليم والتملق السياسى تعد المشتل الذى يفرز الطبقة الجديدة .

لقد احتلت الطبقة الوسطى أو حسب تعبير " حسن الساعاتى " الطبقة المستثيرة ، الوضع الرئيسى للقوة السياسية والاقتصادية والنفوذ الاجتماعى . إنه نتيجة لبسط نفوذها على الواقع السياسى والاقتصادى ، تبدلت مصالحها الطبقية ، وباتت طبقة محافظة ، وورثت كل الخصائص الطبقية للفئات الرأسمالية . لقد أضحى نتيجة للتصنيع أن أصبحت الطبقة الوسطى بطفرة واسعة فى حجمها ، كما تكون لها مصالح اقتصادية واضحة ، وأشكالا جديدة من التمايز الطبقى . بمعنى آخر أنه نتيجة لتوسع الدولة فى هياكل التصنيع وتحمل الدولة أعباء التوظيف تضخمت إعــداد الوظـائف ، ومن ثم اتسع نطـاق الفئات الوســطى وسيطرة هـؤلاء " الريعيين " على منافذ الإدارة برمتها . إن سيطرة هؤلاء الريعيين على الوحدات الإنتاجية سمح للفئات الإدارية بالتمايز الاجتاعى وتكوين الثروات بطريق غير مشروع .

أما بالنسبة لوضع الطبقة العاملة فنجد أن التصنيع لم يسهم بدور واضح فى تحسين أوضاعهم ، إذ بقيت تحت صنوف القهر والاستغلال . إن التغيرات التى طرأت على الواقع الأيديولوجى كانت تغيرات مؤقته لم تأخذ بيد العمال وخلت من أى مضمون يسمح بإزاحة شروط استغلال الجماهير الكادحة . لقد كان نتيجة للتوسع فى عمليات التصنيع سواء ببناء المصانع

الجديدة ، أو مضاعفة خطوط الإنتاج ، الأثر الأكبر فى نمو القوى العاملة ، أضف إلى ذلك تحسن ظروف استخدامهم وصدور التشريعات التى تكفل لهم ضمان الحقوق مثل : تحديد ساعات العمل ، والحد من التسريح ، وإعطائهم نسبة من الأرباح ، والضمانات من الشيخوخة والعجز والمرض ، والتمثيل فى مجالس الإدارة .

وإذا كان ماسبق تمثل نقاط مضيئة تحتسب للدولة تجاه العمال ، فثمة نقاط مظلمة فى مقابلها ، تتمثل فى وأد الحركة العمالية وضربها وعسكرتها . لقد تعرضت الحركة العمالية لغزو عنيف لا يقل فى قوته عن غزو السلطة السياسية . لقد عسكرت الدولة كل النشاط العمالى والنقابى بقصد احتوائها والهيمنة عليها فبدلا من إحياء الديمقراطية النقابية وزيادة وعيهم، ديست أوضاعهم وتنظيماتهم تحت أقدام العسكريين . وأزعم أن ذلك كان خوفا من إحداث تحولات ثورية تعجل بقيام النظام المحجوز الذى يعتمد على ديكتاتورية البروليتاريا . لقد أخذت الناصرية من العمال موقف " أبوى " فى مقابل حمايتهم ، ففرضت عليهم السيطرة وسبيلهم فى ذلك أن أضمرت حركتهم وتنظيمهم .

وعلى الرغم من التحولات التى طرأت على هياكل التصنيع فى الحقبة الناصرية ، إلا أن هذه التحولات لم تأت بجديد ، إذ ظل التمايز الطبقى قائما . لقد نجحت الطبقات المسيطرة والمتحكمة فى المواقع الصناعية من سحب جميع الامتيازات نحوها ، فسمحت لها بتكوين ثروات سريعة بعضها جاء بطرق مشروعة ، والأخرى جاءت بغير ذلك ، فى مقابل تدنى المستويات العمالية ، لذا يسقط عن جداره شعار تذويب الفوارق الطبقية التى ازدادت وتعمقت ، وتوضح طبيعة النظام الحاكم وانحيازه الطبقى . لقد كان من المأمول من الصناعة أن تلعب الطبقة العاملة الدور الأكبر فى الانتقال بالنظام القائم إلى النظام المحجوز ، ومن ثم قيام ديكتاتوريتها . ولكن لأن الناصرية أممت الصراع الطبقى وفرضت طبقة اجتماعية جديدة . حالت دون تحقيق ذلك . هذا ما يجعلنانتفق مع من يذهب إلى أن ثمة تشابها كبيرا بين الناصرية والبونابرتيه فى الانحياز الطبقى ، وعدم تهيئة المناخ للطبقة العاملة للحكم ، وانحياز القائد للطبقة التى أتى منها ألا وهى الطبقة الوسطى . واعتقد أن إفراغ الناصرية لكل الخطوات والمضامين الأيديولوجية للاشتراكية تعد المسئولة عن تنامى الثورة المضادة فى السبعينات ، تلك التى كان مخاضها غداة نكسة ١٩٦٧ .

صفوة القول أنه بالنظر إلى تأثير التصنيع على البناء الطبقى يتضح أنه من خلال كل العمليات الصناعية لرأسمالية الدولة المصرية نجد أنها لعبت دورا واضحا فى زيادة الطبقات

الدنيا ، واتساع الطبقة الوسطى الدنيا ، وكذا الطبقة العليا الجديدة . إن التصنيع فى الحقبة الناصرية من خلال رأسمالية الدولة ساهم فى استيعاب الطبقة الدنيا والوسطى بشكل واضح . فإذا كانت العناصر العسكرية والسياسية استطاعت أن تحصل على أفضل المواقع المجتمعية باعتبارها خالقة لصفوة جديدة ، فإنها أيضا استطاعت أن تتحصل بشكل متسارع على المواقع الوسطى والدنيا أيضا . ومن الأهمية بمكان أن نعى أن الأوضاع العسكرية والسياسية فى المجتمع تلعب دورا أساسيا فى زيادة الاختيارات ، ومن ثم فى تقويه ودعم السياسة العامة.

لقد سمح اتساع حجم التصنيع فى مصر بوجود طبقة عمالية ، كما ساهم فى خلق الجماعات الدنيا من البيروقراطية . لقد ترتب على هذا الوضع وجود علاقات عمالية جديدة ساهمت فى زيادة مطالب هؤلاء العمال بحقوقهم ، وكذا كشف التعتيم الذى أصاب وعيهم . وفى هذا الصدد هناك جانبان لهذه القضية :

الأول : هو مشاركة العمال فى الإدارة ومانتج عن ذلك من أرباح ناهزت ما يتقاضونه من مرتبات ، الأمر الذى ساعد فى إضعاف سلطة الإدارة . وغنى عن البيان أن المشاركة العمالية فى الإدارة لم تؤثر فى الملكية أو فى السيطرة أو فى السلطة .

الثانى : نجده يتمثل فى سياسات التوظيف التى تضمنت إمكانية استيعاب العمال فى القطاع العام ، وكذلك ضمان الوظائف لخريجى الجامعات والمدارس الفنية الصناعية ، تلك السياسة التى أثرت فى إبعاد العمال عن سياسة العرض والطلب فى السوق . وإذا كان ذلك يعد أحد الإضافات الهامة لحجم العمال والبيروقراطية فى هذا القطاع ، فإن هذه السياسة سمحت بامتزاج عمليات الحراك الاجتماعى للطبقة الوسطى والدنيا ، وبهذا تكون الدولة قد عملت على مساعدة هذه الجماعات فى إطار رأسمالية الدولة أو ما يسمى بنمط إنتاج الدولة.

وينبنى على ذلك أن ثمة ثلاث خطوات رئيسية يتميز بها المجتمع المصرى نطرحها فى هذا المقام كما يلى :

الأول : يحتل نمط إنتاج الدولة " الدولتيه " أهمية متعاظمة ويتلخص فى إيجاد طبقاته بصورة أو بأخرى وبالتالى يعمل على زيادة الملكية العامة للهياكل الصناعية.

الثانى : زيادة اعتماد هذه الطبقات على الدولة حيث إقامة المشاريع الصناعية . وإذا كانت الطبقات الوسطى والدنيا ترتبط بصورة مباشرة بالدولة ، فإن الطبقة العليا لا تخرج عن هذا الإطار ، فعن طريق نمط إنتاج الدولة تتخلق الطبقة الإدارية التى تسيطر على الإنتاج من خلال موقعها فى الدولة .

الثالث : إن تبديل علاقات الإنتاج عن طريق الإدارة يجعل المشروعات الصناعية تخضع لسيطرة الطبقة التكنوقراطية والبيروقراطية .

إن الملاحظة الدقيقة للهياكل الصناعية الخاضعة لنمط إنتاج الدولة يعكس منطقية التحولات الطبقية التى طرأت على المجتمع المصرى مثل المكاسب العمالية والتوسع السريع فى الفئات البيروقراطية . ولكن الاستنتاج العام من ذلك أنه فى ظل سيطرة الدولة على الهياكل الانتاجية يصعب الانتقال إلى النظام المحجوز (الاشتراكى) بقيادة البروليتاريا وحلفائها الثوريين ، ناهيك عن بناء هذا النظام دون اشتراكيين حقيقيين .

نخلص مما سبق أن النظام الناصرى لم يكن نظاما اشتراكيا ولا هو نظام انتقالى نحو الاشتراكية ، بل هو رأسمالية دولة ، أو بالأحرى بيرقراطية رأسمالية أو رأسمالية بيروقراطية على حد تعبير محمد حربى [٢] . بمعنى آخر أن دور الدولة كان حاسما فى تكوين المجتمع . وإذا كان التصنيع قد سار وفق ما ترسمه الدولة من محاور واستراتيجيات ، فإنه خلق بشكل مصطنع طبقة بيروقراطية برجوازية وطبقة عاملة حديثة . فإذا كانت الدولة قد نجحت من خلال آلياتها المتعددة فى إضعاف سلطة رأس المال الخاص ، إلا أنها فى المقابل زادت من قوة ونفوذ العسكريين والتكنوقراطيين . وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن الفترة الناصرية حينما قضت على نفوذ الرأسمالية القديمة ، فإنها خلقت طبقة جديدة سيطرت وتحكمت فى عمليات التصنيع.

إن اندفاع برجوازية الدولة إلى السلطة الاقتصادية والسياسية أتاح لها السيطرة المتزايدة على وسائل الإنتاج ، ومن ثم توزيع فائض الإنتاج .إن حضور البرجوازية باسم الدولة بشكل مكثف فى هياكل التصنيع سمح لها بالسيطرة على عملية الإنتاجية وعلى فائض

(*) الكولونيالى تتصل مباشرة بالكولونيالية وهى ترجمة للكلمة الإنجليزية Colonialism وتعنى الاستعمار الذى يعمل من خلال الاحتلال أو الاستيطان على التسلط العسكرى والسيطرة السياسية المباشرة واغتراب الفائض الاقتصادى للمستعمرات عن منتجيه .

(١) طه عبد العليم ، " تطور الصناعة الآلية الكبيرة ...." ، مرجع سابق ، ص ١٣٠ - ١٣٦ .

(٢) يضيف محمد حربى بانه من خلال تحكم العسكريين والتكنوقراطيين والبيروقراطيين تصبح الدولة بيروقراطية رأسمالية أو رأسمالية بيروقراطية راجع فى ذلك : محمد حربى ، المرجع السابق ، ص ٣١٢.

الانتاج . وفى مقابل ذلك أضحت الطبقة العاملة ضحية سياسات البيروقراطية البرجوازية (برجوازية الدولة) . أو بمعنى آخر أنه على غرار كل الطبقات المسيطرة فى التاريخ ، ارتفعت البيروقراطية فوق العمال ، وسادت قناعة بعجز العمال عن الإدارة ، أو حتى المشاركة الفعالة فيها .

والواقع أن موقف الحقبة الناصرية تجاه العمال مسألة مقبولة من نظام يتسم بمنطق البرجوازية الصغيرة التى يرى أن العمال يستحقون العطف فقط ولا يستحقون السلطة ، وثمة فارق كبير بين استحقاق العطف وإستحقاق - السلطة . أو بكلام آخر هناك فروق واضحة بين الصدق الثورى بحقوق العمال وبحقيقة أنهم قوى ثورية أصلية فى الثورة الاجتماعية ، وبين الإيمان الأخلاقى بضرورة منح العمال مجموعة من الإصلاحات .

إن الإحساس الأعمى بتفوق برجوازية الدولة على العمال وقف موقفا معاندا لفكرة سلطة العمال ، أو إمكانية بلوغ الطبقة العاملة إلى السلطة والإدارة . ورأت فى ذلك أن هذه الفكرة من القضايا الخلافية بينهم وبين الماركسيين . لذا نجدهم استبدلوا سلطة العمال بشعار مضلل هو " سلطة الشعب العامل " ذلك الشعار الذى لا يعدوا فى الممارسة عن كونه سلطة فئات البرجوازية الوسطى والصغيرة . إن الناصرية لم تسمح لأى عامل أن يمسك بزمام الأمور ، فالتاريخ الناصرى لا يحدثنا عن ذلك . وحتى البوتقة التى أرادت بها الناصرية صهر كل القوى الاشتراكية فيها ، أقصد الاتحاد الاشتراكى ، نجد أنه لم يسمح لعامل واحد أن يتواجد فى اللجنة التنفيذية العليا طوال فترة وجودها ، برغم وجود النصوص الدستورية والقانونية التى تجيز وجود نسبة الخمسين بالمائة للعمال والفلاحين .

إن مايعيب على التصنيع والدولة فى الفترة الناصرية أنهما سدا الطريق أمام أى تحرك سياسى أو تنظيمى أو جماهيرى مستقل للطبقة العاملة . والواقع أن ذلك يعد الخطر الأكبر على الناصرية الذى تربى فى ظلها وكنفها . وأزعم أنه كان أحد العوامل المؤثرة التى ساعدت السادات فى الانقضاض على الناصرية وتبديد منجزاتها بسهولة وقيامه بالثورة المضادة عليها . لقد نظرت الناصرية إلى العمال على أنهم قوة هائجة متأججة تحتاج إلى من يحكمهم ، وإلى يد قوية تكون بمثابة صمام الأمان لهم . والواقع أن صمام الأمان هذا كان يتمثل فى إخضاع تنظيماتهم إلى سلطة الدولة [1] .

---

(١) رفعت السعيد ، تأملات فى الناصرية ، ص ٨٤ - ٨٧ .

ونخلص من كل ماسبق إلى أن السياسات الصناعية فى الحقبة الناصرية ساهمت فى وجود برجوازية الدولة ، تلك التى عملت فى المقابل على أضعاف الطاقة الثورية للجماهير العريضة . أو بعبارة أخرى ، أن تدعيم السلطة الجديدة وهيمنتها على جميع هياكل التصنيع أبعد العمال عن المشاركة الحقيقية فى السلطة وخنق فيهم الروح الثورية ، أضف إلى ذلك أنها من خلال سيطرتها على وسائل الإنتاج قهرت الطبقات الكادحة وأخضعتها لشروط الاستغلال الرأسمالى متبعة فى ذلك نفس الأسلوب الذى اتبعته الطبقة البرجوازية التقليدية المالكة لوسائل الإنتاج الخاص ، مع فارق واحد هو أن الاستغلال هذه المرة أخذ مسحة شرعية من خلال الدولة . بكلام آخر ، أنه إذا كان الاستغلال فى ملكية وسائل الإنتاج الخاص فردى ، فإنه فى مرحلة التأميمات جاء باسم الدولة ولكن من خلال الأفراد المسيطرين على وسائل الإنتاج .

ثالثا : التصنيع والتركيب الطبقى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٨٠

منذ البداية يمكن القول أن حقبة السبعينات ابتعدت فى اهتمامها عن التصنيع ، وانصب على قطاع الخدمات كالتجارة والمال والنقل والإسكان والتشييد والأنشطة غير المنتجة ، والقطاعات السلعية وفى مجال المضاربات ، وأعمال الوساطة والوكالة التجارية . معنى ذلك أن هياكل التصنيع التى أقيمت فى الستينيات قد أصابها البوار . وعلى الرغم من أن باب الاستثمار فى التصنيع قد ترك مفتوحا لمشاركة رأس المال المحلى والأجنبى ، إلا أنه شهد نكوصا فى القطاعات الإنتاجية ، وتهافتا واضحا على الصناعات الاستهلاكية الكمالية ، وبدائل الاستيراد من السلع المنزلية الراقية مثل صناعة تعبئة المنتجات والملابس والصناعات الكيماوية (مستحضرات التجميل والأدوية) وصناعة البلاستيك للأغراض المنزلية ، وتشكيل الألومنيوم والمياه الغازية والمياه المعدنية والحلويات واللبان . وهذه الصناعات تأتى بعائد كبير وسريع وتعمل على استنزاف الفائض الاقتصادى الداخلى ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الهياكل التى أقيمت فى عقدى الخمسينات والستينات قد تهاوت وتفككت بل تم بيع بعضها ، والبعض الآخر تم تدميره . لقد أصابت سياسة الانفتاح الاقتصادى الصناعة المصرية فى مقتل فأعجزتها وبددت مقومات النهوض بالتنمية القطرية . ونتيجة لهذا الاجراء وضعت الصناعة أمام منافسة قوية وعنيفه وغير متكافئة مع الواردات الأجنبية نتيجة إطلاق حرية الاستيراد دون قيود . لقد ساء وضع الصناعة المصرية الكبيرة (التحويلية) فى مقابل انتعاش الصناعات الاستهلاكية .

لقد إحتلت السلع الكمالية فى هذه الفترة نصيب الأسد من حيث كمية المشروعات ، فجاءت ترتيبها الأول ، أما قطاع الصناعة الهندسية (الآلات - ومعدات النقل) فلم يكن لها إلا قسط قليل جدا ، لذا نجدها اعتمدت فى توفير منتجاتها على الخارج . وإذا كان التصنيع قد

احتل مكانة متقدمة من حيث توزيع رأس المال المستثمر ، فان هذه الصناعة كانت تأتى بجانب وبمشاركة مع رأس المال المستثمر ، او بالاستثمار الأجنبى فقط . أما رأس المال الخاص فقد احتل مكانة متقدمة من حيث المشاركة فى الاستثمار ، وتوضح مجموعة الاستثمارات فى التصنيع أنها ذهبت بقوة إلى الصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والأسمنت ، وعزفت عن الصناعات الثقيلة والرأسمالية .

لقد كان من المنتظر أن يتحول التصنيع فى فترة الانفتاح الاقتصادى من منهج الاستعاضة عن الواردات إلى التوجه نحو التصدير . ولكن بغض النظر عن طبيعة هذه السياسة التى تربط الإنتاج المحلى بالسوق العالمى وليس بالاحتياجات المحلية ، فإن كل طاقات وموارد الاقتصاد الوطنى اتجهت إلى إشباع حاجات الجماهير من الصناعات الاستهلاكية ، الأمر الذى جعل كل طاقات وموارد الاقتصاد الوطنى تتجه إلى اشباع حاجات المستهلك الأجنبى من السلع التصديرية . إن سياسة التوجه نحو التصدير يفترض فيها أن تحدث تغيرات عميقة فى هيكل الإنتاج ، وهذه التغيرات قد لا تتفق ومتطلبات القطاعات الأخرى المتشابكة معها ، ولا مع أهداف ومتطلبات التنمية التى تعمل على إقامة قاعدة مادية قوية . وبإلقاء نظرة فاحصة على مجموعة الصناعات التى نهجت منهج التوجه نحو التصدير ، يتضح لنا أنها تدور أيضا حول الصناعات الاستهلاكية مثل : الجلود والمنقوشات الجلدية والسجاد والتريكو والغزل والنسيج والملابس الجاهزة تلك الصناعات التى ترتبط بالوحدات الصناعية الصغيرة ، ولا تتطلب إنشاء قاعدة صناعية ضخمة ، وترتبط بآليات السوق العالمى ، وخاصة وأن هيكل المنتجات الصناعية التى تخصصت فيه يدخل فى النوع الترفى والسياحى .

ومن المقطوع به أن منهج التوجه نحو التصدير ارتبط تاريخيا بنشاط الشركات متعددة الجنسيات ، وأن نموذج التصنيع الذى نتج عنه يرتبط بإنتاج سلع استهلاكية نهائية لاتتوفر مقدمات تصنيع مراحلها الأولى ، وهو فى ذلك شأنها شأن منهج الاستعاضة عن الواردات ، إذ يظل أمر الإنتاج والإمداد بالآلات وقطع الغيار والمستلزمات فى أيدى الشركات عابرة القوميات، ذلك الوضع الذى يكرس واقع تبعى للمنظومة الرأسمالية العالمية . وحرى بنا أن نوضح أن التصنيع الذى تم كان نتيجة السيطرة المستمرة لأشكال استثمارية غير إنتاجية كالأعمال التجارية والمصرفية التى تؤدى إلى نمو مشوه لعمليات التصنيع ، ويؤدى إلى سيادة السلع المستوردة التى تعوق نمو السوق الداخلية ، واعتماد التراكم على قطاعات السلع الأولية التى تهددها دائما الأزمات والعلاقات الداخلية .

إنه نتيجة لسيادة هذا النوع من التصنيع ، أن تحول القطاع الصناعى من قطاع منتج إلى قطاع كومبرادورى هامشى . لقد كان من الفروض أن تنتهى الصناعة المصرية من مرحلة التجميع لمكونات الإنتاج النهائية فى إطار منهج الاستعاضة عن الواردات ، وتبدأ بتصنيع المكونات الأساسية . ولكن بتأثير سياسة الانفتاح لم تعد الصناعة تقوم حتى بعملية التجميع ، إذ تم استيراد السلعة بالكامل ، وتحولت الوحدات الإنتاجية من وحدة منتجة أو تجمعية إلى وكالة تجارية . فضلا عن تغيير الطابع الإنتاج لبعض الصناعات القائمة مثل إنشاء صناعات مختلفة باسم التجديد والإحلال تحت مسمى صناعة قائمة مثل تحويل صناعة النسيج إلى صناعة ملابس جاهزة ، وكذلك يعتبر اختيار نمط للصناعة ذى مكون عال للموارد الوسيطة وخاصة الطاقة مع ارتفاع تكلفة الحصول عليها .

والواقع أن نوع التصنيع الذى عرفته حقبة الانفتاح الاقتصادى يوضح نوعية الاختيارات الاجتماعية لها ، فما حدث للتصنيع من توسع كان بهدف إشباع السوق الخارجى وليس المحلى . وينصب ذلك بصفة أساسية على تصنيع الألومنيوم وصناعة الأسـمدة والكيماويات . وإذا كانت هذه الصناعات ذات ربحية عالية وتوضح الاختيار البرجوازى لها ، إلا أنها تنطوى على مسالب على البيئة إذ تعد هذه الصناعات كثيفة التلوث . وينطبق ذلك الواقع أيضا على صناعات الحديد والصلب والأسمنت والطوب والصناعات الكيماوية . إن نمط اختيار هذه الصناعات يعبر عن وجهة نظر الرأسمالية فى الصناعة . لقد عملت الصناعة فى مصر السبعينات على خلق أسواق عالمية ، ومن ثم مجتمع عالمى ، أى أنها عملت على جعل الإنتاج والاستهلاك عالميين [١] .

وعلى الرغم من أن الدولة فى حقبة السبعينات قد اعتمدت على تكوينتين اجتماعيتين رئيسيتين ، الأولى : البيروقراطية البرجوازية التى تشمل الفئات الوسطى والعليا من الجهازين الإدارى والاقتصادى للدولة ، ومن بقايا الرأسمالية القديمة ، أما الثانية فهى الطبقة البرجوازية الجديدة التى تضم منظمى القطاع الخاص الذى يغلب عليهم الطابع الطفيلى ، إلا أن الصناعة فى حقبة الانفتاح الاقتصادى لا تعد مسئولة عن تكون أى منهما . وبرغم التحولات التى طرأت على نمط إنتاج الدولة التابع ، إلا أن النظام المتبع الذى تتجاور وتتزاوج فيه رأسمالية الدولة مع القطاع الخاص يمثل أفضل الاختيارات للبيروقراطية البرجوازية من حيث أنه يوفر لها مصدر إضافى لتراكم الثروة ، وبالتالى زيادة حجم الفئات الطفيلية التى تعمل على زيادة رؤوس

---

(١) سعد حافظ ، انعكاسات سياسة الطبقة الحاكمة على هيكل مسار التصنيع فى مصر ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، ص ٦٩ – ٨٥ .

أموالها بطرق سهلة وسريعة . لقد اتسمت هذه الفئات بخلوها من الطابع الوطنى حيث عملت على زيادة أموالها على حساب التنمية القطرية ، وأوقعت المجتمع فى تقسيمة العمل الدولية .

أما عن تشكيل الصناعة للطبقات الاجتماعية فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ، أى التى تملك ولا تعمل والتى لا تملك وتعمل ، فنجد أن هذه الحقبة ساهمت فى خلق الطبقة البرجوازية التى اتسمت بالطابع الطفيلى ، كما خلقت تطابقا بين مصالح الرأسمالية العالمية فى المركز ونظيرتها فى مصر ، أى أن رؤية مدرسة التبعية فى هذا الإطار تصدق على واقع مصر الانفتاح الاقتصادى . لقد توافقت مصالح البرجوازية فى الهامش مع برجوازية المركز ، فسعى كل منهما إلى تشويه البنية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، ذلك التشوه الذى أفضى فى النهاية إلى تدمير الطابع المنتج للطبقات الاجتماعية المؤهلة لدفع عمليات النمو الصناعى إلى الأمـام .

وإذا كانت رؤية مدرسة التبعية لا تصدق على واقع التصنيع والقوى التى شاركت فيه فى حقبة الثلاثينات ، فإن هذه الرؤية تنطبق تماما على واقع التصنيع فى حقبة كالسبعينات ، فالمغالطة فى الأولى صحيحة فى الثانية . إن قيام التصنيع فى ١٩٣٠ ينفى مقولة التبعية التى تذهب بانسجام مصالح البرجوازية المحلية فى الهامش والبرجوازية الأجنبية فى المركز ، أما فى حقبة السبعينات فإن تطور التصنيع يثبت نفس المقولة ويدفع واقع التبعية ، وبالتالى توحد المصالح بين هذه البرجوازيات ، ومن ثم تحول كل الهياكل الصناعية إلى هياكل كومبرادورية .

وبالنظر إلى الجناح الصناعى من برجوازية الانفتاح الاقتصادى نجـده يتسم بالانكماش . إن هذه الطبقة تعد أكبر الجماعات انكماشا وأقلها قوة . فنتيجة لسعى البرجوازية إلى الربح السريع والوفير ، نجد أن البرجوازية الصناعية ولجت مجال الصناعات الاستهلاكية ، وهذه الفئة ضئيلة جدا ، إذا ما قورنت بمثيلتها الأخرى التى ذهبت إلى الميادين الأخرى غير المنتجة الطفيلية . وفى هذا الإطار يمكن القول أن برجوازية السبعينات الصناعية تكونت من عدة روافد هى : الرأسمالية الوطنية التى عملت فى الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ومن البيروقراطية البرجوازية التى استفادت من أوضاعها الوظيفية واستطاعت أن تحصل على ثروات ضخمة بطرق غير مشروعة ، ومن مجموعة العسكريين الذين استفادوا من أوضاعهم الوظيفية فى الفترة الناصرية ، ومجموعة التكنوقراط المهاجرين الذين تركوا مصر إلى بلاد النفط وعادوا بثروات ضخمة مكنتهم من توظيف أموالهم . ويجدر الإشارة هنا أن نشاط هؤلاء جميعا اتصف بالطابع الطفيلى غير المنتج ، وبالتبعية للرأسمالية العالمية ، كما أن هذه

الرأسمالية اتسمت فى أعمالها بالطابع العائلى . فالمدقق فى نشاط الشركات الصناعية التى أقيمت فى حقبة الانفتاح الاقتصادى يستطيع أن يستدل على المساهمة العائلية فى تأسيسها وفى إدارتها [1]. وفى هذا الصدد نزعم أن التصنيع فى السبعينات لم يعجل بولادة طبقة برجوازية صناعية حقيقية ، بقدر ماعمل على وجود برجوازية محلية (طفيلية) مرتبطة أوثق الارتباط بالرأسمالية العالمية وينصب اهتمامها بالربح الكثير والسريع .

أما بالنسبة للفئات البينية ، فإن التصنيع فى فترة الانفتاح الافتصادى لم يأت بجديد فى وضعهم ، اللهم إلا التدنى الذى أصابهم نتيجة التضخم فى الأسعار وارتفاع مستويات المعيشة . ونتيجة لغول التضخم الذى تفحل فى هذه الفترة وأصابها بحراك اجتماعى هابط وضعهم فى مصفوفة الفئات البروليتارية . أى أن الخضوع والتدهور قد حاق بهم . ولكن ينبغى الإشارة إلى فضل هذه الحقبة فى فتح باب الهجرة على مصراعيه أمام عدد من أفراد هذه الطبقة فحقق لهم حراكا زائفا . والمفروض أن التصنيع فى هذه الفترة كان يساهم فى خلق وظائف كثيرة لأفراد هذه الطبقة ، ولكن ماحدث هو العكس . فإذا كانت حقبة السبعينات قد عرفت عددا من الصناعات ، إلا أن هذه الصناعات لم تستوعب ماهو مطلوب منها ، لذا فإن أفراد هذه الطبقة أصبحت فى مميزاتها لصيقة بالطبقة العاملة .

وبإلقاء الضوء على أوضاع العمال فنجد أن التصنيع فى حقبة السبعينات لم يقدم لهم أى جديد ، وإنما سلب منهم كثير من الحقوق ، تلك التى تمتعت بها فى فترة الستينات وتعتبر نقاط مضيئة للحقبة الناصرية بالنسبة لحقوق العمال . لقد جاهدت مجموعة التشريعات والسياسات التى تخص العمال فى فترة السبعينات إلى إبعادهم عن العملية الإنتاجية ، وفتت عملية تركيزهم الكمى ، وأضعفت تفاعلهم ، وهمشت وزيفت وعيهم ، وهبطت من مستوى المعيشة ، فضلا عن فتح باب الهجرة للعمال الماهرين منهم . كما أنه نتيجة لسياسات الأجور المرتفعة فى القطاع الخاص هجر العمال القطاع العام الصناعى ، الأمر الذى أفقدهم الحماية التى كفلها لهم العمل فى القطاع العام الحكومى . وإذا كان العمال قد أصابهم الانتعاش من حيث الكم فى فترة الانفتاح الاقتصادى ، فإن هذا الانتعاش اختص به وحدات القطاع الخاص وخاصة الصناعات الاستهلاكية منها .

إنه نتيجة لرفع الدولة يديها عن عملية التوظيف ونتيجة لقانون العرض والطلب وإغلاق الكثير من الوحدات الانتاجية الصناعية نتيجة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ان توافرت القوى

(١) سامية سعيد ، " الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتكريس ظاهرة العائلة " ، فى : اليقظة العربية (مجلة) ، العدد الرابع ١٩٨٧ ص ٤٧ .

العاملة ، ومن ثم انخفضت أجور العمال (يستثنى من ذلك بعض الصناعات مثل البترول) فى القطاع الخاص الذى لا يلتزم بقواعد التشغيل والقوانين المنفذه لها ، ومن ثم تدهورت مستويات معيشتهم . وعلى ذلك يمكن القول إنه نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتوجه الاستهلاكى وارتفاع مستويات التضخم تدنت المستويات المعيشية للعمال وكذا أصحاب الدخول الفقيرة ، وأضحت الطبقة العاملة المصرية سلعة معروضة للشراء ، أى أصبح سوق العمالة المصرية سوق مشترين لقوة العمل وليست بائعين لها حيث الطلب عليها أكثر من العرض بسبب الهجرة إلى النفط ، ووفقا لذلك يمكن القول أن التصنيع فى حقبة الانفتاح الاقتصادى لم يقدم للعمال أى شىء ، سوى أنه ساهم فى تدنى ظروف حياتهم الأمر الذى أفقدهم ثوريتهم ، وأعجزهم عن تقديم النظام البديل ، أو الانتقال بالمجتمع إلى النظام المحجوز .

إن النظرة المدققه لأوضاع الطبقة العاملة فى حقبه السبعينات تفيد :

أولا : التمييع الطبقى الشديد الذى يظهر نتيجة عمل العمال فى الأعمال الحرفية أو الطفيلية ، وعملية الهجرة الخارجية إلى البلاد النفطية ، ونتيجة للخلط وعدم النقاء نتيجة التداخل بين العمال والفلاحين .

ثانيا : التفتيت الطبقى الشديد داخل الوحدات الانتاجية الصناعية ، وكذا غياب الوحدة البرنامجية للطبقة العاملة .

ثالثا : تزايد نسب الأمية بين صفوف الطبقة العاملة ، وعدم ارتقائها لممارسة دورها الريادى على جميع المستويات الفكرية والتنظيمية والجماهيرية .

رابعا : انتقاد الطبقة العاملة للنزعة الثورية النضالية التى كانت دوما سلاحها فى جلب واسترداد حقوقها ومميزاتها ، ومن ثم حمايتها من العسف والجور والتدنى .

خامسا : تعانى الطبقة العاملة من تشوه بنيوى يتضح بجلاء فى فقدانها للوعى الطبقى وتنظيماتها الطبقية [١] .

لقد كان من المنتظر أن تعجل سياسات الانفتاح الاقتصادى بقوانين التطور الرأسمالى التى غيرت من علاقات الانتاج ، ومن ثم جميع علاقات الانتاج التى حولت الطبيب والمحامى ورجل العلم والمهندس إلى عمال كاسبى أجور ، وحولت العلاقات العائلية إلى مجرد علاقة مالية،

---

(١) طارق المهدوى ، " أزمة الطبقة العاملة المصرية المعاصرة " ، اليقظة العربية (مجلة) ، العدد الثانى ، السنة الرابعة ، ص ١٠١ .

وأوجدت نمطا عالميا للانتاج والاستهلاك ، وأن تنمى الوعى الطبقى لدى الفئات الدنيا وخاصة الثورية حتى تنقل البنية الاجتماعية الاقتصادية إلى النظام المحجوز الذى تنتهى فيه حتى سيطرة الدولة وتسمح بإقامة المجتمع اللاطبقى . والواقع أن هذه الفترة التى عملت بالأسلوب الرأسمالى التابع أو المشوه ، سعت إلى شقاء العامل وتزييف وعيه وأفقدته ثوريته ، وبالتالى فإن هذه الفترة لم تخلق حفرة قبر البرجوازية .

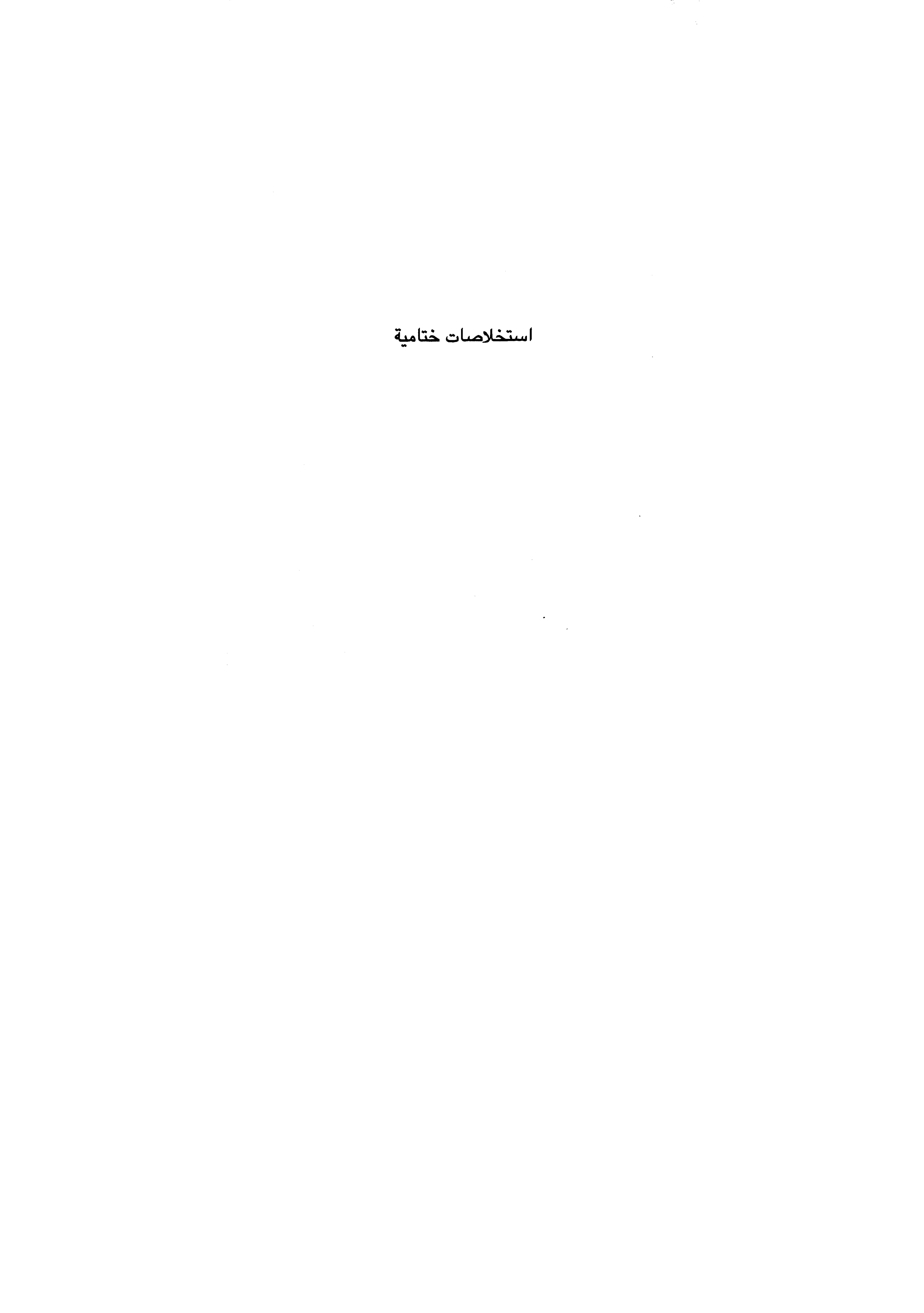
ومن الأهمية بمكان أن نشدد فى هذا الإطار على أنه إذا كانت محاولات التصنيع الأولى بزغت فى أوربا على يد أو بزعامة الطبقة الوسطى ، فإن الصناعة فى مصر قامت إما على يد البرجوازية أو على يد الدولة ، فضلا عن أنها بدأت من نهايتها ، وأنه منذ عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ لم تتطلع الصناعة إلى ذبول دور الدولة وبيروقراطيتها ، حتى فى ظل التوجهات الرأسمالية ، فإن الدولة والبيروقراطية شهدت توسعا دائما ، كما أنه فى ظل التصنيع لم يأت بمجتمع خال تماما من الطبقات ، أو أن قامت ثورة بروليتارية لازاله طبقة معينة ، أو أن دعت إلى التوسع فى حقوقها السياسية والتنظيمية ، أو أن فرضت حكمها . وجدير بالذكر أن ثمة قيادات قامت بالدور الدافع والمنظم والمحرك لعملية التصنيع هذه القيادات تنوعت بتنوع الحقب التاريخية ، فهى إما ملاك الأرض الزراعية أو الساسة أو الطبقة الوسطى والمثقفون ، أو رجال الإدارة الاستعمارية أو البرجوازية الأجنبية ، أو الزعماء والقادة الوطنيين ، أو العسكر ، أو الـدولة.

إن النفخ فى بوق الصناعة فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٨٠ أفضى بسيادة الصناعات الاستهلاكية والكمالية والترفيهية ، أو قل إن الصناعة قامت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، وندر تماما ، بل قل لم تخلق بتاتا الصناعات الاستثمارية والرأسمالية الثقيلة ، الأمر الذى أوصل المجتمع المصرى إلى مجمتع مبدد ذاتيا وتابعا للنظام العالمى . إن مناهج التصنيع فى مصر عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ خدمت فى كل مرحلة من هذه المراحل ، الطبقات الحاكمة والمسيطرة ، مما يعنى أن الاختيارات الاجتماعية والطبقية تنعكس بالضرورة على مسار عملية التصنيع ، أو بمعنى آخر أن ثمة ارتباطا بين الطبقات الاجتماعية وتوجهاتها ومسارات عملية النمو الصناعى والتصنيع فى مصر .

---

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر .. ، مرجع سابق ، ص ٢٣ .

(٢) مجود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .



استخلاصات ختامية

سعى الكتاب الراهن إلى فهم العلاقة المتبادلة بين التصنيع والبناء الطبقى فى المجتمع المصرى ، ودوره فى نشوء جماعات جديدة وإضعاف أخرى ، وكذا الوقوف على طبيعة النمو الصناعى والتصنيع ، والطبقات الاجتماعية فى المجتمع المصرى . ومن خلال دراسة ذلك وقف البحث على ما يلى :

أولا : إن الدولة فى مراحل التطور التاريخى للمجتمع المصرى تفرض نفسها على مختلف الأصعدة القائمة ، وبالتالي فهى تفرض نفسها فى اختيار أنماط التصنيع . وترى الدراسة أن عمليات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يرتبطا بالأحداث السياسية أوثق الارتباط ، وأن السياسة والأيديولوجيا تشكل الإطار الواقعى لها ، وأن التصنيع يعد أهم عوامل التغير البنائى . ويوضح تاريخ التصنيع فى مصر منذ عهد محمد على حتى فترة الانفتاح الاقتصادى أن النمو الصناعى والتصنيع تعددت مشاريعهما الأيديولوجية وأطرهما السياسية وأنهما كانا دائما يأتيان بقرار سلطوى وفوقى .

ثانيا : أن ثمة تشابه بين محاولات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر سواء فى قيامها أو سقوطها ، أو حتى فى سيادة نمط صناعى معين ، فالبعض اعتمد على التنمية المستقلة ودحضت من النظام العالمى ، والبعض الآخر اعتمد على البذخ الشرقى والاستدانة والارتماء فى أحضان النظام الرأسمالى العالمى .

ثالثا : أن التصنيع فى مصر حفل بصراع عنيف بين القوى الاستعمارية والامبريالية التقليدية من جانب ، وبين القوى الوطنية والديمقراطية من جانب آخر . لقد لعبت العوامل الداخلية والخارجية دورا هاما فى إخفاق وقيام التصنيع والنمو الصناعى . لقد لعبت عوامل عديدة مثل : السوق العالمية وطبقة كبار ملاك الأرض والحركة الوطنية والدولة . والتنافس بين القوى العالمية دورا واضحا فى نهوض أو تهديم الهياكل الصناعية فى مصر . إن المحاولات التى عرفها المجتمع المصرى فى النمو الصناعى والتصنيع تعد جزءا متمما للحركة الوطنية والسياسية سواء على الصعيد المحلى أو العالمى . بكلام آخر أن إنشاء الصناعة والتصنيع فى مصر ارتبط بالرغبة فى كسر قيود الاعتماد والتبعية ، والنقيض للهيمنة الاستعمارية وجزء من حركة وطنية واسعة النطاق .

رابعا : يعد قيام النمو الصناعى والتصنيع عملية هامة للوقوف على القوى الاجتماعية التى ساهمت فى إنشاء الهياكل الصناعية ، أى أنه يسهم فى التعرف على القوى والهيئات والأفراد التى ساهمت فى إنشاء هياكل الصناعة والتصنيع ، ويؤثر فى بنا القوة من حيث نمو طبقات اجتماعية جديدة وأضعاف أخرى .

خامسا : إن التصنيع فى مصر يساهم بقدر كبير فى إحداث تحولات هيكلية كبيرة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، فهو بقدر ما يعجل بحدوث استقلال اقتصادى وسياسى وتكنولوجى ، وما يرتبط بذلك من معايير كمية وكيفية ، فهو أيضا يعمل على تشكيل الطبقات الاجتماعية ويصوغ الصراع الطبقى ، أى أن ثمة علاقة واشجة بين التصنيع والبناء الطبقى . فكما يفرض البناء الطبقى نمطا صناعيا معينا ، فإن التصنيع يسهم فى صياغة البنية الاجتماعية ويهيكل طبقاتها . بكلام آخر ، فإن التصنيع كما يساهم فى تعديل وضع المجتمع المصرى من مصدر للمواد الخام إلى مجتمع مصنع ويعتمد على ذاته نسبيا أو يدخله فى دائرة التبعية فإنه أيضا يعمل على تشكيل الهيكل الاجتماعى – الطبقى .

سادسا: إن التصنيع فى مصر ارتبط بتلبية احتياجات السكان أو قل بمنهج الاستعاضة عن الواردات . لقد وضح نمط التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات عن ارتباطه بتلبية احتياجـــات الاســتهلاك المحلى ، وهــذا النموذج يعكس تحيزا واضحا لصالح فئات اجتماعية معينة .

وإذا كان هذا المنهج يرتبط بتلبية احتياجات طبقة معينة ، فإنه فى المقابل يسهم فى زيادة تقوية روابط التبعية بالنظام العالمى . إن التصنيع وفق منهج الاستعاضة عن الواردات لا يحل مشكلات فك الارتباط ، بل يزيدها عمقا إذا ما وضعت فى الاعتبار قضية التكنولوجيا وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات . ويجدر بنا أن نذكر أن نموذج التصنيع وفق منهج التصنيع من أجل التصدير لا يختلف عن المنهج الأول ، بل أنه يرتبط بشكل وثيق بالاحتكارات العالمية وبالسوق العالمى عن طريق الشركات عابرة القوميات .

سابعا : أن نماذج النمو الصناعى والتصنيع التى قامت فى مصر عام١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ اعتمدت فى وجودها على خلق صناعات تسهم فى تعزيز اجتماعى للنظام السياسى القائم ، كما عكست مصالحه وتحيزاته الطبقية . ففى العقود الخمس محل الدراسة يوضح مسار الصناعة والتصنيع أنه فى كل منها اختص بنمط صناعى يعكس المصالح الطبقية للنظام القائم ، أى أن النمو الصناعى والتصنيع فى الفترة محل الدراسة يكشفان عن الاختيارات الاجتماعية للنظام القائم . بكلام آخر أن النمو الصناعى والتصنيع فى مصر يعكسان تحيزا واضحا للمصالح الطبقية والسياسية فى مصر . إن محاولات النمو الصناعى والتصنيع فى مصر أفضت إلى سيادة الصناعات الى تخدم الطبقات القادمة وعملت على تكريس واقع تابع . إن عدم الإتيان بالصناعات الرأسمالية الثقيلة قوى روابط التبعية على نحو يضمن عدم الفكاك منها .

ثامنا : إذا كان النمو الصناعى والتصنيع فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٨٠ قد سارت وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ومنهج التوجه نحو التصدير ، فإنهما ساهما فى إضعاف موقف الطبقات الاجتماعية التقليدية (كبار ملاك الأرض وكبار التجار والمصدرين) ، فى مقابل تقوية وإتاحة الفرصة للطبقة البرجوازية الصناعية والكومبرادورية والطبقة الوسطى والدنيا . بمعنى آخر أن سياسات النمو الصناعى والتصنيع أدتا إلى تخليق طبقات اجتماعية بالمعنى السوسيولوجى الصحيح . ففى الوقت الذى تعد هذه الفترة فترة إنشاء الصناعة الوطنية ، فإنها أيضا تعد فترة تكون الطبقات الاجتماعية كقوة اجتماعية واعية لمصالحها الطبقية والوطنية . لقد أصبح وجود الطبقات حقيقة حسية وواقعية ، ويمكن الزعم أن هذه الطبقات تسم طبيعة النظام الاجتماعى القائم بالنظام الاشتراكى باعتباره نظاما اجتماعيا يتميز بالعمل المأجور .

تاسعا : لقد أحدث التصنيع فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢تحولات طبقية هامة ، منها ظهور مجموعة المهن الجديدة المرتبطة بالتكنولوجية الحديثة ، والفئات الاجتماعية مالكة رأس المال ، ناهيك عن تزايد أعداد العمال والطبقة الوسطى . وجدير بالذكر أن الطبقات الاجتماعية التى جاءت مصاحبة للتطور والنمو الصناعى فى هذه الحقبة استوعبتها الشركات الصناعية الخاضعة لمجموعة بنك مصر . لقد ساعدت مجموعة الشركات الصناعية القائمة فى توسيع حجم ووعى الطبقة العاملة ، ويتضح ذلك في تفاعلهم مع الأحداث السياسية والوطنية والنقابية . ولكن ما يعيب على هذه الفترة انه فى ظل النضال الذى خاضته الطبقة العاملة فإنها لم تتحول إلى قوة ثورية لها الغلبة والسيطرة والإدارة .

عاشرا : إن الدولة فى الفترة الممتدة بين عامى ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ لعبت دورا هاما في عمليات التصنيع ، وأن هذه العملية خلقت بشكل مصطنع ما يسمى ببرجوازية الدولة والطبقة العاملة ، فضلا عن أنها خلقت كتلة كبيرة من الطبقة الوسطى التى جاءت نتيجة التوسع فى عمليات التعليم وسياسات التوظيف التى التزم بها الدولة . إن الطبقة الجديدة التى استولت على الهياكل الصناعية حاولت أن ترث صفات الطبقة التقليدية ، إذ احتكرت السلطة والثروة وتكشف عملية التصنيع فى الفترة الناصرية أن نشأة برجوازية الدولة تتباين عن ظهور البرجوازية فى المجتمعات الغربية . ففى حين أن الأخيرة أمنت لنفسها السلطة الاقتصادية قبل أن تستحوذ على السلطة السياسية ، فإن الأولى كانت على العكس ، إذ جاءت بالسلطة السياسية أولا ، ثم سعت إلى السلطة الاقتصادية .

الحادى عشر : لقد وطدت برجوازية الدولة مواقعها واستفادت من إمساك الدولة بجميع

الهياكل الصناعية . إن استيلاء الدولة على الهياكل الصناعية عمل على تخليق برجوازية الدولة التى جاءت إما من العسكريين أو من البيروقراطيين أو من التنوقراطيين ، وحلت محل البرجوازية التقليدية . والواقع أن هذه الطبقة الجديدة حينما تفردت بالسلطة والسيطرة على الهياكل الصناعية تغيرب مصالحها الطبقية ، وأضحت طبقة محافظة . لقد استخدمت هذه الطبقة وسائل الإنتاج التى تسيطر عليها ضد الطبقة الكادحة التى خضعت لشروط استغلال رأسمالية الدولة . فإذا كان الاستغلال عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ يقع من قبل الرأسمالية، فإنه فى الفترة الناصرية كان يقع من خلال الدولة بواسطة برجوازيتها .

الثانى عشر : إنه إذا كان الحقبة الناصرية قد ولدت طبقة برجوازية الدولة ، فإنها فى المقابل قد خلقت طبقةالبروليتاريا ، تلك التى وقعت تحت نير واستغلال وقمع النظام الناصرى . لقد ارتكز النظام الناصرى على قمع الحركة العمالية واستبعدها عن دائرة اهتمامه فى تحقيق مشاريعه التنموية . لقد عملت الدولة بكافة الوسائل على عزل وإضعاف الطبقة العاملة وأبعدتها عن المشاركة بدور فعال فى الإدارة والسلطة .

الثالث عشر : إذا كان التصنيع يعمل على إعادة توزيع الثروة الاجتماعية من خلال إعادة هيكله الاقتصادى الوطنى بما يضمن تفوق وتراكم رأس المال وتحسين شروط العمل ، فإنه فى حقبة السبعينات قد ارتبط التصنيع بمسألة تبديد الفائض الاقتصادى من خلال ربط التصنيع مباشرة بالنظام الرأسمالى الدولى . وعلى الرغم من أن الدولة قد لعبت دورا هاما ورياديا فى قيام الهياكل التصنيعية فى الحقبات المختلفة ، إلا أنها فى حقبة السبعينات قد ابتعدت عن ذلك وركزت اهتمامها على مناشط أخرى مثل التجارة والمال والنقل والاسكان والتشييد وعلى الأعمال الطفيلية .

الرابع عشر : إن سياسات التصنيع فى حقبة الانفتاح الاقتصادى ارتبطت بشكل فاضح ببنية النظام الرأسمالى العالمى ، وبالتالى تراجعت عن ما حققته الحقبة الناصرية من خطوات فى ميدان التصنيع . لقد تحولت الوحدات الصناعية المنتجة إبان هذه الفترة الى وحدات مستوردة أو بالأحرى إلى وكالات تجارية .

الخامس عشر : إن تغير علاقات الإنتاج فى البنية الاجتماعية التابعة فى حقبة السبعينات ساهمت فى ربط القوى الاجتماعية الأساسية التى تولدت عنها ببنية التبعية . لقد ارتبطت الطبقة البرجوازية بالمصالح الاقتصادية للرأسمالية العالمية وأضحت تابعة لها . وفى المقابل فقد همشت وزيفت وعى الطبقات العمالية التى عانت من التضخم الكبير الذى ساد هذه

الفترة . لقد شهدت هذه الفترة انتزاع الكثير من مميزات العمال فضلا عن فقدانهم للنزعة الراديكالية ، وجعلهم عرضة لقانون العرض والطلب.

السادس عشر: إن التصنيع فى مصر لم يأت عن طريق الطبقة الوسطى مثلما حدث فى بلدان أوربا إبان الثورة الصناعية ، ولكن جاء من خلال قوى السوق وكبار ملاك الأرض والسياسيين والزعماء الوطنيين والجيش والتكنوقراط والبرجوازية الطفيلية والدولة التابعة . وجدير بالقول إنه إذا كانت القوى السابقة قد ساهمت فى تخليق وإحياء الصناعة فى مصر ، فإنها أيضا ساهمت فى وأدها بنفس القدر .

جماع ما سبق ، أن تتبع حركة النمو الصناعى والتصنيع فى مصر من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٨٠ يكشف بوضوح طبيعة الاختيارات الاجتماعية لأنماط ومناهج التصنيع والقوى الاجتماعية التى دفعت التصنيع خطوات إلى الأمام ، أو وقفت معاندة له ، وكيف تفاعلت هذه القوى مع معطيات المجتمع المصرى داخليا وخارجيا . إن فهم طبيعة النمو الصناعى والتصنيع يلقى الضوء على التحولات التى طرأت على البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، والتغير فى الوعى الطبقى لدى القوى لاجتماعية التى أقامت الهياكل الصناعية ، فضلا عن الانعكاسات الطبقية على هيكل ومسار عمليات الصناعة والتصنيع .

المراجـــع

أولا : باللغـة العربيـــة

ثانيا : باللغـة الأجنبيـة

أولا : باللغة العربية :

أ - الكتـــــب :

١ - ابراهيم العيســـوى ، مستقبل مصر : دراسة فى تطور النظام الاجتماعى ومستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٢ .

٢ - احسان محمد الحسن ، البناء الاجتماعى والطبقية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٣ - أحمد القصير ، منهجية علم الاجتماع بين الوظيفية والماركسية والبنيوية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٥ .

٤ - أحمد الحتة ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاســع عشر ، مطبعة المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥ - أحمد حمروش ، قصة ثورة يوليو : مجتمع عبد الناصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشرة ، بيروت ، ١٩٧٥ .

٦ - أحمد زايد ، الدولة فى العالم الثالث : رؤية سوسيولوجية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٧ - ارفنج زايتلين ، النظرية المعاصرة فى عمل الاجتماع : دراسة نقدية ، ترجمة محمود عودة وابراهيم عثمان ، منشورات دار السلاسل ، الطبعة الأولى ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٨ - أريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، ترجمة سامى الرزاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٥ .

٩ - أفانا سييف ، أصول الفلسفة الماركسية ، ترجمـــة حمدى عبد الجواد ، دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .

١٠ - البير فرحات ، مصـر فى ظـــل الســـادات ، ١٩٧٠ - ١٩٧٩ ، دار الفـــارابى ، بيروت ، د . ت .

١١ - السيد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٢ - ———— ، علم الاجتماع السياسى : المفاهيم والقضايا ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٣ - ———— ، التنمية والتخلف : دراسة بنائية تاريخـــية ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٤ - ———— ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٥ - ———— ، التصنيع والتحول الاجتماعى فى العالم العربى ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٦ - آلان منتجـــوى ، التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة وتقديم وتعليق السيد الحسينى ، مطابع سجل العرب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٧ - السيدة زهرة ، الثورة الإيرانية والأبعاد الاجتماعية والسياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد ٦٠ ، الاهرام ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٨ - السيد يس " مشرفا " ، الثورة والتغير الاجتماعى : ربع قرن بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

١٩ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ٥٢ - ١٩٨٠ ، أعمال لجنة التدرج الاجتماعى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٠ - المعهد العربى للتخطيط بالكويت ومنظمة العمل العربية ، التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى الأقطار العربية : محاولة فى تصور الإطار العمل الاجتماعى العربى " ندورة " ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٢١ – أمين عز الدين ، تاريخ الطبقة العاملة منذ نشأتها حتى ١٩١٩ ، دار الكتاب العربى ، القاهرة ، د . ت .

٢٢ – ———— ، تاريخ الطبقة العاملة ١٩١٩ – ١٩٢٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٣ – ———— ، تاريخ الطبقة العاملة فى الثلاثينات ١٩٢٩ – ١٩٣٩ ، دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٢٤ – أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٥٤ .

٢٥ – أندريه فرانك ، البرجوازية الرثة والتطور الرث ، دار العودة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ .

٢٦ – أنريك أوتيزا وآخرون ، الاعتماد الجماعى على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٢٧ – انور عبد الملك (مشرفا) ، الجيش والحركة الوطنية ، ترجمة حسن قبيسى ، دار ابن خلدون بيروت ، ١٩٧١ .

٢٨ – ———— ، المجتمع المصرى والجيش ، ترجمة محمود حداد وميخائيل خورى : دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٤ .

٢٩ – أوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع : دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالى ، ترجمة سمير نعيم وفرج أحمد فرج ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٠ – اتيان هابروزيف شيف وايهود ايعارى ، حدث فى كامب دافيد : المفاوضات على الطريقة الساداتية ، ترجمة وتوثيق ابراهيم منصور ، كتاب الأهالى رقم ١٠ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٦ .

٣١ - باتريك أوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر : من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٢ - بوتومـــــور ، الطبقات فى المجتمع الحديث ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٣٣ - ———— ، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣٤ - ———— ، نقد علم الاجتماع الماركسى ، ترجمة محمد على محمد وعلى جلبى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الأسكندرية ، ١٩٨٤ .

٣٥ - بـــول بايـــروك ، مـــأزق العالـم الثالـث ، دار الحقيقـة ، الطبـعة الأولـى ، بيروت ، ١٩٧٢ .

٣٦ - توماس سنتـــش ، الاقتصاد السياسى للتخلف ، (٣ اجزاء) ، ترجمة فالح عبد الجبار ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٣٧ - جـــاك تكسيه ، جرامش : دراسات مختارة ، ترجمة ميخائيل ابراهيم ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٣٨ - جورج جورفيتش ، دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة أحمد رضا محمد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

٣٩ - جورج لوكـــاش ، التاريخ والوعى الطبقى ، ترجمة حنا الشاعر ، دار الأندلس ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٤٠ - جودة عبد الخالق (محررا) ، الانفتاح الاقتصادى .. الجذور ، الحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٤١ - جلال أحمد أمين ، المشرق العربى والغرب ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨١ .

٤٢ – جماعة من الاختصاصيين السوفييت ، خصائص ومميزات التطور الاجتماعى والسياسى للبلدان العربية فى الخمسينات – السبعينات ، ترجمة إخلاص على ، دار الفارابى ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٤٣ – جمال الدين سعيد ، اقتصاديات مصر ، مكتبـة النهضة العربية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥١ .

٤٤ – جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقى فى مصر ٥٢ – ١٩٧٠ ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٤٥ – جوكوف وآخـرون ، البلـدان الناميـة وقضاياها الملحـة ، دار التقـدم ، موسكو ، ١٩٧٨ .

٤٦ – حسن الساعاتى ، علم الاجتماع الصناعى ، دار المعارف ، الطبعـة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٤٧ – ———— ، التكنولوجيا والمجتمع : بحوث فى النتائج الاجتماعية للتصنيع والتغير التكنولوجى ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٤٨ – حسـين خـلاف ، صفحـات مـن تاريـخ مصر المالـى المعاصـر ، دار الفكر العربى ، د . ت .

٤٩ – ———— ، التجديـد فى الاقتصاد المصرى ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

٥٠ – حمزة علـوى ، الفلاحون والثورة ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٦٨ .

٥١ – خالد الـراوى ، تاريخ الطبقة العاملة العراقية ، ١٩٦٨ – ١٩٧٥ ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ .

٥٢ – رؤوف عبـاس ، الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ – ١٩٥٢ ، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٥٣ – رمـــزى زكـــى ، مشكلة التضخم فى مصر ، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٥٤ – روبـــرت مابـــرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥٥ – روبرت مابرو وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ – ١٩٧٣ ، السياسة والأداء ، ترجمة صليب بطرس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٥٦ – ريمـــون آرون ، صراع الطبقات ، ترجمة عبد الحميد الكاتب ، منشورات عويدات ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٥٧ – ساميــة سعيــد ، الأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٥٨ – سعد الدين ابراهيم (محررا) ، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ – ١٩٧٧ : دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، معهد الأنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٥٩ – سعد زهـــران ، فى أصول السياسـة المصرية : مقال تحليلـــى نقـــدى فـــى التاريخ السياسى ، دار المســـتقبل العربى ، الطبعـــة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

٦٠ – سمير أمـــــين ، التراكم على الصعيد العالمى : نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسى ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٧٨ .

٦١ – سيرانيـــــــان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ – ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٦٢ – شهدى عطيه الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، دار شهدى للطباعة – الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

٦٣ – صبحى وحيـــده ، فى أصول المسألة المصرية ، مكتبة مدبولـــى ، القاهــرة ، د . ت .

٦٤ – طارق البشـرى ، الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، مؤسسة الأبحاث العربية ومنتدى العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٦٥ – ——————— ، الحركة السياسية فى مصر ٤٥ – ١٩٥٢ ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

٦٦ – ط . ث . شاكـــر ، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر ، دار الفارابى ، بيروت ، د . ت .

٦٧ – طـــلال البابـــا ، قضايا التخلف والتنمية فى العالم الثالث : فى المنهج ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٦٨ – طيب تيزينـــى ، مشكلات الثورة والثقافة فى العالم الثالث ، دار دمشق ، الطبـــعة الرابعة ، دمشق ، ١٩٨٢ .

٦٩ – عــادل الجيــار ، سياسات توزيع الدخل فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٧٠ – عـــادل حســين ، الاقتصاد المصـــرى من الاســتقلال إلـــى التبعية ، ١٩٧٤ – ١٩٧٩ (جزءان) ، دار الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٧١ – عادل غنيــــم ، النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة : دراسة فى التغيرات الاقتصادية والطبقية فى مصر ٧٤ – ١٩٨٢ ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

٧٢ – عاصـــم الدســوقى ، كبار ملاك الأرض الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ – ١٩٥٢ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٥ .

٧٣ – عبد الباسط عبد المعطى ، دراسات التكوين الاجتماعى والبنيـــة الطبقـــية لمصـــر : الدراسات المحلية ، المركز القومـــى للبحـــوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .

٧٤ – عبد الباسط عبد المعطى وعادل الهوارى ، النظرية الاجتماعية المعاصرة لعلم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .

٧٥ – عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧٩ .

٧٦ – عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ – ١٩٣٦ ، ترجمة عبد الحليم السيد ، المركز العربى للبحث والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

٧٧ – على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ، ١٩٥٢ – ١٩٦٦ ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٧٨ – عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٨ .

٧٩ – على شامى ، تطور الطبقة العاملة فى الرأسيمالية اللبنانية المعاصرة ، دار الفارابى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٨٠ – غالى شكرى ، الثورة المضادة فى مصر ، الدار العربية للكتاب ، الطبعة الأولى ، تونس ، ١٩٨٣ .

٨١ – غريب سيد أحمد ، الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس ، دار المعرفة الجامعية بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٨٢ – فاروق العادلى ، الاجتماع الصناعى : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٨٣ – فرانز فانون ، معذبو الأرض ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٨٤ – فرانسوا ريفييه ، الصناعات والسياسات الصناعية فى مصر ، ترجمة جورج ابن صالح ، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٨٥ – ف . كيللـــى و ج . كوفالزون ، المادية التاريخية ، تعريف أحمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ .

٨٦ – فـؤاد مرســـى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٨٧ – ———— ، التخلـــف والتنمية : دراسة فى التطور الاقتصادى ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٨٨ – فيدل كاســترو ، أزمة العالم الاقتصـــادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان المتخلفة ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٨٩ – فيرد هاليداى ، مقدمات الثورة فى ايران ، ترجمة مصطفى كركوش ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٠ – كـارل ماركـس ، بؤس الفلسفة : رد على فلسفة البؤس لبرودون ، ترجمة عبود ، دار دمشق للطباعة ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٩١ – ———— وفردريــك انجلز ، البيان الشيوعى ، الشــركة اللبنانية للكتـاب ، بيروت ، د . ت .

٩٢ – كلود دوبار وسليم نصر ، الطبقـــات فى لبنـــان : مقاربة سوسيولوجية وتطبيقية ، تعريب جورج ابن صالح ، مؤسسة الأبحاث العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٣ – لوتســـــكى ، تاريـــخ الأقطـــار العربيـــة ، درا الفارابى ، الطبعة السابعة ، بيروت ، ١٩٨٠ .

٩٤ – ليتمـــــــان ، حول أيديولوجية البرجوازية الوطنية ، تعريب عدنان جاموس ، دار الجماهير العربية ، دمشق ، ١٩٧٥ .

٩٥ – ماوتســى تونـــج ، الأعمـــال المختـــارة ، بكيـــن ، ١٩٧٨ .

٩٦ - مجموعة من العلماء السوفييت ، التركيب الطبقى فى البـــلدان النامية ، ترجمة داود حيدو ومصطفى الدبـــاس ، منشـــورات وزارة الثقـــافة السورية ، دمشق ، ١٩٧٢ .

٩٧ - محمد أحمد الزغبى ، التغير الاجتماعى فى علم الاجتماع البرجوازى وعلم الاجتماع الاشتراكى ، دار الطليعة ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٩٨ - محمد الجوهرى وآخرون ، تنمية العالم الثالث : الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

٩٩ - محمد الجوهرى و محمود عودة و السيد الحسينى ، علم اجتماع التنمية ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

١٠٠ - محمد السيد سعيد ، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٠١ - محمد السيد سليم ، التحليل السياسى الناصرى : دراسة فى العقائد والسياسات الخارجية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٣ .

١٠٢ - محمود المراغــى ، القطاع العام فى مجتمع متغير : (تجربة مصر) ، دار المستقبل العربى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

١٠٣ - محمد حربــــى ، جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر : الأسطورة والواقع ، ترجمة كميل داغر ، دار الكلمة ومؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١٠٤ - محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٧٠ ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٧١ .

١٠٥ - محمد دويــدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الطبعة الأولى ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

١٠٦ – محمد دويدار ، الاتجاه الريعـى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ – ١٩٨٠ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د . ت .

١٠٧ – محمد سيد حافظ ، التصنيع والتحضـر فى المجتمـع المصرى ، مكتبة هشام ، المنصورة ، ١٩٨٥ .

١٠٨ – محمد عبد الشفيع ، العالم الثالث والتحدى التكنولوجى الغربى ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١٠٩ – ———— ، قضية التصنيع فى إطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، دار الوحدة ، الطبعة الأولى ، بيروت .

١١٠ – محمود عبد الفضيل ، الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١١١ – محمود عـودة ، أسس علم الاجتماع ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

١١٢ – محمود متولـى ، الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

١١٣ – معيـن ناصـف ، التطور اللارأسمالى فى بلدان العالم الثالث ، مؤسسة دار الكتاب الحديثة ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١٤ – مهدى عامـل ، مقدمات نظرية لدراسـة أثر الفكر الاشتراكى فى حركة التحرر الوطنى ، دار الفارابى ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٧٥ .

١١٥ – ميهالى شـيماى ، البلدان الناميـة والاقتصـاد العالمى ، ترجمة غانم حمدون ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٨٠ .

١١٦ – نجاح واكيـم ، العالم الثالث والثورة ، معهد الإنماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

١١٧ – هربرت ماركيوز ، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة جورج طرابيشي ، منشورات دار الآداب ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٧٣ .

ب – المقالات والبحوث :

١ – ابراهيم العيسوى ، " تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء " ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٠ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٠ .

٢ – ـــــــــــــ ، " ثلاث مستقبلات مصرية بديلة " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ٢٨ – ٢٩ ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٣ .

٣ – السيد الحسينى ، " نظرية التبعية : حوار وجدل " ، الكتاب السنوى الثانى لعلم الاجتماع ، محمد الجوهري (مشرفا) ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٤ – بير ميريل ، " مصر الانقطاع مرحلة السادات : من ناصر إلى مبارك " ، ترجمة أحمد الشيخ ، دار السندباد ، باريس ١٩٨٢ ، فى : شئون عربية ، جامعة الدول العربية ، العدد ٢٨ ، يونيو ١٩٨٣ .

٥ – جامعة كمبردج ، " مصر تحت حكم السادات " ترجمة وعرض عثمان ميرغنى ، مجلة التضامن ، العدد ١٣٢ ، السنة الثالثة ، لندن ، ١٩٨٥ .

٦ – جوستاف ماران ، " الأزمة الاقتصادية العالمية وآثارها على العالم الثالث " ، المنار ، العدد الأول ، باريس ، يناير ، ١٩٨٥ .

٧ – جلال أمين ، " محاولة تفسير تحويل الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ، ٦٥ – ١٩٨٠ " ، المؤتمر السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى للإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٨ – حسن الساعاتى ، " الفئات المرسهملة فى مصر المعاصرة " ، اليقظة العربية ، العدد العاشر ، السنة الأولى ، ديسمبر ١٩٨٥ .

٩ – محمود صالح العودى ، أبعاد التكامل بين برامج التنمية والواقع الثقافى الاجتماعى فى المجتمع اليمنى ، دراسة تطبيقية مقارنة على بعض المشروعات ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .

١٠– رأفت شفيق ، " التنمية الصناعية ودور الدولة فيها " ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء التشريعى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٣ .

١١ – رفعت السعيد ، " الطبقة الوسطى ودورها فى المجتمع المصرى " ، الطليعة العدد الثالث ، السنة الثامنة ، القاهرة ، مارس ١٩٧٣ .

١٢ – سامية سعيد ، " الرأسمالية المصرية فى ظل الانفتاح الاقتصادى وتكوين ظاهرة العائلة " ، اليقظة العربية ، العدد الرابع ، ١٩٨٧ .

١٣ – سعد الدين ابراهيم ، " التوجهات التنموية بين عبد الناصر والسادات " ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٢٤ ، القاهرة ، ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ .

١٤ – سعد حافظ ، " انعكاسات بنية الطبقة الحاكمة على هيكل ومسار التصنيع فى مصر " ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

١٥ – شحاته صيام ، نمط الإدارة العليا والتصنيع فى مصر ١٩٥٢ – ١٩٨٠ : دراسة تتبعية لمفهومى الثقة والخبرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

١٦ – عبد الباسط عبد المعطى ، " التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات " ، اليقظة العربية ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، يوليو ١٩٨٥ .

١٧ – ———— ، " الثروة والسلطة فى مصر " ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، السنة العاشرة ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٢ .

١٨ – ———— ، وآخرون . " الدولة والقرية المصرية : دراسة فى إعادة انتاج التمايزات الاجتماعية " ، قضايا فكرية ، الكتاب الأول ، القاهرة ، يوليو ١٩٨٥ .

١٩ - عمرو محي الدين ، " تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة " ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

٢٠ - فاروق محمود الحمد ، " الدول النامية ، ونمط الصناعات الهاربة " ، المنار ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، باريس ، مايو ١٩٨٥ .

٢١ - فـــؤاد مرســـى ، " الاعتماد المتبادل غير المتكافئ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الثانى ، معهد الأنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨١ .

٢٢ - طه عبد العليم طه ، " تطور الصناعة الآلية الكبير فى ظل النمو الرأسمالى المسيطر فى مصر قبل ١٩٥٢ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العددان ١٥ - ١٦ ، بيروت ، ١٩٨٦ .

٢٣ - محمد السيد سعيد ، " التبعية والشركات متعددة الجنسيات " ، المنار ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، باريس ، مارس ١٩٨٥ .

٢٤ - محمد عبد الشفيع ، " أثر الغرب على التطور التكنولوجى فى العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، العدد ٧٤ ، الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٢ .

٢٥ - —————— ، " التطور التكنولوجى واستراتيجية الاعتماد على الذات فى التجربة الصناعية المصرية ٧٠- ١٩٨٠ " ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد الرابع ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، ١٩٨٢ .

٢٦ - —————— ، " التكنولوجيا الصناعية المصرية فى الثمانينات " ، المؤتمر السنوى السابق للاقتصاديين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى للإحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٧ - محمود عبد الفضيل ، " الجديد فى الاقتصاد المصرى " ، المؤتمر السنوى السابع للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

٢٨ – نادية رمسيس ، " التنمية وأزمة التحول السياسى " ، المنار ، العدد السادس ، السنة الأولى ، باريس ١٩٨٥ .

٢٩ – ————— ، " النظرية الغربية والتنمية العربية " ، فى : عادل حسين وآخرون ، التنمية العربية : الواقع والراهن والمستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بروت ، ١٩٨٤ .

٣٠ – ————— ، " اعادة تدويل اقتصاديات العالم الثالث " ، السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، العدد ٨٠ ، أبريل ١٩٨٥ .

٣١ – ————— ، " أفاق تطور التشكيلات الاجتماعية العربية " ، المنار ، العدد ٥١ ، القاهرة ، مارس ١٩٨٩ .

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية :

أ – الكتب :

1. Abdel-Fadil M., The political economy of Naserism: A study in employment and economic distribution policies in urban Egypt (1952-1972). Cambridge Univ, Press, London, 1980.

2. Bendix R. and Lipset S. (eds.) class, status and power social stratification in comperative prespective, free press, New York, 1952.

3. Bottomore T. B. and Malky M. Y., (eds.). Capital labour and the middle classes, George Allen and Unwin, London, 1983.

4. Fatima Babiker, The Sudanese bourgoisie, Zed Press, London, 1984.

5. Frank P., (eds.), The social analysis of social structure, tristock publication, London, 1974.

6. Gerth H, and Mills C. W., (eds.), from Max weber, free press, New York, 1958.

7. Giddens A., The class structure of advanced sociaties, Hutchin son., London, 1973.

8. ----------------, Profiles and critiques in social theory, Cambridge, London, 1982.

9. ---------------, A capital and Modern social theory: An analysis of the writting of Marx, Durkheim and Max webekr, Cambridge Univ. Press. London, 1971.

10. ---------------- and Held D. (eds.) classes, power and confilict : calssical and contemporary debates, the Macmillan Press London, 1982.

11. Ikram Kh., Egypt ecomomic management in period transition, The report of John Shophin Univ. Press, 1980.

12. Issawi Ch., Egypt in Revolution, Oxford Univ. Press, London, 1963.

13. Khaldoun al-Nageeb, Preliminary studies in social stratification in Arab countries, Annals of the collage of Arts, Kuwait Univ., Vol. No. 1, 1980.

14. Kollintaiv V. and Tyagunekol V., Industrialisation of developed countries, progress publishers, Mosco, 1973.

15. Marcuse H., Counter-revolution and revolt, Becon Press. Boston, 1972.

16. Marsot A. L. S., Egypt in the Reign of Mohamed Ali, Cambridge Univ. Press, London, 1984.

17. Parsons T., Essay in sociological theory, clenco, London, 1952.

18. Popove, Essay in political Economy Imperialism and Developing Countries, progress publishers, Moscow, 1984.

19. Radwan S., Capital formation Egyptian industry and Agricalture 1882-1967, Ithica Press, London, 1974.

20. Taylor J., From Modernization Mode of Production: A critique of sociologies of development and underdevelopment, the Macmillan Press, London, 1981.

21. Van Neiw Wenhuiyze, Social stratification and the Middle East, Leiden, 1965.

22. Weber M., Economy and society, Free Press, N. Y., 1951.

23. ----------- , The Theory of social and Economic organization, the free press, Ginco, 1947.

24. Waterbury J., the Egypt of Nasser and Sadat: The political economy of two regimes. Princeton Univ. Press New Gersey. U.S.A., 1983.

ب - المقـــالات :

1. Alawi H., " The state in post colonial societies: Pakistan and Bangala-desh", in : Goulboukne H., (eds). Politics and State in The Third world. Macmillan Press, London, 1979.

2. Archie Mafeje, " Neo-colonialism, state capitalism, or revolution", in : gul-kind P., Waterman P. (eds.), African social studies, A radical reader, Heineman, London , 1977.

3. Bill J. A. " Class analysis and Dialectics of Mdermization in the Middle East", Int. Journal of Middle East studies, Vol. 3, 1972.

4. Brger M., " The Middle class in Arab world", in: laquer W., (ed.), the Middle East in transition. Breger publisher. New York, 1958.

5. Chilcote R., " Dependency : A critical synthesis of literatruic Latin American prespectives. Vol. 1, No. 1976.

6. Cooper M., " Egyptian state capitalism in crisis: Economic policies and political interests: 1407-1971", Int. Journal of Middle East studies, Vol. 10, 1979.

7. -------------- , " State capitalism, class structure and social transformation in the third world: The case of Egypt, Int. Middle East studies, 1983.

8. El-Saary H., "The new Aristocracized and Bourgeoisized: Classes in the Egyptian application of socialism", in: van nieuwenhui-zeC.A.O., (ed.), commoners, climbers and natables: A sampler of studies on social ranking in the Meddle East, Leiden, 1977.

9. Halpern M., Egypt and the new middle class: Reaffiramation and new exploration", comparative studies in society and history, Vol. II. No. 7,1967.

10.Perimutter A., "Egypt and the Myth of the new class: A comperative analysis", Comperative study in society and history, Vol. 70, No. 1. 1967.

* * *

رقم الإيداع	١٩٩١/٥١٥٨
الترقيم الدولى	I.S.B.N 977-02-3361-7

جولدن ستار للطباعة